التحليل المالي

بإستخدام البيانات المحاسبية

تأليف

الدكتور محمود الخلايلة

أستاذ مساعد في المحاسبة والتمويل

كلية إدارة الأعمال

الجامعة الأردنية

مكتبتنا العر بية

Almaktabah.net

الإسمية، وفي كل الأحوال تسجل السندات بالدفاتر بالقيمة الإسمية مع إفراد حساب خاص لعلاوة الإصدار، أو خصم الإصدار، وتظهر السندات بالميزانية عادة مطروحاً منها رصيد خصم الإصدار إذا بيعت بخصم إصدار أو مضافاً إليها علاوة الأصدار اذا بيعت بعلاوة اصدار. ويتم إطفاء علاوة الإصدار، وخصم الإصدار على مدار مدة السندات باستخدام طريقة القسط الثابت، أو طريقة معدل الفائدة الفعلي.

السندات القابلة للإستدعاء (Callable Bonds):-

عندما تكون السندات قابلة للإستدعاء فهذا يعني أنه من حق الشركة المصدرة للسندات استدعاء السندات قبل انتهاء مدة السندات وبسعر محدد يسمى سعر الإستدعاء والذي يكون عادة أعلى من القيمة الإسمية للسند، وهذه الإضافة للسندات تعطي الشركة المصدرة للسندات قدراً من المرونة التمويلية في المستقبل؛ حيث تستطيع الشركة الإستغناء عن السندات، أو استبدالها إذا انخفض معدل الفائدة على القروض طويلة الأجل. وتظهر السندات القابلة للإستدعاء بالميزانية بالقيمة الإسمية مع ضرورة الإفصاح عن سعر الإستدعاء في القوائم المالية.

السندات القابلة للتحويل (Convertible Bonds) :-

تتضمن السندات القابلة للتحويل أكثر من ورقة مالية؛ لأن حامل السند القابل للتحويل يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها حامل السند غير القابل للتحويل بالإضافة إلى حقه في تحويل السند إلى عدد معين من الأسهم العادية للشركة المصدرة للسندات. وممارسة هذا الخيار وتوقيته يعتمدان على حامل السند، وهذه الميزة لصالح حامل السند وليس بالضرورة لصالح الشركة المصدرة للسندات.

حقوق المساهمين (Stockholders' equity) :-

وتمثل الأصول مطروحاً منها الالتزامات للغير، وتشتمل على كل من رأس مال الأسهم العادية، ورأس مال الأسهم الممتازة، وعلاوة الإصدار، والأرباح المحتجزة، والإحتياطات، وأسهم الخزينة.

رأس مال الأسهم العادية (Common Stock) :-

يمثل هذا البند القيمة الإسمية للأسهم العادية المصدرة، ويسمى أيضاً رأس المال القانوني، ولا يجوز استخدام هذا الجزء من حقوق المساهمين لتوزيع حصص أرباح على حملة الأسهم.

علاوة الإصدار : (Additional Paid -In Capital) :-

ويمثل هذا البند الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الإسمية لجميع الأسهم العادية المصدرة لتاريخه ويفرد بند مستقل لعلاوة الإصدار الخاصة بالأسهم الممتازة.

رأس مال الأسهم الممتازة (Preferred Stock):-

يمثل هذا البند القيمة الإسمية للأسهم الممتازة المصدرة. والأسهم الممتازة عبارة عن أوراق مالية تتقاضى عوائد ثابتة على شكل حصص أرباح ثابتة، وتختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية من جوانب متعددة؛ فبينما تتقاضى الأسهم الممتازة عوائد نقدية ثابتة ومحددة مسبقاً، لا تتصف العوائد على الأسهم العادية (حصص الأرباح) بالثبات، وللأسهم الممتازة حقوق في صافي الشركة كما هو الحال لحملة الأسهم العادية، ولكن حملة الأسهم الممتازة لهم الأولوية في الحصول على حقوقهم عند التصفية قبل حملة الأسهم العادية وكذلك يتمتع حملة الأسهم الممتازة بأولوية الحصول على حصص الأرباح قبل حملة الأسهم العادية، لكن لا يتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق المشاركة بالإدارة والتصويت. وتختلف الأسهم الممتازة باختلاف شروطها؛ مما يجعل كل نوع منها ورقة مالية متميزة، وفيما يلي أهم أنواع الأسهم الممتازة.

الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء (Callable Preferred Stock):-

تتميز الأسهم الممتازة عن السندات بكونها مصدر تمويل طويل الأجل، لا يوجد له تاريخ استحقاق كما هو الحال بالنسبة للسندات؛ فليس من حق حامل السهم الممتاز مطالبة الشركة المصدرة بدفع القيمة الإسمية للسهم، وليس من حق الشركة استرداد الأسهم إلا من خلال عمليات السوق، ولكن إذا كانت الأسهم الممتازة قابلة للإستدعاء

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

فمن حق الشركة المصدرة للأسهم استرجاع الأسهم وبسعر الإستدعاء الذي يحدد سلفاً قبل بيع الأسهم الممتازة وتظهر الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء في الميزانية بالقيمة الإسمية ويتم الإفصاح عن سعر الإستدعاء عادة بين أقواس في الميزانية.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (Convertible Preferred Stock):-

يتضمن السهم الممتاز القابل للتحويل حق حامل السهم الممتاز بتحويله إلى عدد معين ومحدد مسبقاً من الأسهم العادية لنفس الشركة، وميزة التحويل ميزة إيجابية بالنسبة لحامل السهم الممتاز حيث تتحقق له في المستقبل الإستفادة من ارتفاع أسعار الأسهم العادية للشركة المصدرة.

الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح (Cumulative Preferred Stock):-

تقسم الأسهم الممتازة من حيث تجميعها للأرباح إلى نوعين: أسهم ممتازة مجمعة للأرباح، وأسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح؛ فإذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح يفقد حملة الأسهم الممتازة حقهم في حصص الأرباح التي لم تعلن الشركة عن توزيعها في سنة معينة، بينما إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح لا يفقد حملة الأسهم حقهم في حصص الأرباح في السنة، أو السنوات التي لم توزع خلالها الشركة حصص أرباح، وتتراكم حصص الأرباح من سنة إلى أخرى ولا تستطيع الشركة توزيع حصص أرباح على حملة الأسهم العادية قبل دفع جميع حصص الأرباح على الأسهم الممتازة المتراكمة في السنوات السابقة. وحصص الأرباح للسنة الحالية وحصص الأرباح على الأسهم الممتازة المتراكمة (Dividends in arrears)، لا تظهر بالميزانية ضمن الإلتزامات لأنها لا تعد التزامات قانونية ومؤكدة واجبة الدفع بالمستقبل.

الأرباح المحتجزة (Retained Earnings):-

يمثل هذا البند الأرباح المتحققة لتاريخه وغير الموزعة؛ وهي عبارة عن صافي الأرباح في السنوات السابقة مطروحاً منها حصص الأرباح الموزعة خلال

Almaktabah.net

السنوات السابقة، وحصص الأرباح الموزعة تشمل كلاً من حصص الأرباح النقدية (Cash Dividends)، وحصص الأرباح على شكل أسهم، أو ما يسمى بالأسهم المجانية (Stock Dividends)، وبشكل عام تشكل الأرباح المحتجزة الرصيد المتاح لدفع حصص الأرباح لحملة الأسهم مع أن الشركة غير ملزمة قانونياً بتوزيع حصص أرباح على حملة الأسهم بمجرد تحقق الأرباح.

أسهم الخزينة (Treasury Stock) :-

عندما تقوم الشركة بشراء أسهمها من السوق المالي وتحتفظ بها دون أن تلغيها نهائياً، تظهر بالدفاتر كأسهم خزينة. ومشتريات أسهم الخزينة تؤدي إلى تخفيض عدد الأسهم المتداولة؛ فهي تشكل تخفيضاً مؤقتاً لرأس المال؛ ولذلك تظهر في الميزانية مطروحة من حقوق الملكية في الجزء الخاص بحقوق المساهمين في الميزانية. فعمليات أسهم الخزينة تعد تخفيضاً مؤقتاً لرأس المال إلا إذا قررت الشركة رسمياً إلغاء هذه الأسهم نهائياً؛ لأنه إذا لم تلغ الشركة أسهم الخزينة المشتراة تستطيع إعادة طرحها (بيعها) في تاريخ لاحق لتحقق الأرباح. ومن الجدير بالذكر أن أسهم الخزينة تفقد حقها في التصويت وفي الحصول على الأرباح.

وتسجل أسهم الخزينة عند شرائها بالتكلفة أو بالقيمة الإسمية للأسهم المشتراة حسب الطريقة التي تتبعها الشركة، كما أن الأرباح، أو الخسائر، الناجمة عن عمليات أسهم الخزينة لا تؤثر على قائمة الدخل؛ حيث تؤثر على حسابات الميزانية مباشرة دون المرور بقائمة الدخل وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها (٧). ودوافع الشركة للتعامل بأسهم الخزينة متعددة:- فقد تشتري الشركة أسهمها لإعتقادها أن أسهمها تتداول بالسوق بسعر أقل من قيمتها الحقيقية (Under-Valued) أو بهدف تحريك أسهمها بالسوق المالي إذا كان حجم التداول فيها متدنياً.

مكتبتنا العر بية

محددات أستخدام الميزانية :-

مع أن الميزانية توفر معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية إلا أنها تعاني من بعض المحددات التي يجب أن يدركها مستخدم القوائم المالية وفيما يلي أهم هذه المحددات:-

أولاً: إن الميزانية لا تشتمل على كل العناصر التي تؤثر على قيمة المنشأة؛ فكثير من العوامل التي تؤثر على تقييم المنشأة لا تدرج في الميزانية لصعوبة قياسها بشكل موضوعي، ومن الأمثلة على الأصول التي يصعب إدراجها في الميزانية: المهارات والخبرات المميزة للعاملين، والشخصية المتميزة للمدير العام، وسمعة الشركة وغيرها، وكل هذه العناصر تؤثر على تقييم المنشأة ولكن يصعب وضعها في قوالب كمية. كما أنه توجد بعض الإلتزامات التي لا تتضمنها الميزانية مثل: بعض الإلتزامات المحتملة (٩)، والتزامات عقود الإيجار التشغيلية.

ثانياً: الكثير من الأرقام المحاسبية الواردة في الميزانية مبنية على تقديرات؛ فمثلاً مجمع أهتلاك الأصول الثابتة، الذي يعكس أهتلاك السنوات السابقة والتي هي أرقام تقديرية؛ كونها مبنية على تقديرات للعمر الإنتاجي، والنفاية، كما أن الديون المشكوك فيها تعد من البنود القائمة على أساس تقديري كذلك.

ثالثاً: لا تعكس الميزانية القيمة الحالية للأصول الأمر الذي يؤدي مع مرور الزمن إلى حدوث فجوة ملموسة بين القيمة الدفترية للأصول كما هي واردة في الميزانية والقيمة السوقية للأصول. وفي حين أنه لا يفترض في الميزانية أن تقيس قيمة المنشأة، إلا أنه يفترض أن تتضمن معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة (٨).

Almaktabah.net

الهوامش

١- لمعرفة معايير وشروط تصنيف الأرباح والخسائر غير العادية أنظر:-

Reporting the Results of Operations," Opinion of Accounting Principles Board No. 30 (New york : AICPA,1973), Para.20

٢-عندما تغير المنشأة من طريقة محاسبية إلى طريقة أخرى تتطلب المعايير المحاسبية إظهار الآثار المتجمعة الناجمة عن تطبيق الطريقة الجديدة على السنوات السابقة، دفعة واحدة في قائمة الدخل للسنة التي تم فيها التغيير، ولا يتم تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة.

أنظر:

Accounting Changes", Opinion of Accounting Principles Board No. 20 (New York : AICPA, 1971).

٣ - تعريفات البنود الرئيسة في القوائم؛ الأصول ، الألتزامات ، حقوق الملكية،صافي الدخل تعتمد على التعريفات الواردة في نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٣ الصادرة عن مجلس مبادىء المحاسبة الأمريكية:-

Statement of Financial Accounting Concepts No.3,"Elements of Financial Statements of Business Enterprises," (FASB, 1980)

(٤) وفقاً للمعيار الجديد (FASB, 115) الخاص بالاستثمارات بالأوراق المالية، تصنف السندات والأسهم التي لا يترتب عليها ملكية أكثر من ٢٠٪، إلى ثلاث مجموعات:

(١) أوراق مالية للمتاجرة (Trading Securities) وتشمل الاوراق المالية لدى الشركات المالية والتي يحتفظ بها لأغراض المضاربة، (٢) الأوراق المالية المتاحة للبيع (Available for sale) وتمثل غالباً الأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات غير المالية (الشركات الصناعية مثلاً) بقصد أعادة بيعها، (٣) الأوراق المالية التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها في الأجل الطويل (held to maturity securities). ووفقاً للمعيار رقم ١١٥ الجديد (FASB, 115) تسجل الأخيرة بالتكلفة وتظهر في القوائم المالية بالتكلفة، بينما تقيم الأوراق المالية للمتاجرة والأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة السوقية العادلة (Fair value)، وهذا يعتبر من أهم جوانب الأختلاف بين المعيار

مكتبتنا العربية

الجديد (FASB, 115) والمعيار القديم (FASB, 12) الذي يتطلب تقييم الأستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية وفقاً لقاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل. أنظر:

"Accounting for Certain Investment in Debt and Equity Securities: Statement of Financial Accounting Standard Board No. 115, (Stanford, conn.: FASB, 1994.

(٥) انظر: FASB, No. 115, Ibid.

(٦) انظر:

The Equity Method of Accounting for Investment in Common Stock", Accounting Principles Board No. 18, (N.Y.: AICPA, 1971) para. 17.

٧ – هناك طريقتان للمحاسبة على أسهم الخزينة : طريقة التكلفة ، وطريقة القيمة الأسمية. وفقاً لطريقة التكلفة تسجل أسهم الخزينة بالتكلفة عند شرائها ،وتظهر الأرباح والخسائر عند البيع بالفرق بين المتحصل من البيع والتكلفة. وفقاً لطريقة القيمة الأسمية تسجل أسهم الخزينة بالقيمة الأسمية بالدفاتر، والفرق بين سعر الشراء وسعر أصدارها الأصلي يمثل الربح أو الخسارة المرتبط بعمليات أسهم الخزينة.

٨– القوائم المالية بشكل عام والميزانية العمومية بشكل خاص لاتهدف إلى قياس قيمة المنشأة وإنما يفترض أن توفر معلومات تساعد فى تقدير قيمة المنشأة كما ورد فى أهداف القوائم المالية فى مفاهيم المحاسبة المالية رقم (١) الصادرة عن مجلس مبادىء المحاسبة الأمريكي:

"Objective of Financial Reporting by Business Enterprises," Statement of Financial Accounting Concepts No.1 (Stanford Conn.: FASB, 1978).

٩– بعض الألتزامات المحتملة التى ينطبق عليها شروط معينة تدخل ضمن الميزانية مثل : الألتزمات المرتبطة بالخسائر المحتملة والمرتبطة بقضايا قانونية مقامة ضد الشركة ولغاية الآن لم يبت فيها من قبل القضاء.أنظر الفصل الخامس من هذالكتاب،شروط الأعتراف بالألتزامات المحتملة.

أسئلة للمناقشة

١ – ما أهمية القوائم المالية للمقرضين والمستثمرين بشكل عام؟

٢ – أي القوائم المالية أكثر استخداماً؟

٣ – أذكر أهم المعلومات التي تعكسها قائمة الدخل؟

٤ – ما المقصود بالأرباح والخسائر غير العادية؟ أعط أمثلة عليها. ولماذا تظهر كبند مستقل في قائمة الدخل؟

٥ – لماذا تظهر نتيجة النشاط غير المستمر في قائمة الدخل منفصلة عن النشاط المستمر؟

٦ – ما أهم محددات قائمة الدخل؟

٧ – أعط أمثلة على بعض عناصر قائمة الدخل المبنية على أساس تقديري لا فعلي.

٨– لماذا يعد مصروف الأهتلاك مصروفاً تقديرياً وليس فعلياً؟

٩– ما المقصود بالأصول طويلة الأجل؟ وكيف يتم تمويلها عادة؟

١٠– ما المقصود بالأصول غير الملموسة؟ أعط بعض الأمثلة.

١– كيف يتم أطفاء الأصول غير الملموسة؟

١٢– لماذا لا يتم أهتلاك الأراضي غالباً؟

١٣– لماذا لا يتم تغيير قيم الأصول في الدفاتر عندما يطرأ ارتفاع على أسعارها في السوق؟

١٤– كيف تنشأ علاوة الإصدار للسندات؟ وكيف يتم معالجتها محاسبياً؟

١٥– ما المقصود بخصم إصدار السندات؟ وكيف يظهر في القوائم المالية؟

١٦– ماذا تمثل الأرباح المحتجزة في قائمة المركز المالي؟

١٧– هل وجود رصيد للأرباح المحتجزة يلزم الشركة بتوزيع أرباح على حملة الأسهم؟

١٨– ما دوافع الشركة للقيام بعمليات أسهم الخزينة؟

١٩– هل تؤثر أرباح عمليات أسهم الخزينة وخسائرها على قائمة الدخل؟

٢٠– أعط أمثلة على بعض الإلتزامات المحتملة التي قد تظهر في الميزانية؟

٢١– أذكر أهم محددات الميزانية؟

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

٢٢- ما المقصود بقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل وكيف يتم تطبيقها على المخزون؟

٢٣- "يتعارض تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل مع مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة". ما رأيك في هذه العبارة؟

٢٤- أذكر طرق أهتلاك الأصول الثابتة. وكيف تؤثر هذه الطرق على قائمة الدخل؟

٢٥- أذكر طرق تحديد تكلفة المخزون؟

٢٦- ما المقصود بالسندات؟

٢٧- ما المقصود بالسندات القابلة للإستدعاء؟

٢٨- قارن بين السندات والأسهم الممتازة كمصادر تمويل طويلة الأجل؟

٢٩- ما الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة كمصادر تمويل طويلة الأجل؟

٣٠- لماذا يعد السند القابل للتحويل متضمناً أكثر من ورقة مالية؟

٣١- ما المقصود بالأسهم الممتازة المجمعة للأرباح وكيف تختلف عن الأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح؟

٣٢- ما الفائدة التي تجنيها الشركة من إصدار سندات قابلة للإستدعاء بدلاً من سندات غير قابلة للإستدعاء؟

Almaktabah.net

تمرين رقم (١) اختيار من متعدد

(١) الارباح والخسائر غير العاديه ضمن قائمة الدخل:

أ- ناجمه عن أحداث ليست ذا طبيعه متكرره.

ب- غير ملائمه لاغراض التنبؤ بالارباح المستقبليه.

جـ- تعكس احداث ليس لها اثر اقتصادي.

د - أ و ب.

هـ- أ و ب و ج.

(٢) الأرباح والخسائر من العمليات غير المستمرة:

أ- تعكس ارباح وخسائر بيع الأصول الثابته بشكل عام.

ب- تعكس الاحداث الاقتصاديه نادرة الحدوث.

جـ- تفرد في بند مستقل في قائمة الدخل لانها لا تخضع للضريبه.

د - أ وب.

هـ- لا شيء مما ذكر.

(٣) عمليات أسهم الخزينه:

أ- لا يتم الاعتراف بالارباح المتحققه من بيعها.

ب- تظهر الارباح المتحققه من بيعها بالميزانيه ولاتظهر في قائمة الدخل.

جـ- تظهر بالميزانية ضمن بند استثمارات أوراق مالية

جـ- أ و ب.

د - ب و ج.

هـ- لا شيء مما ذكر.

مكتبتنا العر بية

(٤) السندات:

- يتقاضى حملة السندات عوائد ثابته بغض النظر عن حجم الأرباح والخسائر للشركه المصدره للسندات.
- علاوه أصدار السندات تشكل ربحاً للشركه المصدره ناجمه عن اصدار السندات بسعر أعلى من القيمه الاسميه.
- خصم اصدار السندات يشكل خساره للشركه المصدره ناجمه عن أصدار السندات بسعر يقل عن القيمه الاسميه.
- أ و ب.
- جميع مما ذكر.

(٥) الأسهم الممتازه:

- تشكل مصدر تمويل طويل الأجل.
- يتقاضي حملة الاسهم الممتازه عوائد ثابته سنويا بغض النظر عن نتيجة اعمال الشركه المصدره.
- لحملة الاسهم الممتازه الاولويه في الحصول على حقوقهم في صافي أصول الشركه المصدره قبل حملة الأسهم العادية.
- أ و ب.
- أ و ب و ج.

(٦) حصص الارباح المتراكمه على الأسهم الممتازه المجمعة للأرباح:

- تعتبر ألتزامات قانونيه على الشركه المصدره للأسهم الممتاز وتظهر بالميزانيه مع الالتزمات الأخرى.
- تظهر في الميزانيه ضمن بند حصص الأرباح المستحقه.
- لا تظهر في الميزانيه كالتزام الا اذا كان هناك رصيد للارباح المحتجزه
- يتم الافصاح عنها في الملاحق للقوائم الماليه.
- لا شيء مما ذكر.

(٧) المعلومات التاليه عن المركز المالي لشركة العودة كما هو في ١٩٩٠/١٢/٣١:

١٠٠٠٠٠ دينار رأسمال الاسهم العادية (١٠٠٠٠٠ سهم عادي).

٥٠٠٠٠ رأسمال الاسهم الممتازة (٥٠٠٠ سهم ممتاز مجمعة للارباح)٩٪.

٢٠٠٠٠ الارباح المحتجزة.

فاذا علمت ان الشركة لم توزع ارباحاً اطلاقاً خلال العامين الماضيين (٨٨و٨٩) وفي نهاية ١٩٩٠ بلغت الارباح الموزعة على حملة الاسهم (العادية والممتازة) ١٨٠٠٠ دينار.

- ان نصيب حملة الاسهم العادية من الارباح الموزعة خلال سنة ١٩٩٠:

أ- ٤٥٠٠ دينار جـ- ٥٥٠٠ دينار

ب- ١٣٥٠٠ دينار د- ١٤٥٠٠ دينار

هـ- قيمة أخرى تبلغ..... دينار

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

الفصل الثالث

أدوات التحليل

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارىء ملماً بما يلي:-

١- أنواع أدوات التحليل المالي بشكل عام
٢- التحليل العامودي للقوائم المالية واستخداماته
٣- التحليل الأفقي وأستخداماته
٤- محددات التحليل الأفقي
٥- النسب المالية وطبيعتها كأداة تحليلية
٦- مزايا ومحددات النسب المالية

Almaktabah.net

أدوات التحليل المالي

أدوات التحليل المتاحة للمحلل المالي متعددة، ولايوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل. ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل. وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل. وفي هذا الفصل سيتم عرض أدوات التحليل الرئيسية ومجالات استخدامها ومحدداتها الرئيسية.

التحليل العامودي (Vertical Analysis)

يتضمن التحليل العامودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، وفي الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل العامودي عدة أشكال. ففي جانب الاصول قد ينسب أصل معين إلى أحد مجموعات الاصول، أو إلى اجمالي الاصول، وذلك للتوصل إلى دلالة ذات معنى. أما في قائمة الدخل فيتم التحليل العامودي بنسبة أي عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى رقم صافي المبيعات، للوصول إلى دلالة ذات معنى. وعناصر قائمة الدخل تتضمن: المبيعات، وتكلفة المبيعات، ومجمل الربح ،وبنود المصروفات التشغيلية، وعادة يتم نسبة كل بند من بنود المصروفات المختلفة إلى صافي المبيعات، وذلك لوجود ارتباط بين حجم الكثير من هذه المصروفات ومستوى المبيعات. وهذه العلاقة قد تكون واضحة في بعض البنود وخاصة بنود المصروفات ذات الطبيعة المتغيرة أو شبه المتغيرة مثل:- مصروف الدعاية والاعلان، وعمولة المبيعات ومصاريف نقل المبيعات. حيث تكون العلاقة خطية وواضحة نسبياً، بينما تكون العلاقة أقل وضوحاً لبعض المصروفات الاخرى مثل اهتلاكات الاصول الثابتة، والمصاريف الاداريه العمومية .

مكتبتنا العر بية

وفي جميع الأحوال لا يكتمل معنى ودلالة النسبة الا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس محدد. وهذا المعيار قد يكون النسبة نفسها في السنة أو السنوات السابقة وقد يكون المعيار معدل النسبة لكل الشركات العاملة بالصناعة أو ما يسمى بمعيار الصناعة. ووجود المعيار ضرورياً من أجل تتبع سلوك مصروف معين وأحكام الرقابة عليه ليبقى حجم المصروف ضمن الحدود المعقولة والملائمة.

التحليل الأفقي (Horizental Analysis)

في التحليل الافقي يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير، ويدخل تحليل السلاسل الزمنية للأرقام والمتغيرات المحاسبية ضمن هذا النوع من التحليل (التحليل الافقي). وبشكل عام فان التحليل الافقي يساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين. مثل اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من حيث هل هو في تزايد أو تناقص، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا البند من فترة مالية إلى أخرى(١).

فالمحلل لاغراض الاستثمار مثلاً لا يقتصر اهتمامه على معرفة مستوى الأرباح، وانما يهتم أيضاً بمدى الاستقرار (Earnings Stablity) فيها واتجاهها (Earnings trend)، وهذه الصفات النوعية للأرباح يمكن استخلاصها من تفحص السلاسل الزمنية بينما لا يكشف التحليل العامودي عن مثل هذه الصفات. فمثلاً رقم الربح في سنة معينة، بغض النظر عن حجمه، لايعطي دلالة ذات معنى حول مدى التحسن او التراجع في الربحية. وبشكل عام للحكم على مدى التذبذب في الارباح واتجاه الارباح يحتاج المحلل إلى أرباح لثلاث أو خمس سنوات على الأقل.

Almaktabah.net

مثال:

الجدول التالي يبين الأرباح السنوية لثلاث شركات على مدار ثلاث سنوات:

سنوات	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	متوسط
شركة أ	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠
شركة ب	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
شركة جـ	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠

يشير الجدول إلى أن متوسطات الارباح لهذه الشركات الثلاث متساوية وهذا يعني أن لها نفس المستوى من الأرباح، ولكن وبعد تفحص السلاسل الزمنية لارباح هذه الشركات فان المستثمر قد يفضل شركة على أخرى لاختلاف الصفات النوعية لهذه الأرباح، فالشركتين (ب) و(جـ) مثلاً لهما نفس المستوى من الأرباح ودرجة الاستقرار، ولكن المستثمر قد يفضل الشركة (ب) لأن اتجاه الأرباح فيها متزايد بينما في الشركة (جـ) متناقص. ومن بين الشركات الثلاث (أ)، (ب) و(جـ) تعتبر الشركة (أ) هي الافضل حيث أن اتجاه الأرباح فيها متزايد ودرجة الاستقرار في أرباحها أعلى من الشركات الأخرى.

محددات التحليل الافقي:

في التحليل الافقي يتم تتبع سلوك رقم محاسبي معين مثل الربح من فترة مالية إلى أخرى وبشكل عام، اذا زادت أرباح السنة الحالية عن أرباح السنة السابقة فيمكن القول ان هناك تحسن في مستوى الأرباح. ولكن قبل الوصول إلى هذا الاستنتاج على المحلل أن يراعي محددات أدوات التحليل المستخدمة وذلك للتقليل من فرص الوقوع في استنتاجات خاطئة، ومن أهم محددات التحليل الافقي ما يلي:

مكتبتنا العر بية

المحدد الأول:

١ – المعيار المستخدم قد يكون غير ملائم

فعند مقارنة أرباح السنة الحالية مع أرباح السنة السابقة فان زيادة أرباح السنة الحالية عن أرباح السنة السابقة لا يعني بالضرورة أن أرباح السنة الحالية جيدة وذلك لأن أرباح السنة السابقة قد تكون غير ملائمة كمعيار للحكم على الربحية. فعلى فرض أن الأرباح لشركة معينة بلغت سنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٢ ١٠٠، ١٠٥ دينار على التوالي. فالمقارنة المبدئية لارباح سنة ١٩٩٢ مع أرباح سنة ١٩٩١ تشير إلى تحسن في رقم الأرباح وهذا لا يعني أن اداء الشركة وربحيتها مقبولة أو جيدة لسنة ١٩٩٢ وذلك لأن أرباح سنة ١٩٩١ منخفضة جداً، وبالتالي فهذه السنة (١٩٩١) لا تمثل سنة عادية أو نمطية من حيث مستوى الارباح وبالتالي لا تصلح لأن تستخدم كمعيار لمعرفة مدى التحسن في الربحية في السنة اللاحقة. فقد تكون الأرباح العادية المتوقعة لهذه الشركة (١٢٠) ديناراً وبالتالي مع وجود التحسن في القيمة المطلقة للارباح ما زالت أرباح سنة ١٩٩٢ دون المستوى المقبول أو المتوقع.

ومن جهة أخرى فان تدني الأرباح لا يعكس بالضرورة تدني الاداء أو ربحية غير مقبولة، اذا كانت سنة الاساس المستخدمة كمعيار للمقارنة تتميز بأرباح مرتفعة وغير عادية.

المحدد الثاني:

استخدام الأرقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية، قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلاءم مع البعد الاقتصادي للتغير في هذا المتغير.

مثال:

السنة	ارباح سنة ٩٠	أرباح سنة٩١	التغير في الأرباح	نسبة التغير
شركة أ	١٠٠	١٢٠	٢٠	٢٠٪
شركة ب	٤٠٠	٤٢٤	٢٤	٦٪

الفحص المبدئي لارباح الشركتين يشير إلى زيادة في أرباح الشركة (ب) بمقدار ٢٤ دينار وهي أعلى من الزيادة في أرباح الشركة (أ) والبالغة ٢٠ دينار فقط. وبالاعتماد على هذه الأرقام لوحدها، قد يستنتج مستخدم القوائم المالية ان التحسن في ربحية الشركة (ب) أفضل من التحسن في ربحية الشركة (أ). وهذا الاستنتاج الخاطئ ناجم عن تجاهل حجم الارباح لكل من الشركتين والذي غالباً ما يكون مرتبطاً بحجم الشركة. ويمكن التغلب نسبياً على مشكلة الحجم باستخدام نسبة التغير أو التغير النسبي في الأرباح بدلاً من التغير المطلق.

فاذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة التغير في الأرباح فان هذه النسبة في الشركة (أ) والبالغة ٢٠٪ أعلى بكثير من نسبة التغير في الأرباح للشركة (ب) والبالغة فقط ٦٪.

المحدد الثالث:

استخدام نسبة التغير في التحليل الافقي قد يؤدي إلى اظهار قيم متطرفة اذا كانت سنة الأساس قيمة منخفضة جداً أو مرتفعة جداً كما يوضح المثال التالي:

	متوسط أرباح السنوات ٨٥–٩٠	الأرباح لسنة ١٩٩٠	الأرباح لسنة ١٩٩١	Δ	نسبة التغير في الأرباح
شركة (أ)	٣٠٠	١٠٠	٢٩٠	١٩٠	١٩٠٪
شركة (ب)	١١٠٠	١٠٠٠	١٢٥٠	٢٥٠	٢٥٪

$$\text{التغير النسبي} = \frac{\text{أرباح السنة الحالية} - \text{أرباح السنة السابقة}}{\text{أرباح السنة السابقة}}$$

$$\text{التغير النسبي للشركة (أ)} = \frac{٢٩٠ - ١٠٠}{١٠٠} = ١٩٠٪$$

$$\text{التغير النسبي في أرباح سنة ٩١ للشركة (ب)} = \frac{١٢٥٠ - ١٠٠٠}{١٠٠٠} = ٢٥٪$$

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

فحصل ان نسبة التغير للشركة (أ) لسنة ١٩٩١ هي قيمة متطرفة ولا تتناسب مع البعد الاقتصادي للتغير وخاصة أن الأرباح النمطية لهذه الشركة ٣٠٠ دينار، ولكن لكون أرباح سنة ١٩٩٠ منخفضة جداً ظهرت نسبة تغير متطرفة لا تتناسب مع البعد الاقتصادي للتغير.

وبشكل عام فان تدني الأرباح في سنة معينة بشكل كبير نتيجة حدوث خسائر غير عادية أو ارتفاع الأرباح بشكل كبير نتيجة أرباح غير عادية أو طارئة ناجمة عن احداث غير عادية، مثل تحقق زيادة كبيرة في المبيعات نتيجة لعطل في احد مصانع المنافسين الرئيسيين يجعل هذه السنة غير ملائمة كسنة أساس لحساب نسبة التغير لأنه وفي كلا الحالتين استخدام هذه السنة كسنة أساس لحساب نسبة التغير في الأرباح أوالمبيعات يؤدي إلى قيمة متطرفة لنسبة التغير.

المحدد الرابع:

القيمة السالبة في سنة الأساس تؤدي إلى نسبة تغير مضلله لا تتناسب مع واقع التغير(٢). ومن المتغيرات المحاسبية التي قد تؤخذ قيمة سالبة صافي الدخل عندما تحقق الشركة خسائر في سنة من السنوات ويمكن توضيح ذلك من المثال التالي:

	الأرباح لسنة ١٩٩٠	الأرباح لسنة ١٩٩١	نسبة التغير
شركة أ	(١٠٠)	٢٠	- ١٢٠ ٪
شركة ب	(١٠)	٢٠	- ٣٠٠٪

من الملاحظ أن نسبة التغير تؤخذ قيم سالبة في الحالتين مع أن التغير في الأرباح من سنة ٩٠ إلى سنة ٩١ ايجابي. ومن الجدير بالذكر أن اغفال الاشارة، أي استخدام التغير المطلق لا يحل المشكلة، فحتى مع أغفال الاشارة فنسبة التغير في الارباح للشركة (ب) أعلى بكثير من الشركة (أ) مع أن الأرباح زادت بمقدار ١٢٠ ديناراً للشركة (أ) و ٣٠ ديناراً للشركة (ب).

Almaktabah.net

ادوات التحليل المتاحة للمحلل متعددة، ولا يوجد اداة تحليلية معينة يمكن ان توصف بانها افضل اداة لجميع اغراض مستخدمي القوائم المالية. ولذلك عادة يمزج المحلل اكثر من اداة تحليلية للوصول الى استنتاجات ملائمة. فقد يستخدم المحلل التحليل الافقي والعامودي بالاضافة الى النسب المالية للوصول الى استنتاج حول قوة المركز المالي لشركة معينة أو لتقييم ربحيتها.

النسب المالية (Financial Ratios):

تُعبر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وبشكل عام يمكن ان ننسب اي رقم في القوائم الماليه الى رقم آخر للوصول الى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات. وتعد النسب الماليه من أكثر ادوات التحليل شيوعا. ولا يوجد هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لاغراض التحليل. فبشكل عام يستطيع المحلل ان ينسب اي رقم في القوائم الى رقم آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة اذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى.

وفي الفصول اللاحقة سنتعرض الى انواع مختلفه من النسب المالية وباختلاف الغرض من التحليل تختلف النسب المستخدمة، وفيما يلي بعض هذه النسب واستخدامها:-

١- نسب السيولة: وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على السداد في الاجل القصير وتشمل: نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدلات دوران الاصول.

٢- نسب تحليل المديونية والقدرة على السداد في الاجل الطويل وتشمل:- نسبة الديون إلى الاصول، ونسبة الديون لحقوق الملكية، وعدد مرات تغطية الفوائد.

٣ - نسب تحليل الربحية وتستخدم لتحليل قدرة المنشأة على تحقيق الارباح مثل: نسبة الربح الى المبيعات، ومعدل العائد على الاصول.

٤ - نسب تقييم الاداء: وتشمل معدلات دوران الاصول، وبعض مقاييس الربحية.

مكتبتنا العر بية

مزايا ومحددات النسب الماليه:

تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المحاسبي (٣). وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات يوجد بينهما تباين كبير في الأحجام. وتجاهل مشكلة الحجم يؤدي إلى استنتاجات مضللة في بعض جوانب التحليل، لأن الكثير من الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات المتباينة الأحجام غير قابل للمقارنة.

وبشكل عام تعتبر النسب المالية أداة تحليلية مفيدة اذا كان ذلك ممكناً . وفيما يلي بعض المحددات العامة للنسب المالية(٤):

١- النسب المالية معنية فقط بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المنشأة الاقتصادية.
فمثلاً أدارة المنشأة ومستوى التأهيل للعاملين فيها وشخصية المدير العام نفسه ومهاراته الخاصة كلها تعتبر من العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم المنشأة.

٢- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الأدارة فقد تلجأ الادارة إلى اتخاذ اجراء معين لتحسين نسبة معينة قبيل انتهاء السنة المالية، فمثلاً تستطيع الشركة تحسين نسبة المبيعات/ الأصول للسنة الحالية عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من السنة المالية الحالية والمجدولة للشحن للعملاء في الشهر الأول من الفترة الحالية المالية(٥).

٣- تتأثر النسب بأختلاف الطرق المحاسبية، فمقارنة النسب المالية لشركات تتبع اجراءات وطرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل، لأن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة غير قابلة للمقارنة (٦). فمثلاً اختلاف طرق الأهتلاك بين شركتين يؤدي إلى فروقات في مصروفات الاهتلاك ورقمي الربح لهاتين الشركتين وهذا يجعل رقمي الربح والنسب المالية المبنيه عليها، غير قابلة للمقارنة لهاتين الشركتين.

٤- خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة وذلك لأن القوائم المالية مبنيه على أساس التكلفة التاريخية. فمثلاً تتحسن نسبة المبيعات/ الأصول لشركة معينة من سنة إلى أخرى فقط بسبب زيادة أسعار المبيعات خلال فترات التضخم دون أن يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون.

٥- الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن (Static) على وضع معين كما هو في تاريخ اعداد القوائم المالية. فمثلاً نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة كما هي في تاريخ اعداد الميزانية وليس بالضرورة أن تبقي العلاقة بين الأصول المتداولة نفسها قائمة بالسنوات اللاحقة.

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

مزايا ومحددات النسب الماليه:

تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المحاسبي (٣). وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات يوجد بينهما تباين كبير في الأحجام. وتجاهل مشكلة الحجم يؤدي إلى استنتاجات مضللة في بعض جوانب التحليل، لأن الكثير من الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات المتباينة الأحجام غير قابل للمقارنة.

وبشكل عام تعتبر النسب المالية أداة تحليلية مفيدة اذا كان ذلك ممكناً . وفيما يلي بعض المحددات العامة للنسب المالية(٤):

١- النسب المالية معنية فقط بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المنشأة الاقتصادية.

فمثلاً أدارة المنشأة ومستوى التأهيل للعاملين فيها وشخصية المدير العام نفسه ومهاراته الخاصة كلها تعتبر من العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم المنشأة.

٢- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الأدارة فقد تلجأ الادارة إلى اتخاذ اجراء معين لتحسين نسبة معينة قبيل انتهاء السنة المالية، فمثلاً تستطيع الشركة تحسين نسبة المبيعات/ الأصول للسنة الحالية عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من السنة المالية الحالية والمجدولة للشحن للعملاء في الشهر الأول من الفترة الحالية المالية(٥).

٣- تتأثر النسب بأختلاف الطرق المحاسبية، فمقارنة النسب المالية لشركات تتبع اجراءات وطرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مضللة في الكثير من مجالات التحليل، لأن اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة غير قابلة للمقارنة (٦). فمثلاً اختلاف طرق الأهتلاك بين شركتين يؤدي إلى فروقات في مصروفات الاهتلاك ورقمي الربح لهاتين الشركتين وهذا يجعل رقمي الربح والنسب المالية المبنيه عليها، غير قابلة للمقارنة لهاتين الشركتين.

٤- خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة وذلك لأن القوائم المالية مبنيه على أساس التكلفة التاريخية. فمثلاً تتحسن نسبة المبيعات/ الأصول لشركة معينة من سنة إلى أخرى فقط بسبب زيادة أسعار المبيعات خلال فترات التضخم دون أن يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون.

٥- الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن (Static) على وضع معين كما هو في تاريخ اعداد القوائم المالية. فمثلاً نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة كما هي في تاريخ اعداد الميزانية وليس بالضرورة أن تبقي العلاقة بين الأصول المتداولة نفسها قائمة بالسنوات اللاحقة.

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

مثال محلول: فيما يلي القوائم المالية المقارنة للشركة المتحدة والمطلوب ما يلي:

١- اجراء التحليل العامودي والأفقي للقوائم المالية المقارنة.

٢- بيان أسباب تدني الأرباح في السنة الأخيرة بأستخدام الأسلوب التحليلي في البند (١).

الشركة المتحدة

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١

	١٩٩٠	١٩٩١
المبيعات (الصافي)	١٠٠٠٠٠ دينار	١١٠٠٠٠ دينار
تكلفة المبيعات	(٥٠٠٠٠)	(٥٧٠٠٠)
مجمل الربح	٥٠٠٠٠ دينار	٥٣٠٠٠ دينار
المصروفات التشغيلية		
مصروفات الايجار	١٥٠٠٠ دينار	١٥٠٠٠ دينار
اهتلاكات	٩٠٠٠	٩٤٠٠
مصاريف اداريه وعموميه اخرى	٦٠٠٠	٨٥٠٠
عمولات البيع	٥٠٠٠	٦٥٠٠
مصاريف الدعايه	٢٠٠٠	٢٥٠٠
مصاريف بيعيه أخرى	٢٠٠٠	٢١٠٠
صافي الدخل قبل الضريبه	١١٠٠٠ دينار	٩٠٠٠ دينار
ضريبه	(٤٤٠٠)	(٣٦٠٠)
صافي الدخل	٦٦٠٠ دينار	٥٤٠٠ دينار

الشركه المتحدة

قائمة المركز المالي كما هي في ١٢/٣١

	١٩٩٠	١٩٩١
الأصول المتداولة		
النقدية	٧٠٠٠ دينار	٥٠٠٠ دينار
الذمم المدينة	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠
المخزون	١٥٠٠٠	١٧٠٠٠
أصول اخرى	---	١٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠
الأصول الثابتة (الصافي)	٣٠٠٠٠	٣٤٠٠٠
مجموع الأصول	٦٢٠٠٠ دينار	٧٥٠٠ دينار
الالتزامات وحقوق الملكية		
دائنون	٩٠٠٠ دينار	١٢٥٠٠ دينار
التزامات متداولة	١٠٠٠	٢٥٠٠
قروض	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
رأس المال	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٦٢٠٠٠ دينار	٧٥٠٠٠ دينار

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

تحذير

بموجب قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٢ والقوانين السابقة سيكون عرضة للملاحقة القانونية كل من يقوم بإعادة طبع أو نقل أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب على اية أنظمة استرجاع، بأي شكل او وسيلة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، بدون الحصول المسبق على موافقة خطية من المؤلف.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية ١٩٩٨

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٨/٥/٧٨٠)

رقم التصنيف: ٣٣٣ر٩١٠٤

المؤلف ومن هو في حكمه: محمود عبد الحليم الخلايلة

عنوان الكتاب: التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية

الموضوع الرئيسي: ١- العلوم الاجتماعية
٢- التحليل المالي

بيانات النشر:

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الإهداء

إلى والدي العزيز

إلى والدتي الفاضلة

رداً لبعض الجميل

مكتبتنا العر بية

Almaktabah.net

محتويات الكتاب

	رقم الصفحة
الفصل الأول : مقدمة عن التحليل المالي وأغراضه	٩
الفصل الثاني : مقدمة عن القوائم المالية وعناصرها الرئيسة	١٥
الفصل الثالث : أدوات التحليل المالي	٣٨
الفصل الرابع : التحليل لغايات الأقراض في الأجل القصير	٦١
الفصل الخامس : التحليل لغايات الأقراض في الأجل الطويل	٩٧
الفصل السادس : تحليل الربحية للغايات الإدارية	١١٨
الفصل السابع : الرفع المالي والعوامل المؤثرة في معدل العائد على حقوق الملكية	١٥٢
الفصل الثامن : التحليل لغايات الأستثمار وربحية السهم	١٧١
الفصل التاسع : تحليل التدفقات النقدية : قائمة التدفقات النقدية	٢٠١
الفصل العاشر : أثر اختلاف الطرق المحاسبية على تحليل القوائم المالية	٢٣٦
ملحق ١٠ - ١ طرق الأهتلاك وأثرها على القوائم المالية	٢٥٥
ملحق ١٠ - ٢ طرق المخزون وأثرها على القوائم المالية	٢٦٢
الفصل الحادي عشر : تحليل عقود الأيجار طويلة الأجل	٢٦٩
الفصل الثاني عشر : تقييم السندات	٣٠٢
تمارين وحالات تطبيقية شاملة	٣١٢
قائمة المراجع	٣٤٩
"مة المصطلحات	٣٥٣
ول القيمة الحاتية	٣٦١

Almaktabah.net

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، وبعد:

فهذا الكتاب يهدف إلى عرض وتفسير أهم مفاهيم وأدوات التحليل المالي، وأوجه استخداماتها المختلفة، بالتركيز على التحليل باستخدام البيانات المحاسبية، لغايات الأستثمار والإئتمان، وإلى جانب ذلك الغايات الإدارية.

وحتى يتمكن الدارس من استخدام البيانات المحاسبية بشكل فعال، فقد اتخذ هذا الكتاب مساراً مختلفاً عن غيره في منهجه وأسلوبه، إذ تم فيه عرض مفاهيم وأدوات التحليل المالي بشكل متسق ومتسلسل؛ ليسهل هضمها واستيعابها من قبل القارىء المبتدىء في التحليل المالي. إضافة إلى ذلك، فقد ضمن الكتاب بأحدث المعالجات والمعايير المحاسبية المعتمدة، وكذلك لنتائج الدراسات الحديثة في مجال المحاسبة، والتحليل المالي، عندما كان ذلك ممكناً وملائماً، الأمر الذي تفتقر إليه معظم كتب المحاسبة بشكل عام.

وقد أخذ مؤلف الكتاب بعين الإعتبار على أن تغطي موضوعات هذا الكتاب منهج مساق تحليل ومناقشة ميزانيات (تحليل القوائم المالية) المساق الإجباري لطلبة المحاسبة، والتمويل في الجامعات والمعاهد الأردنية العليا. آملين أن يفي بالغرض، وأن يحقق الفائدة ما أمكن، للمديرين والعاملين في حقل التحليل المالي، وأن لا يكون مقتصراً على طلبة الجامعات.

ولترسيخ مفاهيم التحليل المالي وتدريب الدارس على كيفية استخدام أدوات التحليل، فقد تم عرض مفاهيم وأدوات التحليل من خلال الأمثلة الميسرة، ومن خلال الأسئلة والتمارين الشاملة أيضاً، التي لا يخلو منها كل فصل من فصول هذا الكتاب.

في الفصل الأول من هذا الكتاب يعرض المؤلف مقدمة موجزة للتعريف بالتحليل المالي ومجالات استخدامه، ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام.

مكتبتنا العربية

وفي الفصل الثاني يتناول هذا الكتاب عرضاً للقوائم المالية، وعناصرها الرئيسة، وهو مدخل مهم لهذا الكتاب – في رأي المؤلف – إذ لابد من تعريف القارىء وتذكيره بالمكونات الرئيسة للقوائم المالية، وطبيعة كل منها، وعناصر هيكل رأس المال في الشركات المعاصرة وأشكالها وميزاتها المختلفة.

أما الفصل الثالث، فيشتمل عرضاً موجزاً لأهم أدوات التحليل المالي ومحدداتها، ويشمل ذلك التحليل العامودي، والتحليل الأفقي، والتحليل المقارن، والنسب المالية.

ولما كان منهج وأسلوب التحليل يعتمد على الغرض من التحليل، فقد تم عرض مفاهيم وأدوات التحليل من خلال أغراض ومجالات التحليل. فتناول الفصل الرابع التحليل لغايات الإقراض في الأجل القصير، ويشمل ذلك عرضاً وتفسيراً للنسب والمؤشرات المالية التي تستخدم لتقيم مركز السيولة للمنشأة.

ويأتي الفصل الخامس فيركز على التحليل لغايات الإقراض في الأجل الطويل، ويتضمن هذا الفصل عرضاً وتفسيراً لنسب المديونية وعلاقتها بالمخاطرة التمويلية والمؤشرات المالية الأخرى التي تستخدم لتقيم اليسر المالي، والقدرة على خدمة الدين في الأجل الطويل.

ويتناول الفصل السادس من هذا الكتاب تحليل الربحية، مع التركيز على الربحية للغايات الإدارية. ويتضمن هذا الفصل كذلك شرحاً وتفسيراً لمعدل العائد على الأصول ومكوناته الرئيسة (هامش الربح ومعدل دوران الأصول) ومحدداته كمؤشر على الربحية، وكمقياس للأداء. ووسائل تحسين معدل العائد على الأصول مع الأخذ بالإعتبار منحنى الطلب على المنتج وظروف الصناعة.

أما الفصل السابع فيستعرض مكونات معدل العائد على حقوق الملكية ومكوناته الرئيسة، والعوامل المؤثرة في سلوكه. ويشمل ذلك أثر الرفع المالي، والمخاطرة التمويلية، والعلاقة بين الرفع المالي، ودرجة الإستقرار في معدل العائد على حقوق الملكية، والعلاقة بين معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ويشتمل الفصل الثامن عرضاً وشرحاً موجزاً لأهم النسب التي يستخدمها المستثمر مع التركيز على ربحية السهم بأشكالها المختلفة، ويتناول ذلك عرضاً وتفسيراً لربحية السهم الأساسية، وربحية السهم المخفضة، وربحية السهم المبدئية، وعلاقة ربحية السهم بهيكل رأس المال (البسيط والمركب).

الفصل التاسع من هذا الكتاب يتناول تحليل التدفقات النقدية، مع التركيز على قائمة التدفقات النقدية، ومصادر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، والأنشطة التشغيلية، والأنشطة الإستثمارية. وكذلك طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية، ومدى أهمية التدفقات النقدية الحالية للتنبؤ في التدفقات النقدية المستقبلية.

ويتناول الفصل العاشر أثر اختلاف الطرق المحاسبية على القوائم الماليه. وقد خص المؤلف هذا الموضوع لأهميته، إفراداً خاصاً؛ لأن مدى فعالية التحليل تعتمد جزئياً على مدى إدراك المحلل لأثر اختلاف الطرق المحاسبية على القوائم المالية، وكيفية التعامل معها. وخاصة في مجال التحليل الأفقي، والتحليل المقارن؛ لأن اختلاف الطرق المحاسبية تجعل البيانات الواردة في القوائم المالية، والنسب والمؤشرات المالية التي تبنى عليها، غير قابلة للمقارنة. ولذلك تم توضيح أثر اختلاف الطرق المحاسبية على القوائم المالية، مع التركيز على طرق المخزون، وطرق الأهلاك، وكذلك عرض كيفية تعديل القوائم المالية، والنسب والمؤشرات المالية لأثر اختلاف الطرق المحاسبية حتى تصبح قابلة للمقارنة.

الفصل الحادي عشر يتطرق إلى عقود الإيجار طويلة الأجل كجزء من الإلتزامات. وقد تم إفراد فصل مستقل لهذا الموضوع لكونه من الموضوعات الجديدة التي بدىء بتطبيقها حديثاً، وبشكل محدود. ويحتوي هذا الفصل عرضاً موجزاً للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار كمقدمة لدراسة الجوانب التحليلية لعقود الإيجار، والتي تركز على أثر رسملة عقود الإيجار على القوائم المالية، والنسب والمؤشرات المالية بشكل عام، وعلى نسب المديونية، والمخاطر التمويلية بشكل خاص.

الفصل الأخير من هذا الكتاب يتناول تقييم وتحليل السندات. ويستعرض إجراءات تسعير السندات، وعلاقة سعر السند بمعدلات الفائدة.

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يحقق هذا الجهد المتواضع الأهداف المرجوة منه، وأن يسد فراغاً في المكتبة العربية. راجياً من القراء الأعزاء ألا يضنوا علينا بملاحظاتهم واقتراحاتهم لنسهم جميعاً في تطوير هذا الكتاب وإعداده على خير وجه ممكن، في الطبعة الثالثه – إن شاء الله – .

والله من وراء القصد

المؤلف

الفصل الأول

مقدمة عن التحليل المالي وأغراضه

أهداف الفصل: بعد قراءة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- ماهية التحليل واهميته بشكل عام

٢- أغراض التحليل بشكل عام.

٣- مجالات استخدام التحليل.

٤- الجهات المعنية بتحليل البيانات المحاسبية.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

التحليل المالي وأهميته:

يعتبر تحليل القوائم المالية أداة لتفسير القوائم الماليه، ومعرفة العلاقة بين مضامينها، ومدلولات الأرقام الواردة فيها، والعلاقات بينها. ويوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة(١)، وتقييم مركزها المالي، ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفاءتها، ويساعد التحليل المالي في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المنشأة، ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم على الأموال المتاحة لديها، وتكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية. فهذه القرارات تعتمد بشكل أو بآخر على البيانات الواردة في القوائم المالية، ومعلوم أن الحصول على معلومات ملائمة قبل اتخاذ قرار معين يساعد في ترشيد هذا القرار.

مستخدمي القوائم المالية:

تعد الإدارة وكل من المستثمرين والمقرضين من أكثر مستخدمي البيانات المحاسبية اهتماماً بالتحليل المالي.

المستثمرون:

يهتم المستثمر عادة بالحصول على عائد على استثماراته يتلائم مع مستوى المخاطرة بالاستثمار، لذلك يحتاج بشكل رئيسي إلى تقدير العوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، وتوفر القوائم المالية بيانات تساعد في تقدير معدل العائد المتوقع على الاستثمار. وقد دلت الدراسات التي أجريت على عدد كبير من الشركات في الولايات المتحدة على أن هناك علاقة بين الأرباح وبعض بنود القوائم المالية الأخرى، ومعدل العائد على سهم الشركة(٢)، وبذا يمكن استخدام البيانات الواردة في القوائم المالية للتنبؤ بالعائد على السهم. وكذلك توفر القوائم المالية بيانات تساعد في تقدير المخاطرة، وعلى سبيل المثال فإن المخاطرة التمويلية هي إحدى عناصر المخاطر الكلية وتقاس عادة بنسبة الديون في هيكل رأس المال، وهذه النسبة يمكن استخلاصها بشكل مباشر من قائمة المركز المالي(٤).

المقرضون:

يهتم المقرض عادة بقدرة المقترض على السداد، وبالحصول على عائد ملائم ومضمون على مبلغ القرض، لذلك يحتاج المقرض إلى تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالقرض، وهذا التقدير لا يفيده فقط في اتخاذ قراره بالإقراض أو عدمه، وإنما يساعده أيضاً في تحديد معدل العائد (سعر الفائدة) الذي يتلائم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض، فسعر الفائدة الملائم يفترض أن يعتمد بشكل رئيس على قدرة المقترض على السداد، وعلى قوة مركزه المالي. وتوفر القوائم المالية بيانات تساعد المقرض على تقدير قوة المركز المالي للمقترض، وقدرته على الاستمرار في السوق، وقدرته على سداد ديونه. ومن المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم قدرة الشركة على السداد خاصة في الأجل الطويل – نسبة الديون في هيكل رأس المال، وهي تستخرج مباشرة من القوائم المالية، وتعد من المقاييس الشائعة للمخاطرة التمويلية.

الإدارة:

استخدم التحليل المالي تقليدياً لغايات الائتمان والاستثمار، وامتد استخدام التحليل المالي حديثاً ليصل إلى غايات ادارية، فالتحليل المالي يساعد بشكل رئيس في عملية الرقابة، وتقييم الأداء، والتخطيط المالي، وغيرها من الوظائف الإدارية.

ففي مجال الرقابة وتقييم الأداء تستطيع الإدارة باستخدام التحليل المالي الإجابة على الكثير من الأسئلة التي تواجهها وهي بصدد اتخاذ قراراتها الروتينية وغير الروتينية ومن هذه الأسئلة:-

- ما مدى نجاح إدارة الشركة – بشكل عام – في تحقيق عائد ملائم على الموارد (الأصول) المتاحة لها؟
- هل أداء الشركة أفضل، أو أقل من نظيراتها في الصناعة نفسها؟

وإذا كان أقل، ما أسباب تدني أداء الشركة عن نظيراتها في الصناعة؟ وما الوسائل الممكنة لتحسين الأداء ضمن ظروف السوق، والمنافسين، وإمكانات الشركة نفسها؟

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

- هل تحقق الأقسام والفروع - إن وجدت - عائداً ملائماً على الموارد (الأصول) المتاحة لديها؟ وإذا كان هناك تدن في ربحيتها، ما الوسائل المناسبة لتحسين هذه الربحية؟

- هل تتحسن مبيعات الشركة وحصتها في السوق أم تتراجع؟ وهل إدارة المبيعات ناجحة في تحقيق النمو المتوقع في المبيعات؟

- ما مدى كفاءة إدارة الذمم المدينه، ومدى فعالية جهاز التحصيل في المنشأة؟

- ما مدى كفاءة إدارة المخزون في المنشأة؟

- هل هناك مجال لضغط بعض النفقات لتحسين الربحية؟

- هل مصروفات الدعاية والإعلان مجدية من حيث قدرتها على تحسين المبيعات في الأجل القصير أو الطويل؟

وغني عن القول ان التحليل المالي يساعد الادارة في الحصول على اجابات شافية على هذه الأسئلة ويجعل عملية اتخاذ قرارات صائبة في مجال الرقابة وتقييم الأداء أمراً ممكناً وميسوراً.

وفي مجال التخطيط فإن التحليل المالي يعد نقطة البداية في التخطيط المالي، وتمثل الموازنة التخطيطية (التقديرية) الشاملة (Master Budget) الترجمة الكمية لخطط الإدارة وتوقعاتها فيما يتعلق بالمبيعات، والإنتاج وحجم المصروفات، والتدفقات النقدية وتشكل المبيعات المقدرة نقطة الانطلاق في إعداد الموازنة التقديرية الشاملة(٥)، ولذلك فإن إعداد الموازنة الشاملة يتطلب من الإدارة بناء توقعات حول حجم المبيعات، ومستوى الإنتاج، والمصروفات التشغيلية والتدفقات النقدية المرتبطة بمستوى المبيعات المقدر، أو المخطط له.

وهذا يتطلب تحليل القوائم المالية للسنوات السابقة للتعرف على سلوك المبيعات، والمصروفات، والعلاقة بين المصروفات والمبيعات لتتمكن الأدارة من تقدير وتخطيط المبيعات، والمصروفات، والتدفقات النقدية المرتبطة بها للسنوات اللاحقة.

Almaktabah.net

الهوامش

(١) ورد في نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (١) أن التقارير المالية يجب أن تتضمن معلومات تساعد المقرضين والمستثمرين في تقدير مقدار التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة الاقتصادية، وتوقيت هذه التدفقات ودرجة الاستقرار فيها، وهذه المعلومات تساعد في تقدير قيمة المنشأة، أنظر:

"Objective of Financial Reporting by Business Enterprise", Statement of Financial Accounting Concepts No. 1, Stanford, conn.: FASB 1978.

(٢) عن العلاقة بين ربحية السهم والعائد على السهم والدراسات السابقة في هذا المجال أنظر:

White, G, A.C. Sandhi and D. Fried, "The Analysis and uses of Financial Statement", Wiley & Sons, Inc. N.Y, 1994, pp. 300-312.

(٣) من الدراسات التي أختبرت امكانية استخدام البيانات المحاسبية للتنبوء بالعائد على السهم:

Ou, Jane and Stephan Penman. "Financial Statement Analysis and the Prediction of Stock Returns, "Journal of Accounting and Economics, 1989.

(٤) من المقاييس الشائعة للمخاطرة التمويلية: نسبة الديون الى اجمالي الأصول ونسبة الديون لحقوق الملكية، أنظر:

Brealey, R. A., and S.C. Myers, "Principles of Corporate Finance", 4th. ed., McGraw- Hill Inc., N.Y, 1991, p. 189, 677, 688.

(٥)

Horngren, CH. T., and W.T. Harrison, "Accounting", Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.Y, , p. 925.

مكتبتنا العر بية

الفصل الثاني

مقدمة عن القوائم المالية وعناصرها الرئيسة

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- مقدمة عن التقارير والقوائم المالية
٢- قائمة الدخل وأستخداماتها وعناصرها
٣- محددات قائمة الدخل كمصدر للمعلومات لمستخدمي القوائم المالية
٤- قائمة المركز المالي واستخداماتها
٥- عناصر قائمة المركز المالي
٦- مفردات الأصول والألتزامات وحقوق الملكية وطبيعة كل منها
٧- مكونات الهيكل المالي في المنشأة الأقتصادية
٨- السندات وأنواعها
٩- الأسهم العادية والممتازة
١٠- محددات قائمة المركز المالي كمصدر معلومات لمستخدمي القوائم المالية

Almaktabah.net

مقدمة:

تشكل القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتعطي صورة لمستخدمي القوائم المالية عن المركز المالي الحالي للمنشأة، وقوتها الإيرادية، وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة.

كما تشكل القوائم المالية وملاحقها أحد المصادر الرئيسة للمعلومات بالنسبة للمقرضين والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية. وتعد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية من أكثر القوائم المالية أهمية، وأشهرها شيوعاً لدى مستخدمي البيانات المحاسبية. وسنعرض في هذا الفصل هذه القوائم الثلاث ذاكرين أهم محدداتها، وعناصرها الأساسية، ومضامينها الرئيسة.

مكتبتنا العر بية

١- قائمة الدخل (Income Statement)

تعرف قائمة الدخل بأنها ملخص لإيرادات ومصروفات المنشأة الاقتصادية خلال فترة مالية واحدة. وتسمى أيضاً قائمة الربح، لأنها تبين ربح الفترة من خلال مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها.

وتحظى قائمة الدخل باهتمام مستخدمي القوائم المالية، ذلك أنها تساعد المقرضين والمستثمرين على التنبؤ بمقدار التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها. ويعد رقم الربح الوارد في قائمة الدخل من أكثر الأرقام المحاسبية أهمية لمستخدمي القوائم المالية حيث يشكل صافي الربح، بشكل عام، مقياساً لمدى نجاح المنشأة وتقدمها، كما يشكل كذلك مقياساً لكفاءة الإدارة فيها.

محددات قائمة الدخل: قائمة الدخل تبين نتيجة أعمال الفتره من ربح أو خسارة ومن الانتقادات التي توجه إلى قائمة الدخل، أن الربح الوارد في قائمة الدخل لا يشتمل على كل العوامل التي أثرت، أو تؤثر على قيمة المنشأة خلال الفترة المالية التي تغطيها قائمة الدخل، فمثلاً لا يعكس الربح المحاسبي الزيادة التي تطرأ على قيمة الأصل الثابت في السوق نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، أو تقلبات سعر الصرف، أو لأية أسباب أخرى، ولا يعكس كذلك أي تغيير في المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

كما أن هنالك عوامل قد تؤثر إيجابياً على قيمة المنشأة، مثل تحسن مهارات العاملين في المشروع، وتحسن سمعة المشروع لدى العملاء، فهذه لا تعكسها قائمة الدخل لعدم قابليتها للقياس بقوالب كمية.

ومن الانتقادات الأخرى التي توجه لقائمة الدخل، أن رقم صافي الدخل يتأثر باختلاف الطرق المحاسبية؛ فهناك العديد من المسائل المحاسبية التي يمكن معالجتها بطرق مختلفة وجميعها مقبولة قبولاً عاماً، مثل طرق تحديد تكلفة المخزون (FIFO, LIFO, WA)، وطرق الإهتلاك وتوفر البدائل لمعالجة محاسبية معينة يعني أنه عند نفس مستوى النشاط يمكن الوصول إلى أرقام صافي دخل مختلفة باختلاف الطريقة المتبعة، وهنا يجب أن يدرك المحلل أن اختلاف الطرق المحاسبية يجعل بعض الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية غير قابلة للمقارنة، ولا بد من تعديلها حتى تصبح

Almaktabah.net

قابلة للمقارنة، وسيتم مناقشة أثر اختلاف الطرق المحاسبية على القوائم المالية بشكل عام، والمؤشرات والنسب المالية بشكل خاص في فصل مستقل.

عناصر قائمة الدخل:

- إيرادات المبيعات (Sales Revenues):-

وتمثل الإيرادات المتأتية من بيع السلع، وعادة ما تظهر المبيعات في قائمة الدخل بالصافي، بعد طرح المردودات والخصميات.

- تكلفة البضاعة المباعة (Cost of Goods Sold):

ويعكس هذا العنصر تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة المالية، والتي تشتمل على تكلفة بضاعة أول المدة مضافاً إليها تكلفة صافي البضاعة المشتراة خلال الفترة مطروحاً منها قيمة البضاعة غير المباعة في نهاية الفترة المالية.

- المصروفات التشغيلية (Operating Expenses):

تتكون المصروفات التشغيلية من مجموعتين رئيستين هما:

١- مصروفات إدارية وعموميه.

٢- مصروفات بيع وتوزيع.

وترتبط المصروفات البيعية بالجهود المبذولة لتحقيق المبيعات، وتشتمل على مصاريف التسويق، ومصاريف الدعاية والإعلان، ومصاريف نقل المبيعات، وعمولات البيع، ورواتب رجال البيع، وأهتلاك سيارات التوزيع.

أما المصروفات الإدارية والعمومية فتتعلق بالأنشطة العامة لعمليات المنشأه، وتتضمن راتب المدير العام، ومصاريف التأمين، واهتلاك مباني الإدارة، وغيرها.

مكتبتنا العر بية

- الاهتلاك (Depreciation):

يقع عنصر الأهتلاك ضمن المصروفات التشغيليه في المنشأة التجارية، أما في المنشأة الصناعية فأهتلاك معدات المصنع يدخل في حساب تكلفة البضاعة المباعة.

والأهتلاك عبارة عن توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات عمره الإنتاجي، وأما الأسلوب الذي يتم به هذا التوزيع فيعتمد على طريقة الاهتلاك؛ فوفقاً لطريقة القسط الثابت (Straight - Line- method) يتم توزيع تكلفة الأصل الثابت بشكل متساوٍ على السنوات التي تشكل عمره الإنتاجي، ووفقاً لطريقة مستوى النشاط (Unit of production) تكون مصاريف الاهتلاك السنوية متناسبة مع مستوى الاستخدام أو مستوى الإنتاج، بينما يتم تحميل السنوات الأولى من عمر الأصل مبالغ أهتلاك أعلى من السنوات الأخيرة وفقاً لطرق الإهتلاك المتسارع مثل طريقة مجموع أرقام السنين (Sum- of - year- Digits).

- عناصر المصروفات الأخرى:

يدخل ضمن هذه العناصر بعض المصروفات التي لا تتعلق بالعمليات التشغيليه الأعتياديه، مثل مصروفات الفوائد على القروض، واهتلاك خصم إصدار السندات.

- عناصر الإيرادات الأخرى:

وتشتمل هذه العناصر على الإيرادات الأخرى غير الناجمة عن العمليات التشغيليه الأعتياديه للمنشأه، مثل إيرادات الإيجار المتأتية من تأجير بعض المخازن لفترة مؤقتة، وحصص الأرباح على الأسهم، والفوائد المقبوضة على القروض الممنوحة.

- الأرباح أو الخسائر من النشاط غير المستمر (Discontinued Operation)

ويمثل هذا البند الأرباح أو الخسائر الناجمة عن أنشطة العمليات الخاصة بالنشاط غير المستمر، أي خط الإنتاج، أو القسم أو الفرع الذي تقرر شطبه أو إلغاءه، ويتضمن هذا البند أيضاً الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستغناء عن الأصول الخاصة

بالنشاط غير المستمر، وتظهر هذه الخسائر والأرباح في الصافي بعد الضريبة في بند مستقل في قائمة الدخل.

- الأرباح والخسائر غير العادية (Extraordinary items)

وهي الأرباح والخسائر الناجمة عن أحداث ليس لها طابع متكرر ونادرة الحدوث، ومن الأمثلة على الخسائر غير العادية، الخسائر الناجمة عن الحريق، والفيضانات، والكوارث الطبيعية. ويدخل ضمن الأرباح والخسائر غير العادية أرباح تسوية الديون بالنسبة للمقترض(١).

وتتطلب المعايير المحاسبية المتعارف عليها إظهار الأرباح والخسائر غير العادية في الصافي بعد أثرها الضريبي في بند مستقل في قائمة الدخل.

- الآثار المتراكمة للتغير في الطرق المحاسبية

(Cumulative effect of a change in Accounting principles)

يلخص هذا العنصر أثر التغير في الطرق المحاسبية على الفترات المالية السابقة بالصافي بعد الضريبة، ويظهر بند مستقل في قائمة الدخل وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

- الميزانية (Balance sheet)

تشكل الميزانية كشفاً بالموارد المتاحة لدى المنشأة (الأصول)، ومصادر تمويل هذه الموارد (الالتزامات وحقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة. وتعد الميزانية المصدر الرئيسي للمعلومات لتقييم حركة السيولة للشركة، أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، كذلك تساعد البيانات الواردة في قائمة المركز المالي وفي قائمة الدخل كذلك في تقييم كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة.

وتشتمل الميزانية على ثلاث مجموعات رئيسه هي:

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

الأصول، والإلتزامات، وحقوق الملكية، حيث تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية بينما تظهر الالتزامات وحقوق الملكية التي تشكل مصادر تمويل الاصول في الجانب الأيسر.

- الأصول (Assets)

تمثل الأصول المنافع الأقتصادية المحتملة في المستقبل من الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة، والخاضعة لسيطرتها، ونجمت عن عمليات حدثت فعلاً في الماضي(٣).

ويمكن وصف الأصول أيضاً بأنها كل شيء له قيمة تمتلكه المنشأة ويخضع لسيطرتها. وهذا يشتمل كلاً من الأصول الملموسة والتي يمكن التحقق من وجودها المادي، والأصول غير الملموسة. وتشتمل الأصول الملموسة بنوداً مثل النقد، والمخزون، والذمم المدينة، والأرض والمعدات، والممتلكات. وتشكل الأصول غير الملموسة حقوقاً معنوية، أو قانونية يصعب التحقق من وجودها المادي، مثل شهرة المحل، وحقوق الاختراع. وبشكل عام يمكن تصنيف الأصول إلى أصول متداولة، وأصول طويلة الأجل.

أ- الأصول المتداولة (Current Assets)

هي النقد والأصول الاخرى المتوقع تحويلها الى نقد ، أو بيعها، أو إهتلاكها خلال سنة واحدة، أو دورة تشغيلية أيهما أطول. وتشتمل الأصول المتداولة كلاً من النقدية، والذمم المدينة، والاستثمارات قصيرة الأجل وأوراق القبض، والمخزون، والمصروفات المدفوعة مقدماً. وعادة ما ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها، ويدرج النقد أولاً، ثم الاستثمارات قصيرة الأجل، والذمم المدينه، والمخزون، وهكذا.

النقدية (Cash):

تعد النقديه أكثر الأصول المتداولة سيولة، وتشمل النقد الموجود في صندوق المنشأة، والشيكات، ورصيد الحساب الجاري لدى البنك، والودائع قصيرة الأجل.

Almaktabah.net

الاستثمارات قصيرة الأجل (Short-term Investment)

يتضمن هذا البند كلاً من الأسهم والسندات القابلة للتداول (Marketable) الخاصة بالشركات الأخرى التي تشتريها المنشأة بقصد اعادة بيعها في الأجل القصير ويعد هذا البند من أكثر الأصول المتداولة سيولة بعد النقدية. ولا يشمل هذا البند أسهم الشركات الأخرى التي تشتريها المنشأة بقصد السيطرة، أو بقصد الاحتفاظ بها لأكثر من سنة مالية واحدة، وعادة ما تظهر الاستثمارات القصيرة الأجل في الدفاتر بالقيمة السوقية العادلة(٤).

- الذمم المدينة (Accounts Receivable)

تمثل الذمم المدينة حقوق المنشأة في ذمة الغير، والناجمة غالباً عن المبيعات الأجلة. وتشكل الذمم المدينة جزءاً كبيراً من الأصول المتداولة لأي شركة، وتزداد أهميتها النسبية بتوسع السياسه الأئتمانيه للشركه.

المخزون (Inventories):

يمثل المخزون في المنشأة التجارية الأصول التي تشتريها المنشأة بقصد إعادة بيعها من خلال نشاطها الرئيسي، وفي المنشأة الصناعية يشمل المخزون كلاً من المواد الأولية، والبضاعة تحت التشغيل، بالأضافة إلى البضاعة تامة الصنع والجاهزة للبيع.

ويظهر المخزون بالدفاتر بالتكلفة، ويطبق عليه قاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل، فإذا كانت القيمة السوقية أقل من التكلفة يظهر المخزون في القوائم المالية بسعر السوق، ويعد تقييم المخزون، وتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل من المشاكل المحاسبية الهامة التي تواجه المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية.

المصروفات المدفوعة مقدماً: (Prepaid Expenses)

ويتضمن هذا البند المبالغ المدفوعة مقابل منافع سيتم الحصول عليها مستقبلاً (غالباً على شكل خدمات). ومن الأمثلة على المصروفات المدفوعة مقدماً، أقساط التأمين المدفوعة في الفترة المالية الحالية عن الفترة المالية التالية.

مكتبتنا العر بية

الأصول طويلة الأجل (Long-term Assets):

تصنف الأصول على أنها طويلة الأجل إذا لم يكن في نية المنشأة تحويلها إلى نقد، أو إهتلاكها بالكامل خلال سنة واحدة، أو دورة تشغيلية أيهما اطول. وتشمل الأصول طويلة الأجل كلاً من المعدات، والمباني، والممتلكات، والأثاث، والتجهيزات، والاستثمارات الطويلة الأجل، والأصول غير الملموسة.

الأصول الثابتة (Fixed Assets):

يمثل هذا البند الأصول الملموسة التي تستخدم في العمليات الرئيسة للمنشأة، ومن الأمثلة على الأصول الثابتة، الأراضي، والمباني، والمعدات، والممتلكات، والأثاث، والتجهيزات...الخ، وهذه الأصول جميعها تشترى بقصد استخدامها على مدى عمرها الانتاجي في النشاط الرئيسي للمنشأة بهدف تحقيق الإيراد. تسجل الأصول الثابتة في تاريخ امتلاكها بالتكلفة وتبقى بالدفاتر بالتكلفة حتى لو طرأ تغير ملحوظ على قيمتها السوقية تمشياً مع مبدأ التكلفة التاريخية (Historical cost principle).

- المعدات والمباني والممتلكات:

تشكل الجزء الأكبر من الأصول الثابتة التي يستخدم في الأنشطة التشغيلية للمنشأة وبشكل عام يتم توزيع تكلفة هذه الأصول على السنوات التي تشكل عمرها الأنتاجي من خلال ما يسمى بالإهتلاك (depreciation) وتظهر المعدات، والمباني، والممتلكات بالميزانية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الأهتلاك المتعلق بها.

- الأراضي (Land)

تتميز الأراضي عن الأصول الثابتة الأخرى بأنه ليس لها عمر إنتاجي محدد، وبالتالي لا يحسب لها اهتلاك، ولذلك تسجل بالتكلفة عند الشراء، وتبقى بالدفاتر بالتكلفة، ولا يحسب لها اهتلاك ما عدا بعض الأراضي التي تحتوي على موارد طبيعية قابلة للاستنفاذ كما هو الحال في المناجم، والمحاجر، وفي هذه الحالة يتم توزيع تكلفة الموارد الطبيعية على السنوات التي تستنفد خلالها هذه الموارد.

Almaktabah.net

مجمع إهتلاك الأصول الثابتة (Accumulated Depreciation)

يعد مجمع الأهتلاك حساباً مقابلاً للأصول، ويعكس دائماً أهلاك السنوات السابقة، فهو من حسابات الميزانية، وله طبيعة تراكمية بمعنى أنه يزداد سنوياً بمقدار الأهتلاك السنوي. وعادة تظهر الأصول الثابتة بالميزانية بالتكلفة مطروحاً منها مجمعات الاهتلاك المتعلقة بها.

الاستثمارات طويلة الأجل (Long-Term Investment)

وتشمل أسهم، وسندات الشركات الأخرى التي تشتريها المنشأة وتنوي الأحتفاظ بها لأكثر من سنة مالية واحدة، إما لأغراض السيطرة، أو لأغراض أخرى وتسجل الإستثمارات طويلة الأجل في السندات بالتكلفة، وتبقى بالتكلفة، أما الاستثمارات في الأسهم فيطبق عليها المعيار رقم FASB 115 إذا كان حجم الأسهم لا يتجاوز (٢٠٪) من مجموع أسهم الشركة المستثمر بها(٥). أما اذا كان حجم الأسهم يتجاوز ٢٠٪ ولا يزيد عن ٥٠٪ من أسهم الشركة المستثمر بها يتم المحاسبة عليها وفقاً لطريقة الملكية(٦).

الأصول غير الملموسة (Intangible Assets)

وتشمل شهرة المحل، وحقوق الاختراع، والعلامات التجارية. تتميز الأصول غير الملموسة بصعوبة التحقق من وجودها المادي، ويصعب تقدير المنافع المستقبلية المرتبطة بها، وتثبت الأصول غير الملموسة في الدفاتر بالتكلفة عند شرائها، ويتم تخفيضها تدريجياً من خلال إطفائها على مدى عمرها القانوني، أو عمرها الاقتصادي أيهما أقل.

شهرة المحل (Good will)

تظهر شهرة المحل عند امتلاك منشأة قائمة وبسعر يزيد على القيمة العادلة لصافي أصولها. وهذا الفرق بين السعر والقيمة السوقية لصافي الأصول يمثل قيمة الشهرة، ويعود لقدرة المنشأة على تحقيق أرباح فوق عادية بسبب موقعها، أو سمعتها

مكتبتنا العر بية

عند العملاء، أو لخدماتها المتميزة. ومن الجدير بالذكر أنه لا يتم الاعتراف بشهرة المحل وإظهارها بالدفاتر إذا تم تطويرها داخلياً وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

حقوق الأختراع (Patents):

يثبت حق الاختراع بالتكلفة عند الشراء، وتشمل التكلفة النفقات القانونية للدفاع عن حق الاختراع، ويتم إطفاؤه على السنوات التي تشكل عمره الانتاجي أو عمره القانوني أيهما أقل.

الالتزامات (Liabilities):

تمثل الالتزامات المنافع الاقتصادية المحتملة التي ينتظر أن تضحي بها المنشأة مستقبلاً للوفاء بالتزاماتها القائمة للغير، وتصنف الالتزامات بشكل عام في مجموعتين: الالتزامات المتداولة، والالتزامات الطويلة الأجل.

الالتزامات المتداولة (Current Liabilities)

تشكل الالتزامات المتداولة حقوق الغير في ذمة المنشأة والمتوقع تسويتها خلال سنة واحدة، أو دورة تشغيلية واحدة، ويتم تسويتها عادة باستخدام الأصول المتداولة، أو من خلال تكون التزامات متداولة جديدة. وتشمل الالتزامات المتداولة الذمم الدائنة، وأوراق الدفع قصيرة الأجل، والمصروفات المستحقة.

الذمم الدائنة (Accounts payable):

وتمثل حقوق الغير في ذمة المنشأة والناجمة غالباً عن عمليات المشتريات الأجلة للسلع والخدمات.

أوراق الدفع (Notes payable):

هي حقوق الغير في ذمة المنشأة واجبة السداد في تاريخ معين وبموجب تعهد خطي (كمبيالة) صادر عن المنشأة، وتنشأ أوراق الدفع عن مشتريات السلع، والخدمات، وقد تنشأ أوراق الدفع عن النشاط التمويلي أيضاً.

الإيرادات المقبوضة مقدماً (Unearned Revenues)

ويشمل هذا البند المبالغ المقبوضة سلفاً ثمناً لخدمات ستقدم في المستقبل وخلال سنة مالية واحدة، مثل إيراد الإيجار المقبوض في الفترة المالية الحالية مقابل استخدام المخازن في السنة المالية التالية.

الالتزامات المتداولة الأخرى (Other current Liabilities):

وتشمل حقوق الغير الأخرى في ذمة المنشأة والواجبة الدفع خلال سنة مالية واحدة، مثل حصص الأرباح على الأسهم المستحقة (Dividends payable).

الالتزامات طويلة الأجل: ((Long-Term-Liabilities)

تمثل حقوق الغير في ذمة المنشأة التي لا يتوقع تسويتها خلال سنة واحدة، أو دورة تشغيلية. أن الوفاء بهذه الألتزامات لا يتطلب استخدام الأصول المتداولة. وتشمل الألتزامات الطويلة الأجل. السندات، وأوراق الدفع الطويلة الأجل التي تستحق بعد اكثر من سنة مالية واحدة.

السندات (Bond Payable)

السندات: عبارة عن عقد اقتراض بين الشركة المصدرة (المقترض)، ومشتري السندات (المقرض) وعادة تصدر السندات مدوناً عليها القيمة الإسمية، ومعدل الفائدة، ومدة القرض، وتواريخ دفع الفوائد، وليس بالضرورة أن تباع السندات بالقيمة الإسمية (Par Value) عند الإصدار؛ فقد تباع بسعر أعلى من القيمة الإسمية أي بعلاوة إصدار (Premium)، وقد تباع بخصم إصدار (Discount)؛ أي بسعر أقل من قيمتها

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي

الأصول المتداولة	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١	التغير المطلق	التغير النسبي
النقدية	٧٠٠٠	٥٠٠٠	(٢٠٠٠)	٢٨ر٦٪
الذمم المدينة	١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٨٠٠٠	٨٠٪
المخزون	١٥٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٠٠٠	١٣ر٣٪
أصول اخرى		١٠٠٠	١٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة	٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٩٠٠٠	٢٨٪
الأصول الثابتة (الصافي)	٣٠٠٠٠	٣٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٣٪
مجموع الأصول	٦٢٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٣٠٠٠	٢١٪
الالتزامات وحقوق الملكية				
دائنون	٩٠٠٠	١٢٥٠٠	٣٥٠٠	٣٨ر٩٪
التزامات متداولة اخرى	١٠٠٠	٢٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٪
قروض	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٤٠٠٪
رأس المال	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٦٢٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٣٠٠٠	٢١٪

التحليل العامودي

لقائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٢/٣١.

	١٩٩٠		١٩٩١	
المبيعات	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠٪	١١٠٠٠٠	١٠٪
تكلفة البضاعة المباعة	٥٠٠٠٠	٥٠٪	٥٧٠٠٠	٥١ر٨٪
مجمل الربح	٥٠٠٠٠	٥٠٪	٥٣٠٠٠	٤٨ر٢٪
المصروفات التشغيلية				
مصروفات الايجار	١٥٠٠٠	١٥٪	١٥٠٠٠	١٣ر٦٪
اهتلاكات	٩٠٠٠	٩٪	٩٥٠٠	٨ر٦٪
م. ادارية عمومية اخرى	٦٠٠٠	٦٪	٨٥٠٠	٧ر٧٪
عمولات بيع	٥٠٠٠	٥٪	٦٥٠٠	٥ر٩٪
مصاريف الدعاية	٢٠٠٠	٢٪	٢٥٠٠	٢ر٣٪
مصروفات البيعية الاخرى	٢٠٠٠	٢٪	٢١٠٠	١ر٩٪
صافي الدخل قبل الضريبة	١١٠٠٠	١١٪	٩٠٠٠	٨ر١٪
ضريبة ٤٠٪	٤٤٠٠	٤ر٤٪	٣٦٠٠	
صافي الدخل	٦٦٠٠	٦ر٦٪	٥٤٠٠	٤ر٩٪

التحليل الأفقي لقائمة الدخل

	١٩٩٠	١٩٩١	التغير المطلق	التغير النسبي
المبيعات	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٪
تكلفة المبيعات	٥٠٠٠٠	٥٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٤٪
مجمل الربح	٥٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٪

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

المصروفات التشغيلية				
مصروفات الايجار	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	---	
اهتلاكات	٩٠٠٠	٩٤٠٠	٤٠٠	٥ر٥٪
م. ادارية عمومية اخرى	٦٠٠٠	٨٥٠٠	٢٥٠٠	٧ر٤١٪
عمولات البيع	٥٠٠٠	٦٥٠٠	١٥٠٠	٣٠٪
مصاريف الدعاية	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠	٢٥٪
م. البيعية الأخرى	٢٠٠٠	٢١٠٠	١٠٠	٥٪
صافي الدخل قبل الضريبة	١١٠٠٠	٩٠٠٠	(٢٠٠٠)	(٢ر١٨٪)
ضريبة	٤٤٠٠	٣٦٠٠	(٨٠٠)	(٢ر١٨٪)
صافي الدخل	٦٦٠٠	٥٤٠٠	(١٢٠٠)	(٢ر١٨٪)

التحليل العامودي
لقائمة المركز ةالمالي

الاصول المتداولة	٩٠/١٢/٣١		٩١/١٢/٣١	
النقدية	٧٠٠٠	٣ر١١٪	٥٠٠٠	٧ر٦٪
الذمم المدينة	١٠٠٠٠	١٦٪	١٨٠٠٠	٢٤٪
المخزون	١٥٠٠٠	١٤٪	١٠٠٠	٧ر٢٢٪
أصول أخرى		.:	١٠٠٠	٣ر١٪
	٣٢٠٠٠	٦ر٥١٪	٤١٠٠٠	٧ر٥٤٪
الأصول الثابتة (الصافي)	٣٠٠٠٠	٤ر٤٨٪	٣٤٠٠٠	٣ر٤٥٪
اجمالي الأصول	٦٢٠٠٠	١٠٠٪	٧٥٠٠٠	١٠٠٪

Almaktabah.net

الالتزامات وحقوق الملكية				
دائنون	٩٠٠٠	٥ر١٤٪	١٢٥٠٠٠	٣ر١٦٪
التزامات متداولة اخرى	١٠٠٠	٣ر١٪	٢٥٠٠	٣ر٣٪
قروض	٢٠٠٠	٢ر٣٪	١٠٠٠٠	٣ر١٣٪
رأس المال	٥٠٠٠٠	٨١٪	٥٠٠٠٠	٦٧٪
مجمـــوع الالتزامـــات وحقوق الملكيه	٦٢٠٠٠	١٠٠٪	٧٥٠٠٠	١٠٠٪

من الملاحظ أن صافي الأرباح لهذه الشركة انخفض بشكل ملموس من (٦٦٠٠) دينار لسنة ١٩٩٠ إلى (٥٤٠٠) دينار لسنة ١٩٩١ (انخفض بمعدل ١٨,٢٪) بالرغم من الزيادة الملموسة في صافي المبيعات، حيث زادت المبيعات خلال سنة ١٩٩١ بمقدار (١٠٠٠٠) دينار (زيادة بمعدل ١٠٪ سنوياً) . وباستخدام التحليل الأفقي والعامودي لقائمة الدخل نجد أن هناك زيادة ملحوظة في معظم بنود المصروفات. والزيادة في حجم بعض بنود المصروفات متوقعة ومبررة ضمن حدود معينة، بسبب الزيادة في صافي المبيعات، وخاصة بنود المصروفات ذات الطبيعة المتغيرة وشبه المتغيره. وفيما يلي أهم بنود المصروفات التي ساهمت في تدني الربحية خلال سنة ١٩٩١:

– تكلفة البضاعة المباعة: يشير التحليل الأفقي لقائمة الدخل إلى زيادة في تكلفة المبيعات بمقدار (٧٠٠٠) دينار. وهذه الزيادة في تكلفة المبيعات متوقعة كنتيجة للزيادة في صافي المبيعات، لأن تكلفة المبيعات، بشكل عام، تعتبر تكلفة متغيرة، وخاصة في منشأة تجارية، وهذا يعني أنها تزداد بشكل متناسب مع الزيادة في صافي المبيعات. ويشير التحليل العامودي لقائمة الدخل ألى أن هناك تضخم في تكلفة المبيعات، حيث زادت نسبة تكلفة المبيعات من المبيعات من ٥٠٪ لسنة ١٩٩٠ الى ٥١,٨ ٪ لسنة ١٩٩١. وهذه الزيادة في نسبة التكلفة قد تكون ناجمة عن زيادة في أسعار المشتريات أو ناجمة عن أسباب اخرى . والزيادة في أسعار البضاعة المشتراه قد تكون ناجمة عن

مكتبتنا العر بية

عوامل خارجية مثل الزيادة في المستوي العام للأسعار [illegible] تكون ناجمة عن تدني كفاءة وفاعلية جهاز المشتريات في المنشأة، حيث [illegible] الحصول على افضل الأسعار والعروض المتاحة.

مصروفات الإيجار:

لم يطرأ تغيير على هذا البند من [illegible] ، وهذا طبيعي لأن مصروفات الأيجار تمثل تكلفة ثابتة بزيادة [illegible] من ما يسمى بالمدى الملائم (Relevant Range)، وقيمة هذه المصروفات [illegible] وعقود سابقة ملتزم بها وبالتالى لاتشكل أحد اسباب انخفاض الارباح خلال سنة ١٩٩١.

عمولات البيع:

من الملاحظ أن عمولات البيع كقيمة مطلقة [illegible] من صافي المبيعات قد زادت ، فبينما كانت عمولات البيع تشكل ٥٪ [illegible] المبيعات لسنة ١٩٩٠، أرتفعت الى ٥,٩٪ من صافي المبيعات لسنة ١٩٩١. [illegible] وعمولات رجال البيع بطبيعتها إما متغيرة أو شبة متغيرة، فإذا كانت [illegible] المعمولة بالكامل لوكلاء البيع كنسبة منوية من المبيعات ففي هذة الحالة [illegible]، وتكون هذة النفقة شبة متغيرة اذا كانت تشمل كل من مكافآت و[illegible] المبيعات، بحيث تعتمد الشركة على رجال بيع موظفين لديها براتب ثابت [illegible] بعض المناطق بوكلاء بيع يتقاضون عمولاتهم كنسبة مئوية من المبيعات [illegible] وحتى البائعين الموظفين لدى الشركة يمكن أن تكون مكافآتهم [illegible] ثابت، وجزء متغير، كأن يحدد راتب موظف المبيعات بـ ١٠٠٠ دينار [illegible] ٢٪ من المبيعات مثلاً.

Almaktabah.net

مصروفات الدعاية والأعلان:

يشير التحليل الأفقي لقائمة الدخل الى زيادة فى بند مصروفات الدعاية لسنة ١٩٩١ بمقدار (٥٠٠) دينار وهذه الزيادة نجمت عن أن الشركة توسعت فى الاستثمار فى مجال الدعاية والاعلان ، ومع أن هناك زيادة فى صافي المبيعات رافقت هذه الزيادة فى مصروفات الدعاية، إلا أن نسبة مصروفات الدعاية من المبيعات زادت من ٢٪ لسنة ١٩٩٠ الى ٢,٣٪ لسنة ١٩٩١. وهذه الزيادة في نسبة مصروفات الدعاية من المبيعات قد تكون مبررة إذا كان أثر أنشطة الدعاية على المبيعات لاتظهر بشكل كامل خلال الفترة المالية نفسها.

مكتبتنا العر بية

الهوامش

(١) يعد اتجاه الأرباح ودرجة الأستقرار فيها من الخصائص النوعية للأرباح (Earnings Quality) التي تهم المقرضين والمستثمرين، وبشكل عام النمو المضطرد والأستقرار النسبي في المبيعات والأرباح من الصفات الأيجابية التي يؤخذها المستثمرون بالأعتبار عند تقدير قيمة المنشأة وقوتها الأيرادية.

(٢) أنظر:

Bernstein, L.A, "Financial Statement Analysis: Theory, Application and Interpretation" 4th.ed. Irwin, Homewood, IL, 1989, p.78.

(٣) أنظر:

Ross, S.A, R. Westerfield and B.D. Jordan, "Fundamentals of Corporate Finance" Irwin, Homewood, IL U.S.A, 1991, p53.

(٤) للمزيد عن المحددات العامة للنسب المالية، أنظر:

Hawkins, David, "Corporate Financial Reporting".
Irwin Inc, Homewood, IL U.S.A, 1977, p190

(٥) من الأمثلة الأخرى على التلاعب بالنسب المالية قيام المنشأة بتسديد جزء من الذمم الدائنه قبيل انتهاء الفترة المالية لتحسين نسبة التداول.

(٦) سيتم مناقشة أثر اختلاف الطرق المحاسبية على المؤشرات والنسب المالية وكيفية التغلب عليها من قبل المحلل في فصل مستقل من هذا الكتاب.

Almaktabah.net

أسئلة للمناقشة

١- اذكر أهم أدوات التحليل المالي.
٢- ما المقصود بالتحليل العامودي وكيف يتم تطبيقه على قائمة الدخل؟
٣- ما هي محددات التحليل العامودي؟
٤- ما المقصود بالتحليل الأفقي وكيف يتم تطبيقه على القوائم الماليه؟
٥- ما هي أهم محددات التحليل الأفقي؟
٦- ما المقصود بالسنة النمطية أو المعيارية؟
٧- بين بالأمثلة كيف يمكن أن يؤثر استخدام سنة الأساس غير الملائمة على التحليل الأفقي.
٨- ما المقصود بالنسب المالية؟ اعط أمثلة عليها.
٩- ما هي أهم محددات النسب المالية؟

مكتبتنا العر بية

تمرين (١) المطلوب اجراء مواءمه بين أدوات التحليل الثلاث التاليه والصفات التي تليها مع ملاحظة أنه يمكن أن ينطبق أكثر من صفه على نفس اداة التحليل.

(١) التحليل العامودي.

(٢) التحليل الأفقي.

(٣) النسب المالية.

- نسبة رقم صافي الربح إلى المبيعات
- يفصح عن الخصائص النوعية للأرقام المحاسبيه.
- تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن.
- نسبة أي رقم في القوائم المالية الى اي رقم رئيسي آخر في القوائم الماليه لنفس الفترة المالية.
- عرضه للتلاعب من قبل الاداره.
- مؤشر ساكن وليس ديناميكي على وضع معين كما هو في تاريخ القوائم المالية.
- يتغلب على مشكلة تباين الأحجام عند اجراء المقارنات بين شركات تتصف بتباين كبير في الأحجام.
- لا تعكس العوامل ذات الطابع غير الكمي.
- يعطي دلاله مضلله احيانا لبعض الأرقام السالبه.
- التغير في المبيعات.
- التغير النسبي في المبيعات.

Almaktabah.net

تمرين (٢): فيما يلي القوائم المالية للشركة الأهلية

الشركة الأهلية

قائمة المركز المالي كما هي في ١٢/٣١/

	١٩٩٠	١٩٩١
الأصول المتداولة		
النقدية وشبه النقدية	٦٠٠٠ دينار	٥٠٠٠ دينار
ذمم مدينة	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
مخزون	١٤٠٠٠	١٨٠٠٠
أصول أخرى	٢٠٠٠	٣٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٣٢٠٠٠دينار	٣٨٠٠٠دينار
الأصول الثابتة (بالصافي)	٦٦٠٠٠	٦٢٠٠٠
مجموع الاصول	٩٨٠٠٠دينار	١٠٠٠٠٠دينار
الالتزامات وحقوق الملكية		
ذمم دائنة	١٨٠٠٠دينار	١٩٠٠٠دينار
التزامات متداولة اخرى	٣٠٠٠	٤٠٠٠
قروض	--	٦٠٠٠
رأس المال	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
أرباح غير موزعة	٧٠٠٠	١٠٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٩٨٠٠٠دينار	١٠٠٠٠٠دينار

مكتبتنا العر بية

الشركة الأهلية (بآلاف الدنانير)

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/

	١٩٩٠	١٩٩١
المبيعات	٤٠٠دينار	٤٥٠دينار
تكلفة المبيعات	٢١٠	٢٢٠
مجمل الربح	١٩٠	٢٣٠
المصروفات التشغيلية		
الايجار	٢٠	٢٠
رواتب	٢٦	٢٨
مصاريف ادارية وعمومية اخرى	١٤	١٥
عمولة بيع	١٦	١٧
مصاريف دعاية واعلان	٩	١٠
	٨٥	٩٠
صافي الربح قبل الضريبة	١٠٥	١٤٠
ضريبة ٤٠٪	٣٤	٥٦
صافي الربح بعد الضريبة	٧١دينار	٨٤دينار

المطلوب

١ – بين أسباب ومصادر تحسن الربحية في سنة ٩١ مقارنة مع سنة ٩٠، استخدم أدوات التحليل المناسبة بما فيها التحليل العامودي والتحليل الافقي للقوائم المالية؟

٢ – ما هي برأيك أسباب الزيادة بالذمم المدينة ومدلول هذه الزيادة؟

٣ – ما هي برأيك أسباب الزيادة في المخزون، وهل الزيادة في حجم المخزون، بشكل عام مؤشر ايجابي على الربحية؟

Almaktabah.net

الفصل الرابع

التحليل لغايات الأقراض في الأجل القصير

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١– المؤشرات والنسب المالية المستخدمة لتحليل مركز السيولة

٢– مفهوم صافي رأس المال العامل وأستخداماته

٣– نسبة التداول واستخداماتها

٤– محددات نسبة التداول كمؤشر على مركز السيولة

٥– نسبة السيولة السريعة وأهميتها

٦– العلاقة بين هيكل الأصول المتداولة ومركز السيولة

٧– معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل

٨– معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين

٩– متوسط الدورة التشغيلية وعلاقتها بمركز السيولة

مكتبتنا العر بية

التحليل لغايات الاقراض للأجل القصير

يهتم بعض مستخدمي القوائم المالية وعلى الاخص المقرضين بالمركز النقدي للمنشأة وقدرتها على السداد في الاجل القصير، والتي تتوقف على قدرة المنشأة على خلق التدفقات النقدية وحجم وتركيبة وطبيعة الاصول ورأس المال العامل. ويركز المحلل عند تحليل قدرة المنشأة على السداد في الاجل القصير وبشكل رئيسي على التدفقات النقدية من والى المنشأة ومدى سهولة تحويل الاصول غير النقدية الى نقدية في الاجل القصير وحجم وتركيبة رأس المال العامل.

وتركز معظم أدوات التحليل والنسب المستخدمة لتحليل المركز النقدي والسيولة على المصادر المتاحة لتمويل استخدامات قصيرة الاجل (اوجه استخدام قصيرة الاجل) وتمثل الالتزامات المتداولة مصادر تمويل قصيرة الاجل والاصول المتداولة أوجه استخدامات قصيرة الاجل. والسياسة التمويلية الجيدة تتطلب تحقيق توازن بين المصادر والاستخدامات ، بحيث يتم تمويل الاستخدامات قصيرة الاجل بمصادر تمويل قصيرة الاجل واستخدامات طويلة الاجل مثل (الاصول الثابتة) بمصادر تمويل طويلة الاجل.

المؤشرات والنسب المالية التي تستخدم لتحليل السيولة في الاجل القصير:

١- صافي رأس المال العامل (Net Working Capital)

٢- نسبة التداول (Current Ratio)

٣- نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio)

٤- نسبة التدفقات النقدية من العمليات الى الخصوم المتداولة (Cash Flows from Operation to Liabilities)

بالاضافة الى هذه النسب هناك مؤشرات ومقاييس اخرى تعكس العلاقة بين مستوى المبيعات ومستوى رأس المال العامل المطلوب وتستخدم في تحليل مركز السيولة للمنشأة:

Almaktabah.net

معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover)

معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover)

متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

متوسط فترة التخزين (Average Storage Period)

مثال رقم (١)

	الشركة الدولية		الشركة المتحدة	
	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١
النقدية	٣١	٢٩	٢٠	٢٠
الذمم المدينة	٤٥	٣٥	٧٥	٨٥
المخزون	٢١	٢٩	١٠٢	٩٨
مصروفات مدفوعة مقدماً	٣	٥	٣	٢٧
مجموع الاصول المتداولة	١٠٠	٩٨	٢٠٠	٢٣٠
الالتزامات المتداولة	٥٠	٥٥	١٥٠	١٦٠
المبيعات لسنة ١٩٩٢	٣٠٠ (جميعها آجلة)		٧٢٠(٤٠٠منها آجلة)	
تكلفة المبيعات لسنة ١٩٩٢	١٨٠	-	٥٠٠	-

صافي رأس المال العامل (Net Working Capital):

صافي رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة

يمثل صافي رأس المال العامل فائض الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ويعبر عن العلاقة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ويعتبر من الوسائل الهامة التي تستخدم في مجالات تقييم التغيرات في رأس المال العامل ومركز السيولة للمنشأة. وتشمل الاصول المتداولة ، لاغراض حساب رأس المال العامل، النقدية والذمم المدينة بالصافي (اي بعد طرح مخصص الديون المشكوك فيها) والمخزون والمصروفات

مكتبتنا العر بية

المدفوعة مقدماً. وتشمل الخصوم المتداولة : الدائنون واوراق الدفع التي تستحق خلال فترة مالية واحدة من تاريخ اعداد القوائم المالية.

وباستخدام المعلومات الواردة في المثال رقم (١) سيكون صافي رأس المال العامل لسنة ١٩٩٢ للشركتين كالتالي:

صافي رأس المال العامل للشركة الدولية = ١٠٠ - ٥٠ = ٥٠ دينار

صافي رأس المال العامل للشركة المتحدة = ٢٠٠ - ١٥٠ = ٥٠ دينار

من الملاحظ ان الشركتين لها نفس صافي رأس المال العامل ولكن قد يفضل المقرض الشركة الدولية على الشركة المتحدة وذلك لان الاهمية النسبية لصافي رأس المال العامل للشركة الدولية اعلى منها للشركة المتحدة. فصافي رأس المال العامل للشركة الدولية يشكل ٥٠٪ من الاصول المتداولة بينما للشركة المتحدة تنخفض هذه النسبة الى ٢٥٪ بالرغم من تساوي صافي رأس المال العامل للشركتين. وهذه الحالة تعكس مايسمى بمشكلة الحجم . فمن عيوب صافي رأس المال العامل كمقياس لمركز السيولة هو تجاهله اختلاف الاحجام بين الشركتين التي تخضع للتحليل المقارن(١).

نسبة التداول (Current Ratio):

نسبة التداول = الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

تشير هذه النسبة في تاريخ اعداد الميزانية إلى حجم النقدية والأصول المتداولة الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال فترة مالية واحدة منسوبة إلى الالتزامات التي تستحق خلال فترة مالية واحدة من تاريخ القوائم المالية.

وتدل نسبة التداول على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من اصولها المتداولة. وبشكل عام تعتبر الزيادة في نسبة التداول مؤشر على قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل. ولكن النسبة بحد ذاتها لا تعطي غالباً أي مؤشر أو مدلول نهائي عن مركز السيولة في الشركة، أي هل هو في تحسن أو تراجع، ولذلك لابد من مقارنة النسبة بمعيار للحكم عليها والمعيار قد يكون نسبة التداول في السنوات

Almaktabah.net

السابقة لنفس الشركة أو نسب التداول للشركات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة (معيار الصناعة).

ومن وجهة نظر المقرضين زيادة نسبة التداول تخفض من درجة المخاطرة المرتبطة بديونهم، ولكن من وجهة نظر الادارة وملاك المنشأة ارتفاع هذه النسبة زيادة عن الحد اللازم غير مفضل، لأن هناك كلفة لكل دينار مستثمر في الأصول المتداولة، اي أن زيادة نسبة التداول عن الحجم المناسب يؤثر على الربحية سلبياً، وفي نفس الوقت ومن جهة أخرى فان تخفيض الاستثمار في الأصول المتداولة دون الحد اللازم قد يؤدي إلى أن تواجه المنشأة صعوبة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وصعوبة الحصول على قروض قصيرة الأجل.

وبالتالي فان الادارة الجيدة تتطلب ايجاد توازن بين حاجات المنشأة إلى النقدية في الأجل القصير (اي أن الأصول المتداولة يجب أن تكون كافية حتى يكون وضع المنشأة جيد من حيث قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل) وفي نفس الوقت المحافظة على بقاء الاستثمارات في الأصول المتداولة ضمن حاجات المنشأة في الأجل القصير ومستوى المبيعات وان لا تزيد عنها(٢).

وباستخدام المعلومات الواردة في المثال رقم (١) ستكون نسبة التداول لسنة ١٩٩٢ للشركتين كالتالي:

نسبة التداول للشركة الدولية = ١٠٠ / ٥٠ = ٢ مرة

نسبة التداول للشركة المتحدة = ٢٠٠ / ١٥٠ = ١,٣٣ مرة

من الملاحظ أن الشركة الدولية تتمتع بنسبة تداول أعلى وأفضل من الشركة المتحدة وبشكل عام يمكن اعتبار نسبة حوالي ٢ مرة جيدة. ولكن يصعب الحكم على نسبة التداول لأي شركة دون مقارنتها بمقياس، والمقياس غالباً ما يكون معدل هذه النسبة للشركات العاملة في الصناعة، ونسبة التداول الملائمة تختلف من صناعة إلى أخرى(٣).

مكتبتنا العربية

محددات استخدام نسبة التداول

هناك بعض الاعتبارات والمحددات التي يجب مراعاتها من قبل المحلل عند استخدام نسبة التداول لتقييم قدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير:

١- استخدام نسبة التداول لوحدها قد يعطي مؤشر مضلل عن مركز السيولة للمنشأة وقدرتها على السداد في الأجل القصير:

فلو كان المحلل مثلاً بصدد تقييم مركز السيولة لشركتين أ و ب وكانت الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للشركتين كالتالي:

	شركة أ	شركة ب
الاصول المتداولة	٣٠٠٠ دينار	٣٠٠ دينار
الالتزامات المتداولة	٢٠٠٠ دينار	١٥٠ دينار
نسبة التداول	٣ : ٢	٢ : ١

من الملاحظ أن نسبة التداول للشركة (أ) أقل منها للشركة (ب) ولكن صافي رأس المال العامل للشركة (أ) أكبر بكثير من صافي رأس المال العامل للشركة (ب). فلو تقدمت كل من الشركتين بطلب قرض بمقدار ٥٠٠ دينار من نفس المقرض وبفرض أن المقرض لا يستطيع اقراض الشركتين معاً ففي هذه الحالة غالباً سيفضل المقرض الشركة (أ) على الشركة (ب) بالرغم من أن نسبة التداول للشركة (ب) أعلى منها للشركة (أ)، لأن راس المال العامل للشركة (ب) قليل نسبياً ولا يغطي مبلغ القرض المطلوب. وهذا الاستنتاج فيما يتعلق بقرار المقرض بتفضيل الشركة (أ) على الشركة (ب) مبنيٌ على افتراض تساوي جميع العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاقراض.

لذلك استخدام نسبة التداولة لوحدها أو صافي راس المال العامل لوحده كأساس لتقييم قدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير أيضاً قد يؤدي إلى نتائج مضللة في

بعض الأحيان، لذلك وبشكل عام استخدام كلا المقياسين (نسبة التداول وصافي رأس المال العامل) بالتحليل يعطي نتائج أفضل من الاعتماد على أي منهما بمفرده.

٢- نسبة التداول مؤشر ساكن (ثابت) وليس ديناميكي على مركز السيولة:

فنسبة التداول تعبر عن العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة في نقطة زمنية معينة وهي تاريخ اعداد القوائم المالية وقد تكون النسبة الجارية خلال السنة المالية مختلفة عن هذه النسبة لاعتبارات متعددة، وخاصة ان معظم الشركات تعد قوائمها المالية في نهاية موسم أعمالها، أي في فترة يكون فيها نشاطها متدني (فترة الركود) وليس في ذروة نشاطاتها التشغيلية، وقد تكون النسبة الجارية خلال السنة أقل منها في نهاية الفترة المالية(٤).

٣- نسبة التداول عرضة للتلاعب من قبل الادارة.

كون هذه النسبة مؤشر ساكن وليس ديناميكي على مركز السيولة، وكونها مستخدمة من قبل المقرضين لتقييم درجة السيولة في المنشأة قد يدفع ذلك الادارة إلى التلاعب بهذه النسبة عند اقتراب نهاية العام، بحيث لا تعكس مركز السيولة الحقيقي للمنشأة. فقد تلجأ بعض الشركات وخاصة اذا كانت تخطط للاقتراض إلى تحسين نسبة التداول عند اقتراب نهاية الفترة المالية لتحسين صورة المنشأة من حيث قدرتها على السداد في الأجل القصير، وذلك لتسهيل عملية الحصول على القروض. ووسائل تحسين نسبة التداول متعددة وبعضها غير مكلف، وفيما يلي بعض هذه الوسائل:

(أ) التغيير في طرق تقييم المخزون من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في حالة اتجاه الأسعار الى الارتفاع. وهذا يؤدي إلى زيادة الأصول المتداولة دون أن يؤثر على الالتزامات المتداولة وبالتالي تحسين نسبة التداول.

(ب) التقليل من حجم الديون المشكوك فيها المقدرة.

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

٤- نسبة التداول لا تعكس دلالة واضحة على تركيبة وطبيعة الأصول المتداولة

درجة السيولة للأصول المتداولة تختلف من أصل إلى آخر وأحياناً بشكل كبير فبينما تتمتع النقدية والأوراق المالية بدرجة عالية من السيولة يتصف المخزون بدرجة سيولة متدنية نسبياً.

فالأوراق المالية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع عن طريق بيعها في السوق المالي والأوراق التجارية يمكن تحويلها إلى نقدية عن طريق خصمها لدى البنك والذمم المدينة تتحول إلى نقدية خلال الفترة المالية ويمكن تحويلها إلى نقدية قبل تاريخ الاستحقاق عن طريق اعطاء خصم تعجيل الدفع أو بيعها لمؤسسة متخصصه في تحصيل الديون. بينما تحويل المخزون إلى نقدية يتطلب من المنشأة خلق طلب على البضاعة وهذا ليس بالأمر السهل وان كان ممكناً احياناً فهو مكلف. فمثلاً تستطيع الشركة تصفية المخزون أي تحويله إلى نقدية بشكل سريع عن طريق تخفيض سعر البيع بشكل ملموس وبشكل قد يلحق خسائر بالمنشأة.

ولذلك اختلاف الأوزان النسبية للأصول المتداولة يؤثر على مركز السيولة للشركة ونسبة التداول لا تكشف عن الوزن النسبي لكل أصل من الأصول المتداولة والمثال التالي يوضح أهمية تركيبة الأصول المتداولة والأوزان النسبية لها في تقييم مركز السيولة.

مثال رقم (٣):

فيما يلي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للشركتين أ ، ب:

	شركة أ	شركة ب
النقدية	١٠ دينار	٧ دينار
استثمارات أ مالية	٥	٣
الذمم المدينة	٢٠	١٥
المخزون	٢٥	٣٥
مجموع الاصول المتداولة	٦٠ دينار	٦٠ دينار
مجموع الالتزامات المتداولة	٣٠ دينار	٣٠ دينار
صافي رأس المال العامل	٣٠ دينار	٣٠دينار
نسبة التداول	٢	٢

Almaktabah.net

من الملاحظ أن الشركتين لهما نفس المستوى من الأصول المتداولة وصافي رأس المال الامل ونفس نسبة التداول. وقد يبدو للمحلل أن الشركتين في نفس المستوى من حيث قدرتها على السداد في الأجل القصير بناء على صافي رأس المال العامل ونسبة التداول. ولكن فحص مكونات الأصول المتداولة وأوزانها النسبة قد يجعل المقرض يفضل الشركة (أ) على الشركة (ب) لانها تتمتع بمركز سيولة أفضل من الشركة (ب)، وذلك لانه بالرغم من تساوي الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للشركتين إلا أن الوزن النسبي للأصول سهلة التحويل إلى نقدية للشركة (أ) أكثر منه في الشركة (ب).

وهذه المشكلة بالذات يمكن التغلب عليها عن طريق ايجاد نسبة السيولة السريعة والتي من خلالها يتم مقارنة الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية فقط بالالتزامات المتداولة.

٥- لا تفصح نسبة التداول عن درجة سيولة كل أصل من الأصول المتداولة بشكل افرادي.

ان الأصول المتداولة تختلف من حيث سهولة تحويلها إلى نقدية، فمثلاً المخزون يعتبر أقل سيولة من الذمم المدينة والأوراق المالية، لكن الأصل المتداول نفسه قد يختلف من حيث سهولة تحويله إلى نقدية من منشأة لأخرى. فسهولة وسرعة تصريف المخزون تختلف من صناعة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى في نفس الصناعة، ويمكن قول الشئ نفسه عن الذمم المدينة. ولذلك لاعطاء صورة متكاملة عن مركز السيولة للمنشأة يجب أن نفحص كل أصل من الأصول المتداولة بشكل افرادي لمعرفة مدى سيولة كل أصل من الأصول المتداولة، وهذا ممكن تحقيقه من خلال قياس معدلات الدوران للمخزون وللذمم المدينة.

مكتبتنا العر بية

نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio)

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية/الالتزامات المتداولة

تشير هذه النسبة إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية. وتشمل الأصول سهلة التحويل إلى نقدية كل من: النقدية، الذمم المدينة، استثمارات قصيرة الأجل. ويستبعد المخزون لصعوبة تحويله إلى نقدية وتعتبر هذه النسبة مؤشر أفضل على قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير من نسبة التداول، كما ويمكن استخدام المقياسين معاً. ولكنها لا تتغلب على كل محددات نسبة التداول(٥). فالتحليل المتكامل لمركز السيولة يتطلب تفحص الأصول المتداولة بشكل افرادي لمعرفة درجة السيولة لكل اصل من الأصول المتداولة.

وباستخدام المعلومات الواردة في المثال رقم (١) ستكون نسبة السيولة السريعة لسنة ١٩٩٢ كالتالي:

نسبة السيولة السريعة للشركة الدولية = (٣١ + ٤٥) / ٥٠ = ١,٥٢ مرة.

نسبة السيولة السريعة للشركة المتحدة = (٢٠ + ٧٥) / ١٥٠ = ٠,٦٣ مرة

من الملاحظ وكما تشير الأرقام أن نسبة السيولة السريعة للشركة الدولية أكبر من ضعف النسبة نفسها للشركة المتحدة وهذا يعني أن الشركة الدولية لديها أصول متداولة سهلة التحويل إلى نقدية تعادل ١٥٢٪ من التزاماتها المتداولة. بينما لا تستطيع الشركة المتحدة تغطية أكثر من ٦٣٪ من التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية. وهذا الفرق الملموس في نسبة السيولة السريعة بين الشركتين عائد في جزء كبير منه إلى اختلاف الوزن النسبي للمخزون بين الشركتين. فبينما يشكل المخزون ٢١٪ من الأصول المتداولة في الشركة الدولية ترتفع نسبة المخزون في الشركة المتحدة إلى ٥١٪ من الأصول المتداولة.

Almaktabah.net

٣- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

يعكس هذا المقياس عدد المرات التي يتم فيها تداول كل دينار مستثمر بالمخزون خلال الفترة من تاريخ شراء المخزون حتى تاريخ بيعه.

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

متوسط المخزون يستخرج بأخذ معدل رصيد المخزون أول المدة ورصيد المخزون اخر المدة، وبشكل عام يعكس هذا المؤشر درجة السيولة للمخزون أي مدى سهولة تحويل المخزون إلى مبيعات، فكلما زاد معدل الدوران كلما كانت درجة السيولة أعلى، أي أن عملية تصريف المخزون اسهل وأسرع. ومن وجهة نظر المقرضين فأن زيادة معدل دوران المخزون مؤشر جيد على مركز السيولة للشركة المعنية.

ومن جهة أخرى، يعتبر معدل دوران المخزون مؤشراً أيضاً على كفاءة الادارة في استخدام المخزون فالزيادة في معدل دوران المخزون تعكس تحسن في كفاءة استخدام المخزون.

٤- متوسط فترة التخزين (Average Storage Period)

تشير متوسط فترة التخزين إلى عدد الأيام بالمعدل التي يمكث فيها المخزون في المخازن قبل بيعه. وبشكل عام، كلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل. وبناءاً على المعلومات الواردة في المثال رقم (١) ستكون قيم معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين كالتالي:

	الشركة الدولية	الشركة المتحدة
معدل دوران المخزون	١٨٠/(٢١+٢٩)/٢ = ٧,٢ مرة	٥٠٠ / ١٠٠ = ٥ مرات
متوسط فترة التخزين	٣٦٠ /٧,٢ = ٥٠ يوماً	٣٦٠ /٥ = ٧٢ يوم

مكتبتنا العر بية

تشير أرقام المخزون في الشركة الدولية إلى أنها أكثر سيولة وأسهل تصريفاً للمخزون من الشركة المتحدة حيث أن معدل دوران المخزون للشركة الدولية أعلى وعدد أيام المخزون فيها أقل من الشركة المتحدة.

في الشركة الدولية يتوقع بيع البضاعة (المخزون) خلال ٥٠ يوماً من تاريخ ادخالها إلى مخازن الشركة، بينما للشركة المتحدة يرتفع هذا الرقم إلى ٧٢ يوماً. ومعدل دوران المخزون وعدد أيام المخزون لا تعكس فقط درجة السيولة في المخزون، وانما تعكس ايضاً كفاءة استخدام الموارد أيضاً وخاصة تلك المستخدمة (المستثمرة) في المخزون. فاحتفاظ الشركة المتحدة بالمخزون لمدة ١٢ يوماً بالمعدل زيادة عن الشركة الدولية ينطوي عليه زيادة في تكاليف التخزين بالنسبة لها(٦). وهذه المقارنة التحليلية قائمة على افتراض أن الشركتين تعملان في نفس الصناعة وتتعاملان بنفس المنتج.

٤- معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover)

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة

يعبر هذا المقياس عن كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الذمم المدينة ومدى سهولة وسرعة تحويل الذمم المدينة إلى نقدية، فكلما زاد معدل الدوران كلما كانت درجة السيولة لهذا العنصر أعلى وكانت كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الذمم المدينة أعلى ويمكن ان يستخدم هذا المقياس ايضاً كمؤشر على قدرة الشركة على تحصيل ديونها.

٥- متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ / معدل دوران الذمم

ويعكس هذا الرقم متوسط فترة التحصيل للذمم المدينة وكلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة في الذمم أعلى (٧). وللحكم على مدى كفاءة الشركة في تحصيل ديونها وادارة الذمم المدينة بشكل عام، لا بد من مقارنة هذا الرقم مع فترة

Almaktabah.net

الائتمان التي تمنحها الشركة للعملاء. فزيادة متوسط فترة التحصيل عن فترة الائتمان التي تمنحها الشركة للعملاء بشكل ملحوظ، مؤشر على وجود مشكلة في تحصيل الذمم(٨)، وهذه المشكلة قد تكون عائدة إلى عوامل خارجية مرتبطة بالعملاء أنفسهم. فعلى سبيل المثال قد يكون بعض العملاء الرئيسين يعانون من مشاكل مالية أو مشاكل سيولة في الأجل القصير وبالتالي غير قادرين على الدفع في الأجل القصير، أو قد تكون عائدة إلى تدني في كفاءة الجهات القائمة على تحصيل الذمم المدينه.

ويجب أيضاً أن لا يغيب عن ذهن المحلل أن هذا المؤشر يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. فقد تطول فترة التحصيل نتيجة وجود كساد عام أو بسبب تدني الطلب على سلعة معينة. وظروف الصناعة تؤثر على هذا المؤشر حيث أن صناعة معينة قد تعاني من كساد في حقبة زمنية معينة وينعكس هذا على قدرة العاملين فيها على السداد. وباستخدام المعلومات الواردة في المثال رقم (١) سيكون معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل كما يلي:

	الشركة الدولية	الشركة المتحدة
معدل دوران الذمم المدينة	٣٠٠/٤٠ = ٧٫٥ مرة	٤٠٠/(٧٥+٨٥/٢) = ٥ مرات
متوسط فترة التحصيل	٣٦٠/٧٫٥ = ٤٨ مرة	٣٦٠/٥ = ٧٢ يوم
طول الدورة التشغيلية	٥٠ + ٤٨ = ٩٨	٧٢ + ٧٢ = ١٤٤ يوم

من الملاحظ وكما يشير معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل أن الذمم المدينة في الشركة الدولية تتمتع بمعدل دوران أكبر وفترة تحصيل أقل نسبياً من الشركة المتحدة. وبالتالي يمكن القول أن الذمم المدينة في الشركة المتحدة أكثر سيولة نسبياً من الشركة الدولية، ولكن من الملاحظ أيضاً أن معدل طول الدورة التشغيلية أقصر للشركة الدولية منها للشركة المتحدة. ومقياس طول الدورة التشغيلية يقيس متوسط عدد الأيام التي يتم خلالها تحويل كل دينار استثمر في المخزون إلى نقدية ثانية. فالدورة التشغيلية تبدأ بشراء المخزون أي تحويل النقدية إلى مخزون وفي المرحلة الثانية يتم بيع المخزون أي تحويله إلى ذمم مدينة وفي المرحلة الثالثة يتم تحصيل الذمم المدينة أي تحويلها إلى نقدية.

مكتبتنا العربية

نسبة الفاصل الزمني الدفاعي (Defensive- Interval Ratio)

نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة لا تعطي صورة كاملة عن مركز السيولة للمنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير. ويعتقد بعض المحللون أن هذه النسبة توفر مقياس أفضل للسيولة ومكمل للمؤشرات المالية السابقة لتقيم مركز السيولة للمنشأة. وهذه النسبة تقيس إلى أي مدى تستطيع المنشأة الاعتماد على أصولها سهلة التحويل إلى نقدية لتمويل أنشطتها دون اللجوء إلى ايرادات ومصادر التمويل الخاصة بالسنوات اللاحقه.

ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية (النقدية، والذمم المدينة، والاستثمارات قصيرة الأجل) على المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة. ويتم تقدير المصروفات التشغيلية اليومية بقسمة تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية النقدية الأخرى على عدد أيام السنة (٣٦٥ يوم).

وتحسب هذه النسبة بأستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{نقدية + استثمارات قصيرة الأجل + ذمم مدينة}}{\text{(تكلفة المبيعات + المصروفات التشغيلية)/ ٣٦٥}}$$

ومع أن هذا المؤشر المالي قد لا يكون مقياساً أفضل لمركز السيولة في المنشأة من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة، ولكنه يوفر أداه اضافية ومكملة لتحليل مركز السيولة. حيث يدل هذه المقياس على مدى قدرة المنشأة على تغطية نفقاتها التشغيلية الأساسية من أصولها سهلة التحويل الي نقديه .

اعتبارات اخرى في التحليل

هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند التحليل لغايات الأقراض في الاجل القصير ومنها على سبيل المثال، مدى توفر تسهيلات ائتمانية لدى المقترض على شكل جاري مدين، ومراعاة أن النسب والمؤشرات المالية تتأثر بالظروف الأقتصادية، وتتأثر

Almaktabah.net

باختلاف الطرق المحاسبية. كما أن استخدام معدل رصيد أول المدة ورصيد آخر المدة كمقياس تقريبي لمعدل الرصيد الجاري للبند المعني في الكثير من النسب المالية يترتب عليه أخطاء في قياس المؤشر المالي وتشويه لمدلولاته.

١- وجود الجاري المدين:

من الأمور التي يجب أن يؤخذها المحلل بالاعتبار عند تقييم مركز السيولة والقدرة على السداد في الأجل القصير، هو مدى توفر تسهيلات ائتمانية لدى المنشأة المقترضة على شكل جاري مدين وسقف هذه التسهيلات، والتي قد لا تظهر في القوائم المالية. فمن المعلوم أن القوائم المالية لا تظهر سقف هذه التسهيلات الائتمانية ولا يظهر إلا الجزء المستخدم فعلاً من حجم هذه التسهيلات في القوائم المالية. والجزء غير المستخدم من هذه التسهيلات يشكل مصدر تمويل احتياطي متوفر لتسديد ألتزامات قصيرة الأجل وبالتالي يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند تقييم قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير.

٢- النسب والمؤشرات المالية تتأثر بالظروف الاقتصادية:

العديد من النسب والمؤشرات المالية- بشكل عام تتأثر بالظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص النسب التي تم عرضها في هذا الفصل. فمثلاً معدل دوران الذمم المدينة يتراجع خلال السنوات التي يتراجع فيها الطلب الكلي في الأقتصاد وقد يتحسن في سنوات الازدهار الأقتصادي. ففي سنوات الكساد يتوقع أن تطول فترة التحصيل بالمتوسط للذمم المدينة وبعض الديون قد تكون عديمة الحركة خلال الفترة المالية، وهذا ينعكس على شكل تخفيض لمعدل دوران الذمم المدينة. والشيء نفسه ينطبق على معدل دوران المخزون. ففي السنوات التي يتراجع فيها الطلب الكلي في الأقتصاد ككل أو في صناعة معينة، ينخفض معدل دوران المخزون وذلك لانخفاض المبيعات وبالتالي تكلفة المبيعات من ناحية ولأرتفاع حجم المخزون نتيجة تراكم المخزون. ولذلك عند تقييم هذا المؤشر لا بد من مقارنته بمعيار الصناعة وعلى ضوء الظروف الأقتصادية السائدة للحكم على دلالات واسباب التراجع في معدل دوران المخزون.

مكتبتنا العر بية

٣- أخطاء القياس في النسب المالية الناجمة عن أستخدام المعدل:

العديد من النسب المالية تعتمد في حسابها على معدل الرصيد لبند معين فمثلاً معدل دوران المخزون يعتمد على معدل المخزون خلال الفترة المالية والذي عادة يتم تقديره بأخذ معدل رصيد المخزون في بداية الفترة ورصيد المخزون في نهاية الفترة. ومن المعلوم أن رصيد أول الفترة ونهاية الفترة المالية تمثل رصيد الحساب المعني في نهاية الفترة المالية والذي يختلف بشكل ملموس عن الرصيد الجاري خلال الفترة المالية، في بعض الحالات. فقد يكون مستوى المخزون متدنياً بشكل خاص في الشهر الأخير من الفترة المالية بالمقارنة مع مستوى المخزون في الشهور الأخرى. وفي هذه الحالة أستخدام متوسط أرصدة أول المدة وآخر المدة لا تشكل تقريب معقول لمعدل الرصيد الجاري للمخزون خلال الفترة المالية، وبالتالي تؤدي إلى اخطاء في قياس معدل دوران المخزون.

٤- بعض النسب والمؤشرات المالية تتأثر بأختلاف الطرق المحاسبية:

العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في هذا الفصل تتأثر بأختلاف الطرق المحاسبية وبدرجات متفاوتة، فمثلاً الأختلاف في طرق تقييم المخزون من الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) إلى الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) يؤثر على معدل دوران المخزون. وهذا التأثير يشمل البسط والمقام في معادله معدل دوران المخزون، كما أن هذا التأثير لايقتصر على معدل دوران المخزون وانما يؤثر على نسب أخرى مثل نسبه التداول وغيرها، وعلى المحلل أن يدرك ويراعي أثر اختلاف الطرق المحاسبية على النسب والمؤشرات الماليه وخاصة عند اجراء التحليل المقارن وتحليل السلاسل الزمنية.

مثال محلول: المعلومات التاليه مستخرجة من القوائم المالية للشركة المتحدة:

	١٩٩٠/١/١	١٩٩٠/١٢/٣١
الأصول المتداولة		
النقدية	٤٠٠٠ دينار	٥٠٠٠ دينار
استثمارات في أوراق مالية	٦٠٠٠	٣٠٠٠
ذمم مدينة	٩٠٠٠	١١٠٠٠
المخزون	١١٠٠٠	١٣٠٠٠
مجموع الاصول	٣٠٠٠٠	٣٢٠٠٠
الالتزامات المتداولة		
دائنون	٧٠٠٠ دينار	٨٠٠٠ دينار
أوراق دفع	٦٠٠٠	٥٠٠٠
أرصدة دائنة اخرى	٢٠٠٠	١٠٠٠
مجموع الالتزامات المتداولة	١٥٠٠٠	١٤٠٠٠

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١

المبيعات (٨٠٪ منها آجلة)	١٠٠٠٠٠ دينار
تكلفة المبيعات	(٦٠٠٠٠)
مجمل الربح	٤٠٠٠٠
المصروفات التشغيلية	(٣٠٠٠)
الربح من العمليات قبل الضريبة	١٠٠٠٠ دينار

المطلوب استخراج النسب والمؤشرات الماليه اللازمة لتحليل مركز السيولة للشركة في ١٩٩٠/١٢/٣١؟

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

الحل:

١- صافي رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

= ٣٢٠٠٠ - ١٤٠٠٠

= ١٨٠٠٠ دينار

٢- نسبة التداول = الاصول المتداولة / الألتزامات المتداولة

= ٣٢٠٠٠ / ١٤٠٠٠ = ٢٫٢٨٦ مرة

٣- نسبة السيولة السريعة = النقدية + ذمم المدينة + استثمارات أوراق مالية / الالتزامات المتداولة

= ٥٠٠٠ + ٣٠٠٠ + ١١٠٠٠ / ١٤٠٠٠

= ١٫٣٥٧ مرة

٤- معدل دوران المخزون =

تكلفة المبيعات/[(مخزون في ١/١ + المخزون في ٣١/١٢)/٢]

= ٦٠٠٠٠/[(١١٠٠٠ + ١٣٠٠٠) /٢]

= ٥ مرات

٥- متوسط فترة التخزين = ٣٦٠/ معدل دوران المخزون

= ٣٦٠/٥ = ٧٢ يوم

٦- معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة

= ٨٠٠٠٠/[(٩٠٠٠+ ١١٠٠٠)/٢] = ٨مرات

٧- متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ / معدل دوران الذمم المدينة

= ٣٦٠ / ٨ = ٤٥ يوم

٨- متوسط طول الدورة التشغيلية = متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل

= ٧٢ + ٤٥ = ١١٧ يوم.

Almaktabah.net

المؤشرات والنسب المالية المستخدمة لتحليل مركز السيولة:

١- صافي رأس المال العامل Net Working Capital

= الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

٢- نسبة التداول Current Ratio

= الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

٣- نسبة السيولة السريعة Quick Ratio

= الاصول المتداولة سهلة التحويل الى نقدية / الالتزامات المتداولة

٤- معدل دوران المخزون Inventory Turnover

= تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

= تكلفة المبيعات / [(مخزون ١/١ + مخزون ٣١/١٢)/٢]

٥- معدل دوران الذمم المدينة Acct. Rec. Turnover

= المبيعات الآجلة / متوسط الذمم المدينة

= المبيعات الآجلة / [(مخزون ١/١ + مخزون ٣١/١٢)/٢]

٦- متوسط فترة التخزين = ٣٦٠ / معدل دوران المخزون

٧- متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ / معدل دوران الذمم المدينة

٨- متوسط طول الدورة التشغيلية = متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل

مكتبتنا العر بية

مدلولات نسب ومؤشرات السيولة

١ – صافي رأس المال العامل (Net Working Capital)

يقيس فائض الاصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة، وبشكل عام الزيادة في هذا الفائض مؤشر ايجابي على قدرة الشركة على السداد في الاجل القصير.

٢ – نسبة التداول (Current Ratio)

يقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة ، وتعكس حجم التغطية الذي توفره الاصول المتداولة للالتزامات قصيرة الاجل . والزيادة في هذه النسبة بشكل عام مؤشر ايجابي على قدرة الشركة على السداد في الاجل القصير.

٣ – نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio)

تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة سهلة التحويل الى نقدية.

٤ – معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

يعكس عدد المرات التي يتم بها تداول وحدات المخزون خلال الفترة – اي عدد المرات التي يتم بها تحويل المخزون الى مبيعات خلال الفترة – والزيادة في هذا الرقم مؤشر ايجابي على سرعة وسهولة تصريف المخزون.

٥ – معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Recievable. Turnover)

يقيس حركة تدفق الاموال المستثمرة في الذمم المدينة في البيع الاجل ثم التحصيل وهكذا . ويعكس هذا المقياس عدد المرات التي يستخدم بها كل دينار

Almaktabah.net

مستثمر في الذمم المدينة في عمليات البيع الاجل والتحصيل خلال الفترة والزيادة في عدد مرات الاستخدام خلال الفترة تعكس كفاءة في ادارة الذمم المدينة وبالتالي تحسن في الربحية.

٦ – متوسط فترة التخزين (Average Storage Period)

يقيس عدد الايام بالمعدل التي تبقى فيها وحدات البضاعة بالمخازن قبل تحويلها الى مبيعات. ويعتبر مؤشر على كفاءة ادارة المخزون بالاضافة الى كونه مؤشر على مدى سهولة وسرعة تصريف المخزون . وبشكل عام قصر معدل فترة التخزين مؤشر ايجابي على تحسن في ادارة المخزون وسهولة تصريف المخزون.

٧ – متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

يقيس هذا المؤشر عدد الأيام بالمعدل التي يستغرقها تحصيل كل دينار مبيعات آجلة، أي الفترة ما بين نقطة البيع الأجل وتاريخ التحصيل. وبشكل عام قصر فترة التحصيل مؤشر ايجابي على سهولة تحصيل الذمم المدينة، والزيادة الملحوظة في متوسط فترة التحصيل عن فترة الائتمان التي يمنحها المشروع للعملاء، مؤشر على بطء في حركة الذمم المدينة وتدني في التحصيل.

مكتبتنا العر بية

الهـــوامش

(١) يمكن التغلب على مشكلة الحجم باستخدام النسب.

(٢) معظم الأصول المتداولة تتأثر بمنسوب المبيعات، فالمخزون يتأثر بمستوى المبيعات في الفترة الحالية والمبيعات المتوقعة في الفترة التالية، وكذلك حجم الاستثمارات في الذمم المدينة الملائمة تعتمد على حجم المبيعات الاجلة وفترة الائتمان.

(٣) المقارنة بالصناعة ضرورية للحكم على مدى ملائمة هذه النسبة وبشكل عام نسبة تداول بحدود ٢ مقبولة، ولكن نسبة التداول الملائمة تختلف من صناعة إلى أخرى، فبعض الصناعات تتطلب نسبة تداول أقل من ٢ وبشكل عام كلما كانت الدورة التشغيلية أقصر كلما كانت نسبة التداول الملائمة أقل.

أنظر:

Gibson, C.H, "Financial Statement Analysis : Using Financial Accounting Information "South-Western publishing Co., Cin, Ohio, 1994, p. 234.

(٤) معظم الشركات تعد قوائمها المالية في ذروة نشاطها التشغيلي، ففي ذروة النشاط التشغيلي بعض الأصول المتداولة مثل الذمم المدينة والمخزون غالباً سيكون أعلى من مستواه في فترات النشاط المتدني (Gibson, Ibid, p. 246)

(٥) جميع النسب المالية المستخدمة في هذا الفصل لتحليل مركز السيولة بما فيها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة تتجاهل القدرة "الاحتياطية" للشركة على السداد في الاجل القصير والناجمة عن وجود تسهيلات ائتمانية للشركة من خلال الجاري مدين وسقف التسهيلات المسموحة للشركة من خلال الجاري مدين لا تظهر

Almaktabah.net

ضمن القوائم المالية ويجب على المحلل أن يأخذها بالاعتبار عند تقييم قدرة الشركة على السداد في الأجل القصير.

(٦) تكاليف المخزون تتكون من عنصرين رئيسيين:

أ- تكلفة الاحتفاظ بالمخزون وتشمل مصاريف الصيانة والتأمين وايجار المساحات أو المخازن التي يحفظ فيها المخزون.

ب- التكلفة التمويلية وتشتمل تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون، وتعتبر التكلفة التمويلية للمخزون من العوامل التي تؤثر في مستوى المخزون.

(٧) إذا كانت مبيعات الشركة موسمية فهذا يؤدي إلى تشويه كل من معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل وغالباً ما يؤدي ذلك إلى متوسط فترة تحصيل أقل من الفعلية، حيث تعد القوائم المالية في فترات النشاط المتدني.

(٨) قد يكون سبب الزيادة في الذمم المدينة عائد إلى ديون عديمة الحركة ضمن الذمم المدينة وقد تكون هذه الديون في حكم الديون المعدومة وهذا يثير علامة استفهام حول مدى صحة قيمة الذمم المدينة الواردة في الميزانية.

مكتبتنا العر بية

أسئلة للمناقشة

١- عرف نسبة التداول وبين أوجه استخدامها.

٢- اذكر محددات نسبة التداول.

٣- ما هي الوسائل التي قد تلجأ إليها الادارة لتحسين نسبة التداول ومركز السيولة بشكل عام؟

٤- عرف نسبة السيولة السريعة وبين كيفية قياسها.

٥- ايهما يعتبر مقياس أفضل لقدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير، نسبة التداول أم نسبة السيولة السريعة؟

٦- ما المقصود بمعدل دوران المخزون وماذا يقيس؟

٧- هل يمكن استخدام صافي المبيعات بدلاً من تكلفة المبيعات لقياس معدل دوران المخزون؟ ولماذا؟

٨- ما المقصود بمتوسط فترة التحصيل وهل يمكن استخدامها لقياس كفاءة المنشأة في ادارة الذمم المدينة؟

٩- هل يعطي معدل دوران المخزون ومعدل دوران الذمم المدينة معلومات ومدلولات اضافية حول مركز السيولة للشركة لا تتضمنها نسبة التداول؟

١٠- على ماذا يدل ارتفاع متوسط فترة التحصيل بشكل ملحوظ؟ ناقش جميع البدائل الممكنة.

١١- ما هي العلاقة بين طول الدورة التشغيلية ومركز السيولة؟

١٢- لماذا يستبعد المخزون عند احتساب نسبة السيولة السريعة؟

١٣- لماذا يستخدم معيار الصناعة لتقييم نسبة السيولة مثلاً بدلاً من متوسط النسبة لكل الشركات العاملة في جميع القطاعات؟

Almaktabah.net

تمرين رقم (١) المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة:

قائمة المركز المالي كما هي في ١٢/٣١

	٩٠	٩١	٩٢
الاصول المتداولة			
نقدية	٣٠دينار	٢٥ دينار	١٢ دينار
ذمم مدينة	٦٠	١٠٠	٥٠
مخزون	١٠٠	١٦٠	١٥٠
مصروفات مدفوعه مقدماً	٥	١٠	١١
مجموع الاصول المتداولة	١٩٥	٢٩٥	٢٢٣
الاصول الثابتة	٦٥	١٤٠	١٣٥
مجموع الاصول	٢٦٠دينار	٤٣٥ دينار	٣٥٨ دينار
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات المتداولة			
ذمم دائنة	٦٠ دينار	١١٠ دينار	٥٠ دينار
أوراق دفع	٢٥	١١٥	١٤٤
مستحقات أخرى	٥	١٥	٦
المجموع	٩٠	٢٤٠	٢٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال الاسهم	١٥٠	١٥٠	١٥٠
الارباح المحتجزه	٢٠	٤٥	٨
مجموع حقوق الملكية	١٧٠	١٩٥	١٥٨
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٢٦٠ دينار	٤٣٥ دينار	٣٥٨ دينار

مكتبتنا العر بية

قائمة الدخل عن السنوات المنتهية في ١٢/٣١/

	٩٠	٩١	٩٢
المبيعات (٥٠٪ آجلة)	١٩٠٠دينار	٢٠٠٠ دينار	١٨٠٠ دينار
تكلفة المبيعات	١٤٥٠	١٥٠٠	١٣٧٠
مجمل الربح	٤٥٠	٥٠٠	٤٣٠
الاهتلاكات	(٥)	(٥)	(٥)
مصاريف ادارية وعمومية	(١٥٦)	(١٦٥)	(١٦٠)
مصاريف بيع وتوزيع	(١٦٠)	(١٧٠)	(١٦٠)
مصروفات أخرى	(٩)	(١٠)	(١٥)
مجموع المصاريف	(٣٣٠)	(٣٥٠)	(٣٤٠)
صافي الربح قبل الضرائب	١٢٠	١٥٠	٩٠
معدل الضريبة (٤٠٪)	(٤٨)	(٦٠)	(٣٦)
صافي الربح بعد الضريبة	٧٢ دينار	٩٠ دينار	٥٤ دينار

المطلوب:-

أ- احسب كل من النسب والمؤشرات المالية لسنة ٩١، ٩٢

١- نسبة التداول

٢- نسبة السيولة السريعة

٣- معدل دوران الذمم المدينة

٤- متوسط فترة التحصيل

٥- معدل دوران المخزون

٦- متوسط فترة التخزين

٧- متوسط طول الدوره التشغيلية.

ب- كيف تقيم مركز السيولة لهذه الشركة والتغير الذي طرأ عليه خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

ج- ما هي برأيك أسباب الزيادة في حجم الذمم المدينة لسنة ١٩٩٢.

د- كيف تقيم سلوك معدل دوران الذمم المدينة خلال الثلاث سنوات ٩١، ٩٢، ٩٣، وماذا يعني هذا بالنسبة للنشاط التحصيلي للمنشأة، مع العلم أن المنشأة تمنح فترة ائتمان مقدارها ثلاثون يوماً ومعدل دوران الذمم المدينة للصناعة ١٠ مرات.

تمرين رقم (٢)

المعلومات التاليه تتعلق بالشركه الدولية:

الأصول المتداولة	٩١	٩٢
نقدية	١٠٠٠ دينار	١١٠٠ دينار
ذمم مدينة	٦٠٠٠	٦٣٠٠
مخزون	٧٠٠٠	٨٠٠٠
مصاريف مدفوعة مقدما	١٠٠٠	١٦٠٠
مجموع الاصول المتداولة	١٠٠٠	١٧٠٠٠
الالتزامات المتداولة	٧٠٠٠	٧٥٠٠
المبيعات (جميعها آجلة)	٣٠٠٠٠	٣٣٠٠٠
مجمل الربح	١٢٩٠٠	١٣٢٠٠

المطلوب:

١- احسب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة لسنة ٩١، ٩٢.

٢- احسب معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل وما هي برأيك أسباب التغير في هذه المؤشرات من سنة ٩١ إلى سنة ٩٢ وكيف تقيم ادارة الذمم المدينة في هذه الشركة (فترة الائتمان التي تمنحها المنشأة ٤٥ يوماً).

٣- احسب معدل دوران المخزون وعدد ايام المخزون لسنة ٩١، ٩٢ وهل طرأ تحسن على كفاءة الشركة في استخدام المخزون من سنة ٩١ إلى سنة ٩٢.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

٤- اذا استخدمت المبيعات بدلاً من تكلفة المبيعات لاحتساب معدل دوران المخزون وعدد أيام المخزون، هل يؤثر هذا على مدلولات هذه المؤشرات المالية؟ ولماذا؟

٥- بفرض أن هناك خطأ في تقييم المخزون في نهاية سنة ١٩٩٢ وان الرقم الصحيح للمخزون هو ٧١٠٠ بدلاً من ٨٠٠٠، أعد حساب كل من المؤشرات التالية:

أ - نسبة التداول

ب- نسبة السيولة السريعة

ج - معدل دوران المخزون

د - معدل دوران الذمم المدينة

تمرين رقم (٣):

- بين أثر كل من الأحداث التالية على كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران الذمم المدينة، يتم بيان الأثر بالزيادة أو النقص أو لا أثر:

١- اصدار أسهم عادية نقداً.

٢- اصدار سندات نقداً.

٣- استدعاء سندات قابلة للاستدعاء وخسائر الاستدعاء صفر.

٤- تحويل سندات إلى أسهم عادية (خسائر التحويل صفر)

٥- زيادة في المبيعات الاجلة.

٦- زيادة في مخصص ديون مشكوك فيها.

٧- زيادة في حجم اهتلاك الأصول الثابتة.

٨- بيع أحد الأصول الثابتة نقداً.

٩- انخفاض سعر سهم الشركة في السوق.

١٠- زيادة في المبيعات النقدية

١١- تحصيل ذمم مدينة.

تمرين رقم (٤)

المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة:

صافي المبيعات لسنة ١٩٩١	٢٥٠٠٠ دينار (جميعها آجله)
نسبة مجمل الربح للمبيعات	٢٠٪
الذمم المدينة ١٩٩١/١/١	٤٥٠٠ دينار
الذمم المدينه ١٩٩١/١٢/٣١	٥٥٠٠
المخزون في ١٩٩١/١/١	٣٥٠٠
المخزون في ١٩٩١/١٢/٣١	٤٥٠٠

المطلوب:

١- أوجد ما يلي:

- معدل دوران المخزون لسنة ١٩٩١.
- مجمل الربح لسنة ١٩٩١.
- معدل دوران الذمم المدينة لسنة ١٩٩١.
- متوسط فترة التحصيل لسنة ١٩٩١.
- متوسط فترة التخزين لسنة ١٩٩١.
- متوسط طول الدوره التشغيلية لسنة ١٩٩١.

٢- بفرض أن مدير المبيعات استطاع اقناع أحد العملاء الرئيسيين بأن يشتري احتياجاته من البضاعة في شهر (١) لسنة ١٩٩٢ خلال الاسبوع الأخير من سنة ١٩٩١ وبفرض أن هذا أدى إلى زيادة المبيعات الاجلة لسنة ١٩٩١ بمقدار ٢٠٠٠ بين أثر هذه الزيادة في المبيعات الأجلة على النسب والمؤشرات المالية السابقة الواردة في المطلوب رقم (١).

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

تمرين رقم (٥)

المعلومات التالية تتعلق بالشركة الصناعية الحديثة وشركة الصناعات العصرية:

الشركة الحديثة	المبيعات	متوسط ارصدة الذمم
١٩٩٤	٥٥٧٠٠ دينار	٦٣٩٠ دينار
١٩٩٥	٦١٣٠٠	٦٨٥٠
١٩٩٦	٦٩٠٠٠	٧٥٠٠
الشركة العصرية		
١٩٩٤	٥٣٠٠٠ دينار	٤٣٢٠ دينار
١٩٩٥	٥٤٥٠٠	٤٧٤٠
١٩٩٦	٥٤٣٦٠	٤٩٨٠

المطلوب:

١- حساب معدل دوران الذمم المدينة لكل شركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة.

٢- كيف تقيم سلوك معدل دوران الذمم المدينة لكل من الشركتين ، وماهي برأيك اسباب الاختلاف في معدل دوران الذمم بين الشركتين.

٣- تشكل الديون المشكوك في تحصيلها ٤٪ من الذمم المدينة في الشركة الحديثة بينما تشكل الديون المشكوك في تحصيلها ٥٪ من ارصدة الذمم المدينة للشركة العصرية ، هل هذا برأيك يفسر كلياً اختلاف معدل دوران الذمم بين الشركتين.

Almaktabah.net

تمرين (٦) اختيار من متعدد

- استخدم المعلومات التالية والمتعلقة بالشركة الدولية لسنة ١٩٩٥ للاجابة على السؤالين التاليين:-

معدل دوران المخزون	٨ مرة
معدل دوران الذمم المدينة	١٠مرة
متوسط ارصدة المخزون	٦٠ دينار
متوسط ارصدة الذمم المدينة	٥٠ دينار
متوسط ارصدة الاصول	٢٠٠ دينار
متوسط حقوق الملكية	١٥٠ دينار

لا يوجد ديون بفوائد في هيكل رأس المال و٥٠٪ من المبيعات لسنة ١٩٩٥ آجلة.

١ - متوسط فترة التخزين وطول الدورة التشغيلية على التوالي:

أ- ٣٦ يوماً و ٤٥ يوماً.

ب- ٣٦ يوماً و ٨١ يوماً.

جـ- ٤٥ يوماً ، ١٠٥ يوماً.

د- ٤٥ يوماً، ٨١ يوماً.

هـ- ٤٥ يوماً، ١٠٥ يوماً.

٢- مجمل الربح لسنة ١٩٩٥ يبلغ:

أ- ٥٠٠ دينار

ب- ٥٢٠ دينار

جـ- ٦٤٠ دينار

د- ٣٦٠ دينار

هـ- قيمة اخرى .....دينار

مكتبتنا العر بية

٣- الآتي تزيد من رأس المال العامل:

أ- زيادة المبيعات الاجلة.

ب- الزيادة في المبيعات النقدية.

جـ- تسديد احد الدائنين.

د- تحصيل ذمم مدينة.

هـ- أ و ب.

و- أ و ب و ج.

ز- جميع ما ذكر.

٤- بيع أسهم خزينة:

أ- يزيد نسبة التداول احياناً.

ب- يزيد نسبة التداول والسيولة السريعة دائماً.

جـ- يزيد من درجة المخاطرة التمويلية.

د- أ و ب.

هـ- ب و جـ.

و- لا شيء مما ذكر.

٥- الزيادة في المبيعات الآجلة تؤدي الى :

أ- زيادة نسبة التداول والسيولة السريعة.

ب- زيادة رأس المال العامل.

جـ- تخفيض نسبة التداول.

د- لا تؤثر على نسبة التداول وتزيد من رأس المال العامل.

هـ- أ و ب.

و- لا شيء مما ذكر.

Almaktabah.net

٦- شراء اسهم خزينة نقداً:

أ- يخفض نسبة التداول.

ب- يخفض نسبة السيولة السريعة دائماً.

جـ- لا يؤثر على رأس المال العامل.

د- أ و ب.

هـ- ب و ج.

و- لا شيء مما ذكر.

٧- التحول من طريقة الوارد اخيراً صادر اولا الى الوارد اولا صادر اولا لتقييم مخزون آخر المدة (في حالة اتجاه الاسعار للارتفاع):

أ- يزيد من نسبة التداول.

ب- يزيد من نسبة السيولة السريعة.

جـ- يحسن معدل دوران المخزون.

د- يخفض نسبة التداول.

هـ- أ و ب.

و- أ و ب و ج.

ز- جميع ما ذكر.

٨- توزيع حصص ارباح نقدية معلن عنها مسبقاً يؤدى الى :

أ- تخفيض نسبة التداول دائماً.

ب- تخفيض رأس المال العامل.

جـ- لا يؤثر على نسبة السيولة السريعة.

د- أ و ب.

هـ- أ و ب و ج.

و- لاشيء مما ذكر.

مكتبتنا العر بية

٣- الآتي تزيد من رأس المال العامل:

أ- زيادة المبيعات الاجلة.

ب- الزيادة في المبيعات النقدية.

جـ- تسديد احد الدائنين.

د- تحصيل ذمم مدينة.

هـ- أ و ب.

و- أ و ب و ج.

ز- جميع ما ذكر.

٤- بيع أسهم خزينة:

أ- يزيد نسبة التداول احياناً.

ب- يزيد نسبة التداول والسيولة السريعة دائماً.

جـ- يزيد من درجة المخاطرة التمويلية.

د- أ و ب.

هـ- ب و جـ.

و- لا شيء مما ذكر.

٥- الزيادة في المبيعات الآجلة تؤدي الى :

أ- زيادة نسبة التداول والسيولة السريعة.

ب- زيادة رأس المال العامل.

جـ- تخفيض نسبة التداول.

د- لا تؤثر على نسبة التداول وتزيد من رأس المال العامل.

هـ- أ و ب.

و- لا شيء مما ذكر.

Almaktabah.net

٦- شراء اسهم خزينة نقداً:

أ- يخفض نسبة التداول.

ب- يخفض نسبة السيولة السريعة دائماً.

جـ- لا يؤثر على رأس المال العامل.

د- أ و ب.

هـ- ب و ج.

و- لا شيء مما ذكر.

٧- التحول من طريقة الوارد اخيراً صادر اولا الى الوارد اولا صادر اولا لتقييم مخزون آخر المدة (في حالة اتجاه الاسعار للارتفاع):

أ- يزيد من نسبة التداول.

ب- يزيد من نسبة السيولة السريعة.

جـ- يحسن معدل دوران المخزون.

د- يخفض نسبة التداول.

هـ- أ و ب.

و- أ و ب و ج.

ز- جميع ما ذكر.

٨- توزيع حصص ارباح نقدية معلن عنها مسبقاً يؤدى الى :

أ- تخفيض نسبة التداول دائماً.

ب- تخفيض رأس المال العامل.

جـ- لا يؤثر على نسبة السيولة السريعة.

د- أ و ب.

هـ- أ و ب و ج.

و- لاشيء مما ذكر.

مكتبتنا العر بية

٩- تراجع معدل الدوران الذمم المدينة:

أ- دليل على تدني كفاءة جهاز التحصيل بالمنشأة احيانا.

ب- دليل على وجود مشاكل مالية لدى بعض العملاء.

جـ- مؤشر على ان بعض مفرادات الذمم المدينة قد تكون عديمة الحركة خلال ال المالية.

د- أ و ب.

هـ- أ و ب و ج.

١٠- متوسط فترة التحصيل:

أ- يتأثر بالظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشأة.

ب- يتأثر بكفاءة جهاز التحصيل بالمنشأة.

جـ- يتأثر بالسياسة الائتمانية (فترة الائتمان) التي تنتهجها المنشأة مع العملاء.

د- أ و ب.

هـ- جميع ما ذكر.

١١- واحدة من العبارات التالية صحيحة فيما يتعلق بنسبة التداول:

أ- تقيس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل.

ب- لا تتأثر باختلاف الحجم للمنشأة في التحليل المقارن.

جـ- لا تتأثر بالظروف الاقتصادية.

د- أ و ب.

هـ- أ و ب و ج.

١٢- من محددات نسبة التداول كمؤشر على السيولة:

أ- تعتبر مؤشر ساكن وليس ديناميكي على مركز السيولة.

ب- عرضه للتلاعب من قبل الادارة.

جـ- لا تفصح عن هيكل وتركيبة الاصول المتداولة.

Almaktabah.net

د- تتأثر بالقيمة السالبة في المقام.

هـ- أ و ب.

و- أ و ب و ج.

ز- جميع ما ذكر.

١٣- المعلومات التالية تتعلق بالشركة الدولية:

- معدل دوران المخزون لسنة ١٩٩٠	٨ مرة
- معدل دوران الذمم المدينة لسنة ١٩٩٠	٧ مرة
- متوسط رصيد الذمم المدينة خلال السنة	١٠٠ دينار
- متوسط رصيد المخزون خلال السنة	٨٠ دينار

تشكل المبيعات الاجلة ٧٠٪ من المبيعات

ان مجمل الربح لسنة ١٩٩٠:

أ- ٣٠٠ دينار

ب- ٢٤٠ دينار

جـ- ١٨٠ دينار

د- ٥٦٠ دينار

هـ- قيمة اخرى تبلغ..... دينار

١٤- التحول من طريقة الوارد اخيرا صادر اولا الى الوارد اولا صادر اولا لتقييم مخزون آخر المدة (في حالة اتجاه الاسعار للارتفاع ونمو المخزون):

أ- تزيد من نسبة التداول.

ب- تزيد نسبة السيولة السريعة.

جـ- تزيد معدل دوران الذمم المدينة.

د- لا تؤثر على معدل دوران المخزون.

مكتبتنا العر بية

هـ- أ و ب.
و- أ و ب و ج.
ز- جميع ما ذكر.

١٥- التحول من طريقة الوارد اولا صادر اولا الى الوارد اخيرا صادر اولا لتقييم مخزون آخر المدة (في حالة اتجاه الاسعار للارتفاع):

أ- تزيد من نسبة التداول.
ب- تزيد من نسبة السيولة السريعة.
جـ- تخفيض نسبة التداول.
د- أ و ب.
هـ- لا شيء مما ذكر.

١٦- تحصيل الذمم المدينة يؤدي الى:

أ- زيادة نسبة التداول والسيولة السريعة.
ب- زيادة رأس المال العامل.
جـ- تخفيض نسبة التداول.
د- لا يؤثر على نسبة التداول وتزيد من رأس المال العامل.
هـ- لا شيء مما ذكر.

الفصل الخامس

التحليل لأغراض الأقراض في الأجل الطويل

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- العوامل التي تهم المقرض للأجل الطويل بشكل عام
٢- طبيعة الهيكل المالي للمقترض وأثره على قرار الأقراض
٣- المؤشرات والنسب المالية التي تستخدم لتقييم قدرة المقترض على السداد في الأجل الطويل
٤- كيفية حساب نسب المديونية وتفسيرها
٥- كيفية حساب نسب الملكية ومدلولاتها
٦- عدد مرات تغطية الفوائد وعلاقتها بقدرة المقترض على خدمة الدين
٧- محددات نسب المديونية كمؤشر على القدرة على السدد في الأجل الطويل
٨- طبيعة الألتزامات المحتملة وأثرها على قدرة المقترض على السداد في الأجل الطويل

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

تحليل قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل

(Long Term Solvency)

- العوامل التي تهم المقرض في الأجل الطويل:

المقرض للأجل الطويل يهتم بقدرة المقترض على سداد الديون في تواريخ استحقاقها، وعلى قدرة المقترض أيضاً على دفع الفوائد وفي تواريخ استحقاقها. وقدرة المنشأة على سداد الديون ودفع الفوائد من العوامل الرئيسية والهامة التي يعتمد عليها قرار المقرض، ليس فقط بالاقراض أو عدمه، وانما في تحديد العائد المناسب (سعر الفائدة) الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة.

عندما تواجه الشركة المقترضة اعساراً مالياً، أي تصبح غير قادرة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها، أمامها خيارين: إما أن تطلب من الدائنين (المقرضين) اعادة جدولة الديون، أي تأجيل تاريخ الاستحقاق أو أن يتم تصفيتها نهائياً بطلب من المقرضين. وكل من البديلين في الغالب يترتب عليه خسائر بالنسبة للمقرضين، فإذا ما واجهت الشركة المقترضة عسراً مالياً وأصبحت على شفا الافلاس، قد يضطر المقرض أن يقبل بتسوية ديونه بأقل من قيمتها القانونية أو يوافق على اعادة جدولة هذه الديون بشروط غير عادلة. فقد تتضمن اعادة الجدولة اعفاء المقترض من الفوائد المستحقة المتراكمة وتخفيض معدل الفائدة على الديون القائمة خلال فترة التجديد بمعدل فائدة اقل من معدل الفائدة السائد بالسوق.

كل ذلك لتخفيف الاعباء المرتبطة بالديون على الشركة المقترضة واعطائها فرصة لاعادة التنظيم وتحسين ربحيتها لتصبح قادرة على سداد الديون، وفي كثير من الأحيان يفضل المقترض اعادة الجدولة للديون بما تتضمنه من خسائر كبديل افضل من البديل الآخر المتمثل في اجبار الشركة المقترضة على التصفية وبيع أصولها وخاصة إذا كانت خسائر التصفية، حسب توقعات المقترضين كبيرة اذا تم تصفية الشركة نهائياً، وكان هناك فرصة لدى الشركة لاعادة التنظيم وتحسين ربحيتها بمساعدة المقرضين. ففي الشركات المساهمة العامة خسائر التصفية قد تصل إلى الحد الذي

Almaktabah.net

تتجاوز فيه حقوق المساهمين وفي هذه الحالة جزءاً من هذه الخسارة سيتحمله المقرضون(١).

طبيعة الهيكل التمويلي للمقترض وأثره على قرار الأقراض:

ومن المؤشرات على مدى قدرة الشركة على سداد الديون في الاجل الطويل، واحتمالات العسر المالي أو الافلاس، نسبة الديون في هيكل رأس المال، أي مدى الاعتماد على الديون في تمويل الأصول، وبشكل عام زيادة حجم الديون في هيكل رأس المال تزيد من فرص حدوث العسر المالي وبالتالي عدم القدرة على سداد أقساط الديون والفوائد في تواريخ استحقاقها، وهذا ما يرمز له بالمخاطرة التمويلية حيث تزداد مستوى المخاطرة التمويلية بزيادة حجم الديون في هيكل رأس المال. ولذلك تركز معظم المقاييس التي تستخدم لتقييم قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل واحتمالات الافلاس، على حجم الديون في هيكل رأس المال ومن هذه المقاييس نسبة المديونية ونسبة الملكية.

المؤشرات والنسب الماليه المستخدمه لغايات الأقراض للأجل الطويل:

هناك عدة نسب شائعه الأستخدام لغايات الأقراض للاجل الطويل وتشمل نسب المديونيه بأشكالها المختلفه وعدد مرات تغطية الفوائد:-

١- نسبة اجمالي الديون / الأصول (Total Debt to Assets Ratio):

هذا المقياس ينسب اجمالي الديون إلى الاصول، واجمالي الديون هنا يشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الأيسر من الميزانية، باستثناء حقوق المساهمين، سواء كانت مصادر تمويل طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. فلأغراض احتساب هذه النسبة، الديون تشمل الالتزامات المتداولة وهي مصادر تمويل قصيرة الأجل، بالاضافة إلى ديون طويلة الاجل، بما فيها التزامات عقود الايجار المرسملة، وتعطي هذه النسبة نسبة الأصول الممولة عن طريق الديون، وتعتبر من المؤشرات الهامة والأساسية على مستوى المخاطرة التمويلية، وقدرة الشركة على السداد في الاجل الطويل.

مكتبتنا العر بية

وبشكل عام تعتبر زيادة نسبة الأصول الممولة عن طريق الديون مؤشراً على زيادة في المخاطرة التمويلية وتدني في قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل، بفرض ثبات العوامل الأخرى، التي قد تؤثر على قدرة الشركة على السداد في الاجل الطويل.

نسبة الديون طويلة الاجل إلى الأصول
:(Long Term Debt to Assets Ratio)

تبين هذه النسبة نسبة الأصول الممولة بديون طويلة الاجل، وهي مقياس بديل للمخاطرة التمويلية، ولقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل، فالزيادة في هذه النسبة مؤشر على زيادة في المخاطرة التمويلية، وتدني في القدرة على السداد في الاجل الطويل.

ويختلف هذا المقياس للمديونية عن المقياس السابق باستبعاده للالتزامات المتداولة من البسط، واقتصار الديون على ديون طويلة الأجل، ويفضل بعض المحللين استخدام هذا المقياس لتقييم القدرة على السداد في الاجل الطويل لأنه يستبعد الالتزامات المتداولة، والتي لا تعتبر مصادر تمويل طويلة الأجل، ويعتبر هذا المقياس للمديونية أقل تحفظاً من المقياس السابق للمخاطرة التمويلية، ولقدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل.

نسبة الملكية:

نسب الملكية بشكل عام تنسب الديون إلى حقوق الملكية، وتبين حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للدائنين وبشكل عام كلما قلت نسبة الديون لحقوق الملكية، أي زاد حجم التغطية الذي يوفره المالكين للدائنين، كلما ارتفع عامل الأمان بالنسبة للدائنين وهي بهذا تعتبر مقياساً بديلاً للمخاطرة التمويلية.

وسنعرض هنا مقياسين لنسبة الديون لحقوق الملكية:

الأول مبني على اجمالي الديون بما فيها الالتزامات المتداولة، والآخر مبني على ديون طويلة الاجل فقط.

Almaktabah.net

نسبة الديون/ حقوق الملكية (Debt to Equity Ratio):

ينسب هذا المقياس اجمالي الديون إلى حقوق الملكية وتقيس حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للمقرضين، وهي مقياس بديل للمخاطرة التمويلية، ولقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل. وبشكل عام يعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشر على زيادة في عامل الأمان بالنسبة للمقرضين في الأجل الطويل وتشتمل اجمالي الديون المستخدمة في حساب هذه النسبة ديون طويلة الأجل بالاضافة إلى الالتزامات المتداولة التي تعتبر مصادر تمويل قصيرة الأجل. وتشمل حقوق الملكية جميع بنود حقوق المساهمين: رأس مال الأسهم ورأس المال الاضافي والارباح المحتجزة، وحسابات رأس المال الاضافي الاخرى.

نسبة ديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية (Long Term Debt to Equity):

ينسب هذا المقياس ديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، ويعكس حجم التغطية الذي يوفره الملاك لديون طويلة الأجل. ومن الملاحظ أن الالتزامات المتداولة تستبعد من الديون لاغراض احتساب هذه النسبة، لكونها لا تعتبر مصادر تمويل طويلة الاجل. وتعتبر هذه النسبة مقياساً أقل تحفظاً من نسبة اجمالي الديون/حقوق الملكية، لقدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل.

ومن الجدير بالذكر أن المقاييس الأربعة السابقة: نسبة اجمالي الديون إلى الاصول، نسبة ديون طويلة الأجل إلى الأصول، نسبة اجمالي الديون إلى حقوق الملكية ونسبة ديون طويلة الاجل إلى حقوق الملكية تعتبر جميعها مقاييس معتمدة وبديلة للمخاطرة التمويلية وللقدرة على السداد في الاجل الطويل(٢)، ولكنها تتراوح من حيث درجة التحفظ، فبعضها يعتبر أكثر تحفظاً من الآخر. الا أن بعض المحللين يستخدم نسب المديونية والبعض الآخر يستخدم نسب الملكية، وبعضهم يأخذ بالاعتبار الالتزامات المتداولة والبعض الآخر يستبعدها عند تحديد الديون، وإذا أراد المحلل أن يكون أقل تحفظاً في تقييمه للمخاطرة التمويلية وقدرة الشركة على السداد في الاجل الطويل فإنه يستبعد الالتزامات المتداولة من الديون عند احتساب نسبة المديونية أو نسبة الملكية.

مكتبتنا العر بية

وفي كل الاحوال، يجب أن يراعي المحلل الثبات عند استخدام هذه الأدوات التحليلية، فعليه أن يختار مقياس معين، ويستخدمه بشكل ثابت عند تحليل قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل. وخاصة في تحليل السلاسل الزمنية والتحليل المقارن. فإذا ما أراد المحلل تحليل سلوك نسبة الديون في هيكل رأس المال خلال خمس سنوات مثلاً لا بد من استخدام مقياس موحد للمديونية خلال السنوات الخمس. وكذلك في عملية المقارنة بين شركتين من حيث قدرة كل منهما على السداد في الاجل الطويل، لا بد من أن تكون المقارنة مبنية على مقياس موحد للمخاطرة التمويلية والقدرة على السداد في الاجل الطويل، وإلا أدت المقارنة إلى استنتاجات مضللة.

عدد مرات تغطية الفوائد: (Interest Coverage Ratio)

$$\frac{\text{الربح المتاح لتغطية الفوائد}}{\text{مصروفات الفوائد}}$$

من الأمور التي تهم المقرض في الأجل الطويل، قدرة المقترض على سداد الفوائد وفي تواريخ استحقاقها، فالمقاييس السابقة للمخاطرة التمويلية، كنسبة المديونية ونسبة الملكية، لا تعطي مؤشراً على مدى قدرة الشركة على سداد الفوائد في مواعيدها المحددة. فقد تكون الشركة تتمتع بمركز مالي جيد على المدى الطويل، ولكن تعاني من مشاكل سيولة في الأجل القصير، وبالتالي تصبح غير قادرة على دفع الفوائد، وتضطر إلى تأجيل دفعها. ومجرد التأخير بالدفع قد يلحق خسائر بالمقرض، حيث يسبب له إرباك في تخطيط التدفقات النقدية، وتخطيط الاستثمار، والاقتراض في الاجل القصير، مما يجعل سياسات ادارة التدفقات النقدية أقل كفاءة وفعالية.

يحسب هذا المقياس بنسبة الدخل المتاح لدفع الفوائد، إلى مصروفات الفوائد خلال الفترة، وهو بهذا يقيس قدرة الشركة على تغطية الفوائد من الأرباح التي تعتبر مصدر تمويل داخلي ومضمون. وبشكل عام تعتبر الزيادة في عدد مرات تغطية الفوائد

مؤشراً على زيادة في قدرة الشركة على دفع مصروفات الفوائد من الأرباح المحققه. وعلى المحلل المالي أن يركز على عاملين عند فحص معدل تغطية الفوائد:

العامل الأول: هو مستوى معدل تغطية الفوائد، أي عدد مرات تغطيتها. والعامل الثاني: هو مدى الاستقرار في هذه النسبة. وللحكم على مدى الاستقرار في هذا المقياس يحتاج المحلل إلى تفحص معدلات تغطية الفوائد لخمس سنوات متتالية، والشركة التي تتميز بمعدلات تغطية فوائد مرتفعة ومستقرة نسبياً يمكنها الحصول على الأموال بسهولة، وبمعدل فائدة أقل.

ملاحظات على احتساب معدل تغطية الفوائد

يحسب هذا المقياس بقسمة الدخل المتاح لدفع الفوائد على الفوائد، ومن الملاحظ أنه عند حساب الدخل المتاح لدفع الفوائد، يستبعد أثر العديد من عناصر الدخل، مثل الفوائد، والضرائب، وحقوق الاقلية في الأرباح، فالضرائب تستبعد لأنها لا تدفع إلا إذا تم تغطية جميع المصروفات بما فيها الفوائد، وهي تستبعد لأن عدم استبعادها يشوه معدل تغطية الفوائد، ويجعل المعدل أقل بمرة واحدة من المعدل الصحيح.

وفيما يتعلق بالمقام، أي الفوائد فهو لا يقتصر على مصروفات الفوائد الظاهرة في قائمة الدخل، بل يشمل الفوائد المرسملة خلال الفترة وقد حدد المعيار المحاسبي رقم (٣٤) المعايير الخاصه برسملة الفوائد، واذا استوفت الفوائد شروط الرسملة وتم رسملتها، يتم اثباتها في الدفاتر كأصل، وتظهر ضمن الأصول في الميزانية وغالباً لا تظهر كبند مستقل، وبالتالي ويصعب معرفة حجم الفوائد المرسملة من الميزانية ولكن عادة يتم الافصاح عن الفوائد المرسملة، في الملاحق للقوائم المالية(٣).

القوة الايرادية:

من العوامل التي يجب أن يهتم بها المقرض في الأجل الطويل، القوة الايرادية للمقترض وجدوى أوجه استخدام الأموال المقترضة، فقدرة الشركة على تحقيق الأرباح تشكل أهم عامل ضمان للمقرض في الأجل الطويل. ومهما كان المركز المالي للشركة جيد في تاريخ الاقتراض فان اخفاقها في تحقيق الأرباح قد يعرض الديون إلى الخطر.

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

فالأرباح مصدر مضمون لتمويل الفوائد السنوية على الديون، ولتسديد أقساط الديون ولو جزئياً، والأكثر من ذلك أن تحقيق أرباح عالية يمكن المنشأة من الحصول على التمويل الخارجي بسهولة ويسر وبكلفة أقل نسبياً.

ومن الجدير بالذكر، أنه عند تقييم القوة الايرادية لا بد من الاخذ بالاعتبار الصفات النوعية للارباح، مثل درجة الاستقرار، واتجاه الأرباح، بالاضافة إلى مستواها.

الالتزامات المتداولة:

هناك اختلاف بين المحللين حول كيفية معالجة الالتزامات المتداولة عند احتساب نسب المديونية، أو نسب الملكية، فيما يرى البعض أن الالتزامات المتداولة يجب استبعادها عند تقدير قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل، حيث أن هذه الالتزامات لا تمثل مصادر تمويل طويلة الأجل، وبالتالي لا تعتبر مؤشراً جيداً على المركز المالي للشركة في الأجل الطويل. بينما يرى فريق آخر ضرورة ادخال الالتزامات المتداولة ضمن الديون عند حساب نسب المديونية، من منطلق أن هذه الالتزامات المتداولة مثل الذمم الدائنه هي بشكل افرادي قصيرة الأجل ويتم تسويتها في الأجل القصير ولكن بشكل اجمالي هي متجددة ودائمة وتشكل جزءاً دائماً من مصادر التمويل في الأجل الطويل. وإذا أراد المحلل أن يسلك خطاً متحفظاً في تقيمه لقدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل فإنه سيدخل الالتزامات المتداولة ضمن اجمالي الديون عند حساب نسب المديونية.

معدل تغطية الفوائد:

يرى بعض المحللين استخدام معدل تغطية فوائد منقح، كمؤشر أفضل على قدرة الشركة على دفع الفوائد من الأرباح، فمعدل تغطية الفوائد مقياس ينسب الأرباح إلى الفوائد في نقطة زمنية معينة(٤).

والمحلل لغايات الاقراض، يهتم بسلوك هذه النسبة المتوقع في الأجل الطويل ولذلك يتم تعديل الدخل المتاح لدفع الفوائد باستبعاد أثر بعض العناصر غير العادية وغير المتكررة من الدخل، لتحديد الدخل المتاح لدفع الفوائد، وذلك لأن هذه العناصر نادرة الحدوث ويصعب التنبؤ بها. ومن بين العناصر التي تستبعد من الدخل:

١ – الأرباح والخسائر غير العادية لكونها نادرة الحدوث ويصعب التنبؤ بها.

٢ – الأرباح والخسائر من النشاط غير المستمر حيث أنها لا تتكرر في السنوات اللاحقة.

٣ – الآثار المتراكمة للتغيير في الطرق المحاسبية نظراً لأن هذا الجزء من الدخل لا يستند إلى أساس اقتصادي، وانما ناجم عن قرار اداري بالتغيير من طريقة محاسبية إلى طريقة اخرى، كأن تقرر الشركة التغير من طريقة القسط الثابت إلى طريقة مجموع أرقام السنين لأهلاك الأصول الثابتة.

فبعد استبعاد أثر هذه العناصر على الدخل المتاح لدفع الفوائد، يتم التوصل إلى الأرباح المتكررة المتاحة لدفع الفوائد، وهي الأكثر ملائمة لأغراض التنبؤ لما ستكون عليه قدرة المنشأة على دفع الفوائد بالمستقبل.

العوامل التي تحد من نسب المديونية للمقارنة:

١ – تتجاهل الأصول الخفية (Off-Balance sheet Assets)

إن كلاً من نسب المديونية ونسب الملكية، التي تعتبر مؤشراً على قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل، لا تتضمن الأصول الخفية ان وجدت، وإذا كان هناك أصول خفية فهذا يؤدي إلى تضخيم نسبة الديون إلى الأصول، وتشويه هذا المقياس(٥). ومن الأمثلة على الأصول الخفية: الفرق بين القيمة السوقية للأوراق المالية، والتكلفة اذا كان سعر السوق أعلى من التكلفة بشكل ملموس.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

٢ – تتجاهل الالتزامات الخفية (Off-Balance sheet Liabilities)

إذا كان لدى المنشأة التزامات خفية، فأن عدم أخذها بالاعتبار عند احتساب نسب المديونية سيؤدي إلى تضخيم قدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل، ومن الأمثلة على التمويل الخفي، الالتزامات المرتبطة بعقود الايجار طويلة الأجل غير المرسملة (عقود الايجار التشغيلية)، فلا يترتب عليها ظهور التزامات في الميزانية(٦).

٣ – لا تأخذ بالاعتبار الالتزامات المحتملة (Contingent Liabilities)

الالتزامات المحتملة هي تلك الالتزامات التي يمكن أن تزول أو تتحول إلى التزامات حقيقية في المستقبل، وتحولها إلى التزامات حقيقية، أو زوالها في المستقبل، يعتمد على حدوث أو عدم حدوث حدث معين في المستقبل، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يجب الاعتراف ببعض هذه الالتزامات المحتملة وادخالها الميزانية ضمن الالتزامات الاخرى. إذا كانت احتمالية الحدث الذي يترتب عليه الخسائر والالتزامات المحتملة عالية (أعلى من ٥٠٪)، وهذه الخسائر يمكن تقديرها بشكل معقول. ومن الأمثلة على الخسائر والالتزامات المحتملة التي يعترف بها، الخسائر والالتزامات المحتملة التي قد تنجم عن كفالات المنتجات المباعة، فعادة هذه الخسائر المتوقعة، يتم تقديرها في نفس السنة التي يتم فيها الاعتراف بالمبيعات، ويتم الاعتراف بها كمصروفات وكالتزامات لمقابلتها للايرادات المتعلقة بها تمشياً مع مبدأ المقابلة بالمحاسبة.

والمشكلة للمحلل الخارجي هي الالتزامات المحتملة، التي لم تستوفي شروط الاعتراف بها، من وجهة نظر الادارة ومدقق الحسابات، وبالتالي لا تظهر ضمن الالتزامات بالميزانية، وإذا كان احتمال تحول هذه الالتزامات إلى التزامات حقيقية في المستقبل وأرد باحتمال أعلى من ٥٠٪ فإن تجاهل هذه الالتزامات عند تقييم المخاطرة التمويلية، يترتب عليه تضخيم لقدرة المنشأة على السداد في الأجل الطويل.

ومن الأمثلة على ذلك القضايا القانونية التي تقام ضد الشركة للمطالبة بتعويضات أو مبالغ معينة لضرر تسببت فيه الشركة (مثل بيع الشركة لاغذية فاسدة يترتب عليه تسمم ....)، وعادة هذه القضايا تأخذ فترة طويلة للبت فيها من قبل القضاء

قد تزيد عن فترة أو فترتين ماليتين. فوفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذا كانت القضية لا زالت قائمة ولم يبت فيها حتى تاريخ اعداد القوائم المالية يجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة التي قد تنجم عن نجاح هذه القضية وإظهارها كالتزامات في الميزانية إذا توفر الشرطين التاليين(٧):

١ – احتمال نجاح القضية أعلى من ٥٠٪.

٢ – قيمة الخسائر (التعويض) النهائي الذي ستحدده المحكمة في حالة نجاح القضية يمكن تقديره بشكل معقول.

فقد تعتبر الشركة ان احتمال نجاح القضية أقل من ٥٠٪ وبالتالي لا يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة، ولا تظهر الالتزامات المرتبطة بها في الميزانية ولكن المحلل يجب أن لا يلزم نفسه بتقديرات الادارة ومدقق الحسابات، وانما يستخدم تقديره الشخصي المبني على كل المعطيات، بما فيها رأي الادارة، كما يراها ويستعين برأي الخبراء القانونيين وغيرهم والحوادث السابقة (قضايا سابقة مماثلة إن وجدت)، ليحكم على مدى جدية هذا الالتزام ومدى تأثيره على قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل.

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

الهوامش

(١) أنظر قانون الشركات رقم ١ لسنة ١٩٨٩.

(٢) أنظر:

Rose, A.S.,R.W. Westerfield and B.R. Jordan, "Fundamentals of Corporate Finance" Irwin, Homewood, IL, 1991,p 57.

(٣) أنظر:

FASB Statement No. 34, Op. cit

(٤)

Gibson Ch. H., and P. Frishcoff, "Financial Statement Analysis Using Financial Accounting Information," Wadsworth Inc. M. 1983, P122.

(٥) الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية قد يكون ملموساً للكثير من الشركات وهذا دعى البعض الى اقتراح أضافة قائمة جديدة رابعة بالإضافة إلى القوائم المالية الرئيسة (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية)، حيث تتضمن القائمة الجديدة جميع المعلومات المتعلقة بالقيمة السوقية للمنشأة والمفيدة لمستخدمي القوائم المالية، أنظر:

Levites Jim B. "Market to Market: Freddie MAC's Fourth Financial Statement " Journal of Accountancy 1990, AICPA.

(٦) عقود الأيجار التي تستوفي شروط الرسملة تصنف كعقود ايجار تشغيلية في دفاتر المستأجر ولايترتب عليها ظهور التزامات بالميزانية . أنظر:

"Accounting For Leases". FASB Statement No. 13, Stanford, Conn. : FASB, 1979.

(٧) أنظر:

"Accounting for Contingencies" , Statement of Financial Accounting Standard No. 5, Stanford, Conn. : FASB, 1975.

Almaktabah.net

أسئلة للمناقشة

١- ما هي أهم العوامل التي تهم المقرض في الأجل الطويل؟

٢- هل توفر القوائم المالية معلومات تساعد المقرض في اتخاذ قرار الاقراض؟

٣- ما العلاقة بين نسبة الديون في هيكل رأس المال والمخاطرة التمويلية؟

٤- ما العلاقة بين نسبة الديون في هيكل رأس المال وقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل؟

٥- ما المقصود بعدد مرات تغطية الفوائد وبين كيفية قياسها واستخداماتها؟

٦- لماذا تضاف مصروفات الفوائد إلى صافي الربح في البسط عند حساب عدد مرات تغطية الفوائد؟

٧- هل يعتبر تمتع الشركة بمركز سيولة جيد في الأجل القصير مؤشراً ايجابياً على قدرتها على السداد في الأجل الطويل؟ ولماذا؟

٨- اذكر أشكال نسب المديونية وبين كيفية قياسها؟

٩- هل تعتبر الالتزامات المتداولة من ضمن الديون عند حساب نسب المديونية؟

١٠- اذكر أهم محددات نسب المديونية؟

١١- ما المقصود في الالتزامات المحتملة؟ وهل تؤثر على تقييم قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل من وجهة نظر المقرض؟

١٢- هل تؤثر عقود الأيجار طويلة الأجل على نسب المديونية وقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل؟

مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (١)

بين أثر الأحداث التالية على كل من النسب التالية:

اجمالي الديون للأصول

اجمالي الديون لحقوق الملكية

ديون طويلة الأجل لحقوق الملكية

عدد مرات تغطية الفوائد

١ – بيع أصول ثابته بقيمتها الدفترية نقداً.

٢ – شراء أصول ثابته نقداً.

٣ – بيع أصول ثابته بربح نقداً.

٤ – بيع بضاعه على الحساب.

٥ – اصدار سندات جديدة.

٦ – اصدار أسهم عادية.

٧ – توزيع حصص أرباح على شكل أسهم مجانية.

٨ – توزيع حصص أرباح نقدية على المساهمين معلن عنها مسبقاً.

٩ – استدعاء جزء من السندات القائمة (لايوجد خسائر أو أرباح مرتبطة بالاستدعاء).

١٠– تحويل ٥٠٪ من السندات الى أسهم عادية

١١– شراء أسهم خزينة.

١٢– بيع أسهم خزينة

١٣– أصدار سندات بعلاوة اصدار.

١٤– أصدار سندات بخصم اصدار.

١٥– أصدار سندات مقابل أمتلاك قطعة أرض.

تمرين رقم (٢)

المعلومات التالية مستخرجة من شركة الصناعات الحديثة

	٩٠/١٢/٣١	٩١/١/٣١	٩٢/١٢/٣١
الالتزامات المتداولة	٧٠	٩٠	٨٩
الديون طويل الاجل	٦٠	٦٤	١١٢
حقوق المساهمين	٨٠	٩٠	٦٩
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	٢١٠	٢٤٤	٢٧٠
مجموع الأصول	٢١٠	٢٤٤	٢٧٠

وفي ما يلي قائمة الدخل لسنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٢

	٩١	٩٢
المبيعات	٥٤٠	٥٦٠
تكلفة المبيعات	٢١٦	٢٢٤
مجمل الربح	٣٢٤	٣٣٦
مصاريف ادارية وعمومية	٧٤	٧٠
مصاريف بيع وتوزيع	٨٣	٨٤
مصروفات الفوائد	٧	١٢
الدخل قبل الضريبة	١٦٠	١٧٠
ضريبة	(٦٤)	(٦٨)
صافي الدخل بعد الضريبة	٩٦	١٠٢

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

المطلوب

أولاً: أحسب كل من النسب التالية

١ – اجمالي الديون إلى الأصول لسنة ٩١ و٩٢

٢ – اجمالي الديون الى حقوق الملكية لسنة ٩١ و٩٢

٣ – ديون طويلة الأجل اي الأصول لسنة ٩١ و٩٢

٤ – ديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية سنة ٩١ و٩٢

٥ – عدد مرات تغطية الفوائد لسنة ٩١ و٩٢

ثانياً: كيف تقيم قدرة هذه المنشأة على السداد في الأجل الطويل وهل طـرأ تحسن على قدرتها على السداد وخدمة الدين في الأجل الطويل في السنة الأخيرة؟

تمرين رقم (٣)

المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة لسنة ١٩٩٠

حقوق الملكية في ٩٠/١٢/٣١	٢٥٠٠٠ دينار
صافي الربح بعد الضريبة	٩٠٠٠ دينار
معدل الضريبة	٥٠٪
عدد مرات تغطيه الفوائد	١٣ مرة
نسبة ديون طويلة الأجل/ لحقوق الملكية	٦٠٪
نسبة اجمالي الديون/ للأصول	٥٠٪
نسبة اجمالي الديون/ لحقوق الملكية	١٠٠٪

معدل الفائدة على ديون طويلة الأجل ١٠٪ ولـم يطـرأ تغير على ديـون طويلـة الأجل خلال السنة والديون الأخرى في هيكل رأس المال بدون فوائد. والمطلوب: ايجاد ما يلي:

١– مصروفات الفوائد لسنة ١٩٩٠.

٢– اجمالي الديون.

تمرين رقم (٤)

المعلومات التالية تتعلق بالشركتين أ و ب:

للشركة (أ)	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
الربح من العمليات	٣٥٠٠	١٥٠٠	٥٠٠٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠
مصروفات الفوائد	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
الربح قبل الضريبة	٣٠٠٠	١٠٠٠	٤٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠
ضريبة ٤٠٪	١٢٠٠	٤٠٠	١٨٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠
صافي الدخل	١٨٠٠	٦٠٠	٢٧٠٠	١٨٠٠	٢١٠٠

للشركة (ب)	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
الربح من العمليات	٣٠٠٠	٣٥٠٠	٣٢٥٠	٣٧٥٠	٤٠٠٠
مصروفات الفوائد	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
الربح قبل الضريبة	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٢٧٥٠	٣٢٥٠	٣٥٠٠
ضريبة ٤٠٪	١٠٠٠	١٢٠٠	١١٠٠	١٣٠٠	١٤٠٠
	١٥٠٠	١٨٠٠	١٦٥٠	١٩٥٠	٢١٠٠

المطلوب:

١– أوجد عدد مرات تغطية الفوائد لكل من الشركتين للسنوات ٨٩–٩٣.

٢– كيف تقيم كل من الشركتين من حيث قدرة كل منهما على دفع الفوائد مع العلم بـأن معدل تغطية الفوائد للصناعة هو ١١ مرة

٣– اي من الشركتين تعتبر في وضع أفضل من حيث قدرتها على دفع الفوائد؟ ولماذا؟

٤– هل تتأثر أجابتك في المطلوب رقم ٣ اذا انخفض معدل الضريبة على أ الى ٢٠٪؟

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

تمرين (٥)

فيما يلي القوائم المالية لكل من الشركة المتحدة والشركة الأهلية

قائمة المركز المالي كما هي في ١٩٩٠/١٢/٣١ (المبالغ بالاف الدنانير)

	الشركة المتحدة	الشركة الأهلية
النقدية	٢٥٠٠	١٠٠٠
الذمم	١٠٠٠	٢٥٠٠
المخزون	١٦٠٠	٤٥٠٠
مصروفات مدفوعة نقداً	١٥٠٠	٢٠٠٠
المعدات (بالصافي)	٢٥٠٠	٥٥٠٠
المباني (بالصافي)	٣٢٠٠	١٠٥٠٠
مجموع الأصول	١٢٣٠٠	٢٦٠٠٠
الذمم الدائنة	٢٠٠٠	٢٢٠٠
أوراق الدفع	١٨٠٠	١٩٠٠
سندات	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
أسهم ممتازة قابلة للأستدعاء	١٥٠٠	—
أسهم عادية	٣٥٠٠	٩٨٠٠
الأرباح المحتجزة	١٥٠٠	٢١٠٠
مجموع الألتزامات وحقوق المساهمين	١٢٣٠٠	٢٦٠٠٠

Almaktabah.net

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٩٩١/١٢/٣١

	الشركة المتحدة	الشركة الأهلية
المبيعات (بالصافي)	٣٢٠٠	٨٥٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	(٢٢٥٠)	(٦١٥٠)
المصروفات البيعية والادارية	(٧٢١)	(١٩٠٥)
مصروفات الفوائد	(٢٩٠)	(٩٥)
ضرائب	(٨٠)	(١٤٠)
صافي الدخل بعد الضرائب	١٤١	٢١٠

المطلوب:

١- أحسب كل من النسب التالية لكل من الشركتين:

أ- نسبة الديون للأصول.

ب- نسبة الديون طويلة الأجل للأصول.

جـ- نسبة الديون لحقوق الملكية.

د - عدد مرات تغطية الفوائد.

٢- قارن بين الشركتين من حيث قدرة كل منهما على السداد في الأجل الطويل.

استخدم أدوات التحليل الملائمة بما فيها الواردة في المطلوب رقم (١)

مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (٦) اختيار من متعدد

(١) – من العوامل التي تساعد في تقدير القدرة على السداد في الأجل الطويل:

أ– نسبة الديون في هيكل رأس المال.

ب– القوة الايرادية للمقترض.

جـ– نسبة السيولة السريعة.

د– أ و ب.

هـ– أ، ب و جـ.

(٢) من محددات نسبة المديونية:

أ– تتجاهل الاصول خارج الميزانية.

ب– تتجاهل الالتزامات خارج الميزانية.

جـ– لاتؤخذ بالأعتبار الالتزامات المحتملة على المنشأة.

د– تتجاهل إلتزامات قصيرة الاجل.

هـ– لا شيء مما ذكر.

(٣) عدد مرات تغطية الفوائد تساوي:

أ– الربح قبل الفوائد والضرائب /مصروفات الفوائد.

ب– الربح بعد الفوائد والضرائب/مصروفات الفوائد.

جـ– الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب/مصروفات الفوائد.

د– الربح بعد الضرائب + الفوائد /مصروفات الفوائد.

هـ– لا شيء مما ذكر.

(٤) المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة لسنة ١٩٩٥ :

نسبة اجمالي الديون / الاصول	٤٠٪
نسبة الديون / لحقوق الملكية	١٠٠٪

ديون طويلة الاجل/اجمالي الديون	٤٠٪
حقوق الملكية	٥٠٠٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	١٢٠٠٠
معدل الضريبة	٤٠٪
عدد مرات تغطية الفوائد	١١ مرة

ان مصروفات الفوائد لسنة ١٩٩٥:

أ– ٩٠٠٠ ب– ٤٥٠٠ جـ– ١٥٠٠

د– ٢٥٠٠ هـ– قيمه اخرى اذكرها.....

(٥) اعلان الشركة عن توزيع حصص ارباح نقدية (اعلان فقط وليس توزيع) يؤدي الى:

أ– تحسين نسبة التداول.

ب– زيادة نسبة ديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية

جـ– تخفيض نسبة الديون للاصول.

د– أ و ب.

هـ– ب و جـ.

و– لا شيء مما ذكر.

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

الفصل السادس

تحليل الربحية للغايات الأدارية

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- طبيعة القوة الأيرادية وأهميتها لمستخدمي القوائم المالية
٢- مقاييس القوة الأيرادية بشكل عام
٣- معدل العائد على الأستثمار
٤- معدل العائد على الأصول ومكوناته الرئيسة وأستخداماته
٥- وسائل تحسين معدل العائد على الأصول وعلاقته بطبيعة المنتج ومنحنى الطلب على المنتج
٦- محددات معدل العائد على الأصول كمقياس للأداء ومؤشر للربحية
٧- أثر التضخم وتقادم الأصول على معدل العائد على الأصول
٨- أثر اختلاف الطرق المحاسبية على معدل العائد على الأصول
٩- معدل العائد على حقوق الملكية واستخداماته

Almaktabah.net

تحليل الربحية Profitability Analysis

القوة الايراديه وأهميتها لمستخدمي القوائم الماله:

تحليل القوة الايرادية للمنشأة وقدرتها على تحقيق الارباح من الامور التي تهم ادارة المنشأة والكثير من مستخدمي القوائم المالية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم .

١ - فالادارة تهتم بتقييم القوة الايرادية لانها تستخدم للحكم على نجاح الادارة ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة ، وفي داخل الشركة تستخدم القوة الايرادية للفرع او خط الانتاج كمقياس للاداء وكأساس للمكافئه .

٢ - المستثمرين الحاليين (اي المالكين) حريصين على الحفاظ على مستوى عائد مناسب على استثماراتهم ، ومستوى هذا العائد مرتبط بشكل كبير بالقوة الايرادية للمنشأة .

٣ - المقرض يهتم بقدرة المقترض على سداد الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها، فالارباح تشكل مصدر مضمون لدفع الفوائد ، وبشكل عام تعتبر القوة الايرادية اهم عامل امان بالنسبة للمقرض وخاصة في الأجل الطويل لضمان تحصيل الديون وخاصة في الاجل الطويل .

مقاييس الربحية :

هناك عدة مقاييس للربحيه شائعه الاستخدام لاغراض التحليل المختلفة. ومن أهمها صافي الدخل ومعدل العائد على الاصول وهامش الربح ومعدل العائد على حقوق الملكيه.

١ - صافي الدخل (Net Income) :

ويعتبر صافي الدخل مقياس لاداء الوحدة الاقتصادية ويستخدم كمقياس للحكم على مدى فعالية وكفاءة الادارة ، ولكن استخدام صافي الدخل كقيمة مطلقة قد لا يعطي المحلل صورة صحيحة عن قدرة المنشأة على تحقيق الارباح او مدى كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة لديها . فمثلا يفصح التقرير المالي لشركة "Exxon" عن صافي دخل مقداره ٥ر٣ بليون دولار تقريباً، وقد يبدو هذا الرقم ضخما مع انه لا

مكتبتنا العر بية

يعادل سوى ٠.٥٪ من مبيعات هذه الشركة(١) . ولهذا نجد ان استخدام رقم صافي الدخل كمقياس للقوة الايرادية وكمقياس للاداء يكتنفه بعض العيوب اهمها ما يلي :

أ – لا يأخذ بعين الاعتبار الحجم ، فلا يمكن استخدام رقم الربح المطلق للمقارنة بين القوة الايرادية لشركات تتسم بتباين كبير في الاحجام . ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي :

مثال : المعلومات التالية تتعلق بالشركتين أ و ب .

	شركة أ	شركة ب
المبيعات	١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
صافي الدخل	٥٠٠٠	٣٠٠٠

من الملاحظ انه بالاعتماد على صافي الدخل لوحده قد نستنتج خطأ ان الشركة (أ) اكثر ربحية من الشركة (ب) ، لان صافي الدخل للشركة (أ) اكبر منه للشركة (ب). ولكن اذا اخذنا بالاعتبار حجم كل من الشركتين قد نصل الى استنتاج مختلف عن الاستنتاج السابق ، وهذا الاختلاف ناجم عن التباين الملموس بين حجم الشركتين او ما يسمى في الادب المحاسبي بمشكلة الحجم .

ويمكن التغلب نسبيا على مشكلة الحجم ، بنسبة صافي الدخل لكل شركة الى مبيعاتها ، حيث تعتبر المبيعات من المقاييس الشائعة للحجم (٢) . وباستخدام نسبة صافي الدخل الى المبيعات ، نجد ان الشركة (ب) اكثر ربحية من الشركة (أ) ، لان نسبة الارباح من المبيعات في الشركة (ب) تصل الى ١٠٪ ، بينما لا تزيد نسبة الارباح من المبيعات للشركة (أ) عن ٥٪ .

ب – صافي الدخل لا يأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة لدى الادارة ، او الوحدة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال لو كان لدى شركة معينة فرعين وكانت لدينا المعلومات التالية :

	فرع (أ)	فرع (ب)
– الارباح السنوية	٧٠٠٠	٥٠٠٠
– الاصول المستخدمة	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

نلاحظ من ارقام صافي الدخل، ان ربحية الفرع (أ) اكبر من ربحية الفرع (ب)، ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار الاصول المستخدمة في كل فرع ، نجد ان الفرع (ب) اكثر ربحية من الفرع (أ).

ج – يتكون صافي الدخل من عناصر متعددة ، بعضها ذا طبيعة متكررة وبعضها ذا طبيعة غير متكررة ونادرة الحدوث مثل الارباح والخسائر غير العادية (٣). فالعناصر غير العادية ونادرة الحدوث ، غير ملائمة في كثير من الحالات لتقييم ربحية المنشأة او تقييم الاداء، كما ان العناصر غير المتكررة غير ملائمة لاغراض بناء توقعات عن ربحية المنشأة في المستقبل وذلك كونها غير قابلة للتكرار في المستقبل. ولذلك لا بد من اجراء تعديلات على رقم صافي الدخل قبل استخدامه في عملية التحليل، وهذه التعديلات تعتمد على الغرض من التحليل.

د – بعض مكونات الدخل لا تستند الى اساس اقتصادي، اي انها ليست ناجمة عن نشاطات اقتصادية، ومن الامثلة على ذلك اثر التغير في الطرق المحاسبية على صافي الدخل ، وفي هذه الحالة نجد ان الاثر لا يعكس حدثا اقتصاديا، وانما ناجم عن تغير في السياسات والطرق المحاسبية بقرار اداري، كأن تغير الشركة من طريقة القسط الثابت الى طريقة القسط المتناقص لاهلاك المعدات، او التغير من طريقة الوارد اولا صادر اولا الى طريقة الوارد اخيرا صادر اولا لتقييم المخزون.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

٢ – معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) :

ينسب هذا المقياس الربح الى الموارد المتاحة وهو بهذا يتلافى بعض عيوب صافي الدخل كمقياس للربحية وكمقياس لكفاءة الادارة ، ومن اهم استخدامات معدل العائد على الاستثمار ما يلي :

١ – يعتبر مقياسا لكفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة بغض النظر عن حجم المنشأة ، فالاستخدام الامثل للموارد المتاحة هي من متطلبات الادارة الناجحة .

٢ – يستخدم لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة .

٣ – تقييم اداء احد الفروع او خطوط الانتاج

اشكال ومفاهيم معدل العائد على الاستثمار

أ – معدل العائد على الاصول .

ب – معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية .

أ – معدل العائد على الاصول (Return on Assets) :

يقيس معدل العائد على الاصول العلاقة بين الربح وحجم الاصول (استخدامات الموارد) المتاحة للادارة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الاصول ، ويعتبر من اهم الاختيارات التي تستخدم لقياس قدرة الادارة على تحقيق عائد على كل الاموال المتاحة للشركة من المصادر المختلفة ، فهو يقيس مدى نجاح المنشأة في تحقيق الارباح من الموارد المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الاصول ، وهو بهذا يفصل بين آثار الانشطة التشغيلية (العمليات) والاستثمارية وآثار الانشطة التمويليه على الربحية .

Almaktabah.net

حساب معدل العائد على الاصول :

يحسب معدل العائد على الاصول بنسبة صافي الدخل قبل الفوائد الى متوسط الاصول

معدل العائد على الاصول = (صافي الدخل + الفوائد معدلة ضريبيا)/متوسط الاصول

من الملاحظ انه عند حساب معدل العائد على الاصول يتم تعديل رقم صافي الدخل بحيث يتم اعادة مصروفات الفوائد الى صافي الدخل ، لاستبعاد اثر الانشطة التمويلية ، ويعكس صافي الدخل قبل الفوائد الارباح المتحققة خلال العام من استخدام الاصول بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الاصول ، ومما يجدر ذكره انه عند تعديل صافي الدخل باضافة الفوائد ، فانه يتم اضافة الفوائد بعد استبعاد اثرها الضريبي (٥).

مثال :

المعلومات التالية تتعلق بالشركة الدولية :

	١٩٩٠	١٩٩١
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	١٦٠٠٠	١٨٠٠٠
مصروفات الفوائد	٥٠٠٠	٦٠٠٠
اجمالي الاصول في بداية العام	٩٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
اجمالي الاصول في نهاية العام	١١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
المبيعات	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
صافي الدخل بعد الضرائب	١٢٨٠٠	١٤٤٠٠
معدل الضريبة	٪٢٠	٪٢٠

ويمكن تحليل معدل العائد على الاصول على النحو التالي :

معدل العائد على الاصول = (صافي الدخل المعدل / صافي المبيعات)

× (صافي المبيعات / متوسط الاصول)

= هامش الربح x معدل دوران الاصول

مكتبتنا العر بية

الشق الاول من معدل العائد على الاصول يمثل نسبة الربح الى المبيعات ، ويسمى ايضا بهامش الربح والذي يعكس نسبة الارباح في كل دينار مبيعات ، اي انه يقيس ربحية المبيعات . وبشكل عام الزيادة في هامش الربح تؤدي الى تحسين معدل العائد على الاصول بفرض ثبات معدل دوران الاصول . ويمثل الشق الثاني من معدل العائد على الاصول معدل دوران الاصول ويعكس قدرة الاصول على توليد المبيعات وليس بالضرورة الارباح ، ويعتبر مقياسا لكفاءة استخدام الاصول المتاحة ، هذا وتتطلع الادارة الجيدة دائما الى تحسين معدل العائد على الاصول ، باستخدام وسائل متعددة ، كأن تتخذ سياسات من شأنها ان تؤدي الى تحسين هامش الربح (الشق الاول من المعادلة) او تحسين معدل دوران الاصول (الشق الثاني من المعادلة) مع المحافظة على ثبات مستوى هامش الربح .

ومن الجدير بالذكر ، ان السياسات المتاحة لتحسين معدل العائد على الاصول ، قد تؤدي الى اثار متعارضة على معدل العائد على الاصول . فمثلا ، زيادة سعر البيع للسلعة من الوسائل المتبعة لتحسين معدل العائد على الاصول . فزيادة سعر البيع تزيد من هامش الربح ، وبالتالي تحسين معدل العائد على الاصول بفرض ثبات معدل دوران الاصول . ولكن زيادة سعر البيع للسلعة تؤدي غالبا الى تخفيض حجم المبيعات وبالتالي تخفيض معدل دوران الاصول . ففي هذه الحالة ، زيادة سعر بيع السلعة لها اثرين متعارضين ، اثر ايجابي يتمثل في زيادة هامش الربح ، واثر سلبي يتمثل في تخفيض حجم المبيعات والذي يؤدي بدوره الى تخفيض معدل دوران الاصول ، والحكم النهائي على جدوى هذه السياسة لتحسين الربحية يعتمد على حجم كل من هذين الاثرين على معدل العائد على الاصول ، وبشكل عام ، يمكن اعتبار هذه السياسة لتحسين معدل العائد مقبولة ، اذا كان اثر الزيادة في هامش الربح على معدل العائد على الاصول اعلى من اثر التخفيض في معدل دوران الاصول عليه .

ومما يجدر الاشارة اليه هنا ، ان المنشأة تعمل ضمن محددات متعلقة بالصناعة والبيئة التي تعمل فيها ، والادارة الجيدة هي الادارة القادرة على تحقيق التوازن بين السياسات المختلفة ، آخذة بعين الاعتبار ظروف الصناعة والمحددات البيئية .

Almaktabah.net

وسائل تحسين معدل العائد على الاصول :

١ - تحسين نسبة هامش الربح :

ويمثل احد الوسائل التي تتبعها المنشأة لتحسين معدل العائد ، ويجب التذكير هنا ان خيار المنشأة باتباع سياسة معينة دون الاخرى يتأثر بمحددات بيئية ومحددات تتعلق بطبيعة المنتج ، بالاضافة الى حكم الادارة ، ولتحسين نسبة هامش الربح قد تلجأ الادارة الى عدة وسائل منها :

أ - زيادة سعر البيع للسلعة :

زيادة سعر البيع للسلع يؤدي الى زيادة نسبة الربح في كل دينار مبيعات (نسبة هامش الربح) ولكن زيادة الاسعار قد تؤدي الى تخفيض حجم المبيعات ، والذي يؤدي بدوره الى تخفيض معدل دوران الاصول ، ومستوى التخفيض في حجم المبيعات يعتمد بشكل كبير على مرونة الطلب على السلعة ، وذلك على النحو التالي :

طلب قليل او عديم المرونة :

اذا كان الطلب على السلعة التي تتعامل بها المنشأة عديم المرونة او قليل المرونة ، فان اثر ارتفاع الاسعار على حجم المبيعات سيكون طفيفا ان وجد ، ولذلك هناك فرصة لنجاح هذه السياسة ، لان اثر الزيادة في نسبة هامش الربح على معدل العائد على الاصول سيكون غالبا اعلى من اثر الانخفاض في معدل الدوران الناجم عن انخفاض المبيعات المحتمل .

طلب عالي المرونة :

اذا كانت مرونة الطلب على السلعة عالية فان رفع الاسعار سيؤدي الى تخفيض حجم المبيعات بشكل ملموس ، وبالتالي تخفيض معدل دوران الاصول ، وغالبا سيكون اثر هذا التخفيض في معدل دوران الاصول اكبر من اثر الزيادة في هامش الربح على معدل العائد على الاصول ، ولذلك فان انتهاج سياسة رفع الاسعار لتحسين معدل العائد في هذه الحالة لا يبدو ملائما (٦).

مكتبتنا العر بية

ب – تقليص النفقات :

وهو الخيار الافضل في الغالب (٧)، اذ تلجأ الادارة في هذه الحالة الى احكام الرقابة على النفقات وضغطها ، وذلك عن طريق مراجعة هيكل المصروفات واستبعاد بعض عناصر المصروفات او تقليصها بهدف تحسين نسبة هامش الربح ، حيث ان تخفيض المصروفات مع ثبات اسعار البيع يؤدي الى زيادة في نسبة هامش الربح . الا ان هذه السياسة ايضا لها محاذيرها ، فعند اتباع هذه السياسة يجب الاخذ بعين الاعتبار استبعاد النفقات غير الضرورية وتجنب الغاء او تقليص النفقات التي قد تؤثر على حجم المبيعات في السنة الحالية او في السنوات القادمة .

فعلى سبيل المثال ، قد تلجأ الادارة الى تخفيض مصاريف الاعلان للسنة الحالية من اجل تحقيق معدل عائد مرتفع في هذه السنة ، ولكن اذا كانت مصروفات الاعلان مجدية واثبتت فعاليتها في السنوات السابقة على تحسين المبيعات ، فان الغاءها او تقليصها سيؤدي في الغالب الى اثر سلبي على المبيعات ، وقد لا يكون الاثر ملموسا في السنة الحالية وانما ينعكس على مبيعات السنوات اللاحقة . ووجود فجوة زمنية بين الانفاق على الدعاية والاعلان واثر هذه الدعاية على حجم المبيعات ، يعطي للادارة فرصة لتحسين معدل العائد في السنة الحالية على حساب الربحية في السنوات اللاحقة، وحوافز الادارة للجوء لهذه السياسة متعددة ، فعلى سبيل المثال ، اذا كان مدير الشركة يعمل بعقد مدته خمس سنوات وينتهي في سنة ١٩٩٠ ، فهناك دوافع لتحسين صورة المنشأة في سنة ١٩٩٠ لان هذه السنة سيتم فيها تقييم ادائه وتجديد عقده ، ولما كان معدل العائد احد المقاييس التي تستخدم للحكم على مدى كفاءة الادارة ، فان المدير في الغالب يهتم بتحسين معدل العائد في سنة ١٩٩٠ اكثر من اهتمامه بتحسين معدل العائد في السنوات اللاحقة ، لان هذا يجعل احتمال تجديد عقده اكبر . والمحلل المالي يستطيع تتبع التغير في معدل العائد ومصادر هذا التغير من خلال مقارنة القوائم المالية المنشورة للحكم على ما اذا كان التغير مؤقت او سيستمر في المستقبل ام لا .

٢ – زيادة معدل دوران الاصول :

يقيس معدل دوران الاصول كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة ويعكس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق المبيعات وزيادة كفاءة الادارة في استخدام الاصول يؤثر ايجابيا على معدل العائد ، ولتحسين معدل دوران الاصول فان الادارة قد تلجأ الى احدى الطرق التالية :

أ – تقليص الاستثمارات في الاصول :

ان الاستثمار الزائد في الاصول المتداولة (مثل الذمم او المخزون) او في الاصول الثابتة يتعارض مع الاستخدام الامثل للموارد المتاحة . فكل دينار مستثمر في هذه الاصول له تكلفة تتمثل في كلفة رأس المال ، فاذا استطاعت الادارة تقليص الاستثمارات في الاصول مع الحفاظ على نفس المستوى من المبيعات فان هذا يزيد من معدل دوران الاصول وبالتالي فان ربحية المنشأة سوف تزداد ، ومما يجدر ذكره ان معدل دوران الاصول عرضه للتلاعب من قبل الادارة ، فقد تلجأ الادارة الى تخفيض الاستثمارات في الاصول المتداولة (مثل الذمم المدينة والمخزون) في نهاية الفترة المالية ، وذلك بهدف زيادة معدل دوران الاصول (٩).

ب – تحسين حجم المبيعات :

هناك عدة وسائل لتحسين المبيعات اهمها ما يلي :

١ – تخفيض الاسعار : فتخفيض الاسعار يؤدى الى زيادة المبيعات ولكن في نفس الوقت يخفض نسبة هامش الربح ، وبالتالي فان نجاح او فشل هذه السياسة يتوقف بشكل رئيسي على مرونة الطلب على السلعة وظروف المنافسين وذلك على النحو التالي :

– طلب قليل او عديم المرونة :

في هذه الحالة عند تخفيض الاسعار تزداد حجم المبيعات بمقدار اقل من مقدار الانخفاض في الاسعار ، وهذا غالبا يؤدي الى زيادة في معدل دوران الاصول اقل من مقدار الانخفاض في نسبة هامش الربح وبالتالي هذه السياسة لزيادة حجم المبيعات تكون غالبا غير ناجحة اذا كان الطلب على السلعة قليل او عديم المرونة .

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

- طلب عالي او لا نهائي المرونة :

في هذه الحالة عند تخفيض الاسعار يزداد حجم المبيعات بمقدار اكبر من مقدار التخفيض في الاسعار . فتخفيض الاسعار يخفض نسبة هامش الربح ولكن يزيد المبيعات وبالتالي يزيد معدل دوران الاصول بشكل كبير ، وغالبا ما يكون اثر الزيادة في معدل دوران الاصول اعلى من اثر انخفاض نسبة هامش الربح على معدل العائد على الاصول ، لذلك غالبا ما تكون هذه السياسة مجدية لتحسين الربحية .

سياسات اخرى :

قد تلجأ المنشأة الى سياسات اخرى بديلة لزيادة حجم المبيعات مثل تكثيف الحملات الدعائية واساليب الترويج الاخرى ، وهذه الوسائل عادة ما تكون مكلفة وتؤدي الى زيادة في النفقات التشغيلية ، وحتى تحقق هذه السياسة اهدافها يجب ان يكون اثر الزيادة في النفقات على معدل العائد اقل من اثر الزيادة في حجم المبيعات على ذلك المعدل .

في النهاية وفيما يتعلق بوسائل تحسين معدل العائد على الاصول ، نجد ان اختيار السياسة الافضل يتوقف على نوع الصناعة والعديد من المحددات المرتبطة بها ، اذ نجد انه في بعض الصناعات تكون فرص تحسين هامش الربح اكبر من فرص تحسين معدل الدوران ، ومن ناحية اخرى نجد ان العكس قد ينطبق على صناعات اخرى (١٠).

محددات معدل العائد على الاصول

١ - اختلاف طرق الأهتلاك :

اذا كان المحلل بصدد مقارنة معدل العائد على الاصول لشركتين وتستخدم هاتين الشركتين طريقتين مختلفتين لاهلاك الاصول فان المقارنة في هذه الحالة قد تؤدي الى نتائج مضللة ، لان معدل العائد على الاصول كمقياس للربحية وللكفاءة غير قابل للمقارنة ، كما يوضح المثال التالي :

Almaktabah.net

بفرض ان كلا من الشركتين(أ) و (ب) اشترت معدات في ١٩٨٩/١/١ بمبلغ ١٥٠٠٠ وبفرض ان هذه المعدات متشابهة من حيث السعر والعمر الانتاجي والنفاية المقدرة حيث قدر العمر الانتاجي ب ٥ سنوات والنفاية بصفر ، ولنفرض ايضا انه خلال السنة الثالثة من عمر المعدات ١٩٩١ حققت الشركتين نفس المستوى من المبيعات وصافي الدخل . فاذا استخدمت الشركتين طريقتين مختلفتين لاهتلاك المعدات (حيث استخدمت الشركة (أ) طريقة القسط الثابت بينما استخدمت الشركة (ب) طريقة مجموع ارقام السنين لاهلاك المعدات) فستكون القيم الدفترية لكل من المعدات ومخصص اهتلاك المعدات والمبيعات كما هو مبين في الجدول التالي :

	شركة (أ)	شركة (ب)
المعدات في ١٩٩١/١٢/٣١	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
مخصص اهتلاك المعدات ١٩٩١/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٢٠٠٠
المعدات بالصافي في ١٩٩١/١٢/٣١	٦٠٠٠	٣٠٠٠
المبيعات	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
صافي الدخل	٦٠٠	٦٠٠
معدل العائد على الاصول	٪١٠	٪٢٠

من الملاحظ انه بالرغم من ان الشركتين تتصفان بنفس الكفاءة التشغيلية تقريبا ، حيث تحققان نفس المستوى من المبيعات ونفس المستوى من الدخل ، الا ان معدل العائد على الاصول للشركة (ب) اكبر بكثير منه للشركة (أ) ، وهذا الفرق لا يستند الى اساس اقتصادي وانما ناجم عن اختلاف طرق الاهتلاك بين الشركتين وهذا المأخذ على معدل العائد على الاصول يمكن التغلب عليه باستخدام اجمالي الاصول بدلا من صافي الاصول في حساب معدل العائد ، الا ان هذا الاخير له عيوبه (١١) .

مكتبتنا العر بية

٢ – التضخم واختلاف اعمار الاصول .

الاصول يجب ان تثبت بالدفاتر بتكلفتها في تاريخ امتلاكها تمشيا مع مبدأ التكلفة التاريخية (Historical Cost Principle) بالمحاسبة ، وتطبيق هذا المبدأ خلال فترات التضخم يترتب عليه تسجيل نفس الاصول بقيم مختلفة في الدفاتر اذا اختلفت تواريخ حيازتها من قبل نفس الشركة او من قبل شركتين مختلفتين ، وهذا التباين في قيم الاصول المتشابهة يؤدي الى تشويه كل من معدل دوران الاصول ، ومعدل العائد على الاصول كما يوضح المثال التالي:

بفرض انه لشركة معينة فرعين (أ) و (ب) وبفرض ان لدى الفرعين حاليا نفس المعدات (اي ان المعدات من نفس النوع ولها نفس العمر الانتاجي) ولكن تواريخ حيازة هذه المعدات مختلفة ، فبالنسبة للفرع (أ) مثلا المعدات اشتريت في بداية سنة ١٩٨٥ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار ، بينما معدات الفرع (ب) اشتريت بمبلغ ١٣٠٠٠٠ دينار في بداية سنة ١٩٩٠ . وهذا الفرق في سعر المعدات ناجم فقط عن الارتفاع في مستوى الاسعار ، وليس ناجما عن فرقا في المستوى التكنولوجي او الطاقة الانتاجية للمعدات . وبفرض ان الفرعين يحققان نفس المستوى من المبيعات وصافي الدخل كما هو مبين في الجدول التالي :

	فرع (أ)	فرع (ب)
المعدات ١٩٩١/١٢/١٣	١٠٠٠٠٠ (١٢)	١٣٠٠٠٠
المبيعات	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
صافي الدخل	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠
معدل العائد على الاصول	٪١٣	٪١٠

من الملاحظ انه بناء على معدل العائد على الاصول قد نستنتج ان الفرع (أ) اكثر ربحية من الفرع (ب) وان ادارة الفرع (أ) اكثر كفاءة في استخدام الاصول المتاحة من ادارة الفرع (ب) ، لان معدل دوران الاصول للفرع (أ) والبالغة ٦,٥ مرة (على اساس اجمالي الاصول) اكبر من معدل دوران الاصول للفرع (ب) والبالغ ٥ مرات .

Almaktabah.net

وهذا التباين في مقاييس الربحية وكفاءة استخدام الاصول لا يستند الى اساس اقتصادي وليس ناجما عن اختلاف في كفاءة استخدام الموارد بين الفرعين ، لان الفرعين تقريبا يتمتعان بنفس المستوى من الكفاءة التشغيلية والربحية . فالفرعين يحققان نفس المستوى من المبيعات ومن صافي الدخل باستخدام نفس المعدات تقريبا .

ومن الجدير بالذكر ايضا ان معدل العائد على الاصول حُسب في هذا المثال على اساس اجمالي الاصول لاستبعاد اثر اختلاف طرق الاهتلاك ان وجد . فاذا وجدنا طرق الاهتلاك حسبنا معدل العائد على الاصول على اساس صافي الاصول بعد طرح مجمع الاهتلاك فسنصل لنفس النتيجة وهي تباين معدل العائد على الاصول ومعدل دوران الاصول بين الفرعين رغم تساوي الفرعين في مستوى المبيعات وصافي الدخل. وهذا التباين ناجم عن اختلاف اعمار الاصول خلال فترات التضخم .

وهذا التشويه لمعدل العائد على الاصول ومعدل دوران الاصول يمكن التغلب عليه نسبيا من قبل المحلل بتعديل قيم الاصول لتتغير في الارقام القياسية لاسعار الاصول ، وحتى تصبح المؤشرات المالية المبنية عليها (معدل العائد على الاصول ، معدل دوران الاصول) قابلة للمقارنة . وتعديل الاصول لاثر التضخم يتطلب ان تقيم الاصول بدنانير لها نفس القوة الشرائية وهذا يعني اما ان تعدل قيم الاصول في القسم (أ) لاسعار سنة ١٩٩١ (بفرض ان سنة ١٩٨٥ تمثل سنة الاساس والرقم القياسي للاسعار لسنة ١٩٩١ يساوي ١٣٠) على النحو التالي :

١٠٠٠٠٠ × ١٣٠/١٠٠ = ١٣٠٠٠٠

أو تعدل الاصول في القسم ب لاستبعاد أثر التضخم وبشكل عام يمكن التغلب على اثر التضخم على معدل العائد على الاصول بتعديل قيم الاصول لاثر فروقات الاسعار للاصول بين الفرعين او للشركتين المنوي مقارنتهما(١٣) .

٣ – تقادم الاصول

اذا كان المحلل بصدد مقارنة معدل العائد على الاصول لشركتين فان نتائج التحليل ستكون مضللة اذا كان هناك فجوة زمنية ملموسة بين تواريخ حيازة هذه الاصول من قبل الشركتين ، وفي هذه الحالة معدل العائد على الاصول القديمة سيكون مضخما(١٤) والمثال التالي يوضح ذلك :

مكتبتنا العربية

بفرض ان الشركتين (أ) و (ب) تعملان في نفس الصناعة ولنفرض ايضا ان المعدات المستخدمة من قبل الشركتين متشابهة من حيث النوع والطاقة الانتاجية والعمر الانتاجي والتكلفة ولكن تواريخ شرائها مختلفة . فالشركة (أ) اشترت المعدات في ١٩٨٥/١/١ بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار وقدر عمرها الانتاجي في ذلك ب ١٠ سنوات ونفايتها صفر، بينما الشركة (ب) اشترت نفس المعدات (عمرها الانتاجي ١٠ سنوات والنفاية صفر) وبنفس السعر ٤٠٠٠٠ دينار بعد ٥ سنوات، اي في ١٩٩٠/١/١. وبفرض ان الشركتين حققتا نفس المستوى من المبيعات (١٠٠٠٠٠ دينار) ونفس المستوى من صافي الدخل (٦٠٠٠ دينار لكل منهما) فسيكون معدل دوران الاصول ومعدل العائد على الاصول للشركتين كالتالي :

	شركة (أ)	شركة (ب)
المعدات ١٩٩٠/١٢/١٣	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
مخصص اهلاك المعدات ٩٠/١٢/٣١(١)	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠
	٢٠٠٠٠	٣٦٠٠٠
المبيعات لسنة ١٩٩٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
صافي الدخل لسنة ١٩٩٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
معدل دوران الاصول(٢)	٥	٢,٧٧
معدل العائد على الاصول(٣)	٣٠٪	١٦,٦٪

(١) مخصص اهتلاك المعدات ، بفرض ان كل من الشركتين تستخدم طريقة القسط الثابت لاهتلاك المعدات ، بالنسبة للشركة (ب) مخصص الاهتلاك يمثل اهلاك سنة واحدة (١/٤٠٠٠٠)
وبالنسبة للشركة (أ) مخصص الاهلاك يعكس اهلاك ٥ سنوات (١٠/٤٠٠٠٠)(٥) .
(٢) معدل دوران الاصول للشركة (أ) = (٣٦٠٠٠/١٠٠٠٠٠)
معدل دوران الاصول للشركة (ب) = (٢٠٠٠٠/١٠٠٠٠٠)
(٣) معدل العائد على الاصول للشركة (أ) = (٢٠٠٠٠/٦٠٠٠)
معدل العائد على الاصول للشركة (ب) = (٣٦٠٠٠/٦٠٠٠)
- استخدمت أرصدة نهاية الفترة للاصول لحساب معدل العائد على الأصول.

Almaktabah.net

من الملاحظ من الجدول ان قيم كل من معدل دوران الاصول ومعدل العائد على الاصول للشركة (أ) اعلى منها للشركة (ب) رغم ان الشركتين متساويتين من حيث قدرتهما على تحقيق المبيعات والارباح . وهذا التباين في قيم معدل العائد على الاصول لا يعكس اختلافا في كفاءة استخدام الاصول بين ادارة الشركتين ، ولا يستند الى اساس اقتصادي فهو ناجم عن اختلاف اعمار الاصول او ما يسمى بمشكلة تقادم الاصول .

وبشكل عام تقادم الاصول يؤدي الى تضخيم كل من معدل دوران الاصول ومعدل العائد على الاصول . وهذه الميزة للاصول القديمة قد تدفع بعض مدراء الفروع في نفس الشركة احيانا الى تجنب تجديد المعدات رغم قدمها ، وخاصة اذا كان معدل العائد على الاصول يستخدم لتقييم اداء الفرع واداء مدير الفرع ، وذلك لان استبدال المعدات القديمة بمعدات جديدة سيؤدي الى تخفيض معدل العائد على الاصول(١٥) .

معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية

يقيس هذا المعدل العائد على استثمارات ملاك الشركة ، ويعتبر اكثر رقم يهتم به المستثمرون فهو يقيس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الاسهم العادية . ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار اثر النشاطات التشغيلية والتمويلية معا ، فالطريقة التي تمول بها الاصول تؤثر على العائد الصافي لحملة الاسهم العادية . فاذا كانت الاصول ممولة بالكامل عن طريق الاسهم العادية (اي لا يوجد ديون في هيكل رأس المال) ففي هذه الحالة لا يختلف معدل العائد على حقوق الملكية عن معدل العائد على الاصول(١٦) .

حساب معدل العائد على حقوق الملكية :

يحسب معدل العائد على الأصول باستخدام المعادله التاليه:

معدل العائد على حقوق الملكية = الدخل المتاح لحملة الاسهم العادية

/ متوسط حقوق حملة الاسهم العادية

يمثل البسط في هذه النسبة الدخل المتاح لحملة الاسهم وهو عبارة عن صافي الدخل بعد الضرائب مطروحا منه حصص الارباح على الاسهم الممتازة (ان وجدت)

مكتبتنا العر بية

حيث يتقاضى حملة الاسهم الممتازة حقوقا ثابتة على شكل ارباح وهي لا تعتبر عبئا على الارباح ، بل توزيعا لها .

اما المقام فيمثل متوسط حقوق حملة الاسهم العادية ، وحقوق حملة الاسهم العادية تمثل اجمالي حقوق المساهمين مطروحا منها الاسهم الممتازة (ان وجدت) ، ويشتمل اجمالي حقوق المساهمين على رأس مال الاسهم العادية ورأس المال الاضافي العادي، والارباح المحتجزة ، وحسابات رأس المال الاضافي الاخرى والاحتياطيات .

مثال :

المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة .

	١٩٩٠/١/١	١٩٩٠/١٢/٣١
مجموع الاصول	٩٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠
اسهم ممتازة مجمعة للارباح (١٠٪)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
رأس مال الاسهم العادية	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
رأس المال الاضافي – عادي	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الارباح المحتجزة	٢٠٠٠	٤٠٠٠
حقوق المساهمين	٦٢٠٠٠	٦٤٠٠٠

وخلال سنة ١٩٩٠ بلغت المبيعات ١٢٠٠٠٠ وصافي الدخل بعد الضريبة ١١٤٥٠ دينار ومصروفات الفوائد لنفس الفترة ٢٠٠٠ دينار ومعدل الضريبة ٤٠٪ .

معدل العائد على حقوق الملكية (لحملة الاسهم العادية)

= الدخل المتاح لحملة الاسهم العادية / متوسط حقوق حملة الاسهم العادية

= (صافي الدخل بعد الضريبة – حصص الارباح على الاسهم الممتازة)/متوسط حقوق حملة الاسهم العادية

= (١١٤٥٠ – ٢٠٠٠) / [(٦٢٠٠٠ + ٦٤٠٠٠) / ٢]

= ٩٤٥٠ / ٦٣٠٠٠ = ٠,١٥

Almaktabah.net

الهوامش

(١) Meigs R.F and Walter B. Meigs, "Financial Accounting", 7th ed. Mc Graw Hill, Inc., N.Y. 1992, P.664.

(٢) من المقاييس الاخرى للحجم والتي استخدمت في الادب المحاسبي اجمالي الاصول والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والقيمة السوقية لاسهم الشركة .

(٣) من الامثلة الاخرى على البنود غير المتكررة الارباح والخسائر من النشاط غير المستمر .

(٤) يشتمل التغير في المبادئ والطرق المحاسبية التغير في اساليب تطبيق هذه المبادئ، فمثلا قاعدة السوق او التكلفة (LCM) يمكن تطبيقها على المخزون بعدة اساليب بحيث تطبق على المخزون بشكل اجمالي او على مجموعات المخزون او على كل منتج . والتغير في اسلوب التطبيق يقع ضمن التغير في الطرق المحاسبية ويجب الافصاح عنه لانه في الغالب يؤثر على قيمة المخزون في القوائم المالية .

(٥) بعض المراجع تستخدم صافي الدخل في البسط لحساب معدل العائد على الاصول. في المقاييس المستخدمة في هذا الفصل يتم إرجاع الفوائد الى صافي الدخل لعزل اثر النشاط التمويلي ، لان استخدام صافي الدخل في البسط دون اعادة الفوائد يجعل المقياس متأثرا بهيكل رأس المال ويحد من قابليته للمقارنة اذا كان هناك اختلاف ملموس في هيكل رأس المال للشركات الخاضعة للمقارنة انظر :
Foster , George , " Financial Statement Analysis " Prentice-Hall , N.J., 1986, p 67 .

انظر ايضاً:

مكتبتنا العربية

Brealey , R , & Stewart C. Myers , " Principles of Corporate Finance", 4th. ed., McGraw-Hill, Inc., N.Y, 1991. P??

(٦) بشكل عام رفع الاسعار لا يعتبر البديل الافضل لتحسين هامش الربح ومعدل العائد على الاصول لاثره السلبي على المركز التنافسي للشركة في السوق وخاصة اذا لم يكن هناك ارتفاع في المستوى العام للاسعار .

(٧) احكام الرقابة على النفقات وضغطها في الغالب استراتيجية اكثر جاذبية لتحسين هامش الربح ومعدل العائد على الاصول اذا كان هناك مجال لضغط او حذف بعض النفقات دون التأثير على القوة الايرادية للشركة في الاجل الطويل .

(٨) من الامثلة على ضغط النفقات تخفيض نفقات البحث والتطوير (R&D) والتي قد يؤثر تخفيضها على ربحية الشركة ومركزها التنافسي في الاجل الطويل .

(٩) من الوسائل التي قد تلجأ اليها الادارة لتحسين معدل العائد على الاصول هو استئجار بعض الاصول بدلا من امتلاكها او بيع الاصل الى جهة اخرى واستئجاره في نفس الوقت (Sales and Lease Back) .

(١٠) بعض الصناعات تتميز بمعدل دوران عال للاصول وهامش ربح منخفض مثل (Fast - Food Chains) المطاعم المتخصصه في الوجبات السريعة بينما الفنادق تتميز بمعدل دوران منخفض وهامش ربح مرتفع انظر :

(١١) استخدام اجمالي الاصول بدلا من صافي الاصول لا يتغلب على المحددات الاخرى لمعدل العائد على الاصول فتبقى مثلا مشكلة التضخم واختلاف اعمار الاصول.

(١٢) استخدام اجمالي الاصول هنا لتحييد اثر الاهلاك واذا حسب معدل العائد على الاصول بالصافي لزادت الفجوة في معدل العائد على الاصول بين الشركتين ولصالح الاصول القديمة للشركة أ .

(١٣) للمزيد عن كيفية تعديل بنود القوائم المالية للتغير في المستوى العام للاسعار انظر :

" Financial Reporting & Changing Prices " ,
FASB No. 33 . Stanford Conn. : FASB ,

(١٤) معدل العائد على الاصول يتحيز لصالح الاصول القديمة وحتى في ظل ثبات الاسعار. وفي فترات التضخم يزداد هذا التحيز لصالح الاصول القديمة .

(١٥)

Kaplan Robert S., & Anthony A Atkinson , " Advanced Management Accounting " Prentice-Hall Inc. Englewood Gliffs, N.J, 1989, p. 664.

(١٦) الافتراض هنا انه لا يوجد ديون بفوائد او بدون فوائد بما فيها الالتزامات المتداولة .

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

ملخص للنسب والمؤشرات المالية الخاصة بالربحية ومدلولاتها

- معدل العائد على الاصول (Return on Assets)

= صافي الدخل ما عدا الفوائد / متوسط الاصول

= [صافي الدخل بعد الضريبة + الفوائد (١-معدل الضريبة)]

/ [(الاصول في ١/١ + الاصول في ١٢/٣١) /٢]

- معدل دوران الاصول (Asset Turnover)

= صافي المبيعات / متوسط الاصول

= صافي المبيعات / [(الاصول ١/١ + الاصول ١٢/٣١) / ٢]

معدل العائد على المبيعات (هامش الربح) Gross Margin

= [صافي الدخل+ الفوائد-الوفورات الضريبية للفوائد]/صافي المبيعات

معدل دوران الاصول الثابتة Fixed Assets Turnover

= صافي المبيعات / متوسط الاصول الثابتة

معدل العائد على الاصول = معدل الدوران x معدل العائد على المبيعات

معدل العائد على حقوق الملكية (الاسهم العادية) Return on Common Equity

= الارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية / متوسط حقوق الملكية

= [صافي الدخل بعد الضريبة-حصص الارباح على الاسهم الممتازة]

[حقوق الملكية ١/١ + حقوق الملكية ١٢/٣١]/٢

معدل العائد على الاصول (Return on Assets) :

يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق الارباح التشغيلية فهو يعكس القدرة على تحقيق الارباح من الاصول المتاحة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الاصول وبذلك يعكس كفاءة انشطة العمليات ولا يعكس الانشطة التمويلية .

معدل دوران الاصول (Assets Turnover) :

يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق المبيعات وبهذا يعتبر مؤشرا على كفاءة استخدام الاصول في تحقيق الايرادات وبشكل عام الزيادة في معدل دوران الاصول مؤشر على تحسن في كفاءة استخدام الاصول وتحسن بالربحية .

معدل العائد على المبيعات (Gross Margin) :

يعكس نسبة الارباح بالمعدل في كل دينار مبيعات ويقيس قدرة كل دينار مبيعات على تحقيق الارباح وبشكل عام التحسن في معدل العائد على المبيعات مؤشر على تحسن في الربحية .

معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Common Equity) :

يقيس بالمعدل ربحية كل دينار مستثمر من قبل ملاك المشروع ويعكس كل من الانشطة التشغيلية والتمويلية وبالتالي يتأثر بالرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال بالاضافة الى معدل العائد على الاصول .

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

اسئلة للمناقشة

١ – ما هي اهم مقاييس الربحية ؟

٢ – ما هي المشاكل المرتبطة باستخدام صافي الدخل كمقياس للربحية ؟

٣ – ما هو المقصود بمعدل العائد على المبيعات ؟

٤ – لماذا تختلف نسبة هامش الربح من صناعة الى اخرى ؟

٥ – ما هي العوامل التي قد تؤدي الى تدني نسبة هامش الربح ؟

٦ – كيف يمكن تحسين نسبة هامش الربح ؟

٧ – ما المقصود بمعدل العائد على الاصول ؟ وماذا يقيس ؟

٨ – ناقش بعض وسائل تحسين معدل دوران الاصول ؟

٩ – هل يتأثر معدل العائد على الاصول بانخفاض معدل الفائدة على القروض القائمة ؟

١٠ – ما المقصود بمعدل العائد على حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية ؟

١١ – قارن بين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمقاييس للربحية ؟

١٢ – لماذا يتم استبعاد اثر الفوائد على صافي الدخل عند حساب معدل العائد على الاصول ؟

١٣ – هل يعكس معدل العائد على الاصول الانشطة التمويلية ولماذا ؟

١٤ – صافي الدخل ، معدل العائد على الاصول ، معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات جميعها مقاييس للربحية ، ما طبيعة العلاقة بين هذه المقاييس ؟ وهل العلاقة بينها طردية دائما ؟

التمرين الاول :

بين اثر كل من الاحداث التالية ان وجد على مقاييس الربحية ؟

- نسبة الربح الى المبيعات
- معدل دوران الاصول
- معدل العائد على الاصول
- معدل العائد على حقوق الملكية

١ – اصدار سندات بمعدل فائدة اقل من معدل العائد على الاصول .

٢ – تقليص مصروفات الدعاية والاعلان .

٣ – زيادة عدد الوحدات المباعة دون تغير بالاسعار .

٤ – زيادة سعر البيع للمنتج مع ثبات عدد الوحدات المباعة .

٥ – تحصيل ذمم مدينه .

٦ – تسديد احد الدائنين .

٧ – شراء بضاعة نقداً .

٨ – تحصيل اوراق قبض .

٩ – توزيع اسهم مجانية (Stock Dividends)

١٠ – تجزئة السهم بمعدل ٢ : ١ .

١١ – تخفيض سعر الفائدة على الديون القائمة .

١٢– بيع بضاعه على الحساب.

١٣– الاستغناء عن أحد الأصول الثابته.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

التمرين الثاني :

المعلومات التالية مستخرجة من دفاتر الشركة الدولية .

الاصول في ١٩٩٠/١/١	٤٩٠٠٠٠
الاصول في ١٩٩٠/١٢/٣١	٥١٠٠٠٠
قروض طويلة الاجل ١٩٩٠/١٢/٣١	٨٠٠٠٠
اجمالي حقوق الملكية ١٩٩٠/١/١	٢٩٧٠٠٠
اجمالي حقوق الملكية ١٩٩٠/١٢/٣١	٣٠٣٠٠٠
المبيعات لسنة ١٩٩٠	٢,٥ مليون
صافي الربح بعد الضريبة لسنة ١٩٩٠	٥٠٠٠٠
معدل الضريبة ٤٠٪	
مصروفات الفوائد لسنة ١٩٩٠	٩٠٠٠

المطلوب :

اوجد كل مما يلي :

١ – معدل العائد على المبيعات (هامش الربح)

٢ – معدل دوران الاصول

٣ – معدل العائد على الاصول

٤ – معدل العائد على حقوق الملكية

٥ – بفرض ان معدل الضريبة على هذه الشركة انخفض الى ٣٠٪ بدلا من ٤٠٪ اعد احتساب النسب المالية السابقة وحدد من منها يتأثر بتغيير معدل الضريبة ؟ علل لماذا بعض هذه المؤشرات المالية لا تتأثر بتغيير معدل الضريبة ؟

التمرين الثالث :

الارصدة التالية مستخرجة من دفاتر الشركة الاصلية

حقوق الملكية في ١٩٩٠/١٢/٣١	
رأس مال الاسهم العادية	١٠٠,٠٠٠
رأس المال الاضافي – عادي	٢٥,٠٠٠
رأس مال الاسهم الممتازة (٨٪)	٢٠,٠٠٠
الارباح المحتجزة	٥٠٠٠
اجمالي حقوق الملكية	١٥٠٠٠٠
سندات (١٠٪)	٦٠٠٠٠
الالتزامات المتداولة ٩٠/١٢/١٣	٤٠٠٠٠
مجموع الاصول ٩٠/١٢/١٣	٢٥٠٠٠٠
بلغت المبيعات لسنة ١٩٩٠	٨٩٠٠٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	٩٠٠٠٠
معدل الضريبة ٤٠٪	

المطلوب اوجد كل مما يلي :

١ – العائد على المبيعات ؟

٢ – معدل دوران الاصول (استخدم الاصول في نهاية السنة) ؟

٣ – معدل العائد على الاصول ؟

٤ – معدل العائد على حقوق الملكية (بفرض انه لم يطرأ تغير على حقوق الملكية خلال السنة) .

٥ – بفرض ان معدل الفائدة على السندات ١٢٪ بدلا من ١٠٪ كم سيكون معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية .

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

التمرين الرابع :

المعلومات التالية مستخرجة من القوائم المالية لشركة التجارة العامة .

	١٩٩٠	١٩٩١
المبيعات (بالصافي)	٢٠٠,٠٠٠	٢١٥٠٠٠
تكلفة المبيعات	١١٩٠٠٠	١٢٤٥٠٠
مجمل الربح	٨١٠٠٠	٨٩٥٠٠
مصروفات بيع وتوزيع	٣٢٤٠٠	٣٢٧٥٠
مصروفات ادارية وعمومية	٣٧٦٠٠	٣٦٢٥٠
الربح من العمليات	١١٠٠٠	٢٠٥٠٠
فوائد	–	١٠٠٠
الربح قبل الضريبة	١١٠٠٠	١٩٥٠٠
ضريبة ٥٠٪	(٥٥٠٠)	(٩٧٥٠)
صافي الدخل بعد الضريبة	٥٥٠٠	٩٧٥٠

	٨٩/١٢/٣١	٩٠/١٢/٣١	٩١/١٢/٣١
اجمالي الاصول	٥١٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
سندات (١٠٪)	–	–	١٠٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس مال الاسهم العادية	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠
رأس المال الاضافي	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الارباح المحتجزة	–	١٠٠٠	٢٠٠٠
اجمالي حقوق الملكيه	٣٠٠٠٠	٣١٠٠٠	٣٢٠٠٠

Almaktabah.net

المطلوب احسب كل مما يلي :

١ – معدل دوران الاصول لسنة ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ؟

٢ – العائد على المبيعات لسنة ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ؟

٣ – معدل العائد على حقوق الملكية لسنة ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ؟

٤ – ما هي اسباب تحسن الربحية من سنة ١٩٩٠ و ١٩٩١ ؟ استخدم ادوات التحليل الملائمة .

مكتبتنا العر بية

(١) – معدل العائد على الأصول:

أ– يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق الارباح.

ب– يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق المبيعات.

جـ– يقيس قدرة كل دينار مبيعات على تحقيق الارباح

د– يقيس قدرة كل دينار مستثمر من قبل ملاك المشروع على تحقيق الارباح.

هـ– لا شيء مما ذكر.

(٢) نسبة هامش الربح:

أ– تقيس قدرة كل دينار مبيعات على تحقيق الارباح.

ب– تقيس قدرة الاصول على تحقيق المبيعات.

جـ– تقيس قدرة الاصول على تحقيق الارباح.

د– أ وب

هـ لا شيء مما ذكر.

(٣) معدل دوران الاصول

أ– يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق الارباح.

ب– يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق المبيعات.

جـ– يقيس كفاءة كل من الانشطه التشغيليه والتمويليه للمشروع.

د– أ و ب

هـ– ب و ج

و– أ و ب و ج

(٤) المعلومات التالية مستخرجة من دفاتر الشركة الدولية:

الاصول في ١٩٩٠/١/١	٤٩٠٠٠٠
الاصول في ١٩٩٠/١٢/٣١	٥١٠٠٠٠
قروض طويلة الاجل ١٩٩٠/١٢/٣١	٨٠٠٠٠
اجمالي حقوق الملكيه ١٩٩٠/١/١	٢٩٧٠٠٠
اجمالي حقوق الملكية ١٩٩٠/١٢/٣١	٣٠٣٠٠٠
المبيعات لسنة ١٩٩٠	٢,٥ مليون
صافي الربح بعد الضريبة لسنة ٩٠	٥٠٠٠٠
معدل الضريبة ٤٠٪	
مصروفات الفوائد لسنة ١٩٩٠	٩٠٠٠

بفرض ان معدل الضريبة انخفض الى ٣٠٪

– ان انخفاض معدل الضريبة الى ٣٠٪ يؤدي الى:

أ– تحسين هامش الربح ب– تحسين معدل العائد على الاصول

جـ– تحسين معدل دوران الاصول د– أ و ب

هـ– أ و ب و جـ جميعها صحيحة

(٥) معدل العائد على حقوق الملكية:

أ– يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق الارباح.

ب– يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الاصول على تحقيق المبيعات.

جـ– يقيس قدرة كل دينار مبيعات على تحقيق الارباح.

د– يقيس قدرة كل دينار مستثمر من قبل ملاك المشروع على تحقيق الارباح.

هـ– أ و ب.

و– جـ و د.

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

(٦) تخفيض معدل الفائدة على الديون القائمه:

أ- يحسن معدل العائد على حقوق الملكية.

ب- يحسن معدل العائد على الاصول.

جـ- يحسن نسبة هامش الربح.

د- أ و ب.

و- أ و ب و جـ.

(٧) من وسائل تحسين معدل العائد على الاصول:

أ- زيادة حجم المبيعات مع ثبات نسبة هامش الربح.

ب- زيادة في سعر البيع مع ثبات المبيعات.

جـ- تخفيض المصروفات التشغيلية مع ثبات حجم المبيعات.

د- أ ، ب.

هـ- أ و ب و جـ.

و- ب و جـ.

(٨) انخفاض معدل الفائدة على الديون القائمة:

أ- يحسن معدل العائد على الاصول.

ب- يحسن معدل العائد على حقوق الملكية.

جـ- يحسن معدل دوران الاصول.

د- يخفض عدد مرات تغطية الفوائد.

هـ- أ و ب.

(٩) زيادة سعر السلعة اذا كان الطلب على السلعة قليل المرونة غالباً يؤدي الى:

أ- تحسين هامش الربح دائماً.

ب- تحسين معدل العائد على الاصول غالباً.

جـ- تحسين معدل العائد على حقوق الملكية.

Almaktabah.net

د- تخفيض معدل العائد على الاصول.

هـ- أ و ب و جـ جميعها صحيحة.

(١٠) من وسائل تحسين معدل العائد على الاصول:

أ- زيادة حجم المبيعات مع ثبات هامش الربح.

ب- زيادة في سعر البيع مع ثبات المبيعات.

جـ- التحول من الوارد أولاً صادر اولاً الى الوارد اخيراً صادر اولا اذا كانت الاسعار متجة للارتفاع.

د- أ ، ب.

هـ- أ و ب و جـ.

و- ب و جـ.

(١١) المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة لسنة ١٩٩١

صافي الدخل بعد الضريبة	٤٠٠ دينار
معدل العائد على الاصول	٪٩
متوسط أرصدة الاصول	٥٠٠ دينار
مصروفات الفوائد للفترة	١٠٠ دينار
معدل الضريبة	٪٥٠

ان عدد مرات تغطية الفوائد لسنة ١٩٩١:

أ- ٤ مرة ب- ٥ مرة جـ- ٨ مرة

د- ٩ مرة هـ- ٤,٥ مرة

مكتبتنا العر بية

استخدم المعلومات التالية والمستمدة من القوائم المالية للشركة المتحدة لسنة ١٩٩٠: للاجابة على الاسئله الخمسه التاليه:

المبيعات (٣٠٪ منها آجلة)	؟؟
متوسط الاصول	٢٥٠
معدل العائد على الاصول	١٢٪
نسبة هامش الربح	٣٪
معدل الضريبة	٤٠٪
معدل دوران المخزون	٨ مرة
معدل دوران الذمم المدينة	٦ مرة
متوسط المخزون	٨٠
متوسط الذمم المدينة	٥٠
الالتزامات المتداولة	٥٠
متوسط حقوق الملكية	٢٠٠

معدل العائد على الاصول مبني على اجمالي الاصول وأية ارباح تتحقق توزع ولا يحتفظ بها. ولايوجد ديون بفوائد في هيكل رأس المال.

(١٢) معدل دوران الاصول:

أ- ٦ ب- ٥,٥ جـ- ٤,٥

د- ٤ هـ-لاشيء مما ذكر.

(١٣) متوسط فترة التحصيل ومعدل طول الدورة التشغيلية (السنة ٣٦٠ يوم) على التوالي:

أ- ٤٥ يوم و ٩٥ يوم ب- ٤٥ يوم و ١١٥ يوم

جـ- ٦٠ و ١٠٥ د- ٦٠ يوم و ٤٥ يوم

هـ- لا شيء مما ذكر

(١٤) مجمل الربح وصافي الدخل بعد الضريبه على التوالي:

أ- ٣٦٠ و ٢٤ دينار ب- ٢٥٠ و ٣٠ دينار

جـ-٣٤٠ و ٣٠ دينار د- ٣٦٠ و ٣٠ دينار

هـ- لاشيء مما ذكر

(١٥) الزيادة اللازمة في المبيعات لتحقيق معدل عائد على الاصول ١٨٪:

أ- ٢٠٪ من المبيعات. ب- ٢٥٪ من المبيعات.

جـ- ٢٢٪ من المبيعات. هـ- ٣٠٪ من المبيعات.

و- قيمة اخرى اذكرها.....

(١٦) التحول من طريقة الوارد اخيراً صادر اولا الى الوارد اولا صادر اولا لتقييم مخزون اخر المدة(في حالة إتجاة الأسعار للارتفاع ونمو المخزون):

أ- تزيد من نسبة التداول.

ب- تزيد من نسبة هامش الربح.

جـ- تزيد من معدل دوران الاصول.

د- تحسن معدل العائد على حقوق الملكيه.

هـ- أ و ب.

و- أ و ب و جـ .

ز- جميع ما ذكر.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

الفصل السابع

الرفع المالي والعوامل المؤثرة على معدل العائد على حقوق الملكية

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- طبيعة الرفع المالي وأثره على هيكل رأس المال وسلوك الأرباح.
٢- العلاقة بين الرفع المالي والمخاطرة التمويلية.
٣- الرفع المالي وأثره على درجة الأستقرار في معدل العائد على حقوق الملكية.
٤- مقاييس المخاطرة التمويلية بشكل عام.
٥- العوامل المؤثرة في معدل العائد على حقوق الملكية.
٦- أثر تكلفة رأس المال المقترض على معدل العائد على حقوق الملكية.
٧- العلاقة بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

Almaktabah.net

- الرفع المالي واثره على هيكل رأس المال

المقصود بالرفع المالي او المتاجرة بحقوق الملكية هو ادخال الديون الى الهيكل المالي للمنشأة اي تمويل جزء من الاصول عن طريق القروض او الاسهم الممتازة التي تتقاضى عوائد ثابتة(١).

ومدى جدوى الرفع المالي يعتمد على العلاقة بين معدل العائد على الاصول وتكلفة رأس المال المقترض ، فاذا كانت المنشأة تستطيع تحقيق عائد على الاصول اعلى من تكلفة رأس المال المقترض فان اثر الرفع المالي يكون ايجابيا ، حيث يزيد معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية عن معدل العائد على الاصول . فاذا كان على سبيل المثال معدل العائد على الاصول ١٤٪ ومعدل تكلفة رأس المال المقترض ١٢٪ ، فان الفرق بين ١٤٪ و ١٢٪ سيكون من نصيب حملة الاسهم العادية ويؤدي الى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية الى اكبر من ١٤٪ ، ولكن الرفع المالي في كل الاحوال يترتب عليه زيادة نسبة الديون في هيكل رأس المال (اي زيادة في المخاطرة التمويلية) وبالتالي زيادة في المخاطرة الكلية ، ولذلك يتوقع حملة الاسهم عوائد اعلى في حالة التمويل الجزئي للاصول عن طريق الديون لان ادخال الديون يزيد من المخاطرة الكلية، ولكن الرفع المالي سلاح ذو حدين ، فلو انخفض معدل العائد على الاصول عن تكلفة رأس المال (وهذا ممكن الحدوث) ، فان معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية يقل عن معدل العائد على الاصول ، وهذا انعكاس للمخاطرة الناجمة عن ادخال الديون الى هيكل رأس المال .

فالارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية ومعدل العائد على حقوق حملة الاسهم تصبح اقل استقرارا اي اكثر تذبذبا في حالة ادخال الديون الى هيكل رأس المال ، ويزداد هذا التذبذب بزيادة نسبة الديون في هيكل رأس المال وهذه الزيادة في التذبذب تعكس زيادة في المخاطرة الكلية ، ويعتبر معامل التباين والانحراف المعياري من

مكتبتنا العر بية

المقاييس المتعارف عليها للمخاطرة (٢)، والمثال التالي يوضح اثر الرفع المالي على درجة الاستقرار في الارباح ومعدل العائد على حقوق الملكية.

مثال :

الاصول = ٢٠٠ دينار

معدل الضريبة = ٤٠٪

معدل الفائدة على الديون = ١٥٪

الارباح للسنوات ٩٠ ٩١ ٩٢ كانت ٢٠ ٢٥ ٣٠ على التوالي .

وبافتراض انه كان لدينا ثلاث حالات وكانت نسبة الديون المستخدمة لتمويل الاصول في كل منها على النحو التالي :

الحالة الاولى : صفر الحالة الثانية : ٥٠٪ الحالة الثالثة : ٧٥٪

*الحالة الاولى:	٩٠	٩١	٩٢
الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب	٢٠	٢٥	٣٠
الفوائد (١٥٪)	(٠)	(٠)	(٠)
صافي الدخل قبل الضرائب	٢٠	٢٠	٣٠
الضريبة (٤٠٪)	٨	١٠	١٢
صافي الدخل بعد الضريبة	١٢	١٥	١٨
معدل العائد على حقوق الملكية	٦٪=٢٠٠/١٢	٧,٥٪=٢٠٠/١٥	٩٪=٢٠٠/١٨

*الحالة الثانية:	٩٠	٩١	٩٢
الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب	٢٠	٢٥	٣٠
الفوائد (١٥٪) (١٠٠)	(١٢)	(١٢)	(١٢)
صافي الدخل قبل الضرائب	٨	١٣	١٨
الضريبة (٤٠٪)	٣,٢	٥,٢	٧,٢
صافي الدخل بعد الضريبة	٤,٨	٧,٨	١٠,٨
معدل العائد على حقوق الملكية	٢,٤٪	٣٪=١٠٠/٣	٦٪=١٠٠/٦

Almaktabah.net

*الحالة الثالثة:	٩٠	٩١	٩٢
الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب	٢٠	٢٥	٣٠
الفوائد (١٥٪)	(٢٢,٥)	(٢٢,٥)	(٢٢,٥)
صافي الدخل قبل الضرائب	(٢,٥)	٢,٥	٧,٥
الضريبة (٤٠٪)	٠	(١)	(٣)
صافي الدخل بعد الضريبة	(٢,٥)	١,٥	٤
معدل العائد على حقوق الملكية	(٥٪)	٥٪	٨٪

من الملاحظ على المثال السابق انه في جميع الحالات كان لدينا نفس حجم الاصول والارباح ومعدل الفائدة ومعدل الضريبة والاختلاف فقط كان في كيفية تمويل الاصول . ومن استقراء قيم معدل العائد على حقوق الملكية في كل من الحالات الثلاث نجد ان معدل العائد على حقوق الملكية يصبح اكثر تذبذبا واقل استقرارا نتيجة لادخال الديون الى هيكل رأس المال ، وان هذا التذبذب والتباين في قيم معدل العائد على حقوق الملكية يزداد بزيادة الديون في هيكل رأس المال .

ويمكن التحقق من ذلك بايجاد الانحراف المعياري لقيم معدل العائد لكل حالة . ففي الحالة الاولى ، وعندما كانت نسبة الديون في هيكل رأس المال صفر فان الانحراف المعياري لقيم معدل العائد ٢,٠ اما في الحالة الثانية وعند تمويل ٥٠٪ من الاصول عن طريق الديون ، ارتفع الانحراف المعياري لقيم معدل العائد على حقوق الملكية وبشكل كبير الى ٢,٤٥ ، اما في الحالة الثالثة وعند زيادة الديون الى نسبة ٧٥٪ من الاصول ارتفع الانحراف المعياري لقيم معدل العائد على حقوق الملكية الى ٥,٢٥. وهذا يدل على ان الزيادة في المخاطرة الكلية ناجمة عن زيادة حجم الديون في هيكل رأس المال اي زيادة الرفع المالي .

ومن الملاحظ ايضا من قراءة الجدول ان حساسية (مدى استجابة) صافي الربح بعد الضرائب ومعدل العائد على حقوق الملكية للتغير في الربح من العمليات (اي الربح قبل الفوائد والضرائب) تزداد بزيادة حجم الديون في هيكل رأس المال . ففي

مكتبتنا العربية

الحالة الاولى وفي ظل غياب الديون عن هيكل رأس المال نجد ان التغير في الربح التشغيلي من عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٢ كان بنسبة ٢٥٪ وكذلك كانت نسبة التغير في معدل العائد على حقوق الملكية حيث ارتفع من ٦٪ الى ٧,٥٪ وصافي الدخل بعد الضريبة ارتفع من ١٢ الى ١٥ . ولكن عند تمويل ٥٠٪ من الاصول عن طريق الديون ازدادت درجة استجابة معدل العائد على حقوق الملكية للتغير في الربح من العمليات ، فتغير الربح التشغيلي من عام ١٩٩١ بنسبة ٢٥٪ ادى الى تغير كل من معدل العائد على حقوق الملكية وصافي الربح بعد الضرائب بنسبة ١٠٠٪ .

وهذه العلاقة ثابتة في الاتجاهين ، اي في حالتي الربح والخسارة ، فالرفع المالي يزيد الارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية اذا حققت الشركة معدل عائد على الاصول اعلى من تكلفة الاقتراض ، ويقلل من الارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية او يزيد حجم الخسائر بالنسبة لهم اذا كان معدل العائد على الاصول اقل من تكلفة رأس المال.

ومما يجدر ذكره ان العلاقة بين الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب وصافي الدخل بعد الضرائب (اي درجة التغير في صافي الدخل بعد الضرائب نتيجة التغير في الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب) ، تعتبر احد المقاييس لدرجة الرفع المالي (اي درجة الاعتماد على الديون في المؤسسة) .

مقاييس المخاطرة التمويلية :

تنشأ المخاطرة التمويلية عن ادخال الديون الى هيكل رأس المال وبشكل عام تزداد المخاطرة التمويلية بزيادة نسبة الديون في هيكل رأس المال ولذلك تعتمد مقاييس المخاطرة التمويلية على حجم الديون وفيما يلي اهم المقاييس الشائعة للمخاطرة التمويلية(٣) :

Almaktabah.net

١ - نسبة الديون الى الاصول (Debt to Assets Ratio)

ويعكس هذا المقياس نسبة الاصول الممولة عن طريق الديون ، وتشمل الديون كل من ديون طويلة الاجل والالتزامات المتداولة ، وبشكل عام هناك علاقة طردية بين نسبة الديون للاصول ومستوى المخاطرة التمويلية .

٢ - ديون طويلة الاجل للاصول(٤) (LTD to Assets Ratio)

يعكس هذا المقياس نسبة الاصول الممولة بديون طويلة الاجل . ويختلف هذا المقياس عن المقياس السابق للمخاطرة التمويلية بأستبعاده الالتزامات المتداولة ويعتبر مقياسا اقل تحفظا للمخاطرة التمويلية من المقياس السابق .

٣ - نسبة الديون الى حقوق الملكية (Debt to Equity Ratio)(٥)

ينسب هذا المقياس اجمالي الديون بما فيها الالتزامات المتداولة الى حقوق الملكية وتشمل حقوق الملكية رأس مال الاسهم العادية ورأس المال الاضافي والارباح المحتجزة ، ويعتبر مقياس بديل للمخاطرة التمويلية وتقريبا يعكس نفس المعلومات التي يتضمنها المقياس الاول (نسبة الديون الى الاصول) وبشكل عام تزداد المخاطرة التمويلية بزيادة الديون الى حقوق الملكية.

وتعتبر المقاييس الثلاثة السابقة مقاييس بديلة للمخاطرة التمويلية(٦) وعند استخدام اي من هذه المقاييس لا بد من مراعاة مبدأ الثبات وخاصة في التحليل المقارن ، فعند مقارنة مستوى المخاطرة التمويلية لشركتين مثلا لا بد من استخدام مقياس موحد للمخاطرة التمويلية .

العوامل المؤثرة على معدل العائد على حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية :

يمكن معرفة العناصر المؤثرة في معدل العائد على حقوق الملكية من خلال تفحص المعادلة التالية ، التي توضح العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من معدل العائد على الاصول وتكلفة الاقتراض ونسبة الديون في هيكل رأس المال ، وهذه المعادلة هي :

مكتبتنا العر بية

معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية = معدل العائد على حقوق الملكية في حالة التمويل الكامل بالاسهم + (معدل العائد على الاصول – معدل تكلفة رأس المال بعد الضريبة) (الديون/ حقوق الاسهم العادية)

من الملاحظ من استقراء المعادلة ان معدل العائد على حقوق الملكية يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسه وهي :

١ – معدل العائد على الاصول

٢ – تكلفة رأس المال المقترض

٣ – نسبة الديون الى حقوق الملكية لحملة الاسهم العادية

كما نلاحظ ايضا ان العلاقة بين معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية وبين اي من العناصر السابق ذكرها يمكن بيانها على النحو التالي :

– يتأثر معدل العائد على حقوق حملة الاسهم العادية ايجابيا بالزيادة في معدل العائد على الاصول ، وبالنقص في تكلفة رأس المال المقترض (معدل الفائدة على الديون) .

– اما فيما يتعلق بأثر الجزء الاخير من المعادلة (اي نسبة الديون الى حقوق الملكية) على معدل العائد على حقوق الملكية فانه يعتمد على الجزء الذي يسبقه في المعادلة (اي الفرق بين معدل العائد على الاصول وتكلفة رأس المال) فاذا كان معدل العائد على الاصول اعلى من تكلفة رأس المال فان نسبة الديون الى حقوق الملكية تؤثر ايجابيا على معدل العائد على حقوق الملكية ، اي ان اية زيادة في نسبة الديون الى حقوق الملكية تزيد من معدل العائد على حقوق الملكية .

اما اذا كانت تكلفة رأس المال اعلى من معدل العائد على الاصول ، فان نسبة الديون الى حقوق الملكية تؤثر سلبيا على معدل العائد على حقوق الملكية ، اي ان اية زيادة في نسبة الديون الى حقوق الملكية تقلل من معدل العائد على حقوق الملكية ، وهذه تعكس احد اهم خصائص الرفع المالي ، والذي يوصف بأنه سلاح ذو حدين فقد يضاعف الارباح لحملة الاسهم العادية ، ومن ناحية اخرى فقد يؤدي الى مضاعفة

الخسائر لحملة الاسهم العادية وذلك بالاعتماد على الديون لتمويل الاصول والمثال التالي يوضح اثر الرفع المالي على معدل العائد على حقوق الملكية :

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

مثال :

الاصول = ٢٠٠ دينار

الربح قبل الفوائد والضريبة = ٣٠ دينار

معدل الضريبة = ٤٠٪

معدل الفائدة على الاقتراض = ١٢٪

وكان لدينا الحالات الثلاث التالية (مع العلم بأن المقصود بمعدل الديون هو نسبة الديون الى الاصول) :

الحالة (١) : معدل الديون = صفر ٪

الحالة (٢) : معدل الديون = ٥٠٪

الحالة (٣) : معدل الديون = ٧٥٪

وسوف نرمز الى معدل العائد على الاصول ب ROA

حيث ROA = [صافي الدخل + (الفوائد – وفورات الضريبة للفوائد)] / الاصول

وسوف نرمز الى معدل العائد على حقوق الملكية ب ROCE

حيث ROCE = (صافي الدخل – حصص ارباح الاسهم الممتازة) / حقوق الملكية

المطلوب :

١ – احتساب كل من ROA و ROCE .

٢ – بيان اثر الرفع المالي على ROCE .

الحل :

(١)

	حالة(١)	حالة(٢)	حالة(٣)
	حقوق الملكية = ٢٠٠	حقوق الملكية = ١٠٠	حقوق الملكية = ٥٠
	الديون=صفر	الديون=١٠٠	الديون=١٥٠
الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب	٣٠	٣٠	٣٠
الفوائد (١٢٪)	٠	١٢	١٨
الربح قبل الضريبة	٣٠	١٨	١٢
الضريبة (٤٠٪)	(١٢)	(٧,٢)	(٤,٨)
صافي الربح بعد الضريبة	١٨	١٠,٨	٧,٢
ROA	١٨+٠(١-,٤)	١٠,٨+١٢(١-,٤)	٧,٢+١٨(١-,٤)
	٢٠٠/= ٩٪	٢٠٠/= ٩٪	٢٠٠/= ٩٪
ROCE	١٨/٢٠٠= ٩٪	١٠,٨/١٠٠= ١٠,٨٪	
	٧,٢/٥٠= ١٤,٤٪		

(٢) وباستخدام المعادلة التاليه سنصل الي نفس القيم ل ROA و ROCE:

معدل العائد على حقوق الملكية = معدل العائد على حقوق الملكية في حالة التمويل الكامل بالاسهم +(معدل العائد على الاصول – معدل تكلفة الديون بعد الضريبة) (الديون/اجمالي حقوق الملكية)[٦]

الحالة (١) (الديون = ٠) :

ROCE = ٠,٠٩ + [٠,٠٩ – ٠,١٢(١ – ,٤٠)] (٠/٢٠٠) = ٩٪

الحالة (٢) (الديون = ١٠٠) :

ROCE = ٠,٠٩ + [٠,٠٩ – ٠,٠٧٢] • (١٠٠ / ١٠٠) = ١٠,٨٪

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

الحالة (٣) (الديون = ١٥٠) :

ROCE = ٠,٠٩ + (٠,٠٩ - ٠,٠٧٢) (١٥٠ / ٥٠) = ١٤,٤٪

يمكننا مما سبق ملاحظة اثر الرفع المالي على ROCE وعندما يكون معدل العائد على الاصول اعلى من تكلفة رأس المال ، نجد انه كلما زادت نسبة الديون الى حقوق الملكية كلما زاد معه معدل العائد على حقوق الملكية (ROCE) .

Almaktabah.net

الهوامش

(١) مع ان الاسهم الممتازة لا تمثل ديون للغير على المنشأة وتظهر ضمن حقوق المساهمين في الميزانية الا انها جزأ من رأس المال يتقاضى عوائد ثابتة ولذلك يعتبر التمويل عن طريق الاسهم الممتازة شكل من اشكال الرفع المالي .

(٢) من المقاييس الشائعة للمخاطرة الكلية التباين او الانحراف المعياري للارباح المتاحة لحملة الاسهم او معدل العائد على الاسهم .

(٣) عدة دراسات استخدمت نسب المديونية كمقياس للمخاطرة التمويلية ، انظر على سبيل المثال:

Bowman, R. G. "The Importance of Mmarket-value Measurement of Debt in Assessing leverage", Journal of Accounting Research (Spring 1980), PP.242-254.

(٤) تشتمل ديون طويلة الاجل في هذا المقياس التزامات عقود الايجار – طويلة الاجل المرسملة.

(٥) هذا المقياس للمخاطرة التمويلية يعتمد على القيمة الدفترية لحقوق الملكية ويمكن استخدام القيمة السوقية لحقوق الملكية وهي عبارة عن سعر السهم مضروبا في عدد الاسهم القائمة والمتداولة في تاريخ القوائم المالية واستخدمت عدة دراسات كلا من المقياسين انظر على سبيل المثال :

Bowman, R.G., " The Theoretical Relationship Between Systematic Risk & Financial (Accounting) Variables " Journal of Finance, No. 3, June 1979, p617-630

(٦) المعادلةالمستخدمة في هذا المثال هي نموذج عام ممكن استخدامها لايجاد معدل العائد على حقوق الملكية (ROCE) في ظل شروط معينة منها أن جميع الديون في هيكل رأس المال تحمل فوائد وفي حالة وجود ديون بدون فوائد مثل الألتزامات المتداولة أو وجود أسهم ممتازة لا بد من اجراء تعديلات على هذه المعادلة لا داعي للتطرق اليها في هذا الكتاب. بينما معادلة ROCE المعروفة في الفصل السادس ممكن استخدامها بدون وضع فرضيات حول الهيكل التمويلي للمنشأة.

مكتبتنا العر بية

اسئلة للمناقشة

- ما المقصود بالرفع المالي ؟
- ما المقصود بالمخاطرة التمويلية ؟
- ما العلاقة بين المخاطرة التمويلية والرفع المالي ؟
- متى يكون الرفع المالي مجديا من وجهة نظر ملاك المشروع ؟
- ما هي اهم العوامل التي تؤثر في معدل العائد على حقوق الملكية ؟
- ما هي العلاقة بين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ؟
- ما اثر الزيادة في معدل الضريبة على جدوى الرفع المالي ؟
- انخفاض سعر الفائدة قد يشجع الادارة على ادخال المزيد من الديون الى هيكل رأس المال ، ناقش هذه العبارة ؟
- اذكر اهم مقاييس المخاطرة التمويلية ؟
- الرفع المالي سلاح ذو حدين ، وضح المقصود بهذه العبارة ؟

Almaktabah.net

تمرين رقم (١) :

بين اثر كل من الاحداث التالية على الرفع المالي والمخاطرة التمويلية ؟

- اصدار سندات لتمويل اصول جديدة .
- اصدار اسهم ممتازة قابلة للاستدعاء .
- اصدار اسهم عادية .
- توزيع حصص ارباح نقدا معلن عنها مسبقا .
- شراء معدات نقدا .
- تسديد احد الدائنين .
- تحويل ٥٠٪ من السندات الى اسهم عادية .
- بيع احد الاصول الثابتة بربح .
- تجزئة السهم العادي بمعدل ٣ : ١ .
- توزيع اسهم مجانية .
- شراء اراضي مقابل اوراق دفع طويلة الاجل .
- بيع مباني بسعر يزيد عن قيمتها الدفترية واستخدام الحصيلة بالكامل لتسديد قروض بنكية على الشركة .
- الحصول على قروض بنكية بمعدل فائدة اقل من معدل العائد على الاصول (بفرض ان معدل الضريبة صفر) .
- الحصول على قروض بنكية بمعدل فائدة اعلى من معدل العائد على الاصول (بفرض ان معدل الضريبة صفر) .

مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (٢) :

بين ما اذا كان الرفع المالي مجديا ، اي يؤدي الى تحسين الربحية لحملة الاسهم العادية في كل حالة من الحالات التالية (استخدم المعادلة الواردة في الفصل) :

الحالة الاولى :	معدل العائد على الاصول	٪١٢
	معدل الضريبة	٪٣٠
	الفائدة على الديون	٪١٢
الحالة الثانية :	معدل العائد على الاصول	٪١٠
	معدل الضريبة	٪٢٠
	الفائدة على الديون	٪١٢,٥
الحالة الثالثة :	معدل العائد على الاصول	٪١٠
	معدل الضريبة	٪٤٠
	الفائدة على الديون	٪١٢,٥
الحالة الرابعة :	معدل العائد على الاصول	٪١٠
	معدل الضريبة	٪٢٠
	الفائدة على الديون	٪١٢
الحالة الخامسة :	معدل العائد على الاصول	٪١١
	معدل الضريبة	٪٢٠
	الفائدة على الديون	٪١٢,٥

تمرين رقم (٣) :

المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة .

هامش الربح	٪٣
معدل دوران الاصول	٤ مرة
معدل العائد على الاصول	٪١٢
معدل الضريبة	٪٢٠
متوسط الاصول	٢٠٠ دينار
متوسط حقوق الملكية	٢٠٠ دينار

المطلوب :

١ – اوجد صافي المبيعات ؟

٢ – اذا قامت الشركة بالتوسع بزيادة حجم الاصول بمقدار ١٠٠ دينار ، وتم تمويل التوسع بالكامل عن طريق ديون بمعدل فائدة ١٠٪ وبفرض ثبات معدل الضريبة ومعدل العائد على الاصول ، ما هو معدل العائد على حقوق الملكية بعد التوسع ؟

٣ – اوجد معدل العائد على حقوق الملكية بعد التوسع اذا تم تمويل التوسع بالكامل عن طريق اصدار اسهم عادية ؟

٤ – اذا كانت الشركة لا تستطيع تمويل التوسع بالاصول (مقدراه ١٠٠ دينار) عن طريق اصدار اسهم عادية ، هل تنصح الشركة بتمويل التوسع عن طريق الاقتراض مع العلم ان معدل الفائدة على الديون ١٥٪ (بفرض ثبات معدل العائد على الاصول ومعدل الضريبة) .

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

تمرين رقم (٤) :

بين اثر كل مما يلي ان وجد على معدل العائد على حقوق الملكية ؟

١ – اصدار سندات لتمويل اصول جديدة بمعدل فائدة يقل عن معدل العائد على الاصول .

٢ – زيادة حجم المبيعات .

٣ – زيادة سعر بيع السلعة بفرض ثبات عدد الوحدات المباعة .

٤ – استبدال الديون القائمة بديون جديدة وبمعدل فائدة اقل .

٥ – اصدار اسهم عادية واستخدام الحصيلة لتسديد قروض (معدل الفائدة على القروض اقل من معدل العائد على الاصول) .

٦ – انخفاض معدل الضريبة على ارباح الشركة .

٧ – انخفاض معدل دوران الاصول .

٨ – بيع معدات بسعر اعلى من قيمتها الدفترية .

٩ – توزيع اسهم مجانية .

١٠ – تجزئة السهم بمعدل ٣ : ١ .

١١ – اصدار اسهم ممتازة (معدل الارباح على السهم الممتاز ١٠٪ ومعدل العائد على الاصول ١٠٪)

١٢ – تسديد جزء من الذمم المدينة نقدا .

تمرين رقم (٥) أختيار من متعدد

(١) تحويل السندات القابلة للتحويل الى اسهم عادية:

أ- قد يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

ب- يخفض المخاطرة التمويليه.

جـ- يزيد من عدد مرات تغطية الفوائد (بفرض ان عدد مرات تغطية الفوائد ٣ مره).

د- أ ، ب.

هـ- أ ، ب ، ج.

(٢) إذا كان معدل العائد على الاصول ٩٪ ومعدل الفائده على السندات ١٠٪ ومعدل الضريبه ٤٠٪ فان تحويل السندات الى اسهم عاديه.

أ- يزيد من معدل العائد على الاصول.

ب- يزيد من درجة المخاطرة التمويلية.

جـ- يخفض معدل العائد على الاصول.

د- يحسن معدل العائد على حقوق الملكيه.

هـ- أ وب وجـ. و- ج ود. ز- لاشيء مما ذكر.

(٣) التحول من طريقة الوارد اخيرا صادر اولا الى الوارد اولا صادر اولاً لتقييم المخزون في حالة اتجاه الاسعار للارتفاع يؤدي الى:

أ- تحسين معدل العائد حقوق الملكية.

ب- تحسين نسبه هامش الربح.

جـ- تحسين معدل دوران الاصول.

د- أ وب.

هـ- أ وب وجـ.

و- لا شيء مما ذكر.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

(٤) ادخال الديون الى هيكل رأس المال:

أ- يحسن معدل العائد على حقوق الملكيه دائماً.

ب- قد يؤثر على معدل العائد على الاصول.

جـ- يحسن ربحية السهم اذا كان معدل العائد على الاصول اعلى من معدل تكلفة الديون.

د- يؤدي الى زيادة المخاطره التمويليه دائماً.

هـ- أ وب.

ز- جـ ود.

(٥) المعلومات التاليه مستخرجة من دفاتر الشركة الدولية:

الاصول في ١٩٩٠/١/١	٤٩٠٠٠٠
الاصول في ١٩٩٠/١٢/٣١	٥١٠٠٠٠
قروض طويلة الاجل ١٩٩٠/١٢/٣١	٨٠٠٠٠
اجمالي حقوق الملكيه ١٩٩٠/١٢/٣١	٣٠٣٠٠٠
المبيعات لسنة ١٩٩٠	٢,٥ مليون
صافي الربح بعد الضريبة لسنة ١٩٩٠	٥٠٠٠٠
معدل الضريبة ٤٠٪	
مصروفات الفوائد لسنة ١٩٩٠	٩٠٠٠

بفرض انخفاض معدل الفائدة على القروض القائمه فان ذلك يؤدي:

أ- تحسين معدل العائد على حقوق الملكيه.

ب- تحسين معدل العائد على الاصول.

جـ- تحسين معدل دوران الاصول.

د- ب وجـ.

هـ- أ و ب و جـ.

و- لاشيء مما ذكر.

Almaktabah.net

الفصل الثامن

التحليل لغايات الأستثمار وربحية السهم

أهداف الفصل: بعد قراءة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

- أهم أدوات التحليل المستخدمه لأغراض الاستثمار بشكل عام.
- القيمة الدفترية للسهم وأهميتها وأستخداماتها.
- نسبة سعر السهم لربحية السهم وأهميتها للمستثمر.
- خصائص رأس المال البسيط ورأس المال المركب.
- كيفية احتساب ربحية السهم بشكل عام واستخداماتها.
- أثر التجزئة والأسهم المجانية على احتساب ربحية السهم.
- ربحية السهم المبدئية وأهميتها.
- ربحية السهم المخففة وأهميتها

مكتبتنا العر بية

تحليل الربحية : لغايات الاستثمار

المؤشرات والنسب الماليه المستخدمه لغايات الاستثمار:

في هذا الفصل سيتم عرض لمؤشرات الربحية والمؤشرات المالية الاخرى التي تحظى باهتمام خاص من قبل المستثمر، مع التركيز على ربحية السهم بأشكالها المختلفة. ومن الجدير بالذكر ان هذا الفصل لا يشمل جميع ادوات التحليل التي يستخدمها المستثمر ، فالمستثمر يهتم بمركز السيولة ونسبة الديون في هيكل رأس المال ودرجة المخاطرة التشغيلية ودرجة المخاطرة التمويلية بالاضافة الى المؤشرات المالية التي سيتم عرضها في هذا الفصل وتشتمل ما يلي :

١ – ربحية السهم (Earnings per share)

٢ – نسبة حصص الارباح الموزعة (Dividends payout)

٣ – نسبة الارباح المحتجزة (Percentage of earnings retained)

٤ – نسبة سعر السهم لربحية السهم (Price Earning Ratio)

٥ – القيمة الدفترية للسهم (Book value per share)

ربحية السهم (EPS)

تمثل نصيب السهم من الارباح المحققة خلال الفترة المالية وتحسب ربحية السهم بقسمه الارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية على عدد الاسهم العادية . وربحية السهم مفهوم خاص بالسهم العادي ولا تعني شئ بالنسبة للسهم الممتاز . وفي حالة وجود اسهم ممتازة يتم استبعاد حصص الارباح على الاسهم الممتازة من صافي الدخل بعد الضريبة ، للوصول للارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية . وسيتم مناقشة ربحية السهم بالتفصيل في الصفحات التالية .

Almaktabah.net

نسبة حصص الارباح الموزعة (Dividends payout Ratio)

وتمثل نسبة الارباح الموزعة كحصص ارباح على حملة الاسهم من الارباح المتحققة خلال الفترة وتحسب كالتالي :

حصص الارباح الموزعة للسهم الواحد / ربحية السهم

وتكون هذه النسبة متدنية اذا كانت الشركة تتصف بمعدلات نمو مضطردة ، فتدني هذه النسبة يعني ان الشركة تحتفظ بالجزء الاكبر من الارباح لتمويل النمو داخليا وحامل السهم في الغالب يفضل نسبة التوزيع المتدنية اذا كانت الشركة تستطيع ان تحقق معدل عائد على الارباح غير الموزعة اعلى من المعدل الذي قد يحققه حامل السهم على هذه الارباح لو وزعت وقام هو باستثمارها ، ومن جهة اخرى قد يفضل حامل السهم نسبة توزيع عالية اذا كان بحاجة الى تدفقات نقدية او لديه فرص استثمارية افضل من الفرص المتاحة للشركة .

وبشكل عام نسبة الارباح الموزعة الملائمة والسياسة الملائمة للتوزيع تختلف من شركة الى اخرى وتعتمد على عوامل متعددة (١) .

نسبة الارباح المحتجزة :

(صافي الدخل – حصص الارباح الموزعة) / صافي الدخل

تمثل نسبة الارباح المحتجزة من الارباح المحققة خلال الفترة المالية وعادة يتم الاحتفاظ بالارباح كوسيلة لتمويل النمو والتوسع داخليا ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشراً على النمو الداخلي للمنشأة . عند احتساب الارباح المحتجزة تطرح حصص الارباح الموزعة على الاسهم العادية والاسهم الممتازة من صافي الدخل ، وتكون هذه النسبة مرتفعة للشركة النامية .

مكتبتنا العر بية

نسبة سعر السهم الى ربحية السهم (P/E Ratio)

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين سعر السهم وربحية السهم . وتمثل السعر الذي يدفعه المستثمر لكل دينار من ارباح الفترة المالية الحالية . وبشكل عام ارتفاع نسبة الاسعار الى الارباح مؤشر على تفاؤل المستثمر بالقوة الايرادية المستقبلية للشركة ولكن على المحلل ان يمارس الحذر عند تفسير هذه النسبة ، فقد يكون سبب ارتفاع النسبة انخفاض مؤقت في الأرباح للسنة الحالية ناجم عن خسائر غير عادية طارئة وتحسب هذه النسبه كالتالي:

نسبة سعر السهم الى ربحيته = سعر السهم العادي / ربحية السهم .

القيمة الدفترية للسهم (Book value per share)

يمثل نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين (حملة الاسهم العادية) وتحسب القيمة الدفترية للسهم باستخدام المعادلة التالية :

القيمة الدفترية للسهم = (اجمالي حقوق المساهمين – الاسهم الممتازة) / عدد الاسهم العادية القائمة

وتستبعد الاسهم الممتازة من حقوق المساهمين للوصول الى القيمة الدفترية لحقوق حملة الاسهم العادية وتستبعد الاسهم الممتازة بقيمة التصفية ، واذا لم يتم الافصاح عن قيمة التصفية في القوائم المالية – كما هو الحال في الغالب – تستبعد الاسهم الممتازة بقيمتها الدفترية .

ومن الجدير بالذكر انه اذا كان هناك حصص ارباح متراكمة على الاسهم الممتازة ايضا تستبعد من اجمالي حقوق المساهمين للوصول الى حقوق حملة الاسهم العادية . وبشكل عام القيمة الدفترية للسهم لا تعني الكثير بالنسبة للمستثمر وخاصة اذا كان هناك فرق ملموس بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم (٢) . فالمستثمر يهتم بالقوة الايرادية للاصول اكثر من اهتمامه بحجم الاصول ذاتها .

Almaktabah.net

ربحية السهم: (Earning Per Share)

تعتبر ربحية السهم (أي نصيب السهم من الأرباح) من المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والمقرضون وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية وبدرجات متفاوتة. فقد دلت الابحاث في حقل المحاسبة على وجود علاقة طردية وموجبة بين ربحية السهم وسلوك سعر السهم والعائد على السهم(٣). والعائد على السهم والمخاطرة من أهم العوامل التي تهم المستثمرين، والاهتمام بالقوة الايرادية للشركة ليس مقصوراً على المستثمرين بل أنها من العوامل التي تهم المقرضين وخاصة في الأجل الطويل(٤). فقدرة الشركة على تحقيق الأرباح تشكل مصدر الأمان الرئيسي للمقرضين لضمان تسدد الديون في الأجل الطويل وتسديد فوائدها.

حساب ربحية السهم:

تتأثر عملية حساب ربحية السهم بهيكل رأس المال وهنا يمكن التمييز بين حالتين:

١ – هيكل رأس المال البسيط (Simple Capital Structure).

٢ – هيكل رأس المال المركب (Complex Capital Structure).

يوصف رأس المال بأنه بسيطاً اذا كان لا يحتوي على خيارات بشراء أسهم عادية أو أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، مثل السندات القابلة للتحويل والأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى اسهم عادية(٥). وغياب هذه الأوراق المالية عن هيكل رأس المال يسهل عملية حساب ربحية السهم حيث يتم حساب قيمة واحدة لربحية السهم (ربحية السهم الأساسية) وتنشر قيمة واحدة لربحية السهم في القوائم المالية وهي ربحية السهم الأساسية (Basic Earnings Per Share)(٦).

وتحسب ربحية السهم في القوائم المالية بقسمة الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال الفترة، وهذا الأخير قد يختلف عن عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية العام، اذا طرا تغير على الأسهم العادية القائمة خلال العام.

مكتبتنا العر بية

رأس المال المركب (Complex Capital Structure):

يوصف هيكل رأس المال بأنه مركب اذا تضمن هيكل رأس المال خيارات لشراء الأسهم العادية أو تضمن أوراق مالية قابلة للتحويل. مثل السندات والأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية. فاحتواء رأس المال على أوراق مالية قابلة للتحويل يجعل عملية احتساب ربحية السهم أكثر تعقيداً، حيث أن تحويل هذه الأوراق المالية إلى أسهم عادية وارد وبدرجات احتمالية متفاوتة، والخيار بالتحويل ليس بيد الشركة وانما الخيار هو خيار حملة هذه الأوراق المالية القابلة للتحويل، فقد يختار حملة هذه الأوراق تحويلها إلى أسهم عادية، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم العادية القائمة وستتمتع الأسهم العادية المحولة بكافة الحقوق والأمتيازات التي تتمتع بها الأسهم العادية القائمة قبل التحويل، فتشارك الأسهم العادية المحولة بالأرباح والأصول والتصويت .....الخ. فالأرباح ستقسم على حملة الأسهم المحولة والأسهم القائمة قبل التحويل وبما أن تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وارد، لا بد من تزويد مستخدمي القوائم المالية، وبخاصة المستثمرين، بأثر هذا التحويل اذا حصل على ربحية السهم. ولذلك في حالة رأس المال المركب لا بد من حساب ثلاثة أنواع من ربحية السهم:

١ – ربحية السهم الأساسية (Basic Earnings Per Share).

٢ – ربحية السهم المبدئية (Primary Earnings Per Share).

٣ – ربحية السهم المخفضة (Fully diluted Earnings Per Share).

$$\text{ربحية السهم الأساسية} = \frac{\text{الأرباح المعدة لحملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية والقائمة خلال العام}}$$

الأرباح المعدة لحملة الأسهم العادية هي عبارة عن صافي الدخل بعد الضريبة اذا لم يكن هناك أسهم ممتازة في هيكل رأس المال، وفي حالة وجود أسهم ممتازة

ضمن هيكل رأس المال تستبعد حصص الأرباح على الأسهم الممتازة من صافي الدخل بعد الضريبة، للوصول إلى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، لأن حصص الأرباح على الأسهم الممتازة تعتبر توزيعاً للربح وليس عبئاً على الدخل. ومن الجدير بالذكر أنه اذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح لا تستبعد حصص الأرباح على الأسهم الممتازة من صافي الدخل للوصول إلى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، إلا اذا تم الأعلان عنها، وذلك لأنه في هذه الحالة يفقد حملة الأسهم الممتازة حقهم في الأرباح لسنة معينة إذا لم تعلن الادارة عن توزيع أرباح الأسهم الممتازة في تلك السنة.

ولكن اذا كانت هذه الأسهم مجمعة للأرباح فإن حصص تلك الأسهم من الأرباح تستبعد من صافي الدخل، للوصول إلى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، سواء أعلنت الشركة أو لم تعلن عن توزيع هذه الأرباح، وذلك لأن الأسهم المجمعة للأرباح لا تفقد حقها في الأرباح لسنة معينة، حتى لو لم تعلن الادارة عن توزيع أرباح على الأسهم الممتازة، بل أن الأرباح على الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح غير المعلن عنها تتراكم من سنة إلى أخرى ولا تستطيع الشركة توزيع حصص أرباح على حملة الأسهم العادية قبل توزيع الأرباح المتراكمة لحملة الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح.

وبالنسبة للمقام (المتوسط المرجح لعدد الأسهم) اذا لم يطرأ تغيير على عدد الأسهم العادية خلال العام، فإن عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية العام تستخدم كأساس لحساب ربحية السهم، ولكن اذا طرأ تغيير على عدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة، كنتيجة لاصدارات جديدة أو عمليات أسهم الخزينة، فلا بد من معادلة الأسهم التي أصدرت خلال العام زمنياً. فربحية السهم تقيس نصيب السهم من الأرباح خلال فترة مالية (سنة مثلاً). فإذا أصدرت الشركة اصدارات جديدة في منتصف السنة المالية ستكون هذه الأسهم الجديدة ضمن الأسهم القائمة في نهاية السنة المالية. ولما كانت هذه الأسهم غير قائمة في الستة شهور الأولى من السنة المالية، فإن نصيبها من الأرباح لأغراض احتساب ربحية السهم يعادل ½ نصيب السهم من الأسهم القائمة طوال العام، أو بعبارة أخرى نصيب السهم القديم القائم طوال العام من الأرباح يعادل ضعف نصيب السهم الذي أصدر في منتصف السنة المالية.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

مثال:

المعلومات التالية مستخرجة من قائمة المركز المالي للشركة الدولية كما هي في ١٩٩٢/١٢/٣١.

٧٤٠ر٠٠٠ رأس مال الأسهم العادية، ٤٤٤٠٠٠ سهم قائم أو متداول

١٠٠ر٠٠٠ رأس مال الأسهم الممتازة، ١٠٠ سهم مجمعة للأرباح (١٠٪)

٥٠ر٠٠٠ سندات (٩٪)

فإذا علمت ما يلي:

١ – بلغ صافي الدخل بعد الضريبة لسنة ١٩٩٢ ٥٤٤٠٠ دينار

٢ – بلغ عدد الأسهم العادية والقائمة في بداية السنة المالية ١٩٩٢/١/١ ١٠٠٠٠٠ سهم وخلال سنة ١٩٩٢ تمت العمليات التالية فيما يتعلق بالأسهم العادية:

– في ١٩٩٢/٤/١ قامت الشركة باصدار ٤٨٠٠٠ سهم جديد.

– في ١٩٩٢/٧/١ قامت الشركة بشراء ١٦٠٠٠ سهم من أسهمها العادية المتداولة في السوق المالي.

– في ١٩٩٢/٩/١ قامت الشركة بإعادة اصدار ١٦٠٠٠ سهم من أسهم الخزينة.

– في ١٩٩٢/١٢/١ أعلنت الشركة عن تجزئة السهم بمعدل ٣:١

المطلوب:

حساب ربحية السهم الأساسية.

الحل:

لحساب ربحية السهم لا بد أولاً من حساب المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال العام.

التغير في عدد الأسهم القائمة	التاريخ	عدد الأسهم القائمة		المدة الزمنية		التعديلات للتجزئة والأسهم المجانية	عدد الأسهم المعدلة
---	١٩٩٢/١/١	١٠٠ر٠٠٠	×	١٢/٣	×	٣	٧٥٠٠٠
+٤٨ر	١٩٩٢/٤/١	١٤٨٠٠٠	×	١٢/٣	×	٣	١١١٠٠٠
-١٦ر٠٠٠	١٩٩٢/٧/١	١٣٢٠٠٠	×	١٢/٢	×	٣	٦٦٠٠٠
+١٦ر٠٠٠	١٩٩٢/٩/١	١٤٨٠٠٠	×	١٢/٣	×	٣	١١١٠٠٠
+٢٩٦٠٠٠	١٩٩٢/١٢/١	٤٤٤٠٠٠	×	١٢/١	×	--	٣٧٠٠٠
							٤٠٠٠٠٠

$$\text{ربحية السهم الأساسية} = \frac{\text{الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال العام}}$$

$$= \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة – حصص الأرباح على الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام}}$$

$$= \frac{٥٤٤٠٠ - (١٠٪ \times ١٠٠ر٠٠٠)}{٤٠٠٠٠٠}$$

$$= \frac{٥٤٤٠٠ - ١٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠} = ٠ر١١١ \text{ دينار/سهم}$$

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

ملاحظات على الحل:

١ - حساب المتوسط المرجح للأسهم العادية يتأثر بتوزيعات حصص الأرباح على شكل أسهم أو ما يسمى بالأسهم المجانية (Stock Dividends) وتجزئة السهم (Stock Split) حيث يتم معادلة عدد الأسهم القائمة قبل التجزئة للأسهم بعد التجزئة. ففي هذا المثال كل سهم قائم قبل ١٢/١ (تاريخ اعلان التجزئة) يعادل ثلاثة أسهم بعد التجزئة، ولذلك تم ضرب عدد الأسهم بـ(٣) في عامود التعديلات للتجزئة كما هو مبين في الجدول. فعلى سبيل المثال اذا كان المساهم خالد يملك ١٠٠٠ سهم في ١٩٩٢/١١/٣٠ قبل التجزئة سيملك ٣٠٠٠ سهم بعد التجزئة، ولكن نصيبه في صافي أصول الشركة لا يتغير نتيجة التجزئة وزيادة عدد الأسهم التي يمتلكها، فنصيبه في صافي أصول الشركة قبل التجزئة (يعادل ١٤٨٠٠٠/١٠٠٠) يعادل (٤٤٤٠٠٠/٣٠٠٠) بعد التجزئة.

٢- حصص الأرباح على الأسهم الممتازة دائماً تحسب كحاصل ضرب معدل حصص الأرباح على الأسهم الممتازة بالقيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والقائمة وتستبعد أسهم الخزينة الممتازة إن وجدت. وتم استبعاد حصص الأرباح على الأسهم الممتازة من صافي الدخل للوصول إلى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وذلك لأن الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح. فسواء أعلنت الشركة أو لم تعلن عن توزيع أرباح على الأسهم الممتازة يتم استبعاد حصص الأرباح على الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح من صافي الدخل للوصول إلى الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية.

Almaktabah.net

ربحية السهم المبدئية: (Primary Earnings Per Share)

يمثل نصيب السهم العادي من الأرباح محسوباً على أساس الأسهم العادية القائمة والأسهم العادية المعادلة (CSE).

والمقصود بالأسهم العادية المعادلة تلك الأوراق المالية المكافئة للأسهم العادية وغالباً ما تتأثر بالعوامل المؤثرة على سعر السند أو السهم الممتاز وتشمل الأسهم العادية المعادلة ما يلي:

١- خيارات الشراء (Stock Option).

٢- السندات القابلة للتحويل (Convertible Bond).

٣- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (Convertible Preferred Stock).

خيارات الشراء للأسهم العادية عبارة عن خيار لحامله بشراء عدد معين من أسهم الشركة بسعر محدد خلال فترة معينة، وتعتبر خيارات الشراء دائماً أسهماً عادية معادلة (CSE). بالنسبة لكل من السندات القابلة للتحويل والأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية قد تكون أو لا تكون أسهماً عادية معادلة، ولذلك يجري اختبارها وفقاً لمعيار معين للتحقق ما اذا كانت السندات والأسهم الممتازة القابلة للتحويل أسهماً عادية معادلة. ويتمثل الاختبار بمقارنة العائد على هذه الأوراق المالية بمعدل العائد على سندات الشركات ذات المركز الائتماني الممتاز(٥) (Aa Corporate Bond) وتعتبر الأوراق المالية (السندات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل) أسهماً عادية معادلة (CSE) اذا كان العائد النقدي عليها في السنة الأولى لاصدارها يقل بشكل ملموس عن العائد على الأوراق المالية المماثلة غير القابلة للتحويل وقد اشترط مجلس معايير المحاسبه الماليه (FASB) في الولايات المتحدة أن يكون:

معدل العائد على الأوراق المالية القابلة للتحويل (السندات أو الأسهم الممتازة) يقل عن (٣/٢) ثلثي معدل العائد على سندات الشركات ذات المركز الإئتماني الممتاز (Aa Corp Bond) لاعتبارها أسهماً عادية معادلة(٧).

مكتبتنا العربية

فعلى سبيل المثال اذا كان معدل العائد على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ٥ر٦٪ ومعدل العائد على السندات القابلة للتحويل ٨٪، ومعدل العائد على سندات الشركات فئة Aa ١٠٪.

فوفقاً لهذا المعيار:

الأسهم الممتازة تحقق عائداً مقداره ٥ر٦٪ <٣/٢(١٠٪) وبالتالي تعتبر أسهماً عادية ومعادلة وتدخل في حساب ربحية السهم المبدئية اذا كانت مخفضة للربحية بينما السندات تحقق عائداً مقداره ٨٪>٣/٢(١٠٪) ولذلك لا تعتبر أسهماً عادية معادلة وبالتالي لا تدخل في حساب ربحية السهم المبدئية.

والأسهم والسندات القابلة للتحويل تدخل في حساب ربحية السهم المبدئية فقط اذا كانت أسهماً عادية معادلة و مخفضة للربحية (Dilutive)، أي أن تحويل هذه الأوراق القابلة للتحويل إلى أسهم عادية يؤدي إلى تخفيض ربحية السهم المبدئية عن ربحية السهم الأساسية. وبشكل عام لا تدخل الأسهم العادية المعادلة في حساب ربحية السهم المبدئية إلا اذا كانت مخفضة للربحية.

وللحكم على ما اذا كان أثر الأسهم العادية المعادلة على ربحية السهم تخفيضي أم لا، يتم ادخالها في ربحية السهم المبدئية ومن ثم يتم مقارنة ربحية السهم المحسوبه مع ربحيه السهم الاساسيه. فإذا كانت ربحية السهم المحسوبة أقل من ربحية السهم الاساسية يكون اثرها تخفيضي.

هيكل رأس المال المركب وربحية السهم:

يتميز هيكل رأس المال المركب باحتوائه على خيارات لشراء الأسهم العادية أو أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم عادية مثل السندات والأسهم القابلة للتحويل. ويتمتع حامل السند القابل للتحويل بكافة الحقوق التي يتمتع بها حامل السند غير القابل للتحويل (حق الفوائد، وحق الحصول على المبلغ الأصلي في تاريخ الاستحقاق) ولكنه بالاضافة إلى ذلك يتمتع بحقوق اضافية تتمثل في حق تحويل السند إلى عدد معين من الأسهم

العادية تكون محددة مسبقاً. وكذلك حامل السهم الممتاز القابل للتحويل له الحق بتحويله إلى أسهم عادية، والخيار بالتحويل هو خيار لحملة السندات والأسهم الممتازة القابلة للتحويل وليس خيار للشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية.

ولما كان من الضروري الافصاح عن الآثار المحتملة لممارسة هذه الحقوق القائمة على ربحية السهم، فمن حق مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين، ومقرضين وغيرهم، معرفة آثار هذه الحقوق القائمة على ربحية السهم لمساعدتهم في قراراتهم التي تعتمد على ربحية السهم. ولما كانت ربحية السهم الأساسية لا تعكس آثار ممارسة هذه الحقوق على ربحية السهم، إرتأت مهنة المحاسبة الافصاح عن هذه الآثار المحتملة لهذه الحقوق على ربحية السهم اذا كانت ملموسة، وذلك من خلال الافصاح عن ربحية السهم المبدئية، وربحية السهم المخفضة.

فإذا كان هيكل رأس المال مركباً، أي يتضمن سندات قابلة للتحويل أو أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، لا بد من حساب ربحية السهم المبدئية وربحية السهم المخفضة بالاضافة إلى ربحية السهم الأساسية، لمعرفة ما إذا كان تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية يؤثر بشكل ملموس على ربحية السهم، ويتم ذلك من خلال مقارنة ربحية السهم الأساسية مع ربحية السهم المخفضة. ووفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها يعتبر الأثر التخفيضي لممارسة هذه الحقوق (حق تحويل السندات والأسهم الممتازة إلى أسهم عادية) ملموساً إذا كان يعادل أو يزيد عن ٣٪ من ربحية السهم الأساسية أو بعبارة أخرى: تشكل ربحية السهم المخفضة ≥٩٧٪ من ربحية السهم الأساسية، وفي هذه الحالة يجب نشر كل من ربحية السهم المبدئية وربحية السهم المخفضة في القوائم المالية.

أما إذا كانت ربحية السهم المخفضة > ٩٧٪ من ربحية السهم الأساسية فهذا يعني أن الأثر التخفيضي أقل من ٣٪ من ربحية السهم الأساسية، أي أن الفرق بين ربحية السهم المخفضة وربحية السهم الأساسية غير ملموس، وفي هذه الحالة يكتفي بنشر قيمة واحدة لربحية السهم في القوائم المالية وهي ربحية السهم الأساسية فقط، ولا ننشر ربحية السهم المبدئية وربحية السهم المخفضة.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

مثال شامل:

المعلومات التالية مستخرجة من المركز المالي لشركة التجارة الدولية كما هي في ١٩٩٠/١٢/٣١:

٥٠٠٠٠ رأس مال الأسهم العادية، ٥٠٠٠٠ سهم.

٤٠٠٠٠ سندات و ٨٪ ، ١٠٠٠ سند قابل للتحويل بمعدل ١:٤٠.

٥٠٠٠٠ أسهم ممتازة و ٧٪ ، ١٠٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل بمعدل ١:٥٠

ومجمعة للأرباح.

بلغت صافي الأرباح لسنة ١٩٩٠ (٧١٠٠ دينار)

معدل الضريبة ٤٠٪

معدل العائد على سندات الشركات فئة Aa ١١٪ ولم تعلن الشركة عن توزيع أرباح على الأسهم الممتازة لسنة ١٩٩٠.

المطلوب:

١ - ربحية السهم الأساسية.

٢ - ربحية السهم المبدئية.

٣ - ربحية السهم المخفضة.

٤ - بفرض أن صافي الدخل بعد الضريبة (٣٦٠٠ دينار) أوجد:

أ - ربحية السهم المبدئية.

ب - ربحية السهم المخفضة.

٥ - إذا تم تحويل ٥٠٪ من السندات إلى أسهم عادية في ١٩٩٠/٧/١ أوجد:

أ - ربحية السهم الأساسية.

ب - ربحية السهم المخفضة.

الحل:

١- ربحية السهم الأساسية = (صافي الدخل - أرباح الأسهم الممتازة) / (عدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة)

= (٧١٠٠ - ٧٪ (٥٠٠٠٠)) / ٥٠٠٠٠

= ٣٦٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ٧٫٢٪

٢- ربحية السهم المبدئية = (الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية والأسهم المعادلة) / (المتوسط المرجح للأسهم العادية والأسهم المعادلة)

اختبار الأسهم المعادلة للسندات والأسهم الممتازة.

- معدل العائد النقدي على السندات ٨٪ > ٣/٢ (١١٪) لا تعتبر أسهم عادية معادلة ولا تدخل في حساب ربحية السهم المبدئية.

- معدل العائد النقدي على الأسهم الممتازة ٧٪ < ٣/٢ (١١٪) تعتبر أسهم عادية معادلة وتدخل في حساب ربحية السهم المبدئية.

∴ ربحية السهم المبدئية = ٧١٠٠ / (٥٠٠٠٠ + (١٠٠٠×٥٠))

= ٧١٠٠ / ١٠٠٠٠٠ = ٧٫١٪ < ٧٫٢٪ اذا الأسهم الممتازة مخفضة

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

٣- ربحية السهم المخفضة = الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية والأسهم المحولة المخفضة / المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة والأسهم المحولة

يجب أولاً اختبار الأسهم الممتازة والسندات بشكل افرادي للتأكد من أن أثر كل منها على ربحية السهم تخفيضياً، ويتم ذلك بحساب ربحية السهم بفرض تحويل السندات لوحدها إلى أسهم عادية ومن ثم حساب ربحية السهم بفرض تحويل الاسهم الممتازة لوحدها إلى أسهم عادية.

اختبار الأثر التخفيضي للسندات

ربحية السهم المخفضة = (٧١٠٠ + ٨٪(٤٠٠٠٠)(١-٠ر٤) - ٧٪(٥٠٠٠٠)) / (٥٠٠٠٠ + (١٠٠٠ × ٤٠))

= (٧١٠٠ + ١٩٢٠ - ٣٥٠٠) / ٩٠٠٠٠

= ٥٥٢٠ / ٩٠٠٠٠ = ٦ر١٣٪ < ٧ر٢٪

∴ أثر السندات تخفيضي

وبما أن الأسهم الممتازة أيضاً أثرها على ربحية السهم تخفيضي (حيث تم اختبارها عند حساب ربحية المبدئية) لذلك تدخل كل من السندات والأسهم الممتازة في حساب ربحية السهم المخفضة.

ربحية السهم المخفضة = (٧١٠٠ + ٨٪ (٤٠٠٠٠) (١ - ٠ر٤)) / (٥٠٠٠٠ + (٥٠ × ١٠٠٠) + (٤٠ × ١٠٠٠))

= ٩٠٢٠ / ١٤٠٠٠٠ = ٤ر٦٪

٤- بفرض أن صافي الدخل ٣٦٠٠ دينار

ا) ربحية السهم الأساسية = (٣٦٠٠ - ٧٪ (٥٠٠٠٠)) / ٥٠٠٠٠

= ١٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ٠ر٢٪

- ربحية السهم المبدئية:

السندات غير معادلة لا تدخل في ربحية السهم المبدئية

ربحية السهم المبدئية = ٣٦٠٠ / (٥٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠)

= ٣٦٠٠ / ١٠٠٠٠٠ = ٦ر٣٪ > ٠ر٢٪

وبما أن ربحية السهم المبدئية أكبر من الأساسية اذاً الأسهم الممتازة غير مخفضة (Antidilutive) وبالتالي لا تدخل في حساب ربحية السهم المبدئية ولذلك ربحية السهم المبدئية تساوي ربحية السهم الأساسية.

ب- ربحية السهم المخفضة:

- الأسهم الممتازة أثرها غير تخفيضي (من حساب ربحية السهم المبدئية اعلاه) وبالتالي لا تدخل في حساب ربحية السهم المخفضة.

اختبار أثر السندات (بفرض تحويل السندات لوحدها)

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

$$\text{ربحية السهم المخفضة} = \frac{٣٦٠٠ - ٧\% (٥٠٠٠٠) + ٨\% (٤٠٠٠٠) (١-٠٫٤)}{٥٠٠٠٠ + (١٠٠٠ \times ٤٠)}$$

$$= \frac{٣٦٠٠ - ٣٥٠٠ + ١٩٢٠}{٩٠٠٠٠٠}$$

$$= \frac{٢٠٢٠}{٩٠٠٠٠} = ٢٫٢٤\% > ٢٫٠\%$$

وبما أن ربحية السهم المخفضة (للسندات فقط) أكبر من ربحية السهم الأساسية، اذاً السندات غير مخفضة وبالتالي لا تدخل في ربحية السهم المخفضة والأسهم الممتازة لا تدخل لنفس السبب.

∴ ربحية السهم المخفضة = ربحية السهم الأساسية

٥- اذا تم تحويل ٥٠٪ من السندات إلى أسهم عادية في ١٩٩٠/٧/١ فانه يجب تعديل رقم صافي الربح لأن الفوائد المدفوعة على السندات المحولة فقط لمدة ستة شهور بينما صافي الدخل يعكس فوائد لمدة سنة كاملة. لذلك يتم إعادة الفوائد المتعلقة بالسندات المحولة ولمدة الستة شهور الأخيرة مع تعديلها لأثرها الضريبي وكذلك يتم تعديل عدد الأسهم القائمة في المقام لتعكس أثر السندات المحولة.

$$\text{صافي الدخل المعدل} = ٧١٠٠ + ٨\% (٤٠٠٠٠) (٥٠\%) (١٢/٦) (١-٠٫٤)$$

$$= ٧١٠٠ + ٤٨٠ = ٧٥٨٠$$

$$\text{ربحية السهم الأساسية} = \frac{٧٥٨٠ - ٧\% (٥٠٠٠٠)}{٥٠٠٠٠ + (٥٠٠ \times ٤٠) (١٢/٦)} = ٦٫٨\%$$

ربحية السهم المخفضة:

- اختبار الأسهم الممتازة:-

$$\text{ربحية السهم} = \frac{٧٥٨٠}{٥٠٠٠٠ + (٢٠٠٠٠) (١٢/٦) + ٥٠٠٠٠}$$

بفرض تحويل الاسهم الممتازة = ٦٫٨٩٪ > ٦٫٨٪

∴ أثر الأسهم الممتازة غير تخفيضي ولذلك لا تدخل في حساب ربحية السهم المخفضة. وبالتالي ربحية السهم المبدئيه تساوى ربحية السهم الاساسيه.

اختبار السندات:

عند حساب ربحية السهم المخفضة تفترض أن السندات حولت اعتباراً من بداية الفترة المالية أو اعتباراً من تاريخ اصدارها اذا أصدرت خلال الفترة المالية حتى لو حولت جميعها أو بعضها خلال الفترة المالية.

ربحية السهم المخفضة (بفرض تحويل السندات فقط):

$$= \frac{٧١٠٠ + ٨\% (٤٠٠٠٠) (١٢/٦) (١-٠٫٤) - ٧\% (٥٠٠٠٠)}{٥٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠}$$

$$= \frac{٩٠٢٠ - ٣٥٠٠}{٩٠٠٠٠}$$

∴ أثر السندات تخفيضي وتدخل في ربحية السهم المخفضة

∴ ربحية السهم المخفضة = ٦٫١٣٪

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

الهوامش

(١) العوامل التي تؤثر في سياسات توزيع الارباح متعددة ومنها مثلاً مدى توفر الفرص الاستثمارية الجيدة للشركة، ومدى توفر السيولة لدفع حصص الارباح ومعدل النمو في الشركة والضرائب.

(٢) الفرق الملموس بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية ينجم عن عدة عوامل فمثلا الاصول تسجل بالتكلفة في تاريخ امتلاكها وتبقى بالتكلفة حتى لو طرأ ارتفاع ملموس على قيمتها في السوق خلال فترات التضخم . وكذلك بعض الاصول غير الملموسة قد لا تظهر بالقوائم المالية مثل شهرة المحل .

(٣) هناك العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي بحثت في العلاقة بين ربحية السهم والعائد على السهم وأوردت نتائج تنسجم مع وتدعم وجود علاقة موجبة بين ربحية السهم والعائد على السهم ومن أقدم هذه الدراسات Ball & Brown (1968).

ملخص عن هذه الدراسات أنظر:

Lev, B., 1989. "On the usefulness of earnings: Lessons and directions from two decades of empirical research". Supplement of Journal of Accounting Research, 27, 153 - 192.

(٤) قدرة الشركة على تحقيق الأرباح بالمستقبل تشكل مصدر أمان مهم بالنسبة للمقرض للأجل الطويل، لأن قدرة الشركة على تحقيق أرباح مجزية بالمستقبل توفر مصدر الخدمة الدين وتسهل عملية الحصول على مصادر تمويل أخرى مثل الأقتراض أو اصدار الأسهم.

(٥) يعتبر رأس المال مركباً أيضاً إذا تضمن خيارات بشراء أسهم عادية (Stock Option).

(٦) أنظر:

"Earnings Per Share", Opinion of the Accounting Principles Board No. 15 (New York : AICPA, 1969)

(٧) في الولايات المتحدة يتم تصنيف السندات من قبل مؤسسات متخصصة (Moody's) إلى فئات حسب قوة المركز المالي للشركة المصدرة للسندات . ويتم التصنيف باعطاء علامات متدرجة للسندات حيث تعطي أفضل علامة Aaa لسندات الشركات ذات المركز الإئتماني الممتاز وتتدرج العلامات تنازلياً بتدني قوة المركز المالي للشركة المصدرة للسندات وارتفاع احتمالات الأفلاس الى A ، Baa, A، Caa, B ... وهكذا.

أنظر:

The Handbook of Fixed Income Securities, P369 -372 and Brealey & Myers, Op. cit, P579 - 581

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

أسئلة للمناقشة

١- لماذا يهتم المستثمر بشكل عام بربحية السهم؟

٢- وضح المقصود بما يلي:

أ- ربحية السهم الأساسية ب- رأس المال البسيط

جـ- راس المال المركب د - السندات القابلة للتحويل

٣- لماذا يهتم المحلل بربحية السهم المخفضة؟

٤- ما الفرق بين ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة؟

٥- هل تؤثر ربحية السهم على سعر السهم في السوق؟

٦- هل تتأثر ربحية السهم بتقلبات سعر السهم في السوق؟

٧- ما هو المعيار المستخدم لمعرفة ما اذا كانت السندات القابلة للتحويل تمثل أسهم عادية معادلة أم لا؟

٨- قارن بين صافي الدخل وربحية السهم كمقاييس للربحية؟

٩- هل تتأثر ربحية السهم بالرفع المالي؟ وكيف؟

١٠- قارن بين معدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم كمقاييس للربحية؟

١١- قارن بين معدل العائد على الأصول وربحية السهم كمقاييس للربحية؟

تمرين (١): بين أثر كل من الأحداث التالية على:

١- ربحية السهم الأساسية.

٢- ربحية السهم المبدئية.

٣- ربحية السهم المخفضة.

- زيادة معدل دوران الأصول مع ثبات حجم الاصول.
- زيادة معدل العائد على الأصول مع ثبات حجم الاصول.
- شراء أسهم خزينة نقداً.
- بيع أسهم خزينة بسعر أعلى من التكلفة.
- توزيع حصص أرباح نقداً.

- توزيع أسهم مجانية قبل نهاية العام (٥٠٪).
- تجزئة السهم بمعدل ١:٢.
- ارتفاع سعر السهم في السوق.
- ارتفاع سعر الفائدة على الديون القائمة.
- ارتفاع معدل الضريبة.
- زيادة في سعر بيع السلعة مع ثبات حجم المبيعات.
- التغيير في طريقة اهلاك المعدات (ترتب عليها زيادة في الإهلاك للسنة الحالية).
- بيع أحد الأصول الثابتة بخسارة.

تمرين (٢):

كان عدد الأسهم العادية والقائمة في ٩٢/١/١ ١٠٠٠٠٠ سهم عادي والعمليات التالية تمت خلال السنة:

- في ٤/١ تم إصدار ٥٠٠٠٠ سهم عادي.
- في ٧/١ تم شراء ٣٠٠٠٠ سهم من أسهم الشركة من السوق المالي.
- في ١١/١ تم تجزئة السهم بمعدل ١:٢.

بلغت صافي الأرباح بعد الضرائب لسنة (٩٢) ٢٦٩٥٠ دينار ولا يوجد أسهم ممتازة أو سندات قابلة للتحويل في هيكل رأس المال.

المطلوب: أوجد ما يلي:

١ - المتوسط المرجح للأسهم العادية والقائمة خلال سنة ١٩٩٢.

٢ - ربحية السهم(EPS).

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

تمرين (٣):

المعلومات التالية تتعلق بالمركز المالي للشركة المتحدة كما هو في ٩٠/١٢/٣١

١٠٠٠٠٠ دينار رأس مال أسهم عادية (١٠٠٠٠٠ سهم)

٥٠٠٠٠ دينار رأس مال اسهم ممتازة، ٩٪، ٥٠٠ سهم مجمعة للأرباح وقابلة للتحويل بمعدل ١:١٠٠.

٢٠٠٠ رأس مال إضافي عادي.

١٠٠٠٠٠ سندات، ١٠٪ (١٠٠ سند قابلة للتحويل بمعدل ١:١٠٠٠).

٢٠٠٠ الأرباح المحتجزة

٥٠٠٠ أسهم خزينة (بالقيمة الاسمية)

بلغت الأرباح بعد الضريبة ١٣٤٠٠ دينار ومعدل الضريبة ٤٠٪ ومعدل العائد على السندات فئة Aa ١٣٪

المطلوب:

١- حساب ربحية السهم الأساسية.

٢- حساب ربحية السهم المبدئية.

٣- حساب ربحية السهم المخفضة.

٤- الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت لاحتساب إهتلاك المعدات وبلغت الاهتلاكات لسنة ٩٠، ١٠٨٠٠ دينار. بفرض أن الشركة تحولت من طريقة القسط الثابت إلى طريقة مجموع أرقام السنين والتي يبلغ الإهتلاك على أساسها ١١٢٠٠ دينار احسب ما يلي:

أ - ربحية السهم الأساسية.

ب - ربحية السهم المبدئية.

جـ - ربحية السهم المخفضة.

تمرين (٤):

الآتي حقوق المساهمين كما ظهرت في الميزانية في ١٢/٣١

٢٠٠٠٠ رأس مال الأسهم العادية، ١٠٠٠٠ سهم.

١٠٠٠٠ رأس مال الأسهم الممتازة، ١٠٠ سهم ممتاز مجمعة للأرباح ٨٪.

١٠٠٠٠ سندات، ١٠٪، ١٠٠ سند قابله للتحويل بمعدل ١: ٩٠

٤٠٠٠ رأس مال اضافي - عادي

٢٠٠٠ رأس مال اضافي - ممتاز

٤٠٠٠ الأرباح المحتجزة

بلغت صافي الأرباح بعد الضريبة ١٧٠٠ ومعدل الضريبة ٢٠٪ ومعدل العائد على سندات فئه Aa ١٤٪.

المطلوب:

أ - حساب كل من:

١ - ربحية السهم الأساسية.

٢ - ربحية السهم المبدئية.

٣ - ربحية السهم المخفضة.

ب - بفرض أن معدل الضريبة كان ٤٠٪ بدلاً من ٢٠٪، أعد حساب كل مما يلي:

١ - ربحية السهم الأساسية

٢ - ربحية السهم المبدئية

٣ - ربحية السهم المخفضة.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

تمرين (٥)

خلال سنة ١٩٩٠ أصدرت شركة الصناعات الحديثة ١٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠٠ دينار للسند الواحد بمعدل فائدة ١٠٪ والسندات قابلة للتحويل بمعدل ٥٠٠ سهم عادي لكل سند.

وبلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب لسنة ١٩٩١ ٢٨٠٠٠ دينار ومعدل الضريبة ٣٠٪ ومعدل العائد النقدي على سندات الشركات فئة Aa ١٢٪ وكان عدد الأسهم العادية في ١٩٩١/١/١ ١٠٠٠٠٠ سهم.

ولم يطرأ تغيير على الأسهم العادية خلال السنة، كذلك لم يتم تحويل أي من السندات إلى أسهم عادية.

المطلوب:

١ – حساب ربحية السهم الأساسية.

٢ – حساب ربحية السهم المبدئية.

٣ – حساب ربحية السهم المخفضة.

٤ – بفرض أن ٥٠٪ من السندات حولت إلى أسهم عادية في ١٩٩١/٣/٣١، احسب ما يلي:

أ – ربحية السهم الأساسية.

ب – ربحية السهم المخفضة.

تمرين (٦):

كان عدد الأسهم العادية والقائمة لدى شركة الصناعات المتحدة في ١٩٩١/١/١ ٦٠٠٠٠ سهم عادي وخلال السنة تمت العمليات التالية:

- في ٩١/٧/١ أصدرت (٨٠) سنداً بقيمة اسمية ١٠٠٠ دينار بفائدة ٩٪.

وكانت السندات قابلة للتحويل بمعدل ١٠٠ سهم عادي لكل سند.

- في ١٩٩١/١١/١ قامت الشركة بشراء ١٠٠٠٠ سهم من أسهمها العادية المتداولة في السوق المالي.

- بلغت الإيرادات خلال السنة ٦٢٨٠٠ دينار

وإجمالي المصروفات ٥٤٥٠٠ دينار ما عدا الفوائد والضرائب وتخضع الشركة لمعدل ضريبة ٤٠٪ وبلغ معدل العائد النقدي على سندات فئة Aa ١٤٪

المطلوب:

١ – حساب ربحية السهم الأساسية.

٢ – حساب ربحية السهم المبدئية.

٣ – حساب ربحية السهم المخفضة.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

تمرين رقم (٧) اختر الاجابة الصحيه

– استخدم البيانات التاليه والمستخرجة من القوائم الماليه للشركه المتحده في ١٩٩٥/١٢/٣١ للاجابه على الاسئله ١و٢و٣و٤و٥.

٢٠٠٠٠د رأس مال الاسهم العاديه، ٢٠٠٠٠ سهم مصرح به ومصدر.

١٠٠٠٠د رأس مال الاسم الممتازة، ١٠٠ سهم ،٩٪ مجمعه للارباح وقابله للتحويل بمعدل ١:١٠٠.

١٠٠٠٠د سندات، ١٠٠ سند بمعدل ٨٪ قابله للتحويل بمعدل ١:١٠٠

٢٠٠٠د رأس المال الاضافي – عادي.

٢٠٠٠د الارابح المحتجزة.

فاذا علمت ان صافي الربح بعد الضريبه بلغ ١٧٥٠ دينار لسنة ١٩٩٥ ومعدل الضريبه ٥٠٪ ، ومعدل العائد على سندات الشركات فئة Aa ١٣٪ . ولم يطرأ تغيير على عدد الاسهم العادية خلال السنة ولم توزع الشركة ارباح على حملة الاسهم العادية والممتازة خلال الفترة.

(١) – معدل العائد على حقوق الملكية: استخدم حقوق الملكية في نهاية الفترة (بين طريقة الحل):

أ– ٠,٠٨٧٥ دينار

ب– ٠,٠٤٢٥ دينار

جـ– ٠,٠٣٨٦ دينار

د– ٠,٠٣٥٤ دينار

هـ– ٠,٠٣٦٩ دينار

(٢) – ربحية السهم الاساسية:

أ– ٠,٠٨٧٥ دينار

ب– ٠,٠٤٢٥ دينار

جـ– ٠,١٧٥ دينار

د– ٠,١٣٧ دينار

(٣) – ربحية السهم المخفضة:

أ– ٠,٠٨٧٥ دينار

ب– ٠,٠٥٥ دينار

جـ– ٠,٠٥٨ دينار

د– ٠,٠٤١٧ دينار

هـ– ٠,٠٤٢٥ دينار

(٤) – ربحية السهم المبدئية:

أ– ٠,٠٨٧٥ دينار

ب– ٠,٠٤٢٥ دينار

جـ– ٠,٠٤٢٥ دينار

د– ٠,٠٤١٧ دينار

هـ– قيمة أخرى اذكرها.....

(٥) – اذا تم تحويل ٥٠٪ من السندات في ١٩٩٠/٧/١ الى اسهم عاديه فان ربحية السهم المبدئيه ستكون (قرب لاقرب اربع خانات عشرية)

أ– ٠,٠٣١٦ دينار

ب– ٠,٠٥٥ دينار

جـ– ٠,٠٨٢ دينار

د– ٠,٠٤١٧ دينار

هـ قيمة اخرى اذكرها.....

(٦) – ارتفاع معدل الفائدة على الديون (السندات) القائمة دائما:

أ– يخفض معدل العائد على الاصول.

ب– يخفض ربحية السهم المخفضة.

جـ– لا يؤثر على ربحية السهم الاساسية.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

د- يخفض معدل العائد على حقوق الملكية.

هـ- أ و ب.

و- لا شيء مما ذكر.

(٧) - انخفاض معدل الضريبة على الشركة (بفرض ان الشركة تحقق ارباح):

أ- يخفض معدل العائد على الاصول.

ب- يحسن معدل العائد عل حقوق الملكية.

جـ- يحسن ربحية السهم الاساسية.

د- يخفض ربحية السهم المخفضة.

هـ- ب وجـ.

و- أ و ب و جـ و د جميعها صحيحة.

(٨) - التحول من طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً إلى الوارد اولاً صادر اولاً لتقييم مخزون اخر المدة (في حالة اتجاه الاسعار للارتفاع ونمو المخزون):

أ- يزيد نسبة هامش الربح.

ب- يزيد من ربحية السهم الاساسية.

جـ- يحسن ربحية السهم المخفضة

د- يزيد من معدل دوران الاصول.

هـ- أ و ب و جـ

و-جميع مما ذكر

الفصل التاسع

تحليل التدفقات النقدية

(قائمة التدفقات النقدية)

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- مكونات قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها الرئيسة.

٢- التدفقات النقدية من العمليات ومصادرها الرئيسة ودلالتها.

٣- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

٤- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

٥- العلاقة بين التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة والتدفقات النقدية المستقبلية.

٦- مصادر الاختلاف بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من العمليات.

٧- طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية وخصائص كل منها.

٨- تحليل التدفقات النقدية.

٩- التدفقات النقدية ومراحل حياة المنتج او المشروع

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

قائمة التدفقات النقدية
Cash Flow Statement

قائمة التدفقات النقدية واستخداماتها الرئيسية

تشكل قائمة التدفقات النقدية احدى القوائم الرئيسة التي ينتجها النظام المحاسبي. وهي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمنشأة معينة خلال فترة مالية معينة. ويفترض أن تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى(١) [قائمة الدخل و قائمة المركز المالي]. حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل(٢). وقدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية تهم العديد من مستخدمي القوائم المالية، فالمقرض في الأجل القصير يهتم بقدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية في الأجل القصير أكثر من اهتمامه بالربحية لضمان تحصيل ديونه قصيرة الأجل. والمستثمر يهتم بقدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية لأهمية التدفقات النقدية في تحديد سعر السهم، وكذلك الإدارة أيضاً تهتم بتحديد التدفقات النقدية للتعرف على مدى الحاجة إلى التمويل الخارجي، ولتخطيط وإدارة الموارد النقدية بكفاءة.

وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من أن قائمة الدخل تعطي ربح المنشأة خلال فترة مالية معينة، ولكن الربح الوارد في قائمة الدخل مبني على أساس الاستحقاق فهو يتجاهل التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المشروع ولذلك لا يعتبر صافي الدخل مؤشراً على قدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية في الأجل القصير. وبصدور المعيار المحاسبي رقم (٩٥) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة (FASB) عام ١٩٨٨ حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي والتي تلخص التغيرات في بنود الميزانية خلال الفترة المالية وأسباب هذه التغيرات. ومن أهم الجوانب الجديدة في

قائمة التدفقات النقدية التي تميزها عن قائمة التغير في المركز المالي هو تصنيفها للمقبوضات والمدفوعات وفقاً للأنشطة الرئيسة للمشروع.

- مكونات قائمة التدفقات النقدية:

وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (٩٥) تشتمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة اجزاء رئيسة(٤):-

١ - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Cash Flow From Operating Activities).

٢ - التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية (Cash Flow From Investing Activities).

٣ - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (Cash Flow From Financing Activities).

- التدفقات النقدية من العمليات

الجزء الأول من قائمة التدفقات النقدية يبين مصادر واستخدامات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية خلال الفترة المالية، ويعكس الآثار النقدية لأنشطة العمليات، ومن الأمثلة على الأنشطة التشغيلية.

- المشتريات النقدية.
- المبيعات النقدية.
- تحصيلات المدينين التجاريين.
- التسديدات للدائنين التجاريين.
- المصروفات التشغيلية النقدية مثل مصاريف الايجار والرواتب والمصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع ولا يدخل ضمنها الاهلاكات واطفاء الأصول غير الملموسة لكونها مصروفات غير نقدية.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

- التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:

يلخص هذا الجزء من قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المشروع والناجمة عن الأنشطة الاستثمارية، ويعكس الآثار النقدية للنشاط الاستثماري للمشروع، ومن الأمثلة على الأنشطة الاستثمارية(٥):

- الإقراض بضمانات أو بدون ضمانات.
- التحصيلات من القروض.
- شراء وبيع الأصول الثابتة.
- شراء وبيع استثمارات طويلة الأجل.

- التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية:

يعكس هذا الجزء من قائمة التدفقات النقدية الآثار النقدية للأنشطة التمويلية في المشروع ومن الأمثلة على الأنشطة التمويلية(٥):

- اصدار أسهم عادية نقداً.
- اصدار أسهم ممتازة نقداً.
- اصدار السندات نقداً.
- الإقتراض مقابل أوراق دفع.
- توزيعات حصص الأرباح النقدية على المساهمين.
- شراء أو بيع أسهم الخزينة.

ومن الجدير بالذكر بأن هناك أنشطة استثمارية وتمويلية لا تدخل في صلب قائمة التدفقات النقدية مثل اصدار أسهم عادية او ممتازة مقابل امتلاك الأراضي أو أية أصول أخرى عينية، أو إستخدام أحد الأصول العينية لتسديد القروض وتحويل السندات إلى أسهم عادية. فهذه الأنشطة لا يترتب عليها تدفقات نقدية داخلة إلى أو خارجة من المشروع. ولكن هذه الأنشطة تعتبر من الأنشطة الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وقد تؤثر على التدفقات النقدية في المستقبل. ولذلك تتطلب

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الإفصاح عن هذه الأحداث في الملاحق والجداول الملحقة (المرفقة) بقائمة التدفقات النقدية.

تحليل قائمة التدفقات النقدية:

تحليل التدفقات النقدية أساسي لتقيم درجة المخاطرة المرتبطة بالقروض. فقدرة الشركة على خدمة الديون المتمثلة بدفع الفوائد وأقساط القروض في تواريخ استحقاقها، تعتمد بشكل كبير على قدرة المقترض على خلق التدفقات النقدية وبشكل مضطرد ومستقر.

فنسب المديونية تعطي حجم الديون في هيكل رأس المال وممكن أن تساعد في تقدير حجم النقدية اللازمة لخدمة الديون، ولكنها لا تخدم كمؤشر على قدرة المنشأة على تحقيق المستوى اللازم من النقدية لخدمة الديون. ومن النسب والمؤشرات المالية التي تساعد في تقدير قدرة المنشأة على خدمة الديون وتعتمد على أرقام التدفقات النقدية هي التدفقات النقدية من العمليات إلى الألتزامات ونسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى النفقات الرأسمالية.

١- التدفقات النقدية من العمليات للالتزامات:

(Operating Cash Flows to Total Liabilities)

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية من العمليات}}{(\text{الالتزامات في بداية الفترة} + \text{الألتزامات في نهاية الفترة})/٢}$$

يتم حساب هذا المؤشر المالي بقسمه صافي التدفقات من العمليات على الالتزامات وتشمل الالتزامات لأغراض حساب هذه النسبة جميع الالتزامات بما فيها التزامات قصيرة الأجل. ويلاحظ أيضاً عند حساب هذه النسبة استخدام معدل الالتزامات خلال الفترة بدلاً من رصيد الالتزامات في نهاية الفترة كما هو الحال عند حساب نسب المديونية. وذلك لتحقيق نوع من الانسجام والاتساق عند حساب

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

هذه النسبة، حيث أن رقم التدفقات النقدية في البسط يتعلق بفترة معينة وليس بنقطة زمنية محددة.

وتخدم هذه النسبة كمؤشر على قدرة المنشأة على خدمة الديون من التدفقات النقدية من العمليات، التي تشكل النشاط الرئيسي للمشروع. وتتميز العمليات كمصدر مهم للتدفقات النقدية لكونها تشكل النشاط الرئيسي للمشروع، ولكونها نشاط متكرر ويسهل التنبؤ بها بشكل معقول مقارنة مع المصادر الأخرى للتدفقات النقدية للمنشأة من مثل الأنشطة التمويلية والأنشطة الاستثمارية. وتستخدم هذه النسبة لتقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالقرض. وبشكل عام الزيادة في هذه النسبة مؤشر على تحسن في درجة اليسر المالي وانخفاض في احتمالات العسر المالي للمقترض ونسبة بحدود ٢٠٪ مؤشر على مركز مالي جيد بشكل عام.

٢- نسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى النفقات الرأسمالية:

(Operating Cash flows to Capital Expenditure Ratio)

يتم حساب هذه النسبة كالتالي:

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية من العمليات للفترة}}{\text{المصروفات الرأسمالية خلال الفترة}}$$

تشكل المصروفات الرأسمالية أحد استخدامات الأموال في المنشأة التي تعتبر ضرورية للمحافظة على الطاقة الأنتاجية والتوسع. وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية من نشاطها الرئيسي كافية لتمويل النفقات الرأسمالية، دون اللجوء إلى تمويل خارجي. وتخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى توفر فائض في التدفقات النقدية من العمليات بعد تمويل النفقات الرأسمالية لخدمة الديون. فزيادة هذه النسبة عن واحد يعني وجود فائض في التدفقات النقدية من العمليات متاح لخدمة الديون. وعند استخدام هذا المؤشر لا بد من مراعاة مراحل حياة المشروع (Product Life Cycle). ففي المراحل الأولى من حياة المشروع

وخاصة خلال مرحلة النمو المبكرة (Growth Phase) قد تكون هذه النسبة أقل من واحد وذلك لعدم قدرة المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية كافية لتغطية النفقات الراسمالية الضخمة في هذه المرحلة. بينما في مرحلة النضج (Maturity Stage) يتوقع أن تكون قيمة هذه النسبة أكبر من واحد، وذلك لزيادة حجم التدفقات النقدية من العمليات من ناحية، وانخفاض حجم النفقات الرأسمالية في هذه المرحلة. وبشكل عام يجب مراعاة الحذر عند تفسير هذه النسبة لانها تعتمد على حجم النفقات الرأسمالية والتي تلجا الادارة إلى تخفيضها في السنوات التي يكون فيها مستوى الأرباح متدني.

سلوك التدفقات النقدية ومراحل حياة المشروع:

(Cash Flows & Product Life Cycle Relationship)

يعتمد سلوك التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة، التشغيلية والتمويلية والأستثمارية، على مراحل حياة المشروع. ففي المرحلة الأولى من حياة المشروع ومراحل النمو المبكرة غالباً يكون المشروع غير قادر على تحقيق تدفقات نقدية موجبة من العمليات. وذلك بسبب النفقات التي يتكبدها المشروع لترويج المنتج ولتعزيز حصته بالسوق. ويتوقع أيضاً في هذه المرحلة أن تكون التدفقات النقدية من الأستثمارات عالية، وذلك لحاجة المنشأة إلى تمويل النفقات الرأسمالية الكبيرة نسبياً اللازمة لتمويل التوسع في هذه المرحلة. وبما أن كل من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية غالباً لا تحقق تدفقات نقدية داخلة وتحتاج المنشأة إلى استخدامات في الأموال في هذه المرحلة، لذلك يتم الاعتماد على المصادر الخارجية (الأسهم والقروض) لتمويل النقص في النقدية اللازم لتمويل الأنشطة الاستثمارية. وفي مرحلة النمو (Growth Phase) وعندما تزداد ايرادات المشروع ويصبح قادر على تحقيق تدفقات نقدية ملائمة من العمليات والتي يتم أستخدامها غالباً في تمويل الاستثمارات في رأس المال العامل (المخزون والذمم المدينة). وهذا التوسع في المخزون والذمم المدينة ضرورياً لمجاراة التوسع المتوقع في المبيعات في المستقبل،

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

ولا يتوقع في هذه المرحلة أن يتحقق تدفقات نقدية داخلة من الأنشطة الاستثمارية حيث تندر عمليات الأستغناء عن الأصول ولا بد من الانفاق الرأسمالي للمحافظة على الطاقة الأنتاجية والتوسع. وفي هذه المرحلة معظم الأحتياجات النقدية يتم تمويلها عن طريق الديون أو اصدار الأسهم.

في مرحلة النضج (Maturity Phase) يحدث تغير في هكيل التدفقات النقدية حيث تصبح الأنشطة التشغيلية المصدر الرئيسي والأهم للتدفقات النقدية ويتراجع دور مصادر التمويل الخارجية. حيث يصبح المنتج مقبولاً بالسوق وتكون المنشأة قد عززت حصتها في السوق وأكتمل الاستثمار في رأس المال العامل، وبسبب تدني حاجة المشروع إلى الانفاق على الأنشطة الأستثمارية يقتصر الانفاق الرأسمالي على المحافظة على الطاقة الانتاجية. وفي الجزء الأخير من هذه المرحلة قد تحقق الأنشطة الاستثمارية تدفقات نقدية داخلة للمنشأة، إذا كانت المتحصلات من بيع بعض الأصول تزيد عن الانفاق على الأنشطة الاستثمارية. ويتم غالباً استخدام النقدية المتحققة من الانشطة التشغيلية والاستثمارية لتسديد الديون التي أقترضت في المراحل المبكرة. وفي مرحلة الانحدار (Decline Phase) تتراجع التدفقات النقدية من العمليات نتيجة لانخفاض ايرادات المشروع.

جوانب تحليلية:

إن تصنيف التدفقات النقدية حسب الأنشطة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية يساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة وكذلك يساعد في تفسير مدلولات هذه الأرقام. وتشكل التدفقات النقدية من العمليات (التشغيلية) أهم مصادر التدفقات النقدية الثلاثة. حيث يعكس هذا الجزء أنشطة العمليات والتي تشكل النشاط الرئيسي للمشروع، وتتميز هذه الأنشطة بكونها في معظمها لها طابع متكرر وبالتالي يسهل التنبؤ بها. وتحظى باهتمام المهتمين بالتوقع بقدرة الشركة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.

ومن جهة أخرى فإن مدلولات أرقام التدفقات النقدية تختلف باختلاف مصادرها (الأنشطة). فقدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة من العمليات مؤشر ايجابي على قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية في المستقبل، وذلك لكونها تعكس الآثار النقدية للعمليات والتي لها طابع متكرر، وتشكل النشاط الرئيسي للمشروع. فالشركة القادرة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة من العمليات يسهل عليها الحصول على النقدية من الأنشطة التمويلية. بينما تحقيق تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة الاستثمارية قد لا يكون مؤشراً ايجابياً حول قدرة الشركة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل(٦).

طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية:- الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، وتتطلب المعايير المحاسبية إستخدام الطريقة المباشرة لاعداد قائمة التدفقات النقدية، ولكن اجازت استخدام الطريقة غير المباشرة. وحتى في حالة استخدام الطريقة المباشرة، تتطلب المعايير المحاسبية الإفصاح في ملحق لقائمة التدفقات النقدية عن جدول يبين الفروق بين رقم صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات، وبالتالي يمكن الحصول على نفس المعلومات التي تتضمنها الطريقة غير المباشرة.

ومن الجدير بالذكر أن الفرق بين الطريقتين هو فقط في كيفية تحديد التدفقات النقدية من العمليات، حيث لا تختلف كيفية اعداد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والإستثمارية بين الطريقتين.

أ - الطريقة غير المباشرة:

وفقاً لهذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية من العمليات من خلال اجراء تعديلات على رقم صافي الدخل المستخرج من قائمة الدخل. ومن ميزات هذه الطريقة أنها تبين لمستخدم القوائم المالية مصادر الإختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات. حيث يجب الإشارة هنا إلى أن صافي الدخل

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، وبالتالي يتضمن صافي الدخل بنود ايرادات ومصروفات ليس لها أثر نقدي خلال الفترة، وكذلك يعكس صافي الدخل بعض البنود التي ليس لها علاقة بالعمليات مثل أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة. كما أن بعض المصروفات التي تتضمنها قائمة الدخل بطبيعتها مصروفات غير نقدية مثل مصروفات الاهتلاك وللوصول إلى صافي التدفقات النقدية من العمليات لا بد من اجراء التعديلات التالية على صافي الدخل:

١ - تعديلات لأثر التغيرات في رأس المال العامل:

يشتمل رأس المال العامل على الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة، حيث فيما يتعلق بالأصول المتداولة تطرح الزيادة ويضاف النقص، وذلك لأن الزيادة في الأصول المتداولة غالباً ما تعكس تدفقات نقدية مرتبطة بأحد بنود قائمة الدخل أقل من المبالغ التي يعكسها البند في قائمة الدخل، فعلى سبيل المثال الزيادة في الذمم المدينة تعني أن المبالغ المحصلة من العملاء مقابل المبيعات خلال الفترة هي أقل من رقم المبيعات الذي تعكسه قائمة الدخل ويتم قياس الربح على أساسه. بينما النقص بالذمم المدينة يعكس متحصلات خلال الفترة أكبر من رقم المبيعات الظاهر في قائمة الدخل، ولذلك يضاف النقص بالذمم المدينة إلى صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من العمليات. أما بالنسبة للإلتزامات المتداولة فيتم إضافة الزيادة وطرح النقص فيها من رقم صافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من العمليات.

٢ - تعديلات لإستبعاد أثر البنود غير المرتبطة بالعمليات والتي تعكسها قائمة الدخل، مثل أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة، أو أرباح تسوية الديون لكونها مرتبطة بأنشطة استثمارية أو تمويلية. ويتم استبعاد أثر هذه البنود بطرح الأرباح وإضافة الخسائر من وإلى صافي الدخل وذلك للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من العمليات(٧).

٢- تعديلات لإلغاء أثر المصروفات غير النقدية بطبيعتها على صافي الدخل. فبعض بنود المصروفات بطبيعتها غير نقدية مثل اهلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة، ويتم معالجتها بإضافة مبالغ الاهلاك والإطفاء إلى صافي الدخل وذلك للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من العمليات. والنموذج التالي يوضح كيفية اجراء التعديلات السابقة على صافي الدخل لحساب التدفقات النقدية من العمليات وفقاً للطريقة غير المباشرة :

التدفقات النقدية من العمليات (الطريقة غير المباشرة)

صافي الدخل	XXX
١ - تسويات رأس المال العامل:	
تطرح الزيادة في الأصول المتداولة	(XX)
يضاف النقص في الأصول المتداولة	XX
يطرح النقص في الإلتزامات المتداولة	(XX)
تضاف الزيادة في الإلتزامات المتداولة	XX
٢ - تضاف المصروفات غير النقدية:	
اهتلاك الأصول الثابتة	XX
اطفاء الأصول غير الملموسة	XX
اهتلاك خصم اصدار السندات	XX
مصاريف الديون المشكوك فيها	XX
٣ - يلغي أثر البنود غير التشغيلية	
تطرح: أرباح البنود غير التشغيلية (أرباح تسوية الديون)	(XX)
تضاف: خسائر البنود غير التشغيلية: (خسائر بيع الأصول)	XX
صافي التدفقات النقدية من العمليات	XXXX

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

ب - الطريقة المباشرة:

اعداد قائمة التدفقات وفقاً للطريقة المباشرة يتطلب تحديد الآثار النقدية لكل بند من بنود قائمة الدخل التي تعكس الأنشطة التشغيلية، وهذا يستلزم تطبيق الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق على كل بند من بنود قائمة الدخل والمتعلق بالأنشطة التشغيلية. وتشمل التدفقات النقدية من العمليات وفقاً للطريقة المباشرة على الثلاثة بنود الرئيسة التالية:

١ - النقدية المحصلة من العملاء على حساب المبيعات.

٢ - النقدية المدفوعة للموردين مقابل المشتريات.

٣ - المصروفات التشغيلية النقدية.

١ - النقدية المحصلة من العملاء:

في ظل الأساس النقدي او اذا كانت جميع المبيعات خلال الفترة نقدية يتساوى رقم صافي المبيعات الظاهر في قائمة الدخل مع النقدية المحصلة من العملاء خلال الفترة، ولكن إذا كان جزء من المبيعات آجلة ولكون قائمة الدخل معدة على أساس الاستحقاق فان قياس النقدية المحصلة من العملاء يتطلب التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي للمبيعات بموجب المعادلة التالية:

المبالغ المحصلة من العملاء = صافي المبيعات

+ النقص في حساب الذمم المدينة خلال الفترة

- الزيادة في حساب الذمم المدينة خلال الفترة

ويتم تحديد الزيادة أو النقص في حساب الذمم المدينة بمقارنة أرصدة الذمم المدينة أول الفترة مع أرصدتها في نهاية الفترة. ونعني بالزيادة في أرصدة الذمم

المدينة أن المبالغ المحصلة على حساب المبيعات الآجلة أقل من المبيعات الآجلة خلال الفترة. وهذا يعني أن المبالغ المقبوضة على حساب المبيعات (النقدية والآجلة) أقل من رقم صافي المبيعات الظاهر في قائمة الدخل والمبني على أساس الاستحقاق.

٢ - المبالغ المدفوعة للموردين ويتم حسابها باستخدام المعادلة التالية

المبالغ المدفوعة للموردين = صافي المشتريات

+ النقص في أرصدة حسابات الدائنين

- الزيادة في أرصدة حسابات الدائنين

فالزيادة في حسابات الدائنين خلال الفترة تعني أن المبالغ المدفوعة للموردين أقل من المشتريات خلال الفترة، بينما النقص في أرصدة الدائنين يعني أن المبالغ المدفوعة للموردين خلال الفترة أعلى من المشتريات خلال نفس الفترة.

ويمكن استخراج رقم صافي المشتريات، في حالة عدم توفره، من تكلفة البضاعة المباعة والتغير في أرصدة المخزون، فصافي المشتريات يتساوى مع تكلفة البضاعة المباعة إذا لم يطرأ تغير على المخزون خلال الفترة. ولكن إذا طرأ تغير على المخزون خلال الفترة فيتم ايجاد صافي المشتريات وفقاً للمعادلة التالية:

صافي المشتريات = كلفة البضاعة المباعة

+ الزيادة في المخزون خلال الفترة

- النقص في المخزون خلال الفترة

وبإستخدام المعادلتين السابقتين يمكن تحديد المبالغ المدفوعة للموردين من تكلفة البضاعة المباعة، وأرصدة الدائنين، والمخزون وفقاً للمعادلة التالية:

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

المبالغ المدفوعة للموردين = تكلفة البضاعة المباعة

+ الزيادة في أرصدة المخزون خلال الفترة

– النقص في أرصدة المخزون خلال الفترة

+ النقص في أرصدة الدائنين خلال الفترة

– الزيادة في أرصدة الدائنين خلال الفترة

المصروفات التشغيلية النقدية = المصروفات التشغيلية

– الاهتلاكات والمصروفات غير النقدية

+ الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً

– النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً

+ النقص في المصروفات المستحقة

– الزيادة في المصروفات المستحقة

ويمكن تطبيق هذه المعادلة مع تعديل بسيط خاص بتسوية مصروفات الاهتلاك، على كل بند من بنود المصروفات بشكل افرادي للتحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

• مصروفات الرواتب النقدية = مصروفات الرواتب في قائمة الدخل

+ الزيادة في مصروفات الرواتب المدفوعة مقدماً

– النقص في مصروفات الرواتب المدفوعة مقدماً

+ النقص في مصروفات الرواتب المستحقة

– الزيادة في مصروفات الرواتب المستحقة

• الفوائد المدفوعة = مصروفات الفوائد

+ الزيادة في مصروفات الفوائد المدفوعة مقدماً

– النقص في مصروفات الفوائد المدفوعة مقدماً

+ النقص في مصروفات الفوائد المستحقة

– الزيادة في مصروفات الفوائد المستحقة

• الضرائب المدفوعة = مصروفات الضرائب

+ النقص في مصروفات الضرائب المستحقة

– الزيادة في مصروفات الفوائد المستحقة

ايرادات الفوائد وأرباح الأسهم المقبوضة = ايرادات الفوائد وأرباح الأسهم

+ الزيادة في ايرادات الفوائد المقبوضة مقدماً

– النقص في ايرادات الفوائد المقبوضة مقدماً

+ النقص في ايرادات الفوائد المستحقة

– الزيادة في ايرادات الفوائد المستحقة

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (الطريقة المباشرة)

XX المبالغ المحصلة من العملاء

XX ايرادات الفوائد وأرباح الأسهم المقبوضة

(XX) – المبالغ المدفوعة للموردين

(XX) – اجمالي المصروفات التشغيلية النقدية

(XX) – مصروفات الفوائد المدفوعة خلال الفترة

XX صافي التدفقات النقدية من العمليات

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

مثال محلول:

المعلومات التالية تتعلق بالشركة الدولية

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١

	٥٠٠٠٠٠	المبيعات (بالصافي)
	١٠٠٠٠	ايرادات الفوائد
٥١٠٠٠٠		مجموع الايرادات
		المصروفات
٣١٠٠٠٠		تكلفة البضاعة المباعة
		المصروفات التشغيلية
	١٥٠٠٠	م. ايجار
	٢٤٠٠٠	م. رواتب
	٢٠٠٠٠	م. اهتلاك
	٥٠٠٠	م. ادارية وعمومية اخرى
	٢١٠٠٠	م. بيع وتوزيع
٨٥٠٠٠		مجموع المصاريف التشغيلية
٢٠٠٠		خسائر بيع أراضي
١٣٠٠٠		مصروفات الفوائد
٣٠٠٠٠		ضريبة
٧٠٠٠٠		صافي الدخل بعد الضريبة

الآتي أرصدة بعض بنود قائمة المركز المالي كما هي في:

	١٩٩٥/١٢/٣١	١٩٩٦/١٢/٣١
الأصول المتداولة		
النقدية وشبه النقدية	١٥٠٠٠	٢٤٥٠٠
الذمم المدينة	٣٥٠٠٠	٣٧٠٠٠
المخزون	٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠
مصاريف ايجار مدفوعة مقدماً	---	٣٠٠٠
الالتزامات المتداولة		
دائنون	١٢٠٠٠	٨٠٠٠
ضرائب مستحقة	١٥٠٠	٣٥٠٠
رواتب مستحقة	---	٢٠٠٠
فوائد مدينة مستحقة	١٠٠٠	٥٠٠

وقد أظهر تحليل التغييرات في قائمة المركز المالي حدوث العمليات التالية خلال الفترة

أ - عمليات متعلقة بالأنشطة الاستثمارية:

تم شراء معدات بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار نقداً.

تم بيع قطعة أرض بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار نقداً.

قامت الشركة بشراء أسهم وسندات كاستثمارات طويلة الأجل بمبلغ ١٣٠٠٠ دينار نقداً.

منحت الشركة قروض بمبلغ ١٤٠٠٠ دينار.

وحصلت من القروض ٧٠٠٠ دينار نقداً خلال الفترة.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

عمليات متعلقة بالأنشطة التمويلية

أصدرت الشركة خلال العام ٥٠٠٠ سهم عادي نقداً بسعر دينارين للسهم الواحد

أصدرت الشركة ١٠٠ سهم ممتاز لامتلاك قطعة أرض قيمتها السوقية ١١٠٠٠ دينار.

تم استدعاء ٥٠٪ من السندات بكلفة ١٥٠٠٠ دينار نقداً.

بلغت القروض النقدية المستلمة خلال الفترة ٧٥٠٠ دينار والتسديدات النقدية لحساب القروض ٥٠٠٠ دينار.

وزعت الشركة حصص أرباح نقدية على المساهمين ١٢٥٠٠ دينار.

تم تحويل أسهم ممتازة قيمتها الإسمية ٢٥٠٠٠ دينار الى أسهم عادية.

الحل:

الشركة الدولية

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة الحالية المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١

(الطريقة غير المباشرة)

التدفقات النقدية من العمليات

صافي الدخل		٧٠٠٠٠
يضاف		
النقص في المخزون	٣٠٠٠	
الزيادة في الضرائب المستحقة	٢٠٠٠	
الزيادة في الرواتب المستحقة	٢٠٠٠	
خسائر بيع الأراضي	٢٠٠٠	
الاهتلاك	٢٠٠٠٠	
		٢٩٠٠٠+
يطرح		
النقص في الذمم الدائنة	٤٠٠٠	
الزيادة في الذمم المدينة	٢٠٠٠	
الزيادة في مصروفات الايجار المدفوعة مقدماً	٣٠٠٠	
النقص في مصروفات الفوائد المستحقة	٥٠٠	
		(٩٥٠٠)
صافي التدفقات النقدية من العمليات		٨٩٥٠٠

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
مشتريات معدات نقداً	(٧٠٠٠٠)	
مقبوضات من بيع أراضي	٢٥٠٠٠	
مشتريات أوراق مالية (استثمارات طويلة الاجل)	(١٣٠٠٠)	
قروض نقدية ممنوحة	(١٤٠٠٠)	
تحصيلات من القروض	٧٠٠٠	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(٦٥٠٠٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
مقبوضات نقدية مقابل اصدار أسهم عادية	١٠٠٠٠	
مبالغ مدفوعة لحملة السندات المستدعاة	(١٥٠٠٠)	
قروض نقدية مستلمة	٧٥٠٠	
تسديدات القروض	(٥٠٠٠)	
حصص الأرباح النقدية الموزعة	(١٢٥٠٠)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		(١٥٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية (الزيادة في النقدية وشبه النقدية)		٩٥٠٠
رصيد النقدية وشبه النقدية في بداية الفترة		١٥٠٠٠
رصيد النقدية في نهاية الفترة		٢٤٥٠٠

ملحق رقم ١

الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية

أسهم ممتازة مصدرة مقابل قطعة أرض	١١٠٠٠
أسهم ممتازة حولت إلى أسهم عادية	٢٥٠٠٠

الشركة الدولية

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١

(الطريقة المباشرة)

التدفقات النقدية من العمليات		
النقدية المحصلة من العملاء(١)	٤٩٨٠٠٠	
إيراد الفوائد المقبوضة(٢)	١٠٠٠٠	
		٥٠٨٠٠٠
يطرح		
المبالغ المدفوعة للموردين(٣)	٣١١٠٠٠	
المصروفات التشغيلية النقدية(٤)	٦٦٠٠٠	
الفوائد المدفوعة(٥)	١٣٥٠٠	
الضرائب المدفوعة(٦)	٢٨٠٠٠	
		(٤١٨٥٠٠)
صافي التدفقات النقدية من العمليات		٨٩٥٠٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية(٧)		(٦٥٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية(٨)		(١٥٠٠٠)
الزيادة في النقدية وشبه النقدية		٩٥٠٠
رصيد النقدية وشبه النقدية في بداية الفترة		١٥٠٠٠
رصيد النقدية وشبه النقدية في نهاية الفترة		٢٤٥٠٠

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

(١) النقدية المحصلة من العملاء = صافي المبيعات – الزيادة في الذمم المدينة

= ٥٠٠٠٠٠ – ٢٠٠٠ = ٤٩٨٠٠٠

(٢) إيرادات الفوائد المقبوضة = ايرادات الفوائد

+ الزيادة في ايرادات الفوائد المقبوضة مقدماً

– النقص في ايرادات الفوائد المقبوضة مقدماً

+ النقص في ايرادات الفوائد المستحقة

– الزيادة في ايرادات الفوائد المستحقة

= ١٠٠٠٠ + ∴ = ١٠٠٠٠

(٣) المبالغ المدفوعة للموردين = تكلفة المبيعات

– النقص في المخزون

+ النقص في الدائنين

= ٣١٠٠٠٠ – ٣٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٣١١٠٠٠

(٤) المصروفات التشغيلية النقدية =

	اجمالي المصروفات التشغيلية	٨٥٠٠٠
+	الزيادة في الايجار المقدم	٣٠٠٠
–	الزيادة في الرواتب المستحقة	(٢٠٠٠)
–	م. الاهتلاك	(٢٠٠٠٠)
		٦٦٠٠٠

(٥) الفوائد المدفوعة = مصروفات الفوائد + النقص في الفوائد المستحقة

١٣٠٠٠ + ٥٠٠ = ١٣٥٠٠

(٦) الضرائب المدفوعة = مصروفات الضرائب – الزيادة في الضرائب المستحقة

٣٠٠٠٠ – ٢٠٠٠ = ٢٨٠٠٠

(٧) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية من القائمة المعدة بالطريقة غير المباشرة.

(٨) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية من القائمة المعدة وفقاً للطريقة غير المباشرة.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

الهوامش

(١) عدة دراسات أجريت على الشركات المدرجة بالأسواق المالية في الولايات المتحدة، أختبرت ما إذا كانت التدفقات النقدية تتضمن معلومات أضافية لا تعكسها الأرباح. وجاءت نتائج هذه الدراسات (Daly 85, Wilson 85) متفقة مع تضمن التدفقات النقدية معلومات أضافية لا تعكسها الأرباح.

(٢) حول مدى قدرة التدفقات النقدية المختلفة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أنظر:

Lorek, S., Thomas F. and G. Lee Willinger, "Time Series Properties and Predictive Ability of Funds Flows Variables" the Accounting Review VOL. 68, 1993, P. 151-163.

(٣) أنظر:

"Statement of Cash flows "Statement of Financial Accounting Standards No. 95 (Stanford, Conn.: FASB, 1987).

(٥) إيرادات الفوائد على القروض الممنوحة لا تظهر ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية مع أنها مرتبطة بنشاط أستثماري، ولكن تظهر ضمن التدفقات النقدية من العمليات وفقاً للمعيار رقم ٩٥ (FASB 95) وذلك لأنها تدخل في تحديد صافي الدخل ولتسهيل عملية المقارنة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من العمليات.

(٦) التدفقات النقدية الموجبة من النشاط الاستثماري قد تكون ناجمة عن أنكماش في حجم الاستثمارات ناجم عن تدني في الفرص الأستثمارية المتاحة لدى المنشأة وهذا غالباً مؤشراً سلبياً على ربحية الشركة بالمستقبل وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.

(٧) تستبعد أثر هذه البنود سواء صنفت كبنود عادية أو بنود غير عادية في قائمة الدخل لعدم علاقتها بالعمليات.

أسئلة للمناقشة

١- ما هي أهم استخدامات قائمة التدفقات النقدية؟

٢- اذكر أهداف وأغراض قائمة التدفقات النقدية؟

٣- هل تزود قائمة التدفقات النقدية مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لا تتضمنها القوائم المالية الاخرى مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي؟

٤- هل يعتبر صافي الدخل مؤشراً على قدرة المنشأة على خلق التدفقات النقدية في الأجل القصير؟ ولماذا؟

٥- ما الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة لاعداد قائمة التدفقات النقدية، وأيهما أفضل برأيك؟

٦- ما الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، وأيهما أفضل برأيك لمستخدمي القوائم المالية؟

٧- اذكر بعض أسباب الاختلاف بين رقم صافي الربح الوارد في قائمة الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات؟

٨- لماذا لا تظهر مصروفات الاهتلاك في قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقاً للطريقة المباشرة بينما تظهر في القائمة في ظل الطريقة غير المباشرة؟

٩- كيف يتم معالجة إطفاء خصم اصدار السندات في قائمة التدفقات النقدية في ظل الطريقة غير المباشرة؟

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

تمرين رقم ١

المطلوب بيان أثر كل من العمليات التالية على التدفقات النقدية كما هو موضح في الجدول التالي (تجاهل أثر الضريبة):

مثال	التدفقات النقدية من العمليات	التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية
شراء معدات نقداً بمبلغ ١٠٠٠	لا أثر	- ١٠٠٠	لا أثر

١ - استبدال أصل قديم قيمته الدفترية ١٦٠٠٠ دينار بأصل جديد ودفع مبلغ ٢٠٠٠ دينار بالاضافة للاصل القديم.

٢ - توزيع حصص أرباح نقدية.

٣ - توزيع أسهم مجانية.

٤ - أصدار سندات بعلاوة اصدار.

٥ - اصدار سندات بخصم اصدار.

٦ - تغيير طريقة اهلاك المعدات بشكل ادى الى زيادة مصروفات الاهتلاك للفترة.

٧ - التغير في طريقة تقييم المخزون من الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) الى الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) في حالة اتجاه الاسعار الى الارتفاع.

٨ - سداد أحد الدائنين نقداً.

٩ - اعدام دين احد العملاء بسبب افلاسه.

١٠- بيع أوراق مالية بخسارة (ضمن استثمارات طويلة الأجل).

١١- بيع أحد الاصول الثابتة نقداً بسعر يزيد عن قيمته الدفترية.

١٢- تحويل السندات إلى أسهم عادية، القيمة السوقية للأسهم العادية (٦٠٠٠٠ دينار) وهي أعلى من القيمة الدفترية للسندات (٥٥٠٠٠ دينار) وبلغت مصاريف التحويل ١٠٠٠ دينار دفعت نقداً.

١٣- شراء أسهم خزينة نقداً

١٤- بيع أسهم خزينة بسعر أعلى من تكلفتها (طريقة التكلفة).

تمرين رقم ٢

الآتي ملخص للعمليات التي تمت خلال سنة ١٩٩٦ لمنشأ العودة

- بلغت المبيعات الاجلة خلال الفترة	٤٨٠٠٠٠	دينار
- المتحصلات من العملاء	٢٨٠٠٠٠	دينار
- الفوائد الدائنة	١١٥٠٠	دينار
- الفوائد المقبوضة خلال الفترة	١٠٠٠٠	دينار
- حصص الارباح المقبوضة على الاستثمارات في الأسهم	٧٥٠٠	دينار
- تكلفة البضاعة المباعة	١٤٠٠٠٠	دينار
- مشتريات البضاعة على الحساب	١٣٥٠٠٠	دينار
- المبالغ المدفوعة للموردين	١٢٧٠٠٠	دينار
- مصروفات الرواتب والاجور	٤٧٠٠٠	دينار
- الرواتب والاجور المدفوعة	٥٠٠٠٠	دينار
- مصروفات الاهتلاك	١٦٠٠٠	دينار
- المصروفات التشغيلية الاخرى	١٤٠٠٠	دينار
- مصروفات الفوائد	١٥٠٠٠	دينار
- الفوائد المدفوعة	١٥٠٠٠	دينار
- مصروفات الضرائب	١٤٠٠٠	دينار
- الضرائب المدفوعة	١٣٠٠٠	دينار
- المبالغ المدفوعة لامتلاك معدات	٢٧٠٠٠٠	دينار
- القروض الممنوحة خلال الفترة	١٤٠٠٠	دينار
- بيع معدات بمبلغ ٧٢٠٠٠ دينار قيمتها الدفترية ٦١٠٠٠		دينار.
- اصدار أسهم عادية نقدا بمبلغ	٩٠٠٠٠	دينار.
- اصدار سندات نقدا بمبلغ	٧٥٠٠٠	دينار.
- تسديدات قروض نقدا	١٢٠٠٠	
- حصص الارباح النقدية الموزعة على المساهمين	١٦٠٠٠	

المطلوب

اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١ باستخدام الطريقة المباشرة.

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

تمرين رقم (٣)

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة الأتحاد كما هي في ٣١-١٢-١٩٩٠ و٣١-١٢-١٩٩١ على التوالي:

	٣١-١٢-١٩٩٠	٣١-١٢-١٩٩١
النقدية	٤٩٠٠٠	٣٩٤٠٠
ذمم دائنة	٣١٠٠٠	٣٦٠٠٠
المخزون	٢٦٠٠٠	٣٤٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٤١٠٠	–
استثمارات طويلة الأجل	٢٣٤٠٠	–
مباني	٣٩٦٠٠	٣٩٦٠٠
معدات	٢٤٠٠٠	٤٥٠٠٠
المجموع	١٩٧١٠٠	١٩٤٠٠٠
ذمم دائنة	١٨٠٠٠	٢٢٩٠٠
مخصص ديون مشكوك فيها	٣١٠٠	٣٦٠٠
مخصص اهتلاك مباني	٦٠٠٠	٧٠٠٠
مخصص اهتلاك معدات	٥٠٠٠	٢٥٠٠
ضرائب مستحقة	–	١٥٠٠
حصص أرباح مستحقة	٥٠٠٠	٩٥٠٠
قروض طويلة الأجل	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	١٠٠٠٠	١٧٠٠٠
المجموع	١٩٧١٠٠	١٩٤٠٠

العمليات التالية تمت خلال سنة ١٩٩١

- بلغت حصص الارباح المدفوعة خلال الفتره ٩٠٠٠ دينار.
- الضرائب المدفوعة خلال الفترة ٩٠٠٠ دينار.
- الاستثمارات طويلة الاجل المباعة خلال الفترة بربح مقداره ١٦٠٠ دينار.
- المبالغ المدفوعة نقداً مقابل معدات مشتراه ٢٠٠٠٠ دينار.
- أسهم عاديه أصدرت خلال الفتره مقابل معدات قيمتها العادله ١٠٠٠٠ دينار.
- معدات مستهلكه بنسبة ٥٠٪ وتكلفتها ٩٠٠٠ دينار بيعت خلال السنه بربح مقداره ١٠٠٠ دينار.

المطلوب:

- اعداد التدفقات النقديه من العمليات فقط وفقاً للطريقه غير المباشرة.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

تمرين رقم (٤) (CMA adopted نقلاً عن Kieso W., 1992,p1328)

شركة العوده لم تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة الماليه المنتهيه في ١٩٩٦/١٢/٣١. والآتي قائمة المركز المالي المقارنة كما هي في ١٩٩٥/١٢/٣١ و ١٩٩٦/١٢/٣١ وقائمة الدخل عن الفترة المنتهيه في ١٩٩٥/١٢/٣١.

قائمة الدخل والارباح المحتجزه عن الفترة المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١(...)

المبيعات		٣٧٦٠
المصروفات:		
تكلفة البضاعة	١٤٠١	
الرواتب والمكافئات	٧٢٥	
م. مياه وكهرباء	٧٥	
اهتلاك	٨٠	
ضرائب على الممتلكات	١٨	
م. أطفاء حق اختراع	٢٥	
مصاريف متفرقه	١٠	
مصروفات الفوائد	٣٠	
مجموع المصروفات		٢٣٦٤
الدخل قبل الضريبة		١٣٩٦
ضريبة الدخل		(٥٥٦)
صافي الدخل بعد الضريبه		٨٤٠
رصيد الارباح المحتجزه فى ٩٣/١/١		٣١٠
		١,١٥٠
اسهم مجانية خلال الفتره		(٦٠٠)
رصيد الارباح المحتجزه فى ٩٣/١٢/٣١		٥٥٠

الميزانيه العمومية كما هى فى ٩٦/١٢/٣١ و ٩٥/١٢/٣١ (المبالغ بالآف الدنانير).

الأصول	٩٦-١٢-٣١	٩٥-١٢-٣١
الأصول المتداولة		
النقدية	٣٨٣	١٠٠
استثمارات	---	٥٠
ذمم مدينه	٧٤٠	٥٠٠
مخزون	٧٢٠	٥٦٠
مجموع الأصول المتداوله	١٨٤٣	١٢١٠
الاصول طويلة الأجل		
الأراضي	١٤٢	٧٠
مباني ومعدات	٩٤٠	٦٠٠
مخصص اهتلاك المعدات والمباني	(٢٠٠)	(١٢٠)
حق الأختراع بالصافي	١٠٥	١٣٠
مجموع الاصول طويلة الاجل	٩٨٧	٦٨٠
مجموع الأصول	٢٨٣٠	١٨٩٠
الألتزامات وحقوق الملكيه		
ذمم دائنه	٤٢٠	٣٤٠
ضرائب مستحقه	٤٠	٢٠
أوراق دفع	٣٢٠	٣٢٠
مجموع الألتزامات المتداولة	٧٨٠	٦٨٠
أوراق دفع طويلة الأجل	٢٠٠	٢٠٠
رأس مال الأسهم العاديه	١٣٠٠	٧٠٠

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

الأرباح المحتجزة	٥٥٠	
		٣١٠
مجموع الألتزامات وحقوق الملكية	٢٨٣٠	
		١٨٩٠

المطلوب : اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة مع العلم ان التغير فى الذمم المدينه والذمم الدائنه مرتبط بأنشطة المبيعات.

تمرين رقم (٥)

اختر الاجابة الصحيحة

- الزيادة في المبيعات النقدية تؤدي إلى:

أ- زيادة في التدفقات النقدية من العمليات.

ب- زيادة في التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية.

جـ- زيادة في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ب - أ و ب.

هـ- لا شيء مما ذكر.

- تحصيل الذمم المدينة من العملاء التجاريين:

أ- تزيد من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ب- تزيد من التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

جـ- تزيد من رأس المال العامل.

د - أ و ب.

هـ- ب و جـ.

- الزيادة في معدل الأهتلاك للأصول الثابتة يؤدي إلى:

أ- تخفيض التدفقات النقدية من العمليات.

ب- تخفيض التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية.

جـ- تحسين معدل العائد على الأصول.

د - أ و ب.

هـ- أ و جـ.

- مبيعات الأوراق المالية ضمن استثمارات قصيرة الأجل

أ - تزيد من التدفقات النقدية من العمليات.

ب- تخفض من التدفقات النقدية من العمليات.

جـ- تزيد من التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية

د - تزيد من التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

هـ- لا شيء مما ذكر.

- توزيع حصص أرباح نقدية.

أ- يؤثر على حجم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ب- يؤثر على حجم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

جـ- يؤثر على حجم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

د - أ و ب.

هـ - لا شيء مما ذكر.

- شراء أسهم الخزينة

أ- يؤثر على التدفقات النقدية من العمليات.

ب- يؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

جـ- يخفض التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية.

د - لا يؤثر على التدفقات النقدية للمشروع.

هـ - أ و ب و جـ.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

- التغير في طريقة المخزون من الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) إلى الوارد أولاً صادر أولاً (LIFO) خلال فترات التضخم يؤدي وفي ظل وجود ضريبة على الدخل.

أ- يخفض التدفقات النقدية من العمليات.

ب- يزيد التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية.

جـ - لا يؤثر على التدفقات النقدية على الاطلاق.

د - يزيد الأرباح ويخفض التدفقات النقدية من العمليات.

هـ - لا شيء مما ذكر.

- الزيادة في المشتريات الأجلة تؤدي إلى:

أ - تخفيض التدفقات النقدية من العمليات دائماً.

ب- تخفيض التدفقات النقدية من العمليات فقط في ظل الطريقة غير المباشرة لأنها تؤدي إلى زيادة رصيد الذمم الدائنة.

جـ- لا تؤثر على التدفقات النقدية من العمليات في ظل الطريقة المباشرة.

د - ب و جـ.

هـ - لا شيء مما ذكر.

- توزيع الأسهم المجانية:

أ- يؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ب- يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

جـ- لا يؤثر على التدفقات النقدية للمشروع في السنة الحالية.

د - يؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بمقدار القيمة السوقية للأسهم المجانية المصدرة.

هـ- لا شيء مما ذكر.

- أمتلاك المنشأة لقطعة أرض مقابل اصدار أسهم عادية

أ - يشكل نشاط أستثماري وتمويلي معاً.

ب- نشاط تمويلي ويخفض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

جـ- نشاط أستثماري ويخفض التدفقات من الأنشطة الاستثمارية.

د - لا يؤثر على التدفقات النقدية للمشروع.

هـ- أ و د.

و - أ و ب و جـ.

تحويل السندات إلى أسهم عادية:

أ- يؤثر على حجم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لنفس الفترة المالية.

ب- يؤثر على حجم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لنفس الفترة.

جـ- يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في الفترات المالية القادمة.

د - لا يؤثر على التدفقات النقدية لنفس الفترة.

هـ- جـ و ب

و - جـ و د

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

الفصل العاشر

أثر اختلاف الطرق المحاسبية على تحليل القوائم المالية

أهداف الفصل: بعد قراءة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- المجالات التي يتوفر فيها طرق بديلة للمعالجة المحاسبية
٢- اختلاف طرق اهتلاك وأثرها على القوائم المالية وعناصرها الرئيسة
٣- اختلاف طرق المخزون وأثرها على القوائم المالية وعناصرها الرئيسة
٤- أثر اختلاف طرق الأهتلاك والمخزون على المؤشرات المالية وقابليتها للمقارنة
٥- كيفية تعديل القوائم المالية لتحييد أثر اختلاف الطرق المحاسبية على عناصر القوائم المالية

أثر اختلاف الطرق المحاسبية على تحليل القوائم المالية

تتيح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الإختيار من بين العديد من الطرق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لمعالجة محاسبية معينة. فعندما يكون هناك أكثر من طريقة مقبولة لمعالجة محاسبية معينة تستطيع إدارة الشركة الاختيار من بين العديد من المبادئ والأساليب المحاسبية البديلة. وإذا ما اختارت الشركة طريقة محاسبية معينة من بين البدائل المتاحة، يجب أن تلتزم بها من فترة مالية لأخرى، وهذا ما يسمى بمبدأ الثبات (Consistency Principle) بالمحاسبة.

ولكن في ظل ظروف معينة تستطيع المنشأة أن تغير من طريقة محاسبية لأخرى شريطة أن يتم الإفصاح عن هذا التغير ومبرراته في الملاحق للقوائم المالية(١). ونحن هنا لسنا بصدد فحص المحاسبة على التغير في الطرق المحاسبية، ولكن نريد أن نبين أن توفر البدائل لمعالجة محاسبية معينة يؤدي إلى اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة في الشركات، واختلاف الطرق والمبادئ التي تقوم عليها القوائم يؤثر على قابلية هذه القوائم ومضامينها على المقارنة(٢).

ومن الأمثلة على اختلاف الطرق المحاسبية هي طرق تقييم المخزون فمثلاً تستطيع الشركة استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO)، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) أو طريقة المتوسط المرجح (W.A)، لتقييم المخزون. وهذه الطرق في الغالب تؤدي إلى قيم مختلفة لمخزون آخر المدة وبالتالي تؤدي إلى قيم مختلفة لرقم صافي الدخل لنفس المستوى من الأنشطة الإقتصادية(٣).

ومن الأمثلة الأخرى الشائعة على الطرق المحاسبية البديلة هي طرق احتساب اهتلاك الاصول الثابتة، فمن بين طرق الاهتلاك البديلة طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص (النسبة المضاعفة)وطريقة مجموع أرقام السنين

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

وغيرها. وهذه الطرق تؤدي في الغالب إلى قيم مختلفة لمصروف الاهتلاك لنفس الأصل الواحد، كما أن آثارها على قائمة الدخل والميزانية متباينة.

وما يهمنا هنا هو أن اتباع طرق محاسبية مختلفة سواء للمحاسبة على المخزون أو على الإهتلاك، يؤثر على بعض المتغيرات المحاسبية التي تدخل في بعض النسب والمؤشرات المالية التي يستخدمها المحلل، وبالتالي قد تختلف النسب والمؤشرات من شركة إلى اخرى لأسباب وعوامل لا تستند إلى أساس اقتصادي وانما نتيجة لإختلاف الطرق المحاسبية المتبعة للمحاسبة على المخزون او الإهتلاك وغيرها. وهذا يجعل البيانات والمتغيرات المحاسبية وكذلك النسب والمؤشرات المالية المبنية عليها غير قابلة للمقارنة، واستخدام هذه النسب والمؤشرات كما هي عليه قد يؤدي إلى استنتاجات مضللة من قبل المحلل. وحتى يمكن الإستفادة من النسب المالية وغيرها من أدوات التحليل المختلفة لا بد من تعديل الأرقام والمتغيرات المحاسبية التي تقوم عليها هذه النسب والمؤشرات المالية لجعلها قابلة للمقارنة. وذلك يتم من خلال توحيد الطرق المحاسبية للشركات المنوي مقارنتها، ويتم ذلك بإجراء التعديلات اللازمة على الأرقام المحاسبية المتأثرة بإختلاف الطرق المحاسبية لجعل هذه الأرقام قابلة للمقارنة.

أختلاف طرق الأهتلاك وأثرها على القوائم الماليه:

الأهلاك في عرف المحاسبين هو توزيع لتكلفة الأصل على السنوات المستفيدة من خدمات هذا الأصل . وتبرز المشكلة المحاسبية هنا المتمثلة في كيفية توزيع تكلفة الاصل على السنوات المستفيدة من خدماته ، اي هل يتم توزيع التكلفة على سنوات العمر الانتاجي بالتساوي أو بمعدلات متناقصه أو بمعدلات اخرى وللتعامل مع هذه المشكله أتاحت المعايير المحاسبية معالجات بديله تشمل طريقة القسط الثابت وطريقة مجموع أرقام السنين وطريقة القسط المتناقص وطريقة مستوى النشاط ، وجميع هذه الطرق مقبولة قبولاً عاماً ولكنها تعطي قيم أهتلاك سنوي مختلفة ولها آثار متباينة على بعض بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وبالتالي تؤثر على بعض النسب

والمؤشرات الماليه التي يعتمد حسابها على بنود القوائم الماليه التي تتأثر بمبالغ الاهلاك . والمثال التالي يوضح اثر اختلاف طرق الاهتلاك على القوائم المالية وخاصة على الارباح وكيفية تعديل الارباح عندما تختلف طرق الاهلاك لجعلها قابلة للمقارنة.

مثال رقم ١

بفرض أن صافي الدخل بعد الضريبة للشركتين (أ)، (ب) كان كالتالي:

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
أرباح الشركة أ	٨٨٠٠	٩٠٠٠	٩١٠٠
أرباح الشركة ب	٧٩٠٠	٨٦٠٠	٩٢٥٠
معدل الضريبة ل(أ)	٪٤٠	٪٤٠	٪٤٠
معدل الضريبة ل(ب)	٪٤٠	٪٤٠	٪٤٠

فإذا علمت أن الشركة (أ) تستخدم طريقة القسط الثابت لإهتلاك المعدات، بينما تستخدم الشركة (ب) طريقة مجموع أرقام السنين لاهتلاك المعدات، وهذا يجعل صافي الدخل لكل من الشركتين غير قابل للمقارنة، وكذلك جميع النسب والمؤشرات المالية التي تعتمد على صافي الدخل مثل معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، وهامش المساهمة وربحية السهم، وغيرها من المؤشرات المالية الهامة التي تهم كل من المستثمرين والمقرضين، وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، ولذلك لا بد من توحيد طرق الاهتلاك حتى يكون رقم الربح لكل من الشركتين قابلا للمقارنة، وهذا يعني أما أن يعدل ربح الشركة (أ) ليبنى على أساس طريقة مجموع أرقام السنين أو أن يعدل ربح الشركة ب ليبنى على أساس القسط الثابت، وبفرض أن المعدات للشركة (ب) اشتريت بمبلغ ١٦٠٠٠ دينار في ٩٠/١/١، وقدرت نفايتها في ذلك التاريخ بـ (١٠٠٠) دينار، وعمرها الإنتاجي بـ ٥ سنوات.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

والجدول التالي يبين الاهتلاكات خلال الثلاث سنوات (٩٠/٩١/٩٢) وفقاً لطريقة القسط الثابت ومجموع أرقام السنين وأثر الفرق بينهما على صافي الدخل:

	٩٠	٩١	٩٢
الاهتلاك حسب مجموع أرقام السنين	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٣٠٠٠
الاهتلاك حسب القسط الثابت	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الفرق في مصروف الاهلاك	٢٠٠٠	١٠٠٠	
أثر الفرق على صافي الدخل	*١٢٠٠	**٦٠٠	

فيما يلي صافي الدخل المعدل والمبني على طريقة أرقام السنين

	٩٠	٩١	٩٢
- صافي الدخل للشركة (ب) كما ورد في قائمة الدخل والمبني على طريقة مجموع أرقام السنين	٧٩٠٠	٨٦٠٠	٩٢٥٠
- أثر الفرق في طرق الاستهلاك على صافي الدخل	١٢٠٠	٦٠٠	∴
صافي الدخل المعدل	٩١٠٠	٩٢٠٠	٩٢٥٠

من الملاحظ أنه بعد تعديل الأرباح وتوحيد طرق الأهتلاك نجد أن أرباح الشركة (ب) خلال الثلاث سنوات تبدو في وضع أفضل من أرباح الشركة (أ) خلال نفس الفترة، بينما تبدو أرباح الشركة (أ) أفضل من (ب) قبل اجراء التعديلات على أرباح الشركة (ب) بعد توحيد طرق الاهتلاك.

* أثر الفرق في الاهلاك على صافي الدخل بعد الضريبة = (٢٠٠٠) (١-٤ر٠)
** أثر الفرق في الاهلاك على صافي الدخل بعد الضريبة = ١٠٠٠ (١-٤ر٠)

لا يقتصر تأثير اختلاف الطرق المحاسبية المتبعة على الأرباح بل يمتد أثرها ليشمل كل النسب والمؤشرات المالية التي يدخل في حسابها الأرباح. وحتى تكون هذه النسب والمؤشرات المالية ذات دلالة لها معنى لا بد أن تبنى على الأرباح المعدلة والقائمة على طرق محاسبية موحدة. فمثلاً عند مقارنة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للشركتين أ وب لا بد أن يتم حساب هذه النسب بالنسبة للشركة (ب) على أساس الربح المعدل المبني على طريقة القسط الثابت لاهلاك المعدات، وهي الطريقة نفسها التي تستخدمها الشركة (أ). وإذا كان معدل العائد على الأصول يحسب على أساس صافي الأصول، أي بعد طرح مخصصات الإهلاك كما هو الحال في الغالب، فإن تأثير اختلاف طرق الأهتلاك يؤثر على معدل العائد على الأصول من زاويتين:

١ - يؤثر على البسط من خلال تأثيره على صافي الدخل.

٢ - يؤثر على المقام الذي يتضمن متوسط الأصول من خلال تأثيره على مخصصات الإهلاك.

اختلاف طرق المخزون واثرها على القوائم المالية:

كما هو الحال بالنسبه للاهتلاك، تتيح المعايير المحاسبيه استخدام طرق بديلة لتقييم المخزون، ومن اهم هذه الطرق هي :

- طريقة الوارد اولاً صادر اولاً (FIFO).
- طريقة الوارد اخيرا صادر اولاً (LIFO).
- طريقة المتوسط المرجح (W.A).

وجميع هذة الطرق الثلاثة السابقة مقبولة قبولاً عاماً، ولكنها غالبا ما تعطي قيماً مختلفة لبضاعة اخر المدة، وقيماً مختلفة لكلفة البضاعة المباعة وبالتالي قيماً متباينة لصافي الدخل. فإذا كان المحلل بصدد اجراء مقارنة للربحية لشركتين تستخدمان طرقاً مختلفة لتقييم المخزون وبالتالي فإن رقم الربح لهاتين الشركتين

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

غير قابل للمقارنة، وكذلك النسب والمؤشرات المالية التي تعتمد على رقم الأرباح(٤).

والمثال التالي يوضح أثر اختلاف طرق المخزون على الأرباح: المعلومات التالية تتعلق بالشركة (أ) و الشركة (ب).

	شركة أ	شركة ب
صافي الأرباح لسنة ١٩٩٠م	٦٠٠٠	٦٤٠٠
معدل الضريبة	٤٠٪	٤٠٪
مخزون في ١/١ (FIFO)	٣٨٠٠	٣٦٠٠
مخزون في ١/١ (LIFO)	٣٣٥٠	٣٢٥٠
مخزون في ١٢/٣١ (FIFO)	٥١٠٠	٤٣٥٠
مخزون في ١٢/٣١ (LIFO)	٤١٥٠	٣٧٠٠
متوسط الأصول لسنة ٩٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
متوسط حقوق الملكية لعام ٩٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
الأصول المتداولة في ٩٠/١٢/٣١	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠
الإلتزامات المتداولة في ٩٠/١٢/٣١	٩٠٠٠	٨٠٠٠
طريقة المخزون المستخدمة	LIFO	FIFO

على فرض أن الشركتين (أ) و (ب) تستخدمان طريقتين مختلفتين لتقييم المخزون، وبالتالي لا بد هنا من توحيد طرق المخزون وذلك لأجل أن يكون رقم صافي الربح مبنياً على طريقة موحدة للمخزون. ويتم ذلك اما بتعديل ربح الشركة (أ) والتي تستخدم ال، (LIFO) إلى الـ (FIFO)، اي يحسب ربح الشركة (أ) بفرض أن الشركة(أ) تستخدم طريقةال(FIFO) . او أن يتم تعديل ربح الشركة(ب) من (FIFO) الى(LIFO).

فالشركة(أ) استخدمت طريقة(LIFO) لتقييم المخزون وهى طريقة متحفظة لتقييم المخزون تؤدى الى تقليل الأرباح مقارنة مع(FIFO) في حالة اتجاه الأسعار إلى الإرتفاع كما هو الحال غالباً.

ولبيان أثر اختلاف طرق المخزون على الأرباح لا بد أولاً من ايجاد ما يسمى باحتياطي المخزون (LIFO Reserves) في بداية الفترة المالية. واحتياطي المخزون يمكن تقديره بالفرق بين المخزون وفقاً لـ (FIFO) والمخزون وفقاً لـ (LIFO) في نقطة زمنية معينة ومن ثم يتم تحديد أثر ذلك على كلفة البضاعة والأرباح(٥). ويمكن تحديد أثر الفرق بين المخزون حسب (FIFO) والمخزون حسب (LIFO) على كلفة البضاعة المباعة بالمعادلة التالية:

كلفة البضاعة المباعة FIFO = كلفة البضاعة المباعة LIFO

+ احتياطي المخزون في ١/١

- احتياطي المخزون في ١٢/٣١

بالنسبة للشركة (أ):

كلفة البضاعة المباعة FIFO = كلفة البضاعة المباعة LIFO

+ (٣٣٥٠ - ٣٨٠٠) = ٤٥٠

- (٤١٥٠ - ٥١٠٠) = ٩٥٠

= كلفة البضاعة المباعة LIFO + ٤٥٠ - ٩٥٠

= كلفة البضاعة المباعة LIFO - ٥٠٠

أي أنه بالنسبة للشركة (أ) فإن استخدام طريقة (FIFO) في تقييم المخزون بدلاً من (LIFO) يؤدي إلى تخفيض كلفة البضاعة المباعة بمقدار (٥٠٠) دينار ويمتد هذا الأثر إلى عناصر قائمة الدخل الأخرى كالتالي:

- أثر اختلاف طرق المخزون على مجمل الربح للشركة (أ) (+ ٥٠٠)
- أثر اختلاف طرق المخزون على صافي الربح قبل الضريبة (أ) (٥٠٠)

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

- أثر اختلاف طرق المخزون على صافي الربح بعد الضريبة (٥٠٠) (١-٤ر٠)
= ٣٠٠ دينار

- وبالتالي فأن صافي الدخل المعدل للشركة أ (بفرض استخدام (FIFO) سيكون
= ٦٠٠٠ + ٣٠٠ = ٦٣٠٠ دينار

ومن الملاحظ أن اختلاف طرق المخزون لا يقتصر أثره على الأرباح والنسب والمؤشرات المالية التي تعتمد على الأرباح بل يمتد أثره ليشمل نسب ومؤشرات مالية اخرى، مثل نسبة التداول كما يوضح المثال التالي:

- نسبة التداول للشركة أ

قبل تعديل القوائم المالية = $\frac{٢٠٠٠٠}{٩٠٠٠}$ = ٢ر٢ مرة

- نسبة التداول بفرض استخدام FIFO = $\frac{٢٠٠٠٠ + \text{احتياطي المخزون}}{٩٠٠٠}$

= $\frac{٢٠٠٠٠ + ٩٥٠}{٩٠٠٠}$ = ٣٣ر٢ مرة

فبفرض ان الشركة (أ) تستخدم (FIFO) بدلاً من الـ (LIFO) تزيد الأصول المتداولة بمقدار احتياطي المخزون، أي الفرق بين مخزون (LIFO) مما يؤدي إلى تحسين نسبة التداول.

وبشكل عام التحول من طريقة الوارد اخيراً صادر أولاً إلى الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم المخزون يؤدي إلى زيادة الأصول المتداولة، وبالتالي تحسين نسبة التداول إذا كانت الأسعار متجهة للإرتفاع.

Almaktabah.net

الهوامش

(١) للمزيد عن المعايير الخاصة بالتغير في المبادىء والطرق المحاسبية، أنظر:
"Accounting Changes" Opinion of the Accounting Principles Board No. 20 (New York: AICPA, 1971).

(٢) قابلية المعلومات للمقارنة (Comparability) تعد من الصفات التي تجعل البيانات المحاسبية اكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية ، عن خصائص وصفات البيانات المحاسبية أنظر نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٢ (SFAC No. 2 op. cit.) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB).

(٣) في مسح لحوالي ٦٠٠ تقرير مالي سنوي لشركات أمريكية قام به سنة ١٩٩٠ (Accounting - Trends & Techniques - 1990) تبين ان هناك ١١ حالة تغير في طرق المخزون وثلاث حالات تغير في طرق الإهلاك و١٦ حالة تغير في طرق محاسبية اخرى في التقارير المالية التي غطتها الدراسة.
نقلاً عن : Kieso, Weygandt T, op . cit P1222

(٤) هذا غالباً صحيح إذا كانت الأسعار متجهة للأرتفاع أو لا تتسم بالثبات . فإذا كانت الأسعار ثابتة خلال الفترة المالية ، لا تختلف فيه بضاعة آخر المدة في ظل هذه الطرق الثلاث.

(٥) المقصود باحتياطي المخزون (LIFO Reserves) أي الفرق بين التكلفة الأحلالية لمخزون LIFO وقيمة المخزون كما تظهر في القوائم المالية، وينشأ هذا الفرق خلال فترات التضخم على مدار الفترات المتعاقبة ، ويمكن تقدير التكلفة الأحلالية بقيمة المخزون وفقاً لطريقة FIFO.

مكتبتنا العربية

أسئلة للمناقشة

١ – كيف يمكن أن يؤثر اختلاف الطرق المحاسبية على عمل المحلل المالي؟

٢ – هل تتأثر مقارنة درجة السيولة واليسر المالي بالأجل القصير لشركتين تستخدمان طريقتين مختلفتين لتقييم المخزون (LIFO, FIFO)؟.

٣ – هل تتأثر مقارنة السيولة واليسر المالي في الأجل القصير لشركتين تستخدمان طريقتين لاهتلاك المعدات (القسط الثابت والقسط المتناقص)؟.

٤ – بين ما اذا كان اختلاف طرق المخزون بين شركتين يؤثر على تحليل الربحية لهاتين الشركتين؟

٥ – بين ما إذا كان اختلاف طرق المخزون بين شركتين يؤثر على تحليل وتقييم قدرة كل من هاتين الشركتين على السداد في الأجل الطويل؟.

٦ – كيف يمكن أن يؤثر التغير في الطرق المحاسبية لشركة ما على تحليل الربحية للشركة نفسها؟

٧ – كيف يمكن أن يؤثر التغير في الطرق المحاسبية على تقييم اتجاه الارباح؟

٨ – هل يؤثر التغير في طرق الاهتلاك على تقييم درجة الاستقرار في الأرباح؟.

Almaktabah.net

تمرين (١)

ناقش أثر التغير من طريقة LIFO الى طريقة FIFO لتقييم المخزون، اذا كانت **الأسعار** متجهة للارتفاع، على كل من المؤشرات المالية التالية:

- نسبة التداول
- نسبة السيولة السريعة
- معدل دوران الذمم المدينة
- معدل دوران المخزون
- هامش الربح
- معدل دوران الاصول
- معدل العائد على الأصول
- ربحية السهم الأساسية
- ربحية السهم المخفضة
- عدد أيام المخزون
- متوسط فترة التحصيل
- المخاطرة التمويلية
- القيمة الدفترية للسهم

مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (٢)

المعلومات التالية تتعلق بشركة الصناعات المعدنية

الأصول المتداولة	٩٢/١٢/٣١	٩٣/١٢/٣١
النقدية	٤٠٠٠	٥٠٠٠
ذمم مدينة	٨٠٠٠	٩٠٠٠
مخزون (LIFO)	١٢٠٠٠	١٤٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	١٠٠٠	١٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٢٥٠٠٠	٢٩٠٠٠
الالتزامات المتداولة		
أ. دفع	٣٠٠٠	٣٥٠٠
دائنون	٤٠٠٠	٤٥٠٠
ضرائب مستحقة	١٠٠٠	٥٠٠
مجموع الالتزامات المتداولة	٨٠٠٠	٨٥٠٠
المخزون بأسعار FIFO	١٢٥٠٠	١٦٠٠٠
الأصول الثابتة (اجمالي)	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
مخصص اهتلاك الأصول الثابتة	٢٥٠٠٠	٢٩٠٠٠

وقد أظهرت قائمة الدخل المعلومات التالية لسنة ١٩٩٣

المبيعات (٩٠٪ منها اجلة) ٢١٠٠٠٠ دينار

تكلفة المبيعات ١٣٠٠٠٠ دينار

صافي الدخل بعد الضريبة ٩٠٠٠ دينار

معدل الضريبة ٤٠٪

مصروفات الفوائد ١٥٠٠دينار

Almaktabah.net

المطلوب:

أولاً: احسب المؤشرات المالية التالية:-

- نسبة التداول لسنة ١٩٩٣
- نسبة السيولة السريعة لسنة ١٩٩٣
- معدل دوران المخزون لسنة ١٩٩٣
- معدل دوران الذمم المدينة لسنة ١٩٩٣
- معدل العائد على الاصول
- عدد أيام المخزون
- عدد مرات تغطية الفوائد

ثانياً: بفرض أن الشركة تستخدم طريقة الـ FIFO بدلاً من الـ LIFO لتقيم المخزون اعد احتساب المؤشرات المالية الواردة في المطلوب الأول وحدد المؤشرات التي تتأثر بتغير طريقة المخزون.

مكتبتنا العر بية

التمرين (٣)

المعلومات التالية مستخرجة من القوائم المالية للشركة المتحدة

	١٩٩٠	١٩٩١
المعدات في ١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
مخصص اهتلاك المعدات ١٢/٣١	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
أصول ثابتة اخرى ١٢/٣١	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
مجموع الأصول (اجمالي ١٢/٣١)	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
مجموع الأصول (بالصافي بعد اهتلاك ١٢/٣١)	١٤٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة ١٢/٣١	٥٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
المخزون ١٢/٣١	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
الالتزامات المتداولة ١٢/٣١	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
المبيعات بالصافي	٥٨٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
مصروفات الفوائد	٥٠٠٠	٥٥٠٠
مجمل الربح	٢١٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
صافي الربح بعد الضريبة	٣١٠٠٠	٣٦٠٠٠
معدل الضريبه	٪٤٠	٪٤٠

المعدات أشتريت في ١٩٩٠/١/١ وقدر عمرها الانتاجي في ذلك التاريخ بأربع سنوات وقيمتها التخريدية صفر وتستخدم الشركة طريقة مجموع أرقام السنين لاهتلاك المعدات.

المطلوب:

أولاً: احسب كلاً مما يلي:

١ - نسبة التداول لسنة ٩١

٢ - معدل دوران الأصول لسنة ٩١.

٣ - معدل العائد على الأصول لسنة ٩١.

٤ - معدل دوران المخزون لسنة ٩١.

ثانياً: بفرض أن الشركة استخدمت السقط الثابت بدلاً من مجموع أرقام السنين لاهلاك المعدات، أوجد ما يلي:

١ - صافي الدخل المعدل

٢ - نسبة التداول

٣ - معدل دوران الأصول

٤ - معدل العائد على الأصول

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (٤)

تعمل الشركة المتحدة والشركة العامة في مجال صناعة المنظفات الكيماوية وتستخدم الشركة المتحدة طريقة الوارد اولاً صادر أولاً (FIFO) لتقييم المخزون بينما تستخدم الشركه العامة طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً (LIFO) والمعلومات التالية متعلقة بالمخزون وتكلفة المبيعات في السنوات الثلاث الاخيرة.

المخزون	LIFO الشركة العامة	الشركة المتحدة
٩٣/١٢/٣١	١٨٩٠	١٢٧٥
٩٤/١٢/٣١	٢٠٨٢	١١٧٠
٩٥/١٢/٣١	٢٠٨٤	٩٥١
٩٦/١٢/٣١	١٨٤٥	١١٤٠
تكلفة المبيعات		
لسنة ١٩٩٤	٣٥٢٥	٣٥٠٩
١٩٩٥	٤٠٣٨	٣١٦٠
١٩٩٦	٣٩٠٩	٣٥١١
احتياطي مخزون LIFO		
٩٣/١٢/٣١	٢٠٣	--
٩٤/١٢/٣١	١٦٣	--
٩٥/١٢/٣١	١٦١	--
٩٦/١٢/٣١	١٢٢	--

المطلوب:

أ- ما هي النسب والمؤشرات المالية التي قد تتأثر باختلاف طرق المخزون بين الشركتين.

Almaktabah.net

- احسب معدل دوران المخزون لكل شركة وللثلاث سنوات الاخيرة .
- احسب معدل دوران المخزون للشركة العامة بفرض ان الشركة العامة تستخدم طريقة FIFO بدلا من LIFO.
- ما هي العوامل التي قد تفسر سلوك معدل دوران المخزون لكل شركة خلال الثلاث سنوات.
- ما هي برأيك العوامل التي قد تكون سبباً في اختلاف معدل دوران المخزون بين الشركتين.
- هل يؤثر التغير في طريقة المخزون من LIFO الى FIFO على التدفقات النقدية؟ بين طبيعة الاثر ان وجد.

تمرين رقم (٥)

اختر الاجابة الصحيحة

- التغير في طريقة المخزون من الوارد اخيراً صادر اولاً الى الوارد اولاً صادر اولا خلال فترات التضخم يؤدي الي:
  - تحسين نسبة هامش المساهمة.
  - تحسين معدل العائد على الأصول.
  - تحسين معدل دوران الاصول.
  - تحسين معدل دوران المخزون.
  - أ و ب.
  - ب و جـ.
  - جميع مما ذكر.

- التغير بطريقة الاهتلاك بشكل يؤدي الى زيادة مصاريف الاهتلاك للفترة الحالية يؤدي الي:
  - تخفيض معدل دوران الاصول.

مكتبتنا العر بية

- تحسين معدل العائد على الاصول.
- تحسين معدل العائد على حقوق الملكية.
- لا يؤثر على معدل دوران الاصول.
- أ و ب.
- جـ و د.

- اختلاف طرق الأهتلاك بين شركتين:
- لايؤثر على عملية المقارنة بين الشركتين من حيث الربحية.
- يجعل البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية غير قابلة للمقارنة.
- يؤثر على عملية المقارنة بين الشركتين من حيث معدل دوران الاصول.
- لا يؤثر على عملية المقارنة بين الشركتين من حيث مركز السيولة في الاجل القصير.
- أ و ب و جـ.
- جميع ما ذكر.

- معدات عمرها الانتاجي يقدر بـ ٥ سنوات ونفايتها المقدرة صفر. ان تغيير طريقة الاهلاك في السنة الثانية من عمر الاصل من طريقة مجموع ارقام السنين الى طريقة القسط الثابت يؤدي الى:
- تحسين نسبة هامش الربح
- تخفيض التدفقات النقدية من العمليات
- تخفيض التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية
- أ و ب.
- ب و جـ.

طرق الأهتلاك وأثرها على القوائم المالية

الأهلاك في عرف المحاسبين هو توزيع لتكلفة الأصل على سنوات عمر الأصل الانتاجي. فتكلفة الأصل المعمر تعد نفقة رأسمالية لأنها تفيد أكثر من فترة مالية. فمثلاً شراء سيارة في منشأة لتجارة المواد الغذائية يساهم في تحقيق ايرادات على مدى عمر السيارة الانتاجي. ولهذا فان تكلفة الأصل المعمر في معظمها (ان لم تكن كلها) ثمن لخدمات الأصل التي ستستفيد منها أكثر من فترة مالية واحدة، ولذلك لا بد من توزيع تكلفة هذه الخدمات، على الفترات المالية المستفيدة من هذه الخدمات تمشياً مع مبدأ المقابلة الذي يتطلب مقابلة الايرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها خلال كل فترة مالية. والأسلوب الذي يتم به توزيع تكلفة الأصل على الفترات المالية المستفيدة من خدماته يعتمد على طريقة الأهتلاك المستخدمة. وهناك عدة طرق لتوزيع تكلفة الأصل على السنوات التي تشكل عمره الأنتاجي وتشمل:

(١) طريقة القسط الثابت.
(٢) طريقة مجموع أرقام السنين.
(٣) طريقة القسط المتناقص.
(٤) طريقة مستوى النشاط.

وجميع هذه الطرق مقبولة قبولاً عاماً ومعرفة هذه الطرق ومزاياها مهمة للمحلل ولمستخدمي القوائم المالية بشكل عام وذلك لأثارها المتباينة على القوائم المالية وعلى جدولة الضرائب. وسنعرض هنا بشكل موجز طرق الأهتلاك وآثارها على القوائم المالية والضرائب من خلال المثال التالي:

مثال:

اشترت الشركة الدولية معدات في ٩٠/١/١ بمبلغ ٣١٠٠٠ دينار وقدرت نفايتها بذلك التاريخ بمبلغ ١٠٠٠ دينار وعمرها الانتاجي بـ ٥ سنوات.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

- صافي الدخل قبل الأهتلاك والضرائب ٢٣٠٠٠ دينار عام ٩٠، ١٩٠٠٠ عام ٩١، ١٩٥٠٠ عام ٩٢، ١٨٠٠٠ عام ٩٣، ١٧٠٠٠ عام ٩٤.

المطلوب:

أولاً: حساب مصاريف الأهتلاك خلال الخمس سنوات (٩٠-٩٤) وفقاً للطرق الثلاث التالية:

١- طريقة القسط الثابت

٢- طريقة مجموع أرقام السنين

٣- طريقة القسط المتناقص

ثانياً: تحديد صافي الدخل بعد الضريبة والضرائب السنوية خلال الخمس سنوات (٩٠-٩٤).

طريقة القسط الثابت (Straight-Line Method)

تقوم هذه الطريقة على افتراض أن المنافع والخدمات التي يقدمها الأصل خلال سنوات عمره الانتاجي متساوية تقريباً وبالتالي يجب أن توزع تكاليف هذه الخدمات بالتساوي على السنوات المستفيدة من هذه الخدمات. ويترتب على تطبيق هذه الطريقة تحميل سنوات العمر الانتاجي للأصل أعباء اهتلاك متساوية، ويحسب قسط الأهتلاك السنوي وفقاً لهذه الطريقة باستخدام المعادلة التالية:

قسط الأهتلاك السنوي = (التكلفة - النفاية) / العمر الانتاجي

وباستخدام المعلومات الواردة في المثال سيكون قسط الأهتلاك السنوي:

(٣١٠٠٠ - ١٠٠٠) / ٥ = ٦٠٠٠ دينار سنوياً

وسيكون قسط الأهتلاك ٦٠٠٠ دينار سنوياً وعلى مدار الخمس سنوات. وغالباً تعتبر هذه الطريقة ملائمة اذا كانت المنافع والخدمات التي يقدمها الأصل متساوية خلال سنوات عمره الأنتاجي.

طرق الأهتلاك المتسارع (Accelerated depreciation)

وفقاً لطرق الأهتلاك المتسارع يتم تحميل السنوات الأولى مبالغ أهلاك أكبر من السنوات الأخيرة، وتكون مبالغ الأهتلاك السنوية متناقصة خلال عمر الأصل الأنتاجي بحيث يتم تحميل أكبر قسط أهلاك للسنة الأولى ثم يليها السنة الثانية وهكذا.....

وتفترض طرق الأهتلاك المتسارع أن الخدمات التي يقدمها الأصل في السنوات الأولى من عمره الأنتاجي أجود أو أكبر من الخدمات التي يقدمها في السنوات الأخيرة. كما أن الأهتلاك المتسارع يحقق نوع من العدالة في توزيع النفقات المرتبطة بأقتناء الأصل على الفترات المالية المستفيدة من خدمات هذا الأصل. وتشتمل النفقات المرتبطة بالأصل بشكل رئيسي على الأهلاك ومصاريف الصيانة. ففي السنوات الأولى من عمر الأصل تكون مصاريف الصيانة منخفضة، أن وجدت بينما تزداد في السنوات الأخيرة بشكل ملموس، ولذلك تحمل السنوات الأولى أقساط أهتلاك مرتفعة بينما تحمل السنوات الأخيرة مبالغ أهتلاك منخفضة نسبياً، لتعويض الزيادة في مصاريف الصيانة. وهذا يحقق نوع من العدالة النسبية في توزيع النفقات المرتبطة بأقتناء الأصل على سنوات عمر الأصل الانتاجي.

وهناك طريقتين لتطبيق اسلوب الأهتلاك المتسارع

١- طريقة مجموع أرقام السنين (Sum-of-Years Digits Method)

٢- طريقة الرصيد المتناقص (Double-Declining Balance Method)

طريقة مجموع أرقام السنين (SYD)

احد طرق الأهلاك المتسارع. يكون الأهتلاك بموجبها أكبر في سني عمر الأصل الانتاجي الأولى منه في سني عمر الأصل الانتاجي الأخيرة.

ويحسب قسط الأهتلاك لكل سنة بضرب معدل الأهتلاك المتناقص لتلك السنة بالقيمة القابلة للأهتلاك ويكون معدل الأهتلاك لكل سنة على شكل كسر يمثل المقام فيه لكل السنوات مجموع أرقام السنين ويمثل البسط فيه رقم السنة الأخيرة

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

بالنسبة للسنة الأولى ورقم السنة قبل الأخيرة بالنسبة للسنة الثانية وهكذا، بحيث يكون البسط للسنة الأخيرة هو رقم السنة الأولى حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل الأهتلاك للسنة الأولى} = \frac{\text{رقم السنة الأخيرة}}{\text{مجموع أرقام السنين}}$$

$$= \frac{٥}{٥+٤+٣+٢+١} = \frac{٥}{١٥}$$

معدل الأهتلاك للسنة الثانيه $= \frac{٤}{١٥}$

معدل الأهتلاك للسنة الثالثة $= \frac{٣}{١٥}$

معدل الأهتلاك للسنة الرابعة $= \frac{٢}{١٥}$

معدل الأهتلاك للسنة الخامسة $= \frac{١}{١٥}$

قسط الأهلاك السنوي = معدل الأهلاك للسنة × (تكلفة – نفاية)

وبأستخدام المعلومات الواردة في المثال ستكون مبالغ الأهلاك السنوية خلال الخمس سنوات كالتالي:

معدل الأهتلاك للسنة الأولى $= \frac{٥}{١٥} \times ٣٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠$

معدل الأهتلاك للسنة الثانية $= \frac{٤}{١٥} \times ٣٠٠٠٠ = ٨٠٠٠$

معدل الأهتلاك للسنة الثالثة $= \frac{٣}{١٥} \times ٣٠٠٠٠ = ٦٠٠٠$

معدل الأهتلاك للسنة الرابعة $= \frac{٢}{١٥} \times ٣٠٠٠٠ = ٤٠٠٠$

معدل الأهتلاك للسنة الخامسة $= \frac{١}{١٥} \times ٣٠٠٠٠ = ٢٠٠٠$

المجموع ٣٠٠٠٠

طريقة القسط المتناقص (DDB):-

تتفق هذه الطريقة مع الطريقة السابقة (SYD) من حيث أن قيمة الأهتلاك بموجبها تتناقص مع تناقص سنوات العمر الانتاجي للأصل، ولكن بمعدلات تناقص مختلفة. وتختلف مع كل من الطريقتين السابقتين (SLM & SYD) بأنها تستخدم التكلفة التاريخية دون أن تستبعد منها النفاية كأساس للأهتلاك. حيث يحسب الأهتلاك السنوي بضرب معدل الأهلاك المتناقص في القيمة الدفترية للأصل في بداية الفترة المالية. وتمثل صافي القيمة الدفترية التكلفة التاريخية للأصل مطروحاً منها مجمع الأهتلاك. وفي بداية السنة الأولى من عمر الأصل تتساوى التكلفة التاريخية مع صافي القيمة الدفترية للأصل. ومعدل الأهتلاك المتناقص يساوي ضعف مقلوب العمر الانتاجي:

ويحسب الأهتلاك السنوي وفقاً لطريقة القسط المتناقص باستخدام المعادلة التالية:

الأهلاك السنوي= معدل الأهتلاك المتناقص × صافي القيمة الدفترية للأصل في بداية الفترة المالية

$$\text{معدل الأهتلاك للسنة الأولى} = \frac{١}{\text{العمر الانتاجي}} \times ٢$$

$$= \frac{١}{٥} \times ٢ = ٤٠٪$$

وباستخدام المعلومات الواردة في المثال سيكون قسط الأهتلاك السنوي وفقاً لهذه الطريقة خلال الخمس سنوات كالتالي:

السنة	معدل الأهلاك ×	صافي القيمة الدفترية = في بداية الفترة		الأهتلاك السنوي
السنة الأولى	٤٠٪	(٣١٠٠٠)	=	١٢٤٠٠
السنة الثانية	٤٠٪	(١٨٦٠٠)	=	٧٤٤٠
السنة الثالثة	٤٠٪	(١١١٦٠)	=	٤٤٦٤
السنة الرابعة	٤٠٪	(٦٦٩٦)	=	٢٦٧٨
السنة الخامسة	(٤٠١٨	– ١٠٠٠)	=	*٣٠١٨

* في السنة الأخيرة لا يستخدم معدل الأهتلاك المتناقص ويحسب أهتلاك السنة الأخيرة باستخدام المعادلة التالية:
أهتلاك السنة الأخيرة = صافي القيمة الدفترية – النفاية

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

صافي الدخل بعد الضريبة وفقاً لطرق الأهتلاك الثلاث

صافي الدخل بعد الضريبة وفقاً لطريق القسط الثابت:

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الأرباح قبل الأهتلاك والضرائب	٢٣٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٥٠٠	١٨٠٠٠	١٧٠٠٠
الأهتلاك	(٦٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(٦٠٠٠)
الدخل قبل الضرائب	١٧٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٥٠٠	١٢٠٠٠	١١٠٠٠
ضريبة ٤٠٪	٦٨٠٠	٥٢٠٠	٥٤٠٠	٤٨٠٠	٤٤٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	١٠٢٠٠	٧٨٠٠	٨١٠٠	٧٢٠٠	٦٦٠٠

صافي الدخل بعد الضريبة (مجموع أرقام السنين)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الأرباح قبل الأهتلاك والضرائب	٢٣٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٥٠٠	١٨٠٠٠	١٧٠٠٠
م. الأهلاك	(١٠٠٠٠)	(٨٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(٤٠٠٠)	(٢٠٠٠)
الدخل قبل الضرائب	١٣٠٠٠	١١٠٠٠	١٣٥٠٠	١٤٠٠٠	١٥٠٠٠
ضريبة ٤٠٪	٥٢٠٠	٤٤٠٠	٥٤٠٠	٥٦٠٠	٦٠٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	٧٨٠٠	٦٦٠٠	٨١٠٠	٨٤٠٠	٩٠٠٠

صافي الدخل بعد الضريبة (رصيد المتناقص)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الأرباح قبل الأهتلاك والضرائب	٢٣٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٥٠٠	١٨٠٠٠	١٧٠٠٠
الأهتلاك	(١٢٤٠٠)	(٧٤٤٠)	(٤٤٦٤)	(٢٦٧٨)	(٣٠١٨)
الدخل قبل الضرائب	١٠٦٠٠	١١٥٦٠	١٥٠٣٦	١٥٣٢٢	١٣٩٨٢
ضريبة ٤٠٪	٤٢٤٠	٤٦٢٤	٦٠١٤	٦١٢٩	٥٥٩٣
صافي الدخل بعد الضريبة	٦٣٦٠	٦٩٣٦	٩٠٢٢	٩١٩٣	٨٣٨٩

من الملاحظ على الحالات الثلاث السابقة أن لطرق الأهتلاك آثار متباينة على كل من صافي الدخل والضرائب. والتمعن في السلاسل الزمنية لكل من الأرباح والضرائب خلال السنوات الخمس يكشف عن ما يلي:

- ان مجموع الضرائب خلال الخمس سنوات لم يختلف بأختلاف طرق الأهتلاك وهذا يعني أن الشركة لا تستطيع تحقيق وفورات ضريبية من أستخدام طريقة اهتلاك بدل أخرى، ولكن أدارة الشركة تستطيع أن تؤثر في جدولة هذه الضرائب حيث تستطيع الشركة أن تؤجل دفع بعض الضرائب في السنوات الأولى من عمر الأصل إلى السنوات الأخيرة، عن طريق استخدام طرق الأهتلاك المتسارع بدلاً من طريقة القسط الثابت، وتأجيل الضرائب ينطوي على وفورات أقتصادية حقيقية تتمثل في المنفعة الزمنية للنقود. كما أنه بأتباع هذه الطريقة توفر المنشأة مصدر تمويل داخلي من خلال تأجيل دفع الضرائب لسنوات لاحقة.

- ان طرق الأهتلاك تؤثر في الأرباح من عدة جوانب فمن الملاحظ تقلب مستوى الأرباح السنوية من طريقة إلى أخرى ولكن مجموع ومتوسط الأرباح خلال السنوات الخمس لم يختلف بأختلاف طرق الأهتلاك، الا أن مستوى الأرباح السنوية يختلف من طريقة إلى اخرى خلال السنوات الخمس.

ولا يقتصر تأثير اختلاف طرق الأهتلاك على مستوى الأرباح بل يمتد إلى اتجاه الأرباح(Earnings trend) ودرجة الأستقرار فيها (Earnings variability). فمن الملاحظ أن الأرباح وفقاً لطريقة القسط الثابت تأخذ اتجاهاً تنازلياً بشكل عام بينما تأخذ اتجاهاً متصاعداً خلال الخمس سنوات وفقاً لطريقة مجموع ارقام السنين. كما أن درجة الأستقرار في الأرباح خلال الخمس سنوات مختلفة بأختلاف طريقة الأهتلاك. ومن المقاييس الشائعة لقياس درجة الأستقرار بالأرباح التباين أو الأنحراف المعياري للأرباح. وكل من المقياسين مختلف بأختلاف طرق الأهتلاك وتعد اتجاه الأرباح ودرجة الأستقرار فيها من الصفات النوعية للأرباح التي تهم كل من المستثمرين والمقرضين.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

ملحق رقم ١٠-٢

طرق تقييم المخزون السلعي وأثرها على القوائم المالية

يتم تقييم المخزون السلعي في ظل نظام الجرد الدوري فعلياً، بحصر كمية وقيمة وحدات البضاعة في المخازن في تاريخ معين. ويهدف تحديد قيمة المخزون السلعي إلى اكمال الدورة المحاسبية لتحديد:

أ- نتيجة أعمال المنشأة لفترة مالية معينة من ربح أو خسارة. وهذا لا يتم الا بعد معرفة قيمة المخزون السلعي آخر المدة من خلال الجرد الفعلي والذي يمكن من حساب الكلفة للبضاعة المباعة لبيان نتيجة الأعمال من خلال المعادلات التالية:

مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

تكلفة البضاعة المعدة للبيع = بضاعة أول المدة + صافي المشتريات

ولأن البضاعة المعدة للبيع تتوزع بين البضاعة المباعة والمخزون السلعي اخر المدة، فإن تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة - المخزون السلعي آخر المدة.

ويؤثر تقييم المخزون السلعي آخر المدة على تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافي الربح وعلى المركز المالي للمنشأة، ومن هنا تظهر أهمية دقة تقييمه.

ب- لأعداد المركز المالي بشكل صحيح

يشكل المخزون السلعي أحد مفردات الأصول المتداولة، ولا بد من تحديد قيمته بدقة لاظهار المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين بشكل صحيح.

طرق تحديد تكلفة المخزون: هنا أربع طرق لتحديد تكلفة المخزون: وتشمل: طريقة التمييز العيني، طريقة الوارد أولاً صادراً أولاً، طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً وطريقة المتوسط المرجح لتكلفة المخزون.

Almaktabah.net

١- التمييز العيني: (Specific Identification)

وفقاً لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة بضاعة اخر المدة عن طريق حصر وحدات المخزون وتحدد تكلفة الشراء لكل وحدة استناداً إلى الفواتير. وتصلح هذه الطريقة للمنشآت التي يتصف فيها المخزون السلعي بالوحدات القليلة والقيمة المرتفعة. وتتصف هذه الطريقة بالدقة والموضوعية في تحديد تكلفة المخزون. إلا أنها غير عملية ومكلفة، وقد تكون غير ممكنة في المنشآت الكبيرة التي تتعامل بأصناف متعددة وبكميات كبيرة، بحيث يصعب تتبع عملية تدفق البضاعة ولذلك يلجأ المحاسبون إلى طرق أخرى عملية لقياس تكلفة المخزون.

- طريقة الوارد أولاً صادراً أولاً: (First - In- First out (FIFO))

تفترض هذه الطريقة أنسياب البضاعة من المخازن بشكل منتظم ووفقاً لأقدمية ورودها للمخازن، أي أن البضاعة التي تشترى أولاً تباع أولاً. وبالتالي تعد بضاعة أخر المدة من الشحنات الأخيرة خلال الفترة المالية وتسعر بأحدث الأسعار بينما تسعر البضاعة المباعة بالأسعار القديمة. وتتميز هذه الطريقة بأنها تؤدي إلى تعظيم بضاعة آخر المدة والأرباح خلال فترات التضخم، وتؤدي إلى قيمة لبضاعة آخر المدة أكثر واقعية، أي أقرب إلى التكلفة الأحلالية من الطرق الأخرى.

- طريقة الوارد أخيراً صادراً أولاً Last-in- First out (LIFO)

تستند هذه الطريقة على افتراض أن البضاعة التي تشتري أخيراً تباع أولاً ومع أنها تستند إلى فرض غير واقعي حول أنسياب وحدات البضاعة من المخازن، إلا أنها طريقة مقبولة لتسعير المخزون، وتخدم أغراض معينة خلال فترات التضخم. وفقاً لهذه الطريقة يتم تسعير وحدات مخزون أخر المدة بأسعار الشحنات القديمة، المنخفضة نسبياً، خلال فترات التضخم، بينما يتم تسعير البضاعة المباعة بالأسعار الحديثة نسبياً، وخلال فترات التضخم يؤدي استخدام هذه الطريقة لتحديد تكلفة المخزون إلى التقليل وبشكل ملموس من أثر التضخم على صافي الدخل.

مكتبتنا العر بية

- طريقة المتوسط المرجح Weighted Average (W.A)

وفقاً لهذه الطريقة يستخدم سعر موحد لتسعير كلاً من بضاعة أخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة، وهو معدل تكلفة الوحدة والذي يتم حسابه بقسمة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع.

وقد تكون هذه الطرقة ملائمة اذا كان هناك تقلبات ملموسة في أسعار البضاعة خلال الفترة المالية. وغالباً تؤدي هذه الطريقة إلى قيمة لمخزون أخر المدة ومجمل الربح أقل تحفظاً من طريقة الـ LIFO.

مثال: تستخدم شركة التجارة المتحدة نظام الجرد الدوري للمخزون وفي ١٩٩٠/١٢/٣١ أظهر الجرد الفعلي عدد وحدات المخزون السلعي بتاريخه ٢٠٠ وحدة وفيما يلي تفاصيل المشتريات التي تمت خلال الفترة المالية

رقم الشحنة	تاريخ الشراء	عدد الوحدات	سعر الوحدة	التكلفة الاجمالية
١	٩٠/١/٥	١٠٠	٧	٧٠٠
٢	٩٠/٢/٢٠	١٠٠	٨	٨٠٠
٣	٩٠/٤/١	٢٥٠	١٠	٢٥٠٠
٤	٩٠/٧/٣٠	٢٠٠	١١	٢٢٠٠
٥	٩٠/٩/٦	٢٥٠	١٢	٣٠٠٠
٦	٩٠/١٢/١٥	١٠٠	١٣	١٣٠٠
		١٠٠٠		١٠٥٠٠

وبلغت المبيعات خلال الفترة ١٢٠٠٠ دينار (٨٠٠ وحدة)

والمصروفات التشغيلية ٢٠٠٠ دينار

وتخضع الشركة لمعدل ضريبة ٤٠٪

والمطلوب:

١- تحديد تكلفة المخزون السلعي اخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة وفقاً للطرق الثلاث التالية:

- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً
- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً
- طريقة المتوسط المرجح

٢- اعداد قائمة الدخل المقارنة وفقاً لطريقة الـ LIFO وطريقة الـ FIFO.

الوارد أولاً صادر أولاً

١- بضاعة أخر المدة: ١٠٠ وحدة × ١٣ دينار = ١٣٠٠ دينار

١٠٠ وحدة × ١٢ دينار = ١٢٠٠

٢٥٠٠ دينار

٢- تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - بضاعة اخر المدة

٨٠٠٠ = ١٠٥٠٠ - ٢٥٠٠

طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً:

١- تكلفة بضاعة آخر المدة: ١٠٠ × ٧ = ٧٠٠

١٠٠ × ٨ = ٨٠٠

١٥٠٠ دينار

٢- تكلفة المبيعات = ١٠٥٠٠ - ١٥٠٠ = ٩٠٠٠

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

- طريقة المتوسط المرجح Weighted Average (W.A)

وفقاً لهذه الطريقة يستخدم سعر موحد لتسعير كلاً من بضاعة أخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة، وهو معدل تكلفة الوحدة والذي يتم حسابه بقسمة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع.

وقد تكون هذه الطرقة ملائمة اذا كان هناك تقلبات ملموسة في أسعار البضاعة خلال الفترة المالية. وغالباً تؤدي هذه الطريقة إلى قيمة لمخزون أخر المدة ومجمل الربح أقل تحفظاً من طريقة الـ LIFO.

مثال: تستخدم شركة التجارة المتحدة نظام الجرد الدوري للمخزون وفي ١٩٩٠/١٢/٣١ أظهر الجرد الفعلي عدد وحدات المخزون السلعي بتاريخه ٢٠٠ وحدة وفيما يلي تفاصيل المشتريات التي تمت خلال الفترة المالية

رقم الشحنة	تاريخ الشراء	عدد الوحدات	سعر الوحدة	التكلفة الاجمالية
١	٩٠/١/٥	١٠٠	٧	٧٠٠
٢	٩٠/٢/٢٠	١٠٠	٨	٨٠٠
٣	٩٠/٤/١	٢٥٠	١٠	٢٥٠٠
٤	٩٠/٧/٣٠	٢٠٠	١١	٢٢٠٠
٥	٩٠/٩/٦	٢٥٠	١٢	٣٠٠٠
٦	٩٠/١٢/١٥	١٠٠	١٣	١٣٠٠
		١٠٠٠		١٠٥٠٠

وبلغت المبيعات خلال الفترة ١٢٠٠٠ دينار (٨٠٠ وحدة)

والمصروفات التشغيلية ٢٠٠٠ دينار

وتخضع الشركة لمعدل ضريبة ٤٠٪

والمطلوب:

١- تحديد تكلفة المخزون السلعي اخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة وفقاً للطرق الثلاث التالية:

- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً
- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً
- طريقة المتوسط المرجح

٢- اعداد قائمة الدخل المقارنة وفقاً لطريقة الـ LIFO وطريقة الـ FIFO.

الوارد أولاً صادر أولاً

١- بضاعة أخر المدة: ١٠٠ وحدة × ١٣ دينار = ١٣٠٠ دينار

١٠٠ وحدة × ١٢ دينار = ١٢٠٠

٢٥٠٠ دينار

٢- تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - بضاعة اخر المدة

٢٥٠٠ - ١٠٥٠٠ = ٨٠٠٠

طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً:

١- تكلفة بضاعة آخر المدة: ١٠٠ × ٧ = ٧٠٠

١٠٠ × ٨ = ٨٠٠

١٥٠٠ دينار

٢- تكلفة المبيعات = ١٠٥٠٠ - ١٥٠٠ = ٩٠٠٠

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

طريقة المتوسط المرجح:

معدل تكلفة الوحدة خلال الفترة = تكلفة البضاعة المعدة للبيع / عدد الوحدات المتاحة للبيع.

= ١٠٥٠٠ / ١٠٠٠ = ١٠٫٥ دينار / للوحدة

١- تكلفة بضاعة آخر المدة = ٢٠٠ × ١٠٫٥ = ٢١٠٠ دينار

٢- تكلفة المبيعات = ٨٠٠ × ١٠٫٥ = ٨٤٠٠ دينار (١٠٥٠٠ - ٢١٠٠)

قائمة الدخل المقارنة

		FIFO		LIFO
المبيعات				
تكلفة البضاعة المباعة		١٢٠٠٠		١٢٠٠٠
تكلفة البضاعة المعدة للبيع	١٠٥٠٠		١٠٥٠٠	
- بضاعة آخر المدة	٢٥٠٠		١٥٠٠	
	٨٠٠٠	(٨٠٠٠)	٩٠٠٠	(٩٠٠٠)
مجمل الربح		٤٠٠٠		٣٠٠٠
المصروفات التشغيلية		(٢٠٠٠)		(٢٠٠٠)
الدخل قبل الضريبة		٢٠٠٠		١٠٠٠
ضريبة (٤٠٪)		(٨٠٠)		(٤٠٠)
صافي الدخل بعد الضريبة		١٢٠٠		٦٠٠

ملاحظات على الحل:

تؤدي طريقة FIFO إلى تقييم بضاعة آخر المدة بقيمة أكبر منها في طريقة LIFO، وهذا ناتج عن تسعير المخزون بالأسعار الحديثة، المرتفعة نسبياً، وتسعير البضاعة المباعة بالأسعار القديمة، المنخفضة نسبياً، خلال فترات التضخم. وتعظيم بضاعة آخر المدة يؤدي إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تعظيم كل من مجمل الربح وصافي الربح. وتعظيم بضاعة آخر المدة والأرباح صفة ملازمة لطريقة FIFO خلال فترات التضخم، ولذلك تستخدم هذه الطريقة من قبل الإدارة لتحسين الأرباح في فترة مالية معينة.

طريقة FIFO تعطي قيمة لبضاعة آخر المدة أكثر واقعية، من طريقة LIFO. وذلك لأنها تسعر المخزون بأحدث الأسعار والتي هي أقرب إلى التكلفة الأحلالية للمخزون. والمقصود بالتكلفة الأحلالية أي تكلفة شراء المخزون في ١٢/٣١، وسعر آخر شحنة (١٣ دينار للوحدة) يمكن استخدامه لتقدير التكلفة الأحلالية للمخزون، وبذلك تكون التكلفة الأحلالية للمخزون ٢٦٠٠ دينار (٢٠٠ × ١٣) تقريباً، بينما قيمة المخزون وفقاً لطريقة LIFO ١٥٠٠ دينار ووفقاً لطريقة FIFO ٢٥٠٠ دينار.

طريقة LIFO تعطي قيمة أقل لبضاعة آخر المدة في حالة ارتفاع الأسعار لأنها تسعر المخزون بالأسعار القديمة (المنخفضة نسبياً) وتسعر البضاعة المباعة بأحدث الأسعار وهذا يرتبط بميزتين لطريقة LIFO:

١- تأجيل دفع الضرائب المستحقة، لأن هذه الطريقة تؤدي إلى قيمة أقل لبضاعة آخر المدة، وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تخفيض مجمل الربح وصافي الربح والضرائب المستحقة على الدخل، وهذه صفة ملازمة لهذه الطريقة خلال فترات التضخم.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

٢- قائمة الدخل والربح المبني على طريقة LIFO أكثر تمشياً مع مبدأ المقابلة (Matching Principle) من طريقة FIFO وذلك لأن تكلفة البضاعة المباعة محددة وفقاً لأحدث الأسعار، أي أقرب إلى التكلفة الأحلالية.

الفصل الحادي عشر

عقود الايجار طويلة الاجل

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بما يلي:

١- طبيعة عقود الايجار ومزايا الأيجار
٢- عقود الايجار التشغيلية والمعالجة المحاسبية لها
٣- شروط رسملة عقود الايجار
٤- عقود الايجار الرأسمالية والمعالجة المحاسبية لها
٥- أثر رسملة عقود الايجار على القوائم المالية وعناصرها الرئيسة
٦- أثر رسملة عقود الايجار على الهيكل المالي والنسب والمؤشرات المالية بشكل عام

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

عقود الايجار طويلة الأجل (Long term Leases):

تمثل عقود الإيجار طويلة الأجل اتفاقاً بين المؤجر والمستأجر يمنح بموجبه المؤجر للمستأجر حق استخدام أصل معين خلال فترة محددة مقابل مبلغ نقدي يدفعه المستأجر للمؤجر.

انتشرت عقود الايجار كوسيلة لحيازة واستخدام الآلات والمعدات في العقود الأخيرة نتيجة للميزات المتعددة للاستئجار كبديل لامتلاك الأصل وشملت عقود الايجار أوجه كثيرة منها: الطائرات، وأجهزة الكمبيوتر والأراضي والمباني وحتى الملابس. ويقدر الخبراء أن ٨٠٪ من الشركات الأمريكية تقوم باستئجار أصول كل سنة، وأن ما تستأجره الشركات الأمريكية سنوياً من معدات وممتلكات يعادل ١٠٠ بليون دولار. ويرجع هذا النمو في عقود الايجار للميزات التمويلية والتشغيلية التي تحققها(١).

مزايا عقود الايجار:

١ – توفر عقود الايجار تمويلاً كاملاً للأصل المنوي حيازته (تمويل ١٠٠٪). حيث أن البديل عن الاستئجار هو الشراء النقدي للأصل أو الشراء بالتقسيط وفي كلتا الحالتين لا بد من ايجاد مصدر لتمويل الأصل كلياً أو جزئياً حتى في حالة الشراء بالتقسيط، لأن الشراء بالتقسيط يتطلب دفعة أولى تتراوح ما بين ٢٠-٥٠٪ من سعر الأصل. لكن عملية الاستئجار توفر للمستأجر حيازة الأصل واستخدامه خلال مدة العقد مع توفير تمويل لهذه العملية.

٢ – تتيح عقود الايجار للمستأجر فرصة تفادي المخاطر المرتبطة بالأصل المستهلك أو الخردة، حيث تتيح بعض عقود الايجار ابقاء هذه المخاطرة مع المؤجر.

٣ – تفادي المخاطرة المرتبطة بتقادم الأصول حيث تسمح عقود الايجار للمستأجر باستبدال الأصول المستخدمة من وقت إلى أخر بأصول أكثر كفاءة.

٤ – شروط عقود الايجار غالباً تكون أكثر مرونةً من شروط عقود الديون، حيث تتضمن عقود الديون وعقود الايجار قيوداً على قرارات الشركة التمويلية والاستثمارية مثل: تحديد شروط توزيع حصص الأرباح النقدية وشروط اصدار

ديون جديدة .....الخ ولكن في الغالب عقود الايجار أقل تحديداً لسياسات الشركة من عقود الديون.

٥– تتيح الكثير من عقود الايجار (التشغيلية) للمنشأة تجنب اظهار التزامات جديدة في الميزانية أو ما يسمى بالتمويل الخفي (off-balance -sheet Financing) ولعل هذه من أهم مميزات عقود الايجار لأثرها على النسب والمؤشرات المالية التي تهم المقرضين والمحللين الماليين. وفي كثير من الشركات ادخال الالتزامات خارج الميزانية ضمن الميزانية يضخم وبشكل كبير نسبة الديون إلى حقوق الملكية مما قد يؤثر سلبياً على المنشأة(٢).

شروط عقود الإيجار:

تختلف عقود الايجار باختلاف شروطها، وتحدد الشروط بمقتضى العقد المتفق عليه بين المؤجر والمستأجر، وعادة يغطي العقد جوانب كثيرة، منها مدة العقد ودفعات الايجار، وقابلية التجديد، والغرامات "ان وجدت" وغيرها.

١ – مدة العقد (Lease term): وهي الفترة المحددة وفقاً للعقد وغير القابلة للالغاء، وتتراوح مدة العقد بين فترة قصيرة من عمر الأصل وبين العمر الاقتصادي المتوقع للأصل بالكامل.

٢ – الايجار (Rent): ويمثل الدفعات الدورية التي يلتزم بها المستأجر مقابل استخدام الأصل وقد تكون ثابتة طوال مدة العقد أو متزايدة او متناقصة من عام لأخر. ويتم تحديد الايجار من قبل المؤجر بالشكل الذي يكفل له استرداد تكلفة الأصل مع عائد مناسب يتناسب مع مستوى المخاطرة المتعلقة بالعقد.

٣ – مصروفات تنفيذ العقد (Excutory Costs)

وتشمل كل من مصروفات التأمين والصيانة وضرائب الملكية على الأصل المؤجر، وقد يتفق الطرفان على أن يدفعها المؤجر أو المستأجر أو مشاركة بينهما.

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

وقد يتضمن عقد الايجار حق للمستأجر بشراء الأصل بسعر محدد مسبقاً وهذا البند، إن وجد في عقود الايجار، يمثل خياراً وليس الزاماً للمستأجر بشراء الأصل المستأجر بسعر محدد في نهاية مدة العقد، وفي هذه الحالة يعتبر المؤجر ملتزماً بالبيع اذا اختار المستأجر شراء الأصل بالسعر المحدد بالعقد. ويعتبر خيار الشراء تحفيزي اذا كانت القيمة العادلة للأصل المتوقعة في تاريخ نهاية العقد، أعلى بكثير من سعر خيار الشراء.

وتتضمن بعض العقود قيمة متبقاة مضمونة وبموجب هذا البند يضمن المستأجر للمؤجر حداً أدنى لسعر الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، وهذا يعني أنه اذا كان سعر الأصل في نهاية مدة العقد أقل من القيمة التي ضمنها المستأجر، يلتزم المستأجر بشراء الأصل بالسعر المضمون.

المشكلة المحاسبية:

أن المشكلة المحاسبية الرئيسة فيما يتعلق بعقود الايجار تتمحور حول السؤال التالي: هل يجب اعتبار عقد الايجار عقداً تشغيلياً، أي أنه مجرد استئجار للأصل مقابل ايجار كما يبدو من شكلها القانوني، أم هي في جوهرها الاقتصادي تتضمن عملية شراء للأصل مع الحصول على التمويل اللازم لشراء هذا الأصل وبالتالي يجب رسملتها؟

وقد نشأ خلاف بين المحاسبين حول كيفية معالجة عقود الايجار وكان هناك عدة آراء. فقد رأى بعض المحاسبين عدم رسملة عقود الايجار استناداً إلى أن عقد الايجار هو عقد بين طرفين يتوقف تنفيذه على التزام كل من الطرفين بالعقد. مثله مثل العقود الأخرى التي تبرمها الشركة مع الجهات الأخرى مثل عقود التوظيف وغيرها. وبما أن عقود الاستئجار لا تتضمن نقل ملكية الأصل مباشرة للمستأجر يجب عدم تسجيل الأصل أو الالتزامات المرتبطة بالعقد في الدفاتر(٣).

فريق آخر من المحاسبين طالب برسملة كل عقود الايجار طويلة الأجل، حيث يكون الشرط الوحيد للرسملة أن يكون العقد طويل الأجل. ولكن غالبية المحاسبين ترى أن معظم عقود الايجار مشابهة، في جوهرها، لعقود الشراء بالتقسيط و ارتأت هذه الفئة رسملة عقود الايجار المماثلة لعقود الشراء بالتقسيط، انسجاماً مع مفهوم تغليب الجوهر

Almaktabah.net

على الشكل في المحاسبة وضرورة اثبات العمليات الاقتصادية وفقاً لجوهرها الاقتصادي وليس وفقاً لشكلها القانوني. وبما أن عقود الايجار في جوهرها الاقتصادي عبارة عن عقود شراء بالتقسيط لذلك يجب رسملتها وتسجيل الأصل المستأجر والالتزامات المرتبطة بالعقد في الدفاتر.

واستقر رأي مهنة المحاسبة في النهاية على موقف مشابه في جوهره للرأي الأخير القاضي برسملة عقود الايجار المماثلة لعقود الشراء بالتقسيط حيث حدد المعيار رقم ١٣ لمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأسس الجديدة وقد نص هذا المعيار على(٤):

"رسملة عقود الايجار اذا تضمن عقد الايجار نقل للمخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية للأصل المستأجر بشكل كبير للمؤجر، وعدا عن ذلك يعتبر عقد الايجار تشغيلياً.

وقد وضح المعيار رقم ١٣ كيفية تطبيق هذا المفهوم بتحديد ما يسمى بشروط رسملة عقود الايجار بالنسبة للمستأجر. فوفقاً للمعيار رقم ١٣ يجب اعتبار العقد رأسمالياً اذا استوفى احد الشروط التالية(٥):

١ – اذا نص العقد على نقل صك الملكية للأصل إلى المستأجر.

٢ – اذا تضمن العقد خيار شراء تحفيزي.

٣ – اذا كانت مدة العقد ≤ ٧٥٪ من العمر الانتاجي للأصل المستأجر.

٤ – اذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد (Minimum Leese Payment) تساوي أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر في تاريخ توقيع العقد.

فإذا توفر أي من الشروط الأربعة السابقة يجب رسملة عقد الايجار أي اعتبار العقد رأسمالياً في دفاتر المستأجر. واذا لم يتوفر أي من الشروط الأربعة يتم تصنيف العقد تشغيلياً في كل من دفاتر المؤجر والمستأجر مع ملاحظة ما يلي:

١ – لا يجوز استخدام الشرط الثالث والرابع كمعيار لرسملة العقد اذا كان العقد يبدأ في ٢٥٪ الأخيرة من عمر الأصل الاقتصادي.

مكتبتنا العر بية

وقد يتضمن عقد الايجار حق للمستأجر بشراء الأصل بسعر محدد مسبقاً وهذا البند، إن وجد في عقود الايجار، يمثل خياراً وليس الزاماً للمستأجر بشراء الأصل المستأجر بسعر محدد في نهاية مدة العقد، وفي هذه الحالة يعتبر المؤجر ملتزماً بالبيع اذا اختار المستأجر شراء الأصل بالسعر المحدد بالعقد. ويعتبر خيار الشراء تحفيزي اذا كانت القيمة العادلة للأصل المتوقعة في تاريخ نهاية العقد، أعلى بكثير من سعر خيار الشراء.

وتتضمن بعض العقود قيمة متبقاة مضمونة وبموجب هذا البند يضمن المستأجر للمؤجر حداً أدنى لسعر الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، وهذا يعني أنه اذا كان سعر الأصل في نهاية مدة العقد أقل من القيمة التي ضمنها المستأجر، يلتزم المستأجر بشراء الأصل بالسعر المضمون.

المشكلة المحاسبية:

أن المشكلة المحاسبية الرئيسة فيما يتعلق بعقود الايجار تتمحور حول السؤال التالي: هل يجب اعتبار عقد الايجار عقداً تشغيلياً، أي أنه مجرد استئجار للأصل مقابل ايجار كما يبدو من شكلها القانوني، أم هي في جوهرها الاقتصادي تتضمن عملية شراء للأصل مع الحصول على التمويل اللازم لشراء هذا الأصل وبالتالي يجب رسملتها؟

وقد نشأ خلاف بين المحاسبين حول كيفية معالجة عقود الايجار وكان هناك عدة آراء. فقد رأى بعض المحاسبين عدم رسملة عقود الايجار استناداً إلى أن عقد الايجار هو عقد بين طرفين يتوقف تنفيذه على التزام كل من الطرفين بالعقد. مثله مثل العقود الأخرى التي تبرمها الشركة مع الجهات الأخرى مثل عقود التوظيف وغيرها. وبما أن عقود الاستئجار لا تتضمن نقل ملكية الأصل مباشرة للمستأجر يجب عدم تسجيل الأصل أو الالتزامات المرتبطة بالعقد في الدفاتر(٣).

فريق آخر من المحاسبين طالب برسملة كل عقود الايجار طويلة الأجل، حيث يكون الشرط الوحيد للرسملة أن يكون العقد طويل الأجل. ولكن غالبية المحاسبين ترى أن معظم عقود الايجار مشابهة، في جوهرها، لعقود الشراء بالتقسيط و ارتأت هذه الفئة رسملة عقود الايجار المماثلة لعقود الشراء بالتقسيط، انسجاماً مع مفهوم تغليب الجوهر

Almaktabah.net

[illegible] رسملة وفقاً لجوهرها الاقتصادي وليس و[illegible] عقود الايجار في جوهرها الاقتصادي عبارة عن عقود شراء بالتقسيط لذلك يجب رسملتها وتسجيل الأصل المستأجر والالتزامات المرتبطة بالعقد في الدفاتر.

واستقر رأي مهنة المحاسبة في النهاية على موقف مشابه في جوهره للرأي الأخير القاضي برسملة عقود الايجار المماثلة لعقود الشراء بالتقسيط حيث حدد المعيار رقم ١٣ لمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأسس الجديدة وقد نص هذا المعيار على(٤):

"رسملة عقود الايجار اذا تضمن عقد الايجار نقل للمخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية للأصل المستأجر بشكل كبير للمؤجر، وعدا عن ذلك يعتبر عقد الايجار تشغيلياً.

وقد وضح المعيار رقم ١٣ كيفية تطبيق هذا المفهوم بتحديد ما يسمى بشروط رسملة عقود الايجار بالنسبة للمستأجر. فوفقاً للمعيار رقم ١٣ يجب اعتبار العقد رأسمالياً اذا استوفى احد الشروط التالية(٥):

١ – اذا نص العقد على نقل صك الملكية للأصل إلى المستأجر.

٢ – اذا تضمن العقد خيار شراء تحفيزي.

٣ – اذا كانت مدة العقد ≤ ٧٥٪ من العمر الانتاجي للأصل المستأجر.

٤ – اذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد (Minimum Leese Payment) تساوي أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر في تاريخ توقيع العقد.

فإذا توفر أي من الشروط الأربعة السابقة يجب رسملة عقد الايجار أي اعتبار العقد رأسمالياً في دفاتر المستأجر. واذا لم يتوفر أي من الشروط الأربعة يتم تصنيف العقد تشغيلياً في كل من دفاتر المؤجر والمستأجر مع ملاحظة ما يلي:

١ – لا يجوز استخدام الشرط الثالث والرابع كمعيار لرسملة العقد اذا كان العقد يبدأ في ٢٥٪ الأخيرة من عمر الأصل الاقتصادي.

مكتبتنا العربية

٢ – رسملة العقود في دفاتر المؤجر يتطلب بالاضافة إلى توفر أحد الشروط الأربعة السابقة الشرطين الاضافيين التاليين:

أ – أن تكون مقدرة المستأجر على دفع التزاماته بموجب العقد يمكن التنبوء بها وبدرجة معقولة من الصحة.

ب – أن يكون المؤجر قد انتهى من تنفيذ التزاماته التعاقدية وأن لايكون هناك غموض حول مقدار النفقات التي قد يتكبدها المؤجر في المستقبل بموجب العقد.

المحاسبة على عقود الايجار التشغيلية في دفاتر المستأجر:

إذا لم يستوف عقد الايجار شروط الرسملة يتم تصنيفه عقداً تشغيلياً. والمعالجة المحاسبية لعقد الايجار التشغيلي سهلة، حيث لا يتم استبعاد الأصل من دفاتر المؤجر، ولا يسجل الأصل أو الالتزامات المترتبة على العقد في دفاتر المستأجر، ويتم اثبات دفعات الايجار كمصروفات في دفاتر المستأجر وايرادات في دفاتر المؤجر ويتم الاثبات وفقاً لأساس الاستحقاق. ووفقاً لهذه المعالجة لا يظهر في القوائم المالية للمستأجر، الأصل المستأجر أو أية التزامات طويلة الأجل مرتبطة بالعقد، ويبقى الأصل في دفاتر المؤجر ويت اهتلاكه وفقاً لطرق الاهتلاك المتبعة.

مثال:

استأجرت الشركة الصناعية معدات من الشركة العامة للآلات بأجر سنوي مقداره (١٠٠٠) دينار لمدة (٣) سنوات.

القيد المحاسبي في دفاتر المستأجر

١٠٠٠ من حـ/ مصروف الايجار

١٠٠٠ الى حـ/ النقدية

القيد في دفاتر المؤجر

١٠٠٠ من حـ/ النقدية

١٠٠٠ الى حـ/ ايرادات الايجار

ويتم اظهار مصاريف الايجار في قائمة الدخل بالنسبة للمستأجر، بينما تظهر ايرادات الايجار في قائمة الدخل للمؤجر. واذا كانت الايجارات غير متساوية خلال سنوات العقد فإن مصروف الايجار السنوي يحسب بتوزيع أعباء الايجار، أي مجموع دفعات الايجار خلال مدة العقد على سنوات العقد لتحديد الايجار السنوي، وغالباً ما يتم التوزيع وفقاً لطريقة القسط الثابت في دفاتر المؤجر والمستأجر.

فمثلاً اذا كان دفعات الايجار في المثال السابق كالتالي:

السنة الأولى ١٠٠٠

السنة الثانية ١١٠٠

السنة الثالثة ١٢٠٠

وفقاً لطريقة القسط الثابت تكون مصروفات الايجار السنوية بالنسبة للمستأجر وايرادات الايجار بالنسبة للمؤجر:

$$\text{مصروفات الايجار} = \frac{١٠٠٠ + ١١٠٠ + ١٢٠٠}{٣} = ١١٠٠ \text{ دينار}$$

بالنسبة لاهتلاك الأصل المؤجر يعتبر مصروفا ويسجل في دفاتر المؤجر ويظهر الأصل المؤجر ومجمع اهتلاكه في ميزانية المؤجر.

المحاسبة على عقود الايجار الرأسمالية في دفاتر المستأجر:

اذا استوفى عقد الايجار شرط الرسملة يتم اثبات الأصل المستأجر في دفاتر المستأجر كأصل وكالتزام بمبلغ يساوي القيمة الحالية للحد الأدنى لقيمة العقد، أو القيمة السوقية العادلة للأصل في تاريخ بداية العقد أيهما أقل، من منطلق أنه لا يجوز تسجيل الأصل بالدفاتر بأعلى من قيمته السوقية العادلة ويتم الاثبات بالدفاتر بالقيد التالي:

من حـ/ الأصل المستأجر

الى حـ/ التزامات عقود الايجار

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

وقبل الشروع في بيان تفصيل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار الرأسمالية لا بد من التعرف على بعض المصطلحات الهامة وايضاحها:-

١ - الحد الأدنى لقيمة العقد (Minimum Lease Payment)

وتمثل الحد الأدنى الذي يلتزم المستأجر بدفعة للمؤجر بموجب العقد باستثناء تكاليف تنفيذ العقد اذا دفعها المؤجر للمستأجر وتشمل العناصر التالية:

- الحد الأدنى لدفعات الايجار الدورية المحددة في العقد.
- قيمة حق الشراء التحفيزي إن وجد.
- أو القيمة المتبقاة المضمونة للأصل بالاضافة إلى أية غرامات يحددها العقد في حالة فشل المستأجر في تجديد العقد.

٢ - القيمة الحالية للحد الأدنى لقيمة العقد: (Present value of MLP)

يتم خصم الحد الأدنى لقيمة العقد باستخدام معدل خصم معين للوصول إلى القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد، ومعدل الخصم الذي يجب استخدامه هو معدل الفائدة على الاقتراض الاضافي بالنسبة للمستأجر أو معدل العائد الضمني للمؤجر، اذا كان أقل ومعروفاً لدى المستأجر.

٣ - خيار الشراء التحفيزي (Bargain Purchase Option)

خيار الشراء يتضمن حق المستأجر بشراء الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد بسعر محدد وقد يكون خيار الشراء تحفيزي أو غير تحفيزي وتدخل قيمة خيار الشراء ضمن الحد الأدنى لقيمة العقد فقط اذا كان خيار الشراء تحفيزياً. ويعتبر خيار الشراء تحفيزياً إذا كانت القيمة السوقية المتوقعة للأصل في نهاية مدة العقد تزيد بشكل كبير عن قيمة خيار الشراء المحددة في العقد.

٤ - القيمة المتبقاة (Residual Value)

وهي القيمة السوقية المتوقعة للأصل في نهاية مدة العقد (وليس بالضرورة في نهاية العمر الانتاجي). فإذا ضمن المستأجر حداً أدنى لقيمة الأصل في نهاية العمر

Almaktabah.net

الانتاجي تعتبر قيمة لمتبقاة مضمونة (Guaranteed Residual value) وتدخل في حساب الحد الأدنى لقيمة العقد.

٥ - مصروفات تنفيذ العقد: (Executory Costs)

وتشمل مصروفات صيانة الأصل، والتأمين، أو ضرائب الملكية على الأصل، واذا دفعها المستأجر ضمن دفعات الايجار السنوية تستبعد لأغراض احتساب الحد الأدنى لقيمة العقد.

المثال التالي يوضح بشكل مفصل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار الرأسمالية في دفاتر المستأجر.

مثال شامل:

في ١٩٩٠/١/١ تعاقدت شركة الصناعات الحديثة على استئجار معدات من الشركة العامة للمعدات. واليك المعلومات التالية المرتبطة بالعقد:

مدة العقد ٣ سنوات

دفعات الايجار السنوية ٢٠٠٠ دينار تدفع في نهاية السنة

القيمة المتبقاة المضمونة من قبل المستأجر ٢٠٠ دينار

القيمة السوقية العادلة للمعدات في بداية تنفيذ العقد ٥٤٠٠ دينار

العمر الانتاجي المقدر ٣٫٥ سنة

معدل الفائدة على الاقتراض الاضافي للمستأجر ١٠٪

معدل الفائدة الضمني للمؤجر ١٠٪

تاريخ بداية تنفيذ العقد ١٩٩٠/١/١

مكتبتنا العربية

الحل:

١ – اختبار تصنيف العقد:

لا بد من تحديد طبيعة العقد رأسمالي أو تشغيلي للمحاسبة عليه بشكل سليم. وبما أن مدة العقد ٣ سنوات وهي تزيد عن ٧٥٪ من العمر الانتاجي (٣٫٥ سنة)، اذاً العقد مستوفي لشروط الرسملة وبالتالي يجب أن يسجل الأصل المستأجر والالتزامات المرتبطة به بالدفاتر بمبلغ يساوي القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد أو القيمة السوقية العادلة للأصل اذا كانت أقل.

٢ – احتساب القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد:

أ – الايجارات = ٢٠٠٠ × ٢٫٤٨٧(١) = ٤٩٧٤

ب – القيمة المتبقاة المضمونة = ٢٠٠ × ٠٫٧٥١(٢) = ١٥٠

⇐ القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد = ٤٩٧٤ + ١٥٠ = ٥١٢٤

ويسجل القيد التالي في تاريخ بداية تنفيذ العقد:

٥١٢٤ من جـ/المعدات المستأجرة

٥١٢٤ الى حد / التزامات عقود الايجار.

وتظهر المعدات المستأجرة ضمن الأصول في الميزانية. وتظهر التزامات عقود الايجار في جانب الخصوم في ميزانية المستأجر ويتم إهتلاك الأصل المستأجر في دفاتر المستأجر باستخدام طريقة الاهتلاك المستخدمة لاهتلاك الأصول المماثلة التي تمتلكها المنشأة.

أما بالنسبة لدفعات الايجار السنوية فلا تثبت على أنها مصروفات ايجار، كما هو الحال في عقود الايجار التشغيلية، فدفعات الايجار السنوية تتكون من جزأين، جزء منها يمثل مصروفات تمويلية لأن الالتزام أثبت في الدفاتر بالقيمة الحالية والجزء الآخر يمثل تسديداً من الالتزام المرتبط بالعقد. وتحسب مصروفات الفوائد لكل فترة مالية بضرب معدل الخصم برصيد الالتزام في بداية الفترة،ومعدل

(١) القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية مقدارها دينار تدفع في نهاية كل سنة بمعدل خصم ١٠٪.

(٢) القيمة الحالية لدينار واحد بعد ٣ سنوات بمعدل ١٠٪ سنوياً.

الخصم هنا هو [illegible] لمستأجر [illegible] القيمة [illegible] للحد الأدنى للعقد.

والفرق بين الايجارات السنوية ومصروفات الفوائد السنوية يشكل مقدار التخفيض برصيد الالتزام، ويستمر التخفيض التدريجي للالتزام نتيجة لدفعات الايجار السنوية حتى يصبح رصيد الالتزام في نهاية مدة العقد مساوياً للقيمة المتبقاة المضمونة، وفي حالة عدم وجود قيمة متبقاة مضمونة أو خيار شراء تحفيزي يصبح رصيد الالتزام في نهاية مدة العقد مساوياً لصفر.

الجدول التالي يبين الايجارات السنوية ومصروفات الفوائد لكل سنة والتغيرات التي تطرأ على رصيد الالتزام خلال فترة العقد.

التاريخ	الايجارات السنوية	الفوائد على رصيد الالتزام	التخفيض لرصيد الالتزام	القيمة الدفترية للالتزام
١٩٩٠/١/١	------	----	------	٥١٢٤
١٩٩٠/١٢/٣١	٢٠٠٠	٥١٢(١)	١٤٨٨(٢)	٣٦٣٦(٣)
١٩٩١/١٢/٣١	٢٠٠٠	٣٦٤	١٦٣٦	٢٠٠٠
١٩٩٢/١٢/٣١	٢٠٠٠	٢٠٠	١٨٠٠	٢٠٠

قيود اليومية لدفعات الايجار:

	١٩٩٠/١٢/٣١	١٩٩١/١٢/٣١	١٩٩٢/١٢/٣١
من مذكورين			
جـ/مصروفات الفوائد	٥١٢	٣٦٤	٢٠٠
جـ/التزامات عقود الايجار	١٤٨٨	١٦٣٦	١٨٠٠
الى جـ/النقدية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠

(١) مصروفات الفوائد في السنة الأولى ١٠٪ × ٥١٢٤ = ٥١٢

(٢) التخفيض في رصيد الالتزام ٢٠٠٠ – ٥١٢ = ١٤٨٨

(٣) رصيد الالتزام في نهاية السنة الأولى ٥١٢٤ – ١٤٨٨ = ٣٦٣٦

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

إهتلاك الأصل المستأجر:

يتم اهتلاك المعدات المستأجرة باستخدام طريقة الاهتلاك المستخدمة للأصول المماثلة في المنشأة وبفرض استخدام طريقة القسط الثابت، يكون الاهتلاك السنوي كالتالي:

الاهتلاك السنوي = القيمة الدفترية للأصل في بداية تنفيذ العقد – القيمة المتبقاة المضمونة / مدة العقد

٥١٢٤ – ٢٠٠

= ـــــــــــ = ١٦٤١ر٣

٣

ومن الملاحظ هنا أن القيمة المتبقاة المضمونة طرحت من القيمة الدفترية للأصل للوصول إلى القيمة القابلة للإهتلاك ولا تستبعد القيمة المتبقاة إلا إذا كانت مضمونة.

قيود اليومية الخاصة باهلاك المعدات المستأجرة:

١٦٤١ر٣ من جـ/ مصروفات الاهتلاك

١٦٤١ر٣ الى جـ/مجمع الاهتلاك المعدات المستأجرة

ويتكرر هذا القيد وبنفس مبالغ الاهتلاك في نهاية كل سنة من سنوات الايجار وبافتراض أن السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١/من كل عام.

في نهاية مدة العقد هناك حالتين:

أما أن تكون القيمة السوقية العادلة للأصل في ذلك التاريخ أعلى من القيمة المضمونة من قبل المستأجر أو أقل منها.

الحالة الأولى: اذا كانت القيمة السوقية العادلة للأصل أعلى من القيمة المتبقاة المضمونة يتم أرجاع الأصل للمؤجر ويسجل القيد التالي في دفاتر المستأجر:

Almaktabah.net

من مذكورين

٤٩٢٤ حـ/ مجمع اهتلاك المعدات

٢٠٠ حـ/ التزامات عقود الايجار

٥١٢٤ الى حـ/الأصل المستأجر

الحالة الثانية:اذا كانت القيمة السوقية للأصل أقل من القيمة المضمونة من قبل المستأجر، يلتزم المستأجر بشراء الأصل بالقيمة المتبقاة المضمونة أو يدفع الفرق للمؤجر مع إرجاع الأصل.

مثال:

بفرض أن القيمة السوقية العادلة للأصل ١٥٠ دينار وهي أقل من القيمة المضمونة والبالغة ٢٠٠ دينار. وبفرض أن المستأجر دفع الفرق وأعاد الأصل المستأجر للمؤجر، يكون القيد كالتالي:

من مذكورين

٤٩٢٤ حـ/ مجمع اهتلاك المعدات المستأجرة

٢٠٠ حـ/ التزامات عقود الايجار

٥٠ حـ/ خسائر القيمة المتبقاة

إلى مذكورين

٥١٢٤ حـ/ الأصل المستأجر

٥٠ حـ/ النقدية

مكتبتنا العربية

مثال٢:

بفرض نفس المعلومات الواردة في المثال السابق باستثناء وجود خيار شراء للأصل بقيمة ٢٠٠ دينار بدلاً من القيمة المتبقاة المضمونة وبفرض أن خيار الشراء تحفيزي.

القيمة الحالية للحد الأدنى لقيمة العقد:

دفعات الايجار ٢٠٠٠ × ٢٫٤٧٨ = ٤٩٧٤

خيار الشراء التحفيزي ٢٠٠ × ٠٫٧٥١ = ١٥٠

٥١٢٤

مصروفات الفوائد والتخفيض لرصيد الالتزام ورصيد الالتزام في نهاية كل سنة ستكون كما هي في المثال السابق لأن القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد اي رصيد الالتزام في بداية العقد ومعدل الخصم ومدة العقد متطابقة.

الاهتلاك في هذه الحالة سيكون مختلف عن المثال السابق حيث يجب أن يكون الاهتلاك على أساس العمر الانتاجي وليس على أساس مدة العقد.

$$\text{الاهتلاك السنوي} = \frac{\text{القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد}}{\text{العمر الانتاجي المقدر}}$$

$$= \frac{٥١٢٤}{٣٫٥} = ١٤٦٤$$

[illegible] الأصل المستأجر بموجب خيار الشراء أو أن يقوم بإرجاع الأصل [illegible]

الحالة الأولى: اذا قام المستأجر بشراء الأصل بموجب خيار الشراء.

رصيد مجمع الاهتلاك في نهاية مدة العقد = ١٤٦٤×٣ = ٤٣٩٢

رصيد الالتزام (من الجدول) = ٢٠٠

قيد اليومية:

من مذكورين

٤٣٩٢ حـ/ مجمع اهتلاك المعدات المستأجرة

٢٠٠ حـ/ التزامات عقود الايجار

٥١٢٤ حـ/ المعدات

إلى مذكورين

٤٣٩٢ حـ / مجمع اهتلاك المعدات

٥١٢٤ حـ/ المعدات المستأجرة

٢٠٠ حـ/ النقدية

الحالة الثانية: قد لا يمارس المستأجر حقه بشراء الأصل ويتم ارجاع الأصل للمؤجر وهذا يحدث اذا كانت القيمة العادلة للأصل في نهاية مدة العقد أقل من قيمة خيار الشراء.

القيد:

من مذكورين

٤٣٩٢ حـ/ مجمع اهتلاك المعدات المستأجرة

٢٠٠ حـ/ التزامات عقود الايجار

٥٣٢ حـ/ خسائر الاصول المستأجرة

٥١٢٤ إلى حـ/ المعدات المستأجرة

---

(١) يقفل حساب خسائر الأصول المستأجرة في حـ/ أ.خ لنفس السنة التي تم بها الاستغناء عن الأصل ويقفل خطأ في التقديرات المحاسبية.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

جوانب تحليليه

ان الطريقة التي يتم بها معالجة عقود الايجار طويلة الاجل تؤثر على بنود القوائم المالية وبالتالي على بعض النسب والمؤشرات المالية التي تعتمد على بنود القوائم المالية. فعلى المحلل أن يفحص القوائم المالية والملاحق المرتبطة بها للتحقق من وجود أو عدم وجود عقود الايجار طويلة الاجل. وخاصة عقود الايجار التشغيلية (غير المرسملة) حيث لا تظهر الأصول المستأجرة والالتزامات المرتبطة بها ضمن بنود قائمة المركز المالي(٦). ويمكن الحصول على معلومات عن عقود الايجار التشغيلية من ملاحق القوائم المالية.

وتجاهل عقود الايجار التشغيلية قد يؤدي إلى نتائج مضللة وخاصة ان كان التحليل لأغراض تقييم قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل.

فدفعات الايجار المستقبلية هي عبارة عن مبالغ التزمت الشركة المستأجرة بدفعها خلال السنوات القادمة وهي بهذا تشكل جزءاً من التزامات الشركة المستقبلية أو على الأقل تؤثر على قدرة الشركة على السداد في المستقبل وتجاهل هذه الالتزامات المستقبلية في التحليل يؤدي إلى تضخيم قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل(٧).

وفي مجال التحليل المقارن يكون أثر تجاهل عقود الايجار التشغيلية على تشويه نتائج التحليل أكثر وضوحاً.

فإذا كان المحلل بصدد مقارنة شركتين من حيث قدرة كل منهما على السداد في الأجل الطويل وأحد هاتين الشركتين جزء كبير من أصولها الثابتة مستأجرة بعقود ايجار تشغيلية (غير مرسملة) والأخرى جميع أصولها مملوكة أو لديها معدات مستأجرة ولكن بموجب عقود ايجار مرسملة. فان القوائم المالية لهاتين الشركتين غير قابلة للمقارنة وكذلك بعض النسب والمؤشرات المالية التي تعتمد على بنود هذه القوائم المالية وبالتالي فان التحليل المقارن لهاتين الشركتين قد يؤدي إلى نتائج مضللة فيما يتعلق بقدرة كل منهما على السداد في الأجل الطويل(٨).

Almaktabah.net

للشركة التي لديها أصول مستأجرة بموجب عقود ايجار تشغيلية (غير مرسملة) لا تظهر المعدات المستأجرة ضمن قائمة المركز المالي ولا تظهر الالتزامات المرتبطة بها (دفعات الايجار المستقبلية) ضمن الالتزامات في الميزانية. فهذه الشركة استطاعت أن تتجنب اظهار ديون بالميزانية باختيارها استئجار المعدات بدلاً من شرائها وتمويلها عن طريق القروض. ومع أن المعايير المحاسبية المتعارف عليها تسمح بمعاملة بعض عقود الايجار كعقود ايجار تشغيلية وبالتالي تسمح للمستأجر بتجنب اظهار ديون في صلب الميزانية إلا أنه على المحلل أن يفحص عقود الايجار التشغيلية لتقدير الالتزامات المرتبطة بها ومدى تأثيرها على قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل(٩). وهذا يتطلب من المحلل تعديل القوائم المالية للشركة التي لديها عقود ايجار تشغيلية وذلك من خلال رسملة عقود الايجار التشغيلية وبيان أثر الرسملة على بنود القوائم المالية حتى تصبح البيانات المالية الواردة في القوائم المالية قابلة للمقارنة.

مثال

فيما يلي القوائم المالية للشركتين أ و ب

قائمة المركز المالي كما هي في ١٩٩٠/١٢/٣١

(المبالغ بالاف الدنانير)

	شركة (أ)	شركة (ب)
الأصول المتداولة	٥٠	٥٢
المباني (بالصافي)	٤٠	٤٤
المعدات (بالصافي)	٦٥	٦٦
المعدات المستأجرة	٤٥	—
مجموع الأصول	٢٠٠	١٦٢
الالتزامات المتداولة	٣١	٣٤

مكتبتنا العربية

قروض طويلة الأجل	٣٩	٤٦
التزامات عقود الايجار	٤٢ر٣	—
رأس المال الأسهم العادية	٨٠	٨٠
الأرباح المحتجزة	٧ر٧	٢
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٢٠٠	١٦٢

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١

(المبالغ بالاف دينار)

	شركة (أ)	شركة (ب)
المبيعات	٩٠٠	٩٣٥
تكلفة المبيعات	٥٤٠	٥٦٥
مجمل الربح	٣٦٠	٣٧٠
مصروفات ادارية وبيعية	٢٥٢	٢٦٤
الربح قبل الفوائد والضرائب	١٠٨	١٠٦
مصروفات الفوائد	٨ر١	٤ر٦
الربح قبل الضرائب	٩٩ر١	١٠١ر٤
ضريبة	٣٩ر٦٤	٤٠ر٥٦
صافي الدخل	٥٩ر٤٦	٦٠ر٨٤

فاذا علمت أن الشركة (ب) لديها معدات مستأجرة بموجب عقود ايجار (تشغيلية) لم يتم رسملتها واليك المعلومات المتعلقة بالمعدات المستأجرة.

- مدة العقد [illegible]
- الايجارات السنوية [illegible] تدفع في نهاية كل سنة
القيمة المتبقاه المضمونة ١٠٠٠٠ دينار
معدل الفائدة على الأقتراض الاضافي ١٠٪
العمر الانتاجي للمعدات المستأجرة ٧ سنوات

الشركة (أ)

- نسبة الديون / الأصول = $\frac{٤٢٣٠٠+٣٩٠٠٠+٣١٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠}$ = ٠,٦١

- نسبة الديون / حقوق الملكية = $\frac{٤٢٣٠٠+٣٩٠٠٠+٣١٠٠٠}{٨٧٧٠٠}$ = ١,٣٩

- نسبة ديون طويلة الأجل / الأصول = $\frac{٤٢٣٠٠+٣٩٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠٠}$ = ٠,٤١

- عدد مرات تغطية الفوائد = ١٠٨٠٠٠/٨١٠٠ = ١٣ر٣ مرة

الشركة (ب)

- نسبة الديون / الأصول = $\frac{٤٦٠٠٠+٣٤٠٠٠}{١٦٢٠٠٠}$ = ٠,٤٩

- ديون طويلة الأجل / الأصول = ٤٦٠٠٠/١٦٢٠٠٠ = ٢٨ر٤٪

- نسبة الديون / حقوق الملكية = $\frac{٤٦٠٠٠+٣٤٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠}$ = ٩٧,٦٪

- عدد مرات تغطية الفوائد = ١٠٦٠٠٠/٤٦٠٠ = ٢٣ مرة

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

من الملاحظ على النسب والمؤشرات المالية السابقة أن الشركة ب تبدو في وضع أفضل بكثير من الشركة أ من حيث قوة مركزها المالي وقدرتها على السداد في الأجل الطويل فجميع نسب المديونية تشير إلى أن نسبة الديون في هيكل رأس المال بالنسبة للشركة (ب) أقل منها للشركة (أ) وهذا الإستنتاج إلى حد ما مضلل وذلك لأنه لم يأخذ بعين الإعتبار المعدات المستأجرة من قبل الشركة (ب) بموجب عقود إيجار غير مرسملة فبالنسبة للشركة (ب) هناك ديون خارج الميزانية (off-balance Sheet liabilities) تتمثل في دفعات الإيجار التي التزمت بها الشركة بموجب عقود الإيجار غير المرسملة وهذه الديون لم تدخل في حساب نسب المديونية. فالشركة (ب) استطاعت أن تتجنب إظهار إلتزامات / عقود الإيجار بالميزانية لأنها أعتبرت عقد الإيجار عقداً تشغيلياً بينما الشركة (أ) عقود إيجار المعدات لديها مرسملة ولذلك ظهرت المعدات المستأجرة والإلتزامات المرتبطة بها بالميزانية وأخذت بالإعتبار عند حساب نسب المديونية وعدد مرات تغطية الفوائد.

ولذلك تعتبر النسب والمؤشرات المالية السابقة غير قابلة للمقارنة ولا تصلح كما هي عليه كأساس لتقيم قدره كل من الشركتين على السداد في الأجل الطويل وحتى يمكن الإستفادة من هذه النسب والمؤشرات المالية لابد من حسابها على أساس القوائم المالية المعدلة وهذا يتطلب تعديل القوائم المالية للشركة (ب) لتعكس أثر رسملة عقود الإيجار. فعلى المحلل أولاً أن يبين أثر رسملة عقود الإيجار على بعض بنود القوائم المالية ومن ثم يعيد احتساب نسب المديونية وعدد مرات تغطية الفوائد للشركة (ب) حتى يتمكن من إجراء المقارنة بين الشركتين وبشكل سليم، من حيث قدرة كل منها على السداد في الأجل الطويل.

إذا رسملت عقود ايجار المعدات بالشركة (ب) فإن الرسملة ستؤثر على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وعلى النحو التالي:

– الشركة أعتبرت عقد الإيجار تشغيلياً ولذلك لم تظهر المعدات المستأجرة والإلتزامات المرتبطة بها بالميزانية وفي حالة رسملة هذا العقد، تثبت المعدات المستأجرة والإلتزامات المرتبطة بالدفاتر وبمبلغ يساوي القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد.

الحد الأدنى لقيمة العقد:

١) الإيجارات ١٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠

٢) القيمة المتبقاه المضمونة ١٠٠٠

٦٠٠٠

القيمة الحالية للحد الأدنى للعقد:

١) الإيجارات ١٠٠٠٠ × ٣٫٧٩٠٧* = ٣٧٩٠٧

٢) القيمة المتبقاه ١٠٠٠٠ × ٠٫٦٢٠٩** = ٦٢٠٩

٤٤١١٦

وسيكون رصيد الإلتزامات المرتبطة بالمعدات المستأجرة خلال مدة العقد كالتالي:

التاريخ	دفعات الإيجار	مصروفات الفوائد السنوية	التخفيض في رصيد الإلتزام	رصيد الإلتزامات (عقود الإيجار)
١٩٩٠/١/١	———	———	———	٤٤١١٦
١٩٩٠/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٤٤١٢	٥٥٨٨	٣٨٥٢٨
١٩٩١/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٣٨٥٣	٦١٤٧	٣٢٣٨١
١٩٩٢/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٣٢٣٨	٦٧٦٢	٢٥٦١٩
١٩٩٣/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٥٦٢	٧٤٣٨	١٨١٨١
١٩٩٤/١٢/٣١	١٠٠٠٠	١٨١٨	٨١٨٢	١٠٠٠٠

بالنسبة لقائمة الدخل رسملة عقود الإيجار تؤدي إلى عدم ظهور مصروفات إيجار ضمن المصروفات البيعية والإدارية حيث تحل محلها مصروفات الإستهلاك ومصروفات الفوائد. وسيكون أثر رسملة عقود الإيجار على صافي الدخل للشركة (ب) في السنة الأولى كالتالي:

---

* القيمة الحالية لدينار واحد دفعة سنوية على مدار ٥ سنوات (١٠٪)

** القيمة الحالية لدينار واحد بعد ٥ سنوات بمعدل ١٠٪

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

صافي الدخل قبل الضرائب		١٠١ ٤٠٠
اثر الرسملة		
النقص في المصروفات الإدارية (مصروفات إيجار)	١٠٠٠٠ –	
اهتلاك المعدات المستأجرة	٦٨٢٣ +	
صافي أثر الرسملة على المصروفات الإدارية	٣١٧٦ –	
أثر الرسملة على المصروفات التمويلية (فوائد)	٤٤١٢ +	
صافي الزيادة في إجمالي المصروفات		(١٢٣٦)
صافي الدخل قبل الضريبة المعدل		١٠٠١٦٤
صافي الدخل بعد الضريبة المعدل		٦٠٠٩٨

أما أثر رسملة عقود الإيجار على قائمة المركز المالي كما هي في ٩٠/١٢/٣١ للشركة (ب) فيكون على شكل زيادة كل من المعدات المستأجرة والإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار على النحو التالي:

جانب الأصول		جانب الإلتزامات
٤٤١١٦	المعدات المستأجرة	٣٨٥٢٨ إلتزامات/عقود الإيجار ••
٦٨٢٣	مجمع إهتلاك المعدات المستأجرة •	
٣٧٢٩٣	المعدات المستأجرة (بالصافي)	

• اهتلاك المعدات المستأجرة لسنة ١٩٩٠:

١٠٠٠٠ – ٤٤١١٦

٥ = ٦٨٢٣

•• رصيد إلتزامات عقود الإيجار كما هو وارد في الجدول في نهاية السنة الأولى من مدة العقد.

إن رسملة [illegible] (ب) [illegible] بشكل مباشر على نسب المديونية وعدد مرات تغطية الفوائد [illegible] (ب) وبالتالي ستكون نسب المديونية وعدد مرات تغطية الفوائد المبنية على القوائم المالية المعدلة للشركة (ب) كالتالي:

- نسبة الديون / الأصول = $\frac{٣٤٠٠٠ + ٤٦٠٠٠ + ٣٨٥٢٨}{١٦٢٠٠٠ + ٣٧٢٩٦} = \frac{١١٨٥٢٨}{١٩٩٢٩٦} = ٥٩,٤\%$

- ديون طويلة الأجل/ الأصول = $\frac{٤٦٠٠٠ + ٣٨٥٢٨}{١٦٢٠٠٠ + ٣٧٢٩٦} = \frac{٨٤٥٢٨}{١٩٩٢٩٦}$ ٢ ٪

١- نسبة الديون/حقوق الملكية= $\frac{٣٤٠٠٠ + ٤٦٠٠٠ + ٣٨٥٢٨}{٨٢٠٠٠} = \frac{١١٨٥٣٠}{٨٢٠٠٠} = ٥\%$

- عدد مرات تغطية الفوائد = $\frac{١٠٩٢٠٠}{٤٦٠٠ + ٤٤١٢}$

= $\frac{١٠٩٢٠٠}{٩٠١٢} = ٢,١$ مره

من الملاحظ على النسب السابقة أن جميع نسب المديونية المبنيه على القوائم المالية المعدلة للشركة (ب) تشير إلى أن الشركة (ب) ليست في وضع أفضل من الشركة (أ) من حيث قدرتها على السداد في الأجل الطويل فنسبه الديون للأصول ونسبة الديون لحقوق الملكية جميعها أكبر من نظيراتها للشركة (أ) وعدد مرات تغطية الفوائد أيضاً للشركة (ب) أقل منها للشركة (أ).

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

الهوامش

(١)
P. Nevitt and F. Fabzzi, Equipment Leasing , 3rd., Dow Jones-Irwin, Homewood, 111.,1988

نقلاً عن :
Chasteen Lanny G. , R. Flaherty and M.C.O'Connor Intermediate Accounting 4th. ed. McGraw - Hill, Inc. N.Y 1992, P818.

(٢) إدخال الالتزامات خارج الميزانية ، مثل الالتزامات المرتبطة بعقود الإيجار طويلة الأجل في صلب الميزانية ، يزيد من نسبة الديون الى حقوق الملكية ويزيد من درجة المخاطرة التمويلية من وجهة نظر بعض مستخدمي القوائم المالية وبالتالي قد تصعب عملية الحصول على القروض.

(٣) قبل صدور المعيار رقم (١٣) (FASB No. 13) كان للشركات الخيار برسمله عقود الإيجار أو اعتبارها عقوداً تشغيلية.

(٤)
"Accounting for Leases' , Statement of Financial Accounting FASB No. 13 (Stanford, Conn.: FASB, 1976).

(٥)
FASB No. 13, Par. 7a - d. Ibid.

(٦) وفقاً للمعيار رقم (١٣) (FASB No. 13) عقود الإيجار التي لا تستوفي شروط الرسملة لا يترتب عليها ظهور التزامات في الميزانية.

(٧)
Brealey , R. and S.C. Myers, " Principles of Corporate Finance", 4th ed. McGraw - Hill, Inc. U.S.A , 1991. P.677.

(٨) لا يقتصر أثر تجاهل عقود الايجار طويلة الأجل على تشويه نسب المديونية بل يمتد أثره الى المؤشرات المالية الأخرى مثل معدل العائد على الأصول ومعدل دوران الأصول إذا لم تؤخذ بالأعتبار الأصول المستأجرة، عند تقييم معدل دوران الأصول.

Almaktabah.net

١- ما المقصود بعقود الايجار طويلة الأجل؟
٢- لماذا تفضل بعض المؤسسات استئجار الأصول بدلاً من شرائها؟
٣- اذكر أهم مزايا عقود الايجار؟
٤- ما المقصود في عقود الايجار التشغيلية؟
٥- وضح باختصار الأجراءات المحاسبية لعقود الايجار التشغيلية؟
٦- وضح باختصار المعالجة المحاسبية لعقود الايجار الرأسمالية؟
٧- اذكر المعايير التي يتم على أساسها تصنيف عقود الايجار إلى رأسمالية أو تشغيلية؟
٨- ما المقصود بالحد الادنى لقيمة عقد الايجار وما هي مكوناته؟
٩- لماذا تسجل الالتزامات المرتبطة بعقود الايجار بقيمتها الحالية؟
١٠- ما المقصود بالقيمة المتبقاه المضمونة وكيف تؤثر على الحد الأدنى لقيمة العقد؟
١١- لماذا يجب أن يتحقق المحلل من وجود عقود الايجار عند قيامه بالتحليل؟
١٢- كيف يمكن أن تؤثر عقود الايجار على استنتاجات المحلل في التحليل المقارن.
١٣- اذكر احد مجالات التحليل التي قد يؤدي تجاهل عقود الايجار التشغيلية إلى تشويه المؤشرات المالية؟ وضح ذلك بمثال.
١٤- اذكر بعض المؤشرات المالية التي قد تتأثر اذا تجاهل المحلل عقود الايجار غير المرسملة.

مكتبتنا العربية

تمرين رقم ١

قامت شركة الصناعات الحديثة باستئجار معدات من شركة المعدات والمعلومات التالية تتعلق بالمعدات المستأجرة

- مدة العقد ٤ سنوات أعتباراً من ١٩٨٥/١/١
- العمر الانتاجي للمعدات المستأجرة ٥ سنوات
- دفعات الايجار السنوية ١٠٠٠٠ دينار
- القيمة المتبقاه المضمونة ٢٠٠٠ دينار
- القيمة السوقية العادلة للمعدات المستأجرة ٣٥٠٠٠ دينار
- معدل الفائدة على الاقتراض الاضافي ١٢٪

المطلوب:

١- أوجد ما يلي:

أ- الحد الأدنى لقيمة العقد

ب- القيمة الحالية للحد الأدنى لقيمة العقد

٢- كيف يجب أن يتم تصنيف هذا العقد رأسمالياً أو تشغيلياً.

٣- بغض النظر عن اجابتك على المطلوب رقم ٢، وبفرض رسملة عقد الايجار، أعد جدولاً يبين رصيد الالتزامات المرتبطة بالعقد في نهاية كل سنة خلال سنوات العقد.

تمرين رقم (٢)

لدى شركة العودة معدات مستأجرة واليك المعلومات التالية المتعلقة بعقد الايجار

- مدة العقد ٥ سنوات ويبدأ في ١٩٩٠/١/١
- الايجارات السنوية ٢٠٠٠٠ دينار.
- لا يوجد قيمة متبقاه مضمونة ولا خيار شراء تحفيزي.
- معدل الفائدة على الاقتراض الاضافي ٩٪.

الشركة اعتبرت عقد الايجار تشغيلياً وبفرض رسملة هذا العقد ما أثر الرسملة ان وجدت على كل من المؤشرات المالية التالية:

- [illegible]
- نسبة [illegible] الأصول.
- نسبة الديون [illegible] الحقوق الملكية.
- مستوى المخاطرة التمويلية.
- الدخل قبل الفوائد والضرائب.
- صافي الدخل بعد الضريبة.
- ربحية السهم الأساسية.
- معدل دوران الأصول (بما فيها الأصول المستأجرة).
- معدل العائد على حقوق الملكية.
- نسبة التداول.
- معدل دوران المخزون.
- نسبة هامش الربح.
- صافي التدفقات النقدية من العمليات.
- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

تمرين رقم ٣

- المعلومات التالية مستخرجة من القوائم المالية للشركة المتحدة لسنة ١٩٩٠

صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	١٦٠٠٠
صافي الدخل بعد الضريبة	٩٠٠٠
مصروفات الفوائد	١٠٠٠
اجمالي الأصول في ١٢/٣١	٩٥٠٠٠
ديون طويلة الأجل في ١٢/٣١	٣٠٠٠٠
الالتزامات المتداولة ١٢/٣١	١٠٠٠٠
حقوق الملكية في ١٢/٣١	٤٥٠٠٠
معدل الضريبة	٤٠٪

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

فاذا علمت أن لدى الشركة معدات أستأجرت في ١٩٩٠/١/١ بموجب عقد ايجار صنف تشغيلياً من قبل الشركة واليك المعلومات المتعلقة بعقد ايجار المعدات.

- مدة العقد ١٠ سنوات ويبدأ في ١٩٩٠/١/١.
- الايجارات السنوية ٦٠٠٠ دينار تدفع في نهاية كل سنة.
- معدل الفائدة على الاقتراض الاضافي ١٠٪.
- القيمة المتبقاه المضمونة ٣٠٠٠ دينار.

المطلوب:

١- اذا تم رسملة عقد الايجار للمعدات بين أثر الرسملة على كل من البنود التالية (بين مقدار الاثر ان وجد)

- صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب لسنة ١٩٩٠ .
- صافي الدخل بعد الضريبة لسنة ١٩٩٠ .
- إجمالي الأصول (بما فيها الأصول المستأجرة) في ١٢/٣١/
- إجمالي الديون في ١٢/٣١/
- نسبة الديون/ الأصول لسنة ١٩٩٠ .
- نسبة الديون/ لحقوق الملكية لسنة ١٩٩٠ .

تمرين رقم :

الآتي قائمة المركز المالي لكل من الشركة المتحدة والشركة الدولية كما هي في ١٩٩٢/١٢/٣١

	الشركة المتحدة	الشركة الدولية
الأصول المتداولة	٣٠٠٠٠	٣٦٠٠٠
الأصول الثابتة (بالصافي)	٧٥٠٠٠	٨٤٠٠٠
المعدات المستأجرة	٤٥٠٠٠	ــــــ
	١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
الإلتزامات المتداولة	٢٠٠٠٠	٢٧٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
إلتزامات عقود الإيجار	٤١٠٠٠	ــــــ
رأسمال الأسهم العادية	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	٩٠٠٠	٣٠٠٠
	١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠

فإذا علمت أن لدى الشركة الدولية معدات مستأجرة أعتبرت تشغيلية وبالتالي لم تظهر ضمن قائمة المركز المالي وإليك المعلومات التالية التي تتعلق بالمعدات المستأجرة

- مدة عقد الإيجار ٦ سنوات اعتباراً من ١٩٩٢/١/١ .
- الإيجار السنوي ١٠٠٠٠ دينار ويدفع في نهاية السنة.
- معدل الفائدة على الإقتراض الإضافي ٩٪ .
- لا يتضمن عقد الإيجار قيمة متبقاه مضمونة أو خيار شراء تحفيزي.

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

المطلوب:

١ – احسب النسب التالية لكل من الشركتين (تجاهل عقود الإيجار التشغيلية للشركة الدولية).

- نسبة الديون / إجمالي الأصول.
- نسبة الديون / حقوق الملكية.
- نسبة ديون طويلة الأجل / حقوق الملكية.

٢ – بفرض أنه تم رسملة عقود الإيجار الخاصة بالمعدات في الشركة الدولية، أعد حساب النسب الواردة في المطلوب رقم ١ .

تمرين رقم (٥) اختر الإجابة الصحيحة:

- من مزايا عقود الإيجار طويلة الأجل:
  - توفر عقود الإيجار تمويل كامل للأصل المستأجر.
  - تمكن من تجنب أظهار الديون في الميزانيه.
  - تساعد أحياناً في التخفيض من المخاطر الناجمه عن التطور التكنولوجي السريع لبعض الأصول .
  - أ و ب.
  - أ و ب و جـ.

- يجب رسملة عقد الايجار اذا:
  - أ- تضمن عقد الأيجار صك نقل الملكية للمستأجر.
  - ب- اذا تضمن عقد الأيجار خيار شراء تحفيزي.
  - جـ- اذا كانت مدة العقد تزيد عن ٧٥٪ من العمر الأقتصادي للأصل.
  - د- أ و ب وجـ.
  - هـ- أ أو ب أو ج.

- رسملة عقود الأيجار غير المرسملة (التشغيلية) يؤدى:
  - زيادة نسبة الديون / حقوق الملكية.
  - زيادة نسبة الديون / الأصول.
  - يحسن معدل دوران الأصول.
  - تحسين ربحية السهم الأساسية دائماً.
  - أ و ب.
  - جميع ما ذكر.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

- عقود الايجار التشغيلية :

أ - يترتب عليها أظهار المعدات المستأجره.

ب - يتم أهتلاك المعدات المستأجره في دفاتر المؤجر ولا يتم أهتلاكها في دفاتر المستأجر.

جـ - يترتب بموجبها أظهار ألتزامات طويلة الأجل في دفاتر المستأجر.

د - أ و ب.

هـ - لاشيء مما ذكر.

- استخدم المعلومات التالية للاجابة على الاسئلة الأربعة التاليه:

- استأجرت الشركة المتحدة معدات، وفيما يلي المعلومات المتعلقة بالمعدات المستأجرة:

- مدة العقد ٣ سنوات اعتباراً من ١٩٩٤/١/١
- الايجارات السنوية ١٠٠٠٠ دينار سنوياً تدفع في نهاية كل سنة.
- معدل الفائدة على الاقتراض الاضافي ١٠٪.
- العمر الاقتصادي للمعدات المستأجرة ٣,٥ سنة.
- القيمة المتبقية المضمونة من قبل المستأجر ٢٠٠٠ دينار.
- القيمة الحالية لدينار واحد بعد ٣ سنوات بمعدل ١٠٪ = ٠,٧٥١ دينار.

القيمة الحالية لدفع سنوية مقدارها دينار واحد بعد ٣ سنوات بمعدل ١٠٪ = ٢,٤٨٧ دينار.

- بفرض رسملة هذا العقد. ان الحد الأدنى لدفعات العقد:

أ- ٣٠٠٠٠ دينار ب- ٢٦٠٠٠ دينار

جـ- ٣٢٠٠٠ دينار د - ٢٤٨٧٠ دينار

- بفرض رسملة هذا العقد [illegible] عقود الايجار في دفاتر المستأجر في ١٩٩٥/١٢/٣١:

أ- ١٩٠٠٨ دينار ب- ١٠٩٠٨ دينار

جـ- ٣٧٦٣ دينار د - ٦٣٧٠ دينار

هـ- ١٢٠٠٠ دينار.

بفرض رسملة هذا العقد أن مقدار المصروفات المحملة لقائمة الدخل لسنه ٩٤ بموجب العقد:

أ- ١٩٠٠ دينار ب- ٢٣٠٠ دينار

جـ- ٢٣٧٧ دينار د - ٢٤٧٧ دينار

هـ- قيمة أخرى اذكرها

- بغرض رسملة عقد الأيجار أن القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات العقد تساوي

أ- ٣٠٠٠٠ دينار ب- ٢٦٠٠٠ دينار

جـ- ٣٢٠٠٠ دينار د - ٢٤٨٧٠ دينار

هـ- قيمة أخرى اذكرها.

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

الفصل الثاني عشر

تقييم السندات

أهداف الفصل: بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس ملماً بما يلي:

١- طبيعة السندات كمصدر رئيسي للتمويل في الشركات المعاصرة.
٢- أنواع السندات بشكل عام.
٣- كيفية حساب سعر السند وفقاً للنموذج المبسط.
٤- العلاقة بين معدل الفائدة بالسوق وسعر السند.
٥- العلاقة بين معدل الفائدة الأسمي ومعدل الفائدة الفعلي وخصم وعلاوة الأصدار.

Almaktabah.net

السند: هو عبارة عن ورقة مالية تتضمن قرض بمقدار معين. فعندما تطرح منشأة ما سندات للاكتتاب العام تكون شروط هذه السندات محددة وتشمل هذه الشروط القيمة الأسمية ومعدل الفائدة الاسمي، وتواريخ دفع الفوائد. وجميع هذه الشروط تؤثر في قرار المستثمر في شراء السند وتحديد سعره.

تسعير السندات:

قامت الكثير من الدراسات لتحديد العوامل المحددة لسعر السند وبشكل عام هناك عاملين رئيسيين في تحديد سعر السند هما:

١- حجم التدفقات النقدية المرتبطة بالسندات وتوقيت هذه التدفقات.
٢- معدل سعر الفائدة في السوق عند طرح السندات للاكتتاب.

التدفقات النقدية المرتبطة بالسندات تقسم إلى:

١- دفعات الفوائد والتي قد تكون سنوية أو نصف سنوية (دورية) خلال مدة القرض.
٢- القيمة الأسمية للسندات والتي ستدفع في نهاية مدة القرض ولمرة واحدة.

ومن الأمور المهمة التي يركز عليها المستثمر في السندات هي درجة المخاطرة المرتبطة بالسندات وأكثر ما يهم المستثمر هنا هو قدرة المنشأة المصدرة للسندات على سداد القيمة الأسمية للسندات وقدرتها على دفع الفوائد في تواريخ استحقاقها. ودرجة المخاطرة المرتبطة بالسندات تحدد بشكل كبير معدل العائد الذي يتوقعه المستثمر في السندات على أمواله، ومعدل العائد على السندات في ظل شروط معينة هو معدل الخصم الذي يستخدمه مشتري السندات لخصم التدفقات النقدية المرتبطة بالسندات. والقيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية تشكل سعر السند.

وفقاً للنماذج الشائعة والمبسطة لتسعير السندات والتي تقوم على فرضيات معنية فان سعر السند يساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالسند.

مكتبتنا العربية

وتشمل هذه التدفقات:

١- القيمة الأسمية (Face value) للسند التي ستدفع في نهاية مدة القرض.

٢- الفوائد (Interest payment) التي ستدفع بشكل دوري.

عندما تنوي شركة معينة اصدار سندات فانها تقوم بتحديد قيمة اسمية للسندات وتلتزم بدفعها في نهاية مدة القرض، وتحاول أن تضع معدل الفائدة الأسمي بحيث يكون قريب جداً أو مساوي لمعدل الفائدة المتوقع في السوق، والذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة للسندات. ولكن اصدار السندات عادة يمر في اجراءات ومراحل طويلة نسبياً وبالتالي سيكون هناك فجوة زمنية بين تاريخ تقديم طلب اصدار السندات وتاريخ طرح السندات وبيعها في السوق.

وخلال هذه الفترة قد يطرأ تغير على أسعار الفائدة وبذلك يختلف سعر الفائدة الأسمي (Nominal Rate) المدون على السندات عن معدل الفائدة السائد في السوق ولكن السندات سوف تسعر بناءً على معدل الفائدة السائد في السوق (Market Rate) في تاريخ طرحها للاصدار. فاذا كان معدل الفائدة في السوق أعلى من معدل الفائدة الأسمي، لا تستطيع الشركة بيع السندات بالقيمة الأسمية. وذلك لأن لدى المقرضين في السوق فرص للاقراض وبنفس الشروط بمعدل فائدة أعلى، لذلك لا يقبل المستثمر على شراء السند دون أن يعوض عن الفرق بين معدل الفائدة في السوق ومعدل الفائدة الأسمي خلال مدة القرض. ولهذا تباع السندات بقيمة أقل من قيمتها الأسمية في هذه الحالة أي بخصم اصدار وهذا الخصم هو بمثابة تعويض لمشتري السند مقابل فروقات الفوائد.

ومن جهة أخرى اذا كان سعر الفائدة في السوق أقل من معدل الفائدة الأسمي، لا تقبل الشركة المصدرة ببيع السندات بالقيمة الأسمية، بل تطالب بسعر أعلى لتعويضها عن الفرق في معدلات الفائدة، ولذلك تباع السندات بعلاوة اصدار. وذلك لأن الشركة ملتزمة قانونياً بدفع الفوائد وفقاً لمعدل الفائدة الأسمية المدونة على السند ولا تستطيع تغييره.

والمثال التالي يوضح [illegible]

مثال:

اصدرت الشركه الصناعيه الدولية سندات، ١٠٠ سند بقيمة أسمية ١٠٠٠ دينار لكل سند ولمدة ٥ سنوات بفائدة سنوية ١٠٪، تدفع في ١٢/٣١ من كل عام.

المطلوب:

حساب سعر السندات في كل من الحالات التالية:

١- بفرض أن معدل سعر الفائدة في السوق في تاريخ بيع السندات ٩٪.

٢- بفرض أن معدل سعر الفائدة في السوق في تاريخ بيع السندات ١٠٪.

٣- بفرض أن معدل سعر الفائدة في السوق في تاريخ بيع السندات ١٢٪.

الحل:

سعر السند هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالسند وهي: القيمة الأسمية للسند وتدفع مرة واحدة ودفعات الفوائد التي تدفع دورياً.

الحالة الأولى:

سعر الفائدة في السوق ٩٪

١- القيمة الحالية لأصل الدين = ١٠٠٠٠٠ × ٦٤٩٩٢ر(١)

= ٦٤٩٩٢ دينار

٢- القيمة الحالية لدفعات الفوائد= ١٠٠٠٠ × ٣٨٨٩٧ر٣(٢)

= ٣٨٨٩٧

سعر السندات = ٦٤٩٩٢ + ٣٨٨٩٧

= ١٠٣٨٨٩ > القيمة الاسمية

اذاً يباع السند بعلاوة اصدار

الحالة الثانية: (سعر الفائدة بالسوق ١٠٪):

سعر السند = القيمة الحالية لأصل الدين + القيمة الحالية لدفعات الفوائد

= ١٠٠٠٠٠ × ٦٢٠٩٢ر(٣) + ١٠٠٠٠ × ٧٩٠٨ر٣(٤)

= ١٠٠٠٠٠ دينار مساوي للقيمة الاسمية.

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

الحالة الثالثة: (سعر الفائدة بالسوق ١٢٪):

سعر السند = القيمة الحالية لأصل الدين + القيمة الحالية للفوائد

= ١٠٠٠٠٠ × ٥٦٧٤٣ر(٥) + ١٠٠٠٠ × ٦٠٤٨ر٣(٦)

= ٩٢٧٩١ < القيمة الأسمية

اذاً يباع السند بخصم اصدار

(١) القيمة الحالية لدينار واحد بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ٩٪.

(٢) القيمة الحالية لدينار واحد دفعة سنوية عادية لمدة ٥ سنوات بمعدل فائدة ٩٪ سنوياً

(٣) القيمة الحالية لدينار واحد بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ١٠٪ سنوياً.

(٤) القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية مقدارها دينار بعد ٥ سنوات، بمعدل فائدة ١٠٪.

(٥) القيمة الحالية لدينار واحد بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ١٢٪.

(٦) القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية مقدارها دينار واحد لمدة ٥ سنوات، بمعدل فائدة ١٢٪.

Almaktabah.net

من الملاحظ على [illegible] ناجم عن الاختلاف في معدل الخصم في السوق، [illegible] متطابقة من حيث الحجم والتوقيت.

في الحالة الأولى: تسعر السندات أعلى من القيمة الأسمية وذلك لأن معدل الفائدة في السوق ٩٪ أقل من معدل الفائدة الأسمي. بينما في الحالة الثانية: تسعر السندات بسعر مساوٍ للقيمة الأسمية وذلك لتساوي معدل الفائدة الأسمي مع معدل الفائدة السائد في السوق.

أما في الحالة الثالثة فتباع السندات بخصم اصدار لأن معدل الفائدة الأسمي أقل من معدل الفائدة السائد في السوق.

الخصائص الأخرى للسندات وأثرها على سعر السندات

هذا النموذج لتقييم السندات يفترض أن السندات متشابهة ولا يوجد ميزات اضافية مثل قابليتها للتحويل أو قابليتها للاستدعاء. فان وجدت مثل هذه المزايا فانها ستؤثر على سعر السند. فمثلاً حامل السند القابل للتحويل (Convertible Bonds) إلى اسهم عادية يتمتع بالمزايا التالية:

١- حقوق السند العادي (الغير قابل لتحويل) من قبض الفوائد الدورية والحصول على القيمة الأسمية في نهاية مدة القرض.

٢- الحق في تحويل السند إلى عدد معين من الأسهم العادية وتكون محددة مسبقاً وهذه الميزة تعطي حامل السند مرونة في تحويل أستثماراته من سندات إلى أسهم اذا ما وجد ذلك ملائماً.

فاذا تحسنت أسعار أسهم الشركة المصدرة للسندات بشكل ملموس نتيجة لظهور فرص استثمارية جديدة، يستطيع حامل السند القابل للتحويل الاستفادة من هذا التحسن في أسعار الأسهم بتحويل السندات إلى أسهم عادية. وهذه الميزة لا تكون مجانية ولذلك من المتوقع أن يسعر السند القابل للتحويل بأعلى من السند غير القابل للتحويل، بفرض تساوي الشروط الأخرى للسندات، أي تساوي القيمة الأسمية وسعر الفائدة ودرجة المخاطرة، وجميع العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سعر السند.

مكتبتنا العربية

خيار الاستدعاء: والسند القابل للاستدعاء (Callable Bond) يتضمن حق الشركة المصدرة في استدعاء السندات خلال مدة القرض وبسعر محدد سلفاً يسمى سعر الاستدعاء، وغالباً ما يكون سعر الاستدعاء أعلى من القيمة الاسمية للسند، وهي القيمة التي يجب دفعها في نهاية مدة القرض. فلو أصدرت شركة ما ١٠٠ سند بقيمة أسمية ١٠٠٠ دينار لكل سند، لمدة ١٥ سنة وبمعدل فائدة ١٢٪ وقابلة للاستدعاء بسعر ١٠٠٥ دينار خلال مدة القرض، فهذا يعني أن حامل السند ملزم برد السند إلى الشركة المصدرة في حالة استدعائه وبسعر الأستدعاء. وخيار الاستدعاء يعتبر ميزة لصالح الشركة المصدرة للسندات لأنه يعطيها قدر من المرونة التمويلية. فاذا انخفضت أسعار الفوائد على قروض طويلة الأجل في سوق الائتمان في السنوات اللاحقة، تستطيع الشركة التخلص من السندات القائمة بكلفة بسيطة نسبياً واستبدال هذا القرض بقرض آخر بمعدلات فائدة منخفضة. وهذه الميزة لا تكون مجانية لذلك فمن المتوقع أن يسعر السند القابل للاستدعاء بسعر أقل من السند غير القابل للاستدعاء، بفرض تساوي جميع العوامل الاخرى التي قد تؤثر على سعر السند.

Almaktabah.net

اسئلة للمناقشة

١- ما المقصود بالسند؟

٢- ما الفرق بين سعر الأصدار والقيمة الأسمية، والقيمة السوقية للسند؟

٣- لماذا تحدد مسبقاً وقبل الأصدار معدل الفائدة الأسمي للسندات وتواريخ دفع الفوائد؟

٤- ما المقصود بمعدل الفائدة الأسمي ومعدل الفائدة الفعلي وأيهما يستخدم لخصم التدفقات النقدية للسندات عند تسعير السندات؟

٥- ما العلاقة بين معدل الفائدة بالسوق وسعر السندات بعد الاصدار؟

٦- متى تباع السندات بالقيمة الأسمية؟

٧- متى تباع السندات بعلاوة اصدار وكيف يتم معالجة علاوة الأصدار بالدفاتر؟

٨- متى تباع السندات بخصم أصدار؟ ولماذا يعتبر خصم الأصدار جزء من تكلفة الأقتراض؟

٩- ما المقصود بالسندات القابلة للاستدعاء؟ وهل تؤثر صفة القابلية للأستدعاء على تسعير السند؟

١٠- ما هي دوافع الشركة لأصدار سندات قابلة للأستدعاء؟

مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (١)

في ١٩٩٠/٧/١ اصدرت شركة المعدات الحديثة ٢٠٠ سند وفيما يلي المعلومات المتعلقة بالسندات:

مدة السندات ١٠ سنوات

القيمة الأسمية للسند ١٠٠٠ دينار

معدل الفائدة على السندات ٩٪

تدفع الفوائد في نهاية كل عام في ٧/١

المطلوب:

١- أحسب سعر السندات في كل من الحالات التالية:

أ- اذا كان معدل الفائدة في السوق على هذا النوع من السندات ١٢٪.

ب- اذا كان معدل الفائدة في السوق على هذا النوع من السندات ٨٪.

جـ- اذا كان معدل الفائدة في السوق على هذا النوع من السندات ٩٪.

٢- بفرض أن معدل الفائدة في السوق كان ٥ر٨٪ في ١٩٩٠/٧/١ عند طرح السندات للأكتتاب، وبعد ٤ شهور أرتفع معدل الفائدة بالسوق على هذا النوع من السندات إلى ٨ر٨٪. هل يؤثر الأرتفاع في سعر الفائدة على سعر السندات بالسوق؟ وكيف؟

٣- بفرض أن السندات بيعت في ١٩٩٠/٧/١ بالقيمة الأسمية وفي ١٩٩١/٧/١ كان معدل الفائدة على سعر السندات بالسوق ٥ر٨٪، هل يؤثر التغير في سعر الفائدة على السندات بالسوق؟

وهل انخفاض سعر الفائدة إلى هذا المستوى ممكن أن يؤدي إلى تداول السندات بسعر أعلى من سعر الأصدار وأعلى من قيمتها الأسمية؟

Almaktabah.net

تمرين رقم (٢)

في ١٩٩٠/١/١ أصدرت أحدى الشركات الصناعية سندات قيمتها الأسمية ٥٠٠٠٠ دينار، لمدة ١٠ سنوات وبمعدل فائدة ١٠٪ تدفع في نهاية كل ستة شهور وبيعت السندات بالقيمة الأسمية. وفي ١٩٩٢/٧/١ أصدرت هذه الشركة مجموعة جديدة من السندات، لتمويل معدات فرعها الجديد، بلغت القيمة الأسمية للسندات الجديدة ٤٠٠٠٠ دينار وبمعدل فائدة ٤ر١٠٪ سنوياً وتدفع الفوائد سنوياً في نهاية كل عام. مدة السندات الجديدة ١٠ سنوات وبيعت بالقيمة الأسمية.

المطلوب:

١- ما هي برأيك الأسباب التي دفعت الشركة الى رفع معدل الفائدة على السندات الجديدة؟ اذكر أكبر عدد ممكن من الأسباب المحتملة؟

٢- هل تتأثر أسعار السندات القديمة بالسوق عند طرح السندات الجديدة للأكتتاب؟ ولماذا؟

٣- بفرض أن السندات في الأصدار الثاني، بيعت بخصم أصدار، هل يؤثر هذا على أجابتك في المطلوب رقم ١ ورقم ٢.

مكتبتنا العربية

تمارين وحالات تطبيقية

تمرين رقم (١)

- بين اثر كل من العمليات التالية على كل من المؤشرات المالية التالية:-

ا - معدل دوران الاصول

ب - هامش الربح (قبل الفوائد)

ح - معدل العائد على الاصول

د - معدل العائد على حقوق الملكية

هـ - ربحية السهم الاساسية

العمليات:

١- تضخيم مصروفات الاهلاك.

٢- تضخيم بضاعة آخر المدة.

٣- تضخيم بضاعة اول المدة.

٤- توزيع حصص أرباح معلن عنها سابقاً .

٥- اعلان عن توزيع حصص ارباح (اعلان فقط وليس توزيع).

٦- امتلاك مبني مقابل اسهم.

٧- بيع سيارة قديمة باعلى من قيمتها الدفترية.

٨- بيع معدات باقل من قيمتها الدفترية.

٩- اصدار اسهم عادية (نقداً).

١٠- زيادة فى حصص الارباح على الاسهم الممتازة.

١١- الاعلان عن اسهم مجانية ٢٠٪ (Stock dividends).

١٢- تجزئه السهم بمعدل ٢:١.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

تمرين رقم (٢)

الآتي القوائم المالية لشركة صناعة البرادات الحديثة

قائمة المركز المالي كما هي في ١٢/٣١

الأصول المتداولة	١٩٩٣	١٩٩٤
النقدية	٦٨٣	٣٢٥
الذمم المدينة	١٤٩٠	٣٥٩٩
المخزون	١٤١٥	٢٤٢٣
المصروفات المدفوع مقدماً	١٥	١٣
مجموع الأصول المتداولة	٣٦٠٣	٦٣٦٠
الأصول الثابتة بالصافي	١٠٦٦	١٥٤١
أصول اخرى	١٢٣	١٥٧
مجموع الأصول	٤٧٩٢	٨٠٥٨
الألتزامات		
أ. ق	--	٨٧٥
أقساط ديون طويلة الاجل مستحقة	٣٨	١١٦
ذمم دائنة	٤٨٥	٩٣٣
ضرائب مستحقة	٥٨٨	٤٧٢
مصروفات مستحقة	٥٧٦	٥٨٦
ايرادات مقبوضة مقدماً	٣٤	٩٦٣
مجموع الالتزامات المتداولة	١ر٧٢١	٣٩٤٥
ديون طويلة الاجل	١٢٢	١٧٩
التزامات اخرى	٨١	١٣١
	١٩٢٤	٤٢٥٥

حقوق الملكية		
رأسمال الأسهم العادية	٥٥٠	٨٢٩
رأسمال الأسهم الممتازة (١٠٪)	٥٠٠	٤٥٠
رأس المال الأضافي	٤٥٠	٥٧٥
الارباح المحتجزة	١٣٦٨	١٩٤٩
مجموع حقوق الملكية	٢٨٦٨	٣٨٠٣
مجموع الألتزامات وحقوق الملكية	٤٧٩٢	٨٠٥٨
عدد الأسهم العادية المصرح بها	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
عدد الأسهم العادية القائمة	٥٥٠ ٠٠٠	٨٢٩ ٠٠٠
عدد الأسهم الممتازة المصرح بها	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
عدد الأسهم الممتازة القائمة	٢٠ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠

فيما يلي قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ١٢/٣١

	١٩٩٣	١٩٩٤
صافي المبيعات	٧٥٧٠	١٢٠٦٥
ايرادات آخرى	٢٦١	٣٤٥
مجموع الايرادات	٧٨٣١	١٢٤١٠
تكلفة المبيعات	٤٨٥٠	٨٠٤٨
مصاريف ادارية وبيعيه	١٥٣١	٢٠٢٥
مصروفات الفوائد	٢٢	٧٨
مجموع المصروفات	٦٤٠٣	١٠١٥١
الدخل قبل الضريبة	١٤٢٨	٢٢٥٩
ضريبة	(٦٢٨)	(٩٩٤)
صافي الدخل	٨٠٠	١٢٦٥

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

المطلوب:

احسب كل من النسب التالية:-

١- نسبة السيولة السريعة.

٢- معدل العائد على الاصول.

٣- معدل العائد على حقوق الملكية.

٤- ربحية السهم.

٥- معدل العائد على المبيعات(قبل الفوائد).

٦- عدد مرات تغطية الفوائد.

٧- متوسط فترة التخزين.

٨- نسبة ديون طويلة الاجل.

٩- نسبة الديون لحقوق الملكية.

(ملاحظة) استخدم معدل الضريبة ٤٠٪.

(CFA adapted)

Almaktabah.net

تمرين رقم (٢)

يبلغ مجموع الاصول لدى شركة الصناعات الحديثة ١٠٠٠٠٠دينار وتحقق الشركة عائد على الاصول بمعدل ١٠٪ وجميع الاصول مولت عن طريق الاسهم العادية ولايوجد ديون فى هيكل راس المال و تنوى الشركة التوسع باضافة خط انتاجي جديد بكلفة مقدارها ٥٠٠٠٠دينار. وهناك عدة اقتراحات لتمويل هذا التوسع مع العلم ان معدل العائد على الاصول (جميع الاصول بما فيها الاصول الجديدة) متوقع ان يبقى ١٥٪ وتخضع الشركة لمعدل ضريبة ٤٠٪، ولايتوقع ان يتأثر معدل الضريبة فى المستقبل القريب.

البديل الاول : تمويل التوسع بالكامل عن طريق ديون بفائدة ١١٪.

البديل الثاني: تمويل ٥٠٪ من التوسع المطلوب عن طريق الديون (١٠٪ معدل الفائدة) والباقي عن طريق اسهم عاديه.

البديل الثالث: تمويل ٥٠٪ من التوسع المطلوب عن طريق اصدار سندات بمعدل فائدة ١٠٪ والباقي عن طريق اصدار اسهم ممتازة مجمعة للارباح بمعدل ٩٪ حصص ارباح.

المطلوب:-

١- مامقدار الربح التشغيلي (الربح قبل الفوائد والضرائب)فى ظل كل من البدائل الثلاثه.

٢-احسب معدل العائد على حقوق الملكية فى ظل كل بديل من البدائل الثلاثه

٣- ناقش اختلاف النتائج بين المطلوب الاول والمطلوب الثانى

٤- اذه انخفض معدل الضريبة من ٤٠٪ الي ٣٠٪ اعد عمل المطلوب رقم ١ ورقم ٢.

مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (٤)

الميزانية العمومية او قائمة المركز المالي يفترض ان تعكس المركز المالي للمنشأة بشكل عادل فى نقطة زمنية معينه. ومن اهم الانتقادات لهذه القائمة انها لاتعكس بعض الالتزمات على الشركة المعنية وكذلك لاتتضمن بعض الاصول ومن الامثلة على الاصول التى لاتعكسها الميزانية فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للمعدات وبعض الاصول الثابته الاخرى.

المطلوب:

اذكر خمسة أمثلة على اصول لاتعكسها الميزانية غالباً.

(CFA)

تمرين رقم

فى ١/١١/١٩٩٥ اصدرت شركة الصفاء سندات .القيمه الاسمية ١٠٠٠دينار لكل سند وبمعدل فائدة ١١٪ تدفع الفوائد كل ستة شهور فى ١/٤ و١/١٠ من كل عام. مدة السندات ٥سنوات. بيعت السندات بخصم اصدار ادى الى معدل فائدة فعلي ١٢٪ .استخدمت الشركة طريقة ملائمة لأهتلاك خصم اصدار السندات وهناك مصاريف تكبدتها المنشأة لأصدار وبيع السندات .

المطلوب:

١- ماهي المعلومات الواردة فى السؤال التى تدل على ان السندات بيعت بخصم أصدار؟ ولماذا؟

٢- كيف سيتم عرض الحسابات المرتبطة بالسندات (ماعدا النقدية) بالميزانية مباشرة بعد اصدار السندات فى ٣١/١٢/١٩٩٥

-٣

أ- ماهى المدة الزمنية التى تم خلالها اهلاك السندات.

ب- قارن بين طريقة معدل الفائدة الفعلي والطريقة المستقيمة لأهتلاك خصم اصدار السندات ؟واى من الطريقتين تفضل.

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

تمرين رقم (٦)

شركة الصناعات الحديثة بدات اعمالها بانشاء مصنع بكلفة ٢٠٠٠٠٠٠دينار وسيتم اهلاك المصنع على مدار ١٠ سنوات وقد تم تمويل المصنع بالكامل عن طريق ١٠٠٠٠٠سهم عادى جميعها قائمة ولايوجد ديون فى هيكل راس المال، الارباح التشغيلية تقدر بـ ٥٠٠٠٠٠دينار سنوياً(قبل الاهتلاك والضريبة) ومعدل الضريبة المتوقع على هذه الشركة ٥٠٪ خلال العشر سنوات القادمة.

المطلوب:

١- احسب مصروفات الأهتلاك فى السنه الاولى والثانية باستخدام الطرق التالية:-

ا- طريقة القسط الثابت.

ب - طريقة مجموع ارقام السنين.

٢- اعداد قائمة الدخل (مختصرة) كما تعد لحملة الاسهم عن السنة الاولى والسنة العاشرة من العمر الانتاجى للمصنع في الحالات التالية:

ا- اذا استخدمت الشركة طريقة القسط الثابت لاهتلاك المعدات لاغراض الضريبة وطريقة مجموع ارقام السنين لاغراض التقارير المالية الخارجية.

ب- اذا استخدمت الشركة طريقة مجموع ارقام السنين لاغراض الضريبة ولاغراض التقارير المالية الخارجية.

ج- اذا استخدمت الشركة طريقة مجموع ارقام السنين لاغراض الضريبة وطريقة القسط الثابت لاغراض التقارير المالية.

٤- احسب ربحية السهم فى كل من الحالات الثلاث ا،ب وج، وبين مصادر الاختلاف فى ربحية السهم ان وجدت؟

(CFA adapted)

تمرين رقم (٧)

تتطلب المعايير المحاسبية المتعارف عليها نشر معلومات عن ربحية السهم فى قائمة الدخل.

المطلوب:

١- فسر المقصود بربحية السهم المبدئيه.

٢- بين كيف تختلف ربحيه السهم المخفضة عن ربحية السهم المبدئيه.

(CFA adapted)

تمرين رقم (٨)

المعلومات التالية تتعلق بالشركة المتحدة

التزامات قصيرة الاجل	١٥٠٠
التزامات طويلة الاجل	٢٤٠٠
حقوق المساهمين	٣٦٠٠
صافى التدفقات النقدية من العمليات	٩٠٠
الدخل قبل الضريبة	٥٠٠
مصروفات الفوائد	١٥٠

بين اثر كل من العمليات التالية (الاثر الآني والمباشر) على المؤثرات والنسب المالية التالية:

١- نسبة الديون لحقوق الملكية.

٢- نسبة ديون طويلة الاجل لحقوق الملكية.

٣- عدد مرات تغطية الفوائد.

٤- صافى التدفقات النقدية من العمليات/الفوائد.

العمليات:-

١- شراء بضاعة على الحساب.

٢- شراء بضاعة نقداً.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

٣- زيادة مصروفات الاهلاك.

٤- تحصيل ديون.

٥- تسديد ذمم دائنه.

٦-اصدار سندات لتمويل توسع (شراء اصول جديدة).

٧- اصدار اسهم لتمويل توسع.

٨- ارتفاع معدل الفائدة على الديون القائمة.

٩- تحويل سندات الى اسهم.

١٠-الغاء السندات القائمة اي تسديد السندات نقداً .

تمرين رقم (٩)

شركة الشاطئ والتى تعمل فى مجال توزيع المعدات والاجهزة بلغ متوسط مبيعاتها السنوية خلال الثلاث سنوات (٩٣/٩١) حوالي ٩٠٠٠٠٠ دينار طلب مدير الشركة من المدير المالي اعداد تقرير يلخص الجوانب المالية لعمليات الشركة خلال الثلاث سنوات الماضية لعرضة على مجلس الاداره فى الاجتماع القادم.

ويرى المدير المالي ان التقرير يجب ان يتضمن بالاضافة الى القوائم المالية المقارنة بعض النسب الماليه الملائمة التى قد تساعد فى تفسير وتحديد اتجاة الارباح والمبيعات وغيرها من المتغيرات المحاسبية وبناء على طلب المدير المالي اعد قسم الحسابات النسب المالية التالية للسنوات ٩١،٩٢،٩٣:-

النســــــــــــــبه	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
نسبة التداول	٢ر-	٢ر١٣	٢ر١٨
نسبه السيولة السريعه	١ر٢٠	١ر١٠	ر٩٧
معدل دوران الذمم المدينه	٩ر٧٢	٨ر٥٧	٧ر١٣
معدل دوران المخزون	٥ر٢٥	٤ر٨	٣ر٨
نسبة الديون الى الاصول	٤٤٪	٤١٪	٣٨٪
نسبة ديون طويلة الاجل للاصول	٢٥٪	٢٢٪	١٩٪
معدل دوران الاصول الثابتة	١ر٧٥	١ر٨٨	١ر٩٩
المبيعات/مبيعات ٩١	١	١ر.٣	١ر.٦
نسبة مجمل الربح	٤٠٪	٣٨ر٦٪	٣٨ر٥٪
صافى الدخل / المبيعات	٧ر٨٪	٧ر٨٪	٨٪
معدل العائد على الاصول	٨ر٥٪	٨ر٦٪	٨ر٧٪
معدل العائد على حقوق الملكية	١٥ر١٪	١٤ر٦٪	١٤ر١٪

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

المطلوب:-

١- من الملاحظ ان نسبة التداول متزايدة خلال الثلاث سنوات ،بينما نسبة السيولة السريعة متناقصة خلال نفس الفترة. بأستخدام النسب المالية الواردة فى الجدول ،ماهي العوامل التى قد تسبب هذا التباين فى اتجاة هاتين النسبتين؟

٢-هل هناك مايشير الى تغيير فى سياسة الرفع المالي خلال الثلاث سنوات ؟ وهل كان الرفع المالي مجدياً خلال الثلاث سنوات؟

٣- هل هناك مايشير الى تغير فى حجم الاستثمارات فى الاصول الثابتة؟

تمرين رقم (١٠)

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة الاتحاد كما هي فى ٩٤/١٢/٣١

(المبالغ بآلاف الدنانير)

الاصول الثابتة:

نقدية	١٥٠
ذمم مدينه	٢٠٠
مخزون	٣٥٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	١٠٠
مجموع الاصول المتداولة	٨٠٠
المباني والمعدات بالصافي	٩٠٠
مجموع الاصول	١٧٠٠

الألتزامات المتداولة:

ذمم دائنه	٧٠
أ. دفع	٨٠
ضرائب مستحقة	٣٠
التزمات اخرى	٢٠
مجموع الالتزامات المتداولة	٢٠٠
ديون طويلة الاجل	٥٠٠
راس مال الاسهم العادية	٨٠٠
(٨٠٠٠٠٠ سهم عادى)	
الارباح المحتجزة	٢٠٠
المجموع	١٧٠٠

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

المعلومات التالية وردت فى الملاحق للقوائم المالية

١- الشركة تستخدم طريقة LIFO لتقييم المخزون والمخزون بأسعار FIFO يقدر بـ ٤٠٠٠٠٠ دينار.

٢- هناك قضية مقامة ضد الشركة للمطالبة بتعويض مقدارة ١٠٠٠٠٠ دينار مقابل اضرار تسببت بها الشركة ويعتقد المستشار القانوني ان الشركة ستخسر هذه القضية ولكن بمبلغ تعويض يعادل ٥٠٪ من القيمة المطالب بها.

٣- لدى الشركة معدات مستأجرة لم تظهر ضمن الاصول فى الميزانية

والمعلومات التالية تتعلق بالمعدات المستأجرة:

- مدة العقد ٥ سنوات اعتبارا من ٩٤/١/١.
- الايجارات السنوية ٩٠٠٠ دينار تدفع فى نهاية كل سنة.
- معدل الفائدة على الافتراض الاضافى ١٠٪.
- القيمة المتبقاة المضمونة للمعدات المستأجرة ١٠٠٠٠ دينار.
- العمر الانتاجي للمعدات المستأجرة ٦ سنوات.

المطلوب:

١- ناقش اثر المعلومات الواردة فى الملاحق على كل من النسب والمؤثرات المالية التالية"

- معدل العائد على الاصول.
- معدل العائد على حقوق الملكية.
- نسبة اجمالى الديون لحقوق الملكية.

٢- احسب كل من نسبة اجمالي الديون للاصول واجمالي الديون لحقوق الملكية بعد الأخذ بالأعتبار المعلومات الواردة فى الملاحق.

تمرين رقم (١)

شركة الصناعات الحديثة تنتج منتج رباع بالجملة بسعر ١٠ دنانير للوحده بلغت المبيعات خلال الفترة المالية المنتهية فى ١٩٨٨/١٢/٣١ ٥٠٠٠٠٠ وحدة وبلغت التكاليف الثابتة خلال نفس الفترة المالية ١٥٠٠٠٠٠ دينار .وتتضمن التكاليف الثابتة الفوائد على السندات (معدل الفائدة ٥ر٧٪) وتبلغ التكاليف المتغيرة للمواد المستخدمة فى تصنيع المنتج ٤ دنانير للوحده ولدى الشركة ١٠٠ عامل ومستخدم يتقاضون اجرهم على اساس الساعه وبلغت الاجور المدفوعة للعمال والمستخدمين ٧٠٠٠ دينار لكل منهم خلال عام ١٩٨٨.

- حاليا تتفاوض الشركة مع اتحادات العمال والمستخدمين التى تطالب بزيادة الاجور بشكل ملموس وتخطط الشركة لزيادة فى التكاليف الثابتة مقدارها ٦٪ ولاتتوقع زيادة فى سعر المواد المستخدمة فى الانتاج ولازيادة فى بيع سعر الوحدة . وتتوقع الشركة زيادة فى المبيعات بمعدل ١٠٪ فى السنة الحاليه ولتحقيق المستوى المطلوب من الانتاج تم توظيف ١٠ مستخدمين للعمل على اساس الساعه.

وفيما يلي الميزانية العمومية لشركة الصناعات الحديثة كما هي فى ١٩٨٨/١٢/٣١

الاصول المتداولة:

النقدية	٧٠٠٠٠٠
الذمم المدينة	١٠٠٠٠٠٠
أخرى	٨٠٠٠٠٠
مجموع الاصول المتداولة	٢ر٥٠٠٠٠٠
الاصول الثابتة(بالصافى)	٥ر٥٠٠٠٠٠
مجموع الاصول	٨٠٠٠٠٠٠
الالتزامات المتداولة	٢٠٠٠٠٠٠

Almaktabah.net
مكتبتنا العربية

ديون طويلة الاجل	
(سندات بفائدة ٥ر٧٪)	٢٠٠٠٠٠٠
اسهم ممتازة (٦٪)	
١٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية	١٠٠٠٠٠٠
١٠٠ دينار لكل سهم	
حقوق المساهمين	٣٠٠٠٠٠٠
الاسهم العادية	٨٠٠٠٠٠

المطلوب:

١- بفرض ان معدل الضريبة ٥٠٪ ،اوجد معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية لسنه ١٩٨٨ (استخدم قيم الاصول وحقوق الملكية فى نهاية السنة).

٢- ماهي اقصى زيادة بالأجور لكل مستخدم ممكن ان تتحملها الشركة شريطة ان تحقق معدل عائد على الاصول ١٠٪ (استخدم قيم الاصول فى نهاية سنة ١٩٨٨).

(CFA adapted)

تمرين رقم (١٢)

تتطلب المعايير المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) من الشركات المساهمة العامة نشر كل من ربحية السهم المبدئية وربحية السهم المخفضة.

المطلوب:-

١- وضح المقصود بربحية السهم المبدئية

٢- وضح كيف تختلف ربحية السهم المبدئية عن ربحية السهم المخفضة.

تمرين رقم (١٣)

تعتبر ربحية السهم (EPS) من اكثر المؤشرات المالية أهمية فى الشركات الحديثة. وهناك العديد من المؤشرات المالية المهمه التى تعتمد على ربحية السهم (مثل P/E) وعادة يركز المحللون الماليون فى نقاشاتهم على ربحية السهم للشركات التى تحظى بأهتمامهم .

المطلوب :-

أولاً - بين كيف يمكن ان تؤثر حصص الارباح للاسهم الممتازة القائمة على احتساب ربحية السهم؟

ثانياً- تعتبر السندات القابلة للتحويل احيانا اسهم عاديه معادله (CSE) واحياناً لاتعتبر اسهم عادية معادلة.

١- متى يتم تصنيف السندات القابلة للتحويل كأسهم عاديه معادله؟ وكيف يؤثر هذا على ربحية السهم؟

٢- اذا لم تصنف السندات القابلة للتحويل كأسهم عادية معادلة ،كيف يتم معالجتها فى حساب ربحية السهم؟

(CFA)

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (١٤)

التالي يمثل الهيكل المالي للشركة المتحدة كما هو فى ١٩٩٠/١٢/٣١

١٨٠٠٠٠٠ راس مال الاسهم العاديه ١٨٠٠٠٠٠ سهم قائم ومتداول

١٠٠٠٠٠٠ سندات، ٧٪، ١٠٠٠ سند قابلة للتحويل بمعدل ١: ٩٠٠ سهم عادى

١٢٠٠٠٠٠ راس المال الاضافي عادي.

٢٠٠٠٠٠٠ الارباح المحتجزة.

٢٥٠٠٠٠٠ قروض طويلة الاجل ،٨٪.

والمعلومات التالية تتعلق بالسنه المالية المنتهية فى ٩٠/١٢/٣١

٢٧٠٠٠٠ مصروفات الفوائد

١٤٠٠٠٠٠ صافى الدخل بعد الضريبة

٤٠٠٠٠٠ حصص الارباح المدفوعة

ومعدل العائد النقدى على سندات فئه Aa ٩٪

المطلوب:

١- احسب ربحية السهم التى يجب نشرها فى القوائم المالية.

٢- احسب عدد مرات تغطية الفوائد اذا علمت ان قروض طويلة الاجل تسدد على اقساط سنوية كل منها ٥٠٠٠٠٠ دينار فى ١/٧ و ١/١.

تمرين رقم (١٥)

فيما يلي الهيكل المالي للشركة العربية كما هو فى ١٩٩٤/١٢/٣١

٥٠٠٠٠٠ راس مال الاسهم العادية، ٥٠٠٠٠٠ سهم عادى .

٢٠٠٠٠٠ راس مال الاسهم الممتازة ٢٠٠٠ سهم (قيمة اسمية ١٠٠ دينار) ٨٪، مجمعه للارباح وقابلة للاستدعاء بسعر ١٠١.

٣٠٠٠٠٠ سندات ١٠٪ ،٣٠٠ سند قابلة للتحويل بمعدل ١ : ١٠٠٠ سهم عادى

١٠٠٠٠٠ راس مال الاضافي عادى.

٢٠٠٠٠٠ الارباح المحتجزة.

بلغ صافى الدخل بعد الضريبة لسنه ١٩٩٤، ٦٦٠٠٠ دينار ومعدل الضريبة ٤٠٪ وبلغ معدل العائد النقدى على سندات الشركات فئه Aa ١٣٪ ولم تعلن الشركة عن توزيع ارباح خلال الفترة.

المطلوب:-

اولاً : اوجد مايلي:

١- ربحية السهم الاساسية.

٢- ربحية السهم المخفضة.

٣- القيمة الدفترية للسهم العادى.

ثانياً : بفرض ان هناك خطأ بمخزون آخر المدة لسنه ١٩٩٤ ادى الى زيادة فى قيمة المخزون بمقدار ١٥٠٠٠ دينار.

ناقش اثر هذا الخطأ على كل مما يلي:

١- ربحية السهم الاساسية.

٢- ربحية السهم المخفضة.

٣- القيمة الدفترية للسهم العادي.

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

تمرين رقم (١٦)

فيما يلي الهيكل المالي للشركة المتحدة كما هو فى ١٩٩٠/١٢/٣١

٢٥٠٠٠٠ راسمال الاسهم العاديه ، ٢٥٠٠٠٠ سهم عادي.

١٠٠٠٠٠ راسمال الاسهم الممتازة، ٩٪، ١٠٠٠ سهم مجمعه للارباح وقابلة للتحويل بمعدل ١: ١٠٠ سهم عادى.

٥٠٠٠٠ سندات ١٠٪ ،٥٠٠ سند قابلة للتحويل بمعدل ١: ١٠٠٠ سهم عادي

١٥٠٠٠٠ الارباح المحتجزة.

بلغ صافي الدخل بعد الضريبة لسنه ١٩٩٠ ، ٢٩٠٠٠ دينار ومعدل الضريبة ٤٠٪ ولم توزع الشركة ارباح على حملة الاسهم العادية.

المطلوب:

اولاً : أوجد كل مما يلي.

١- ربحية السهم الاساسية.

٢- القيمة الدفترية للسهم العادي.

٣ معدل العائد على حقوق الملكية (استخدم رصيد حقوق الملكية فى نهاية العام).

ثانياً: ما مدى اهمية القيمة الدفترية للسهم العادى للمحلل لأغراض الاستثمار ومامدى العلاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم العادى .

ثالثاً: بفرض ان الشركة اعلنت عن توزيع مامقدارة ٣٠٠٠ دينار كحصص ارباح لحمله الاسهم العاديه اوجد مايلي:-

١- ربحية السهم العادي.

٢- القيمة الدفترية للسهم العادي.

تمرين رقم (١٧)

استأجرت شركة المقاولات الدولية آلات وفيما يلي المعلومات المتعلقة بالآلات المستأجرة:

- مدة العقد ١٠ سنوات اعتباراً من ١٩٩٠/١/١.
- الايجارات السنوية ٢٠٠٠٠ دينار سنوياً تدفع فى نهاية كل عام .
- معدل الفائدة على الاقتراض الاضافى ١٠٪.
- العمر الاقتصادى للالات المستاجرة ١٣ سنة.
- لايتضمن العقد قيمة متبقاة مضمونة او خيار شراء تحفيزى.

المطلوب:

١- كيف يجب ان يتم تصنيف هذا العقد (تشغيلي أو رأسمالي) فى دفاتر شركة المقاولات.

٢- بفرض ان العقد اعتبر راسمالياً، اوجد مايلي:

أ- الحد الادني لدفعات العقد.

ب- القيمة الحالية للحد الادني للعقد.

حـ - رصيد الالتزامات المرتبطة بالعقد فى ١٩٩١/١٢/٣١.

٣ - المعلومات التالية مستمدة من القوائم المالية لشركه المقاولات فى ٩٠/١٢/٣١

صافى الدخل بعد الضريبة	٥١٠٠٠
اجمالي الديون	٤٠٠٠٠٠
اجمالي الاصول	٩٠٠٠٠٠

اذا اعتبرت الشركة العقد تشغيلياً ،بين اثر رسمله العقد على البيانات السابقة المستمدة من القوائم المالية ؟ وهل تؤثر الرسمله على رقم صافي الدخل لسنه ١٩٩٠ ونسبه الديون لحقوق الملكيه؟ دعم اجابتك بالأرقام.

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

تمرين رقم (١٨)

تنتهى الفترة المالية لشركة سيجما فى ٦/٣٠ من كل عام وقبيل نهاية الفترة المالية المنتهية فى ١٩٩٤/٦/٣٠ أتلفت معظم سجلات الشركة نتيجة حدوث حريق وقد تم الحصول على المعلومات التاليه:-

المخزون	٦٠٠٠٠ دينار
راس مال الاسهم العاديه	٧٥٠٠٠ دينار
صافى الاصول	١٤٥٠٠٠ دينار
نسبه التداول	٢٫٢٥ الى ١
معدل دوران المخزون	٤و١٦مره
معدل دوران الذمم المدينة	٢٥ مره
مجمل الربح	٢٥٪
نسبة الديون لحقوق الملكية	١ الى ٢٫٥

- مخزون اخر الفترة لم يتغير عن مستوى مخزون اول الفترة .
- جميع الديون تمثل التزامات متداولة ولا يوجد ديون طويلة الاجل.

المطلوب:

اعداد قائمة المركز المالي مع العلم أنها تتضمن البنود التالية: النقدية، الذمم المدينة، الأصول الثابتة، الألتزامات المتداولة، رأسمال الأسهم العادية والأرباح المحتجزة.

(AICPA)

تمرين رقم (١٩)

كان عدد الأسهم المصدرة والقائمة لدى الشركة الدولية ١٠٠٠٠٠ سهم في بداية سنة ١٩٩٠، ويتضمن الهيكل المالي أيضاً ١٠٠ سند قيمة اسمية ١٠٠٠ دينار لكل سند، ٨٪، قابلة للتحويل بمعدل ١٠٠٠ سهم عادي لكل سند ،وخلال الفترة المالية تمت العمليات التالية:-

في ٣/١ تم اصدار ٥٠٠٠٠ سهم عادي نقداً لتمويل أصول جديدة.

في ٤/١ قامت الشركة بشراء ١٠٠٠٠ سهم من أسهمها المتداولة في السوق المالي.

في ٧/١ تم تحويل [illegible]٪ من السندات إلى أسهم عادية حيث تم اصدار ٥٠٠٠٠ سهم عادي جديد لحملة السندات المحولة.

في ١٠/١ باعت الشركة أسهم الخزينة الموجودة بحيازتها بالسوق المالي.

في ١٢/١ تم تجزئة السهم العادي للشركة بمعدل سهمين لكل سهم قائم (١:٢).

المطلوب:

١ - احسب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لسنة ١٩٩٠ الذي يستخدم لحساب ربحية السهم.

٢ - بفرض أن صافي الدخل بعد الضريبة لسنة ١٩٩٠ بلغ ١٢٠٠٠ دينار، ومعدل الضريبة لهذه الشركة ٤٠٪، أوجد ربحية السهم الأساسية لسنة ١٩٩٠.

٣ - بفرض أن جميع العمليات السابقة والمتعلقة بالأسهم العادية تمت باستثناء عملية تحويل السندات إلى أسهم عادية، أوجد المتوسط المرجح للأسهم العادية وربحية السهم الأساسية.

تمرين رقم (٢٠)

استخدم المعلومات التالية للاجابة على الاسئله ١و٢و٣.

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة بابل كما هي فى ١٩٩٠/١٢/٣١ حيث وردت بعض مفردات الميزانية كمجاهيل ولكن يمكن ايجادها من المعلومات الاضافية:

الاصول	
النقدية	٢٥٠٠٠
ذمم مدينه	؟
المخزون	؟
الاصول الثابتة بالصافي	٢٩٤٠٠٠
مجموع الاصول	٤٣٢٠٠٠
الالتزمات وحقوق الملكية	
ذمم دائنه	؟؟

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

ضرائب مستحقة	٢٥٠٠٠
ديون طويلة الاجل	؟
راس مال الاسهم العادية	٣٠٠٠٠٠٠
الارباح المحتجزة	؟

المعلومات الاضافية

نسبة التداول (فى ٩٠/١٢/٣١)	٥ر١:١
نسبة اجمالي الديون لاجمالي حقوق الملكية	٨ر.
معدل دوران المخزون (على اساس المبيعات ورصيد المخزون فى ٩٠/١٢/٣١)	١٥ مره
معدل دوران المخزون (على اساس تكلفة المبيعات ورصيد المخزون فى ٩٠/١٢/٣١)	٥ر١٠مره
هامش الربح لسنه ١٩٩٠	٣١٥٠٠٠دينار

المطلوب:-

١- رصيد المخزون فى ١٩٩٠/١٢/٣١ يساوى:

أ-٢١٠٠٠دينار ب-٣٠٠٠٠دينار جـ-٧٠٠٠٠دينار

د-١٣٥٠٠٠ دينار

٢- رصيد الارباح المحتجزة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ يساوى:

أ- ٦٠٠٠٠دينار ب-٦٠٠٠٠دينار ١٣٢٠٠٠دينار

د- ١٣٢٠٠٠دينار

٣- رصيد الذمم الدائنة فى ١٩٩٠/١٢/٣١ يساوى:

أ-٦٧٠٠٠دينار ب-٣٠٠٠٠دينار جـ-٧٠٠٠٠دينار

د-١٣٥٠٠٠دينار

٤- تبلغ نسبة التداول لشركة التوفيق الان ٦٥ر. الى ١ وقامت الشركة بتوزيع حصص ارباح على حملة الاسهم الممتازة أعلن عنها فى الشهر السابق .ان اثر

توزيع حصص الارباح على نسبة التداول وصافي راس المال العامل على التوالي ستكون :- أ- زيادة ونقص جـ- زيادة ولااثر

ب- نقص ولااثر د- لااثر على كل منها

(AICPA)

تمرين رقم (٢١)

فيما يلي القوائم الماليه للشركه العصريه

قائمه المركز المالي كما هي في ١٢/٣١/

المبالغ بالأف الدنانير

الأصول	١٩٩٣	١٩٩٤
نقديه	٦٠٠	٥٧٠
استثمارات قصيره الأجل	٦٥٠	٥٣٠
ذمم مدينه	١٤٥٠	١٧٢٠
المخزون	٢٤٠٠	٢٥٨٠
مجموع الاصول المتداوله	٥١٠٠	٥٤٠٠
الاصول الثابته (بالصافي)	٦٩٠٠	٦٧٠٠
مجموع الاصول	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠
الالتزامات المتداوله	٢٠٠٠	٣٣٠٠
ديون طويله الأجل	٤٠٠٠	٣٥٠٠
راس مال الأسهم العاديه	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الارباح المحتجزه	٢٠٠٠	٢٢٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكيه	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

قائمة الدخل للشركة العصرية كما هي في ٩٤/١٢/٣١

المبيعات	٣٨٠٠٠
تكلفة المبيعات	١٩٥٠٠
مجمل الربح	١٨٥٠٠
المصروفات البيعية	٩٢٠٠
المصروفات الإدارية والعمومية	٤٧٠٠
مصروفات الفوائد	٦٠٠
الربح قبل الضريبة	٣٠٠٠
ضريبة ٤٠٪	(١٢٠٠)
صافي الدخل بعد الضريبة	١٨٠٠
رصيد الأرباح المحتجزة في ٩٤/١/١	٢٠٠٠
الأرباح المتاحة للتوزيع	٣٨٠٠
حصص الأرباح الموزعة خلال الفترة	١٦٠٠
رصيد الأرباح المحتجزة في ٩٤/١٢/٣١	٢٢٠٠

المطلوب:

أولاً: أوجد كل مما يلي:

١ – نسبة التداول لسنة ٩٣ و٩٤.

٢ – نسبة السيولة السريعة لسنة ٩٣ و٩٤.

٣ – معدل دوران الأصول لسنة ٩٤.

٤ – معدل دوران الأصول الثابتة لسنة ٩٤.

٥ – معدل دوران المخزون لسنة ٩٤.

٦ – معدل دوران الذمم المدينة (٨٠٪ من المبيعات آجلة) لسنة ٩٤.

٧ – متوسط فترة التخزين لسنة ٩٤.

Almaktabah.net

٨ – متوسط فترة التحصيل لسنة ٩٤.

٩ – عدد مرات تغطية الفوائد لسنة ٩٤.

١٠– نسبة حصص الأرباح الموزعة للأرباح لسنة ٩٤.

ثانياً:

إذا كان عدد الأسهم العادية والقائمة في ٩٣/١٢/٣١ ١٠٠٠٠٠ سهم مصدر ومتداول ولم يطرأ تغير على عدد الأسهم خلال سنة ١٩٩٤، أوجد القيمة الدفترية للسهم في ٩٤/١٢/٣١ ونصيب السهم من الأرباح الموزعة.

ثالثاً:

إذا كان سعر السهم بالسوق في ١٩٩٤/١٢/٣١، ٢٠ دينار للسهم الواحد. أوجد ما يلي:

١ – ربحية السهم لسنة ٩٤.

٢ – نسبة سعر السهم لربحية السهم (P/E) وما أهمية هذه النسبة للمستثمر.

رابعاً: بفرض أن عدد الأسهم المصدرة والقائمة لهذه الشركة في ١٩٩٤/١/١ كان ١٠٠٠٠٠ سهم، وخلال سنة ١٩٩٤ تمت العمليات التالية فيما يتعلق بالأسهم العادية:

في ٧/١ تم توزيع أسهم مجانية ١٠٪.

في ١٢/١ تم تجزئة السهم بمعدل ١:٢ .

والمطلوب:

أ – ناقش أثر توزيع الأسهم المجانية (Stock dividends) على المؤشرات والنسب المالية الواردة في المطلوب الأول.

ب – أوجد ربحية السهم لسنة ١٩٩٤.

جـ– أوجد القيمة الدفترية للسهم في ٩٤/١٢/٣١.

د – نصيب السهم من حصص الأرباح النقدية لسنة ٩٤.

مكتبتنا العربية

تمرين رقم (٢٢)

المعلومات والقوائم المالية التالية تتعلق بشركة البوادي.

قائمة المركز المالي كما هي في ١٩٩١/١٢/٣١

(المبالغ بآلاف الدنانير)

الأصول	
النقدية	١٠٦
الذمم المدينة	٥٦٦
المخزون	٣٢٠
المصروفات المدفوعة مقدماً	٤٠
الأصول الثابتة (بالصافي)	٧٤٠
مجموع الأصول	١٫٧٧٢
الالتزامات وحقوق الملكية	
ذمم دائنة	٢٠٨
ضرائب مستحقة	٣٢
سندات (٨٪)	٣٠٠
رأسمال الأسهم ممتازة (قيمة اسمية ١٠٠ دينار لكل سهم، ١٠٪)	٢٠٠
رأسمال الأسهم العادية (٦٠٠٠٠ سهم)	٤٠٠
الأرباح المحتجزة	٦٣٢
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	١٫٧٧٢

Almaktabah.net

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ١٩٩١/١٢/٣١

(المبالغ بآلاف الدنانير)

المبيعات	١٥٠٠
تكلفة المبيعات	٩٠٠
مجمل الربح	٦٠٠
المصروفات التشغيلية *	٤٩٨
الدخل قبل الضريبة	١٠٢
ضريبة	(٣٧)
صافي الدخل بعد الضريبة	٦٥

* المصروفات التشغيلية تتضمن الفوائد على السندات.

- بفرض أنه لا يوجد حصص أرباح متراكمة على الأسهم الممتازة وكذلك لم يختلف رصيد المخزون والذمم المدينة عن رصيد ١٩٩١/١/١ وكذلك لم يطرأ تغير على عدد السندات والأسهم الممتازة والأسهم العادية خلال الفترة المالية.

المطلوب:

أوجد ما يلي:

١ - نسبة التداول في ٩١/١٢/٣١.

٢ - عدد مرات تغطية الفوائد لسنة ٩١.

٣ - متوسط فترة التخزين للمخزون خلال الفترة المالية.

٤ - القيمة الدفترية للسهم العادي في ٩١/١٢/٣١.

٥ - معدل العائد على حقوق الملكية لسنة ٩١ (استخدم رصيد حقوق الملكية في ٩١/١٢/٣١).

٦ - ربحية السهم.

٧ - بفرض أن الأسهم الممتازة قابلة للتحويل بمعدل سهمين عاديين لكل سهم ممتاز. احسب ربحية السهم المخفضة.

٨ - صافي رأس المال العامل. (AICPA)

مكتبتنا العربية

الحالات التطبيقة

حالة تطبيقية رقم (١)

شركة التجارة الدولية تدرس امكانية التوسع فى التسهيلات الائتمانية للشركه المتحده التى تشكل احد عملائها الرئيسين ويقدر حجم مبيعات الشركة الدوليه للشركه المتحده بحوالي مليوني دينار سنويا .

ويبلغ هامش الربح للشركه الدوليه فى السنوات الاخيره حوالي ٦٠٪ ويتوقع ان تحصل على على نفس هامش الربح على مبيعاتها الى الشركه المتحده، وتشكل المبيعات الى الشركه المتحده مايقارب ١٥٪ من اجمالي المبيعات للشركه الدوليه وفيمايلي القوائم الماليه للشركه المتحده:-

الميزانية كما هي فى ١٢/٣١/(المبالغ بالملايين)

	٩٠	٩١	٩٢
الاصول			
النقديه	٢ر٦	١ر٨	١ر٦
استثمارات قصيرة الاجل (سندات حكومية)	٠ر٤	٠ر٢	–
ذمم مدينه	٨	٨ر٥	٨ر٥
المخزون	٢ر٨	٣ر٢	٢ر٨
المصروفات المدفوعه مقدماً	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٦
مجموع الاصول المتداوله	١٤ر٥	١٤ر٣	١٣ر٥
الاصول الثابته(بالصافي)	٤ر٣	٥ر٤	٥ر٩
مجموع الاصول	١٨ر٨	١٩ر٧	١٩ر٤

الالتزامات المتداولة:-

أ . دفع	٣ر٢	٣ر٧	٤ر٢
ذمم دائنه	٢ر٨	٣ر٧	٤ر١
مصروفات مستحقة	٠ر٩	١ر١	١ر-
مجموع الالتزامات المتداولة	٦ر٩	٨ر٥	٩ر٣
ديون طويلة الاجل (٦٪)	٣	٢	١
مجموع الالتزامات	٩ر٩	١٠ر٥	١٠ر٣
حقوق الملكية	٩ر٨	٩ر٢	٩ر١
المجموع	١٨ر٨	١٩ر٧	١٩ر٤

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ١٢/٣١/(المبالغ بالملايين)

	٩٠	٩١	٩٢
المبيعات	٢٤ر٢	٢٤ر٥	٢٤ر٩
تكلفة المبيعات	١٦ر٩	١٧ر٢	١٨
مجمل الربح	٧ر٣	٧ر٣	٦ر٩
المصاريف البيعيه	٤ر٣	٤ر٤	٤ر٦
المصاريف الاداريه	٢ر٣	٢ر٤	٢ر٧
مجموع المصروفات البيعيه الاداريه	٦ر٦	٦ر٨	٧ر٣
الدخل قبل الضريبه	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٤
ضريبه	(٠ر٣)	(٠ر٢)	(٠ر٢)
صافي الدخل بعد الضريبه	٠ر٤	٠ر٣	(٠ر٢)

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

قائمة التدفقات النقديه عن الفتره الماليه المنتهيه فى ١٢/٣١

	٩٠	٩١	٩٢
صافى الدخل	٤ر	٣ر	(٢ر.)
+الاهلاك	٤ر.	٥ر.	٥ر.
صافي التدفقات النقديه	٨ر.	٨ر.	٣رز
من العمليات			
متحصلات من بيع مبانى	٢ر.	–	–
متحصلات من بيع اسهم	–	١ر.	١ر.
خزينة	–	–	–
اجمالي التدفقات النقدية الداخلة	١٠	٩ر.	٤ر.
مدفوعات مقابل آلات ومعدات	(٢ر١)	(٦ر١)	(–ر١)
مشتراه			
حصص ارباح موزعه	(١ر.)	(١ر.)	–
تسديدات قروض	–	(١)	١
مجموع التدفقات النقدية الخارجه	(٣ر١)	(٧ر٢)	(٢)
صافي التغير فى راس المال العامل	٣ر	٨ر١	٦ر١

المطلوب:–

اولاً احسب كل من النسب التاليه:–

١ – معدل العائد على الاصول.

٢ – نسبه السيوله السريعه.

٣ – معدل العائد على المبيعات (هامش الربح).

٤ – نسبه التداول.

٥ – معدل دوران المخزون.

ثانياً:–

– كجزء من التحليل ماذا كان على الشركه الدوليه التوسع فى تقديم التسهيلات الائتمانيه للشركه المتحده وعلى فرض ان النسب والمؤثرات الماليه التاليه احتسبت من القوائم الماليه للشركه المتحده بين ماذا كان اثر كل نسب من هذه النسب ايجابى او غير ملائم للقرار المتعلق بمنح التسهيلات الائتمانيه للشركه المذكوره.

النسب	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
معدل العائد على الاموال	٩٦ر١٪	١٢ر١٪	(٨٧ر.)٪
معدل العائد على المبيعات	٦٩ر١٪	٩٩٪	(٦٩ر.)٪
نسبه السيوله السريعه	٧٣ر١/١	٣٦ر١/	١٩ر١/١
نسبه التداول	٣٩ر٢/١	٩٢ر١/١	٦٧ر١/١
معدل دوران المخزون	٤١ر٤	٣٢ر٤	٥٢ر٤
تركيبة الاصول			
الاصول المتداولة/الاصول	٧٧٪	٧٢ر٥٪	٦٩ر٥٪
الاصول الثابته/الاصول	٢٣٪	٢٧ر٥	٣٠ر٥٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
هيكل التمويل			
الالتزامات المتداولة/اجمالي الاصول وحقوق الملكيه	٣٦٪	٤٣٪	٤٨٪
ديون طويلة الاجل/اجمالي الاصول وحقوق الملكيه	١٦٪	١٠ر٥٪	٥٪
حقوق الملكيه/اجمالي الاصول وحقوق الملكيه	٤٨٪	٤٦ر٥٪	٤٧٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

ثالثاً:-

هل توصى بمنح ائتمان الى الشركه المتحدة ؟ دعم أجابتك بالحقائق الوارده فى القوائم الماليه والمعلومات الاضافيه.

رابعاً

هل تعتقد انك تحتاج معلومات اضافيه حول هذه الشركه قبل اتخاذ القرار؟ وماهى هذه المعلومات ان وجدت؟

(CMA / adapted)

حالة تطبيقية رقم ٢

شركة XYZ تأسست قبل خمس سنوات من خلال طرح أسهم للأكتتاب العام يمتلك ساهد (وهو من كبار المساهمين والمؤسسين) ١٥٪ من أسهم الشركة وحالياً يعمل مديراً للشركة ومع أن الشركة ناجحة إلا أنها حديثاً تعاني من نقص في التدفقات النقدية. وفي ١٩٩٠/٦/١٠ طلب ساهد من أحد البنوك الوطنية تأجيل تاريخ الأستحقاق لقرضين، قيمة كل منهما ٣٠٠٠٠ دينار لمدة ٢٤ شهراً حيث يستحق القرض الأول في ١٩٩٠/٦/٣٠ والثاني في ١٩٩٠/٩/٣٠ وهناك ورقة دفع أخرى بقيمة ٧٠٠٠ دينار تستحق في ٩٠/١٢/٣١ ولكن مدير الشركة لا يتوقع مشكلة في تسديد هذه الورقة في تاريخ الأستحقاق. وقد أوضح مدير الشركة للبنك أن مشكلة النقص في التدفقات النقدية ناجمة بشكل رئيسي عن توجه الشركة بتمويل التوسع في المعدات والآلات بكلفة ٣٠٠٠٠٠ دينار خلال العامين الماضيين من خلال مصادر التمويل الداخلية.

وفيما يلي القوائم المالية للسنتين الماليتين للعامين الماضيين التي طلبها مدير الأقراض في البنك:

المعزانية كما هي في ١ [illegible] :

	١٩٨٩	١٩٩٠
الأصول		
نقدية	١٢٥٠٠	١٦٤٠٠
أ. قبض	١٠٤٠٠٠	١١٢٠٠٠
ذمم مدينة	٦٨٥٠٠	٨١٦٠٠
مخزون	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
الأصول الثابتة (بالصافي)	٦٤٦٠٠٠	٦٨٠٠٠٠
مجموع الأصول	٨٨١٠٠٠	٩٧٠٠٠٠
الألتزامات وحقوق الملكية		
ذمم دائنة	٧٢٠٠٠	٦٩٠٠٠
أ. دفع	٥٤٥٠٠	٦٧٠٠٠
مستحقات	٦٠٠٠	٩٠٠٠
رأس مال الأسهم العادية (٦٠٠٠٠ سهم عادي)	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
الأرباح المحتجزة	١٤٨٥٠٠	٢٢٥٠٠٠
مجموع الألتزامات وحقوق الملكية	٨٨١٠٠٠	٩٧٠٠٠٠

قائمة الدخل كما عن الفترة المنتهية في ٣/٣١
(المبالغ بآلاف الدنانير)

	١٩٨٩	١٩٩٠
المبيعات	٢٧٠٠	٣٠٠٠
تكلفة المبيعات	١٧٢٠	١٩٠٢
مجمل الربح	٩٨٠	١٠٩٧
المصروفات التشغيلية	٧٨٠	٨٤٥
الدخل قبل الضريبة	٢٠٠	٢٥٢
ضريبة (٤٠٪)	٨٠	١٠١
صافي الدخل بعد الضريبة	١٢٠	١٥١

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

المطلوب:

أولاً:

احسب كل من النسب التالية:

١ – نسبة التداول لسنة ١٩٨٩ ولسنة ١٩٩٠.

٢ – نسبة السيولة السريعة لسنة ١٩٨٩ ولسنة ١٩٩٠.

٣ – معدل دوران المخزون لسنة ١٩٨٠.

٤ – معدل العائد على الأصول لسنة ١٩٨٩ ولسنة ١٩٩٠.

٥ – نسبة التغير في كل من المبيعات، تكلفة المبيعات، هامش الربح وصافي الدخل بعد الضريبة من سنة ٨٩ إلى سنة ٩٠ .

ثانياً:

حدد وبين ما إذا كان بيانات مالية أخرى أو استخراج مؤشرات ونسب مالية أخرى قد تساعد مدير الأقراض في البنك في دراسة واتخاذ القرار المتعلق بطلب الأقراض.

ثالثاً:

بفرض أن معدل التغير في المبيعات وتكلفة المبيعات وهامش الربح وصافي الربح خلال سنة ١٩٩٠ سيتكرر في السنتين القادمتين. هل يعتبر توجه الشركة بتمويل التوسع في الأصول من خلال مصادر التمويل الداخلية ممكناً.

رابعاً:

هل توصي البنك بالموافقة على تمديد مدة القروض لمدة سنتين مع الأخذ بالأعتبار تصريح مدير الشركة حول تمويل التوسع في الأصول من خلال مصادر التمويل الداخلية.

(CMA adapted)

Almaktabah.net

المراجع الأجنبية (References)

- Baruch Lev, "On the Usefulness of Earnings and Earnings Research: Lessons and Directions from Two Decades of Empirical Research," JAR, Supplement, 1989, 153-192.
- Bernstein, L.A, "Financial Statement Analysis : Theory, Application and Interpretation" 4th.ed. Irwin, Homewood, IL, 1989, P. 78.
- Bowman, R.G., "The Theoretical Relationship between systematic Risk & Financial (Accounting) Variables" Journal of Finance, No.3, June 1979, p 617-630.
- Brealey, R.A., and S.C. Myers, "Principles of Corporate Finance", 4th.ed., McGraw - Hill, Inc., N.Y, 1991.
- Chasteen, Lanny G., R. Flaherty and M.C.O'Connor, Intermediate Accounting 4th.ed. McGraw - Hill, Inc.N.Y 1992.
- Cohen J, Edward Zinbarg and Arther Zeikel, "Investment Analysis and Portfolio Management", 3d.ed. Irwin, Homewood, IL, 1977
- Delaney P. and Irvin N. Gleim, "CPA Examination Review : Theory and Practice 1992 ed: John Wiley and Sons. Inc., NY. 1992.
- Delaney P. and Irvin N. Gleim, "CPA Examination Review: Theory and Practice 1993 ed. John Wiley and Sons. Inc., NY. 1993.
- Delaney P. and Irvin N. Gleim, "Gleim, "CPA Examination Review: Theory and Practice 1994 ed. John Wiley and Sons. Inc., NY. 1994.

مكتبتنا العر بية

- Ray Ball and Philip Brown "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers, "Journal of Accounting Research (JAR), Autumn 1968, 159-178.
- Reporting the Results of Operations, "Opinion of Accounting Principles Board No. 30 (New York: AICPA, 1973).
- Ross, A.S., R.W. Westerfield and B.R. Jordan, "Fundamental of Corporate Finance" Irwin, Homewood, IL, 1991.
- Ricketts Don, and Jack Gray, "Managerial Accounting", 2d. ed. Houghton Mifflin Co., U.S.A, 1991.
- Opinion of Accounting Principles Board No. 20 "Accounting Changes", (New York: AICPA, 1971).
- Oponion of the Accounting Principles Board No. 15 "Earnings Per Share" (New York: AICPA, 1969).
- Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 "Objective of Financial Reporting by Business Enterprisis," (Stanford Conn : FASB, 1978).
- Statement of Financial Accounting Concepts No. 3, "Elements of Financial Statements of Business Enterprises," (FASB, 1980).
- Statement of Financial Accounting Standard No. 5, "Accounting for Contingencies" Stanford, Conn.: FASB, 1975.
- Statement of Financial Accounting Standards No. 13 "Accounting for Leases", (Stanford, Conn.: FASB, 1976).
- The Equity Method of Accounting for Investment in Common Stock", Accounting Principle Board No. 18, N.Y.: AICPA, 1971).

مكتبتنا العربية

- FASB No. 33 Financial Reporting & Changing Prices", Stanford Conn.: FASB.
- Foster George, Financial Statement Analysis, 2d. ed., Prentice-Hall, Englewood cliffs, NJ 1986.
- Hawkins, David, "Corporate Financial Reporting". Irwin Inc, Homewood, IL U.S.A., 1977.
- Horngren, CH. T., and W.T. Harrison, "Accounting", Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.Y, 1992,.
- Kaplan Robert S., & Anthony A Atkinson, "Advanced Management Accounting" Prentice-Hall Inc. Englewood Gliffs, N.J, 1989.
- Kieso, D., and Jerry J. Weygandt, "Intermediate Accounting", 7th. ed, John Wiley & Sons, Inc., 1992.
- Levites Jim B. "Market to Market: Freddie MAC's Fourth Financial Statement" Journal of Accountancy 1990, AICPA.
- Lorek, S., Thomas F. and G. Lee Willinger, Time Series Properties and Predictive Ability of Fund Flows Variables" The Accounting Review Vol. 68, 1993, P. 151-163.
- Victor L. Bernard and Jacob K. Thomas, "Post-Earnings-Announcement Drift: Delayed Price Response or Risk Premium, "JAR, Supplement, 1989, 1-36.
- Ray Ball, S.P. Kothari and Ross L. Watts, "Economic Determinants of the Relation between Earnings Changes and Stock Returns, "The Accounting Review (July, 1993), 622-638.

Almaktabah.net

- Statement of Financial Accounting Standard No. 95, "Statement of Cash flows:, (Stanford, Conn.: FASB, 1987).
- Statement of Financial Accounting Standard Board No. 115, "Accounting for Certain Investment in Debt and Equity Securities: (Stanford, conn.: FASB, 1994).
- Stickney Clyede P., "Financial Statement Analysis: A Strategic Perspective" Harcourt Brace Jovanovich, Inc., N.Y., 1990.
- Stickny C.P., and Thomas I. Selling, "Disaggregation the Rate of Return on Common Shareholders Equity: A New Approach" The Accounting Horizen, Dec. 1990, PP. 9-17.
- The CFA Candidate Readings, The Institute of Chartered Financial Analysts, 1993, U.S.A.
- Welsch A. Glenn, and Arche W John, "Intermediate Accounting Richard D. Frwin Inc., Homewood IL. 1987.
- White, G, A.C. Sandhi and D. Fried, "The Analysis and Uses of Financial Statement Wiley & Sons, Inc. N.Y, 1994.

قائمة المصطلحات

A

Accelerated depreciation	الأهلاك المتسارع
Account payable	الذمم الدائنة
Account payable turnover	معدل دوران الذمم الدائنة
Account receivable	الذمم المدينة
Account reveivable turnover	معدل دوران الذمم المدينة
Accumulate depreciation	مجمع الاهتلاك
Acid-test ratio	نسبة السيولة السريعة
Additional paid in capital	رأس المال الاضافي المدفوع
Antidilutive securities	أوراق مالية غير مخفضة للربحية
Assets	الأصول
Average collection Period	متوسط فتة التحصيل
Average strorage Period	متوسط فترة لتخزين

B

Bargain purchase option	خيار شراء تحفيزي
Basic EPS	ربحية السهم الاساسية
Bond discount	خصم إصدار السندات
Bond premuim	علاوة اصدار السندات
Bond payable	السندات
Book Value per share	القيمة الدفترية للأسهم
Budget	الموازنة
Book value per share (Common)	القيمة الدفترية للسهم العادي

مكتبتنا العر بية
Almaktabah.net

C

Callable bond	سندات قابلة للأستدعاء
Callable preferred stock	الأسهم الممتازة القابلة للأستدعاء
Capital Leases	عقود ايجار رأسمالية
Cash equivalents	استثمارات قصيرة الاجل (شبه النقدية)
Cash flows	التدفقات النقدية
Cash flows statement	قائمة التدفقات النقدية
Change in accountion principles	التغير في المبادىء المحاسبية
Conservatism	مبدأ التحفظ بالمحاسبة
Common stock	رأس المال العادي
Common stock equivalent (CSE)	الأسهم العادية المعادلة
Consistency principle	مبدأ الثبات
Convertible bond	السندات القابلة للتحويل
Convertible preferred stock	الاسهم الممتازة القابلة للتحويل
Contingent liabilities	الألتزامات المحتملة
Complex capital structure	رأس المال المركب
Current ratio	نسبة التداول

D

Debt to equity ratio	نسبة الديون الى حقوق الملكية
Dilutive securities	أوراق مالية مخفضة للربحية
Dividend payout ratio	نسبة حصص الارباح الموزعة
Dividends	حصص الأرباح
Dividends yield	
Dividends in arrears	حصص الأرباح المتراكمة على الاسهم الممتازة
Double-declining-balance (DDB) method	طريقة القسط المتناقص للأهلاك
Donated capital	رأس المال من التبرعات

E

Earnings per share (EPS)	ربحية السهم
Earnings trend	اتجاه الأرباح
Earnings variblity	التذبذب في الأرباح
Estimated residual value	قيمة النفاية المقدرة
Extra ordinary item	البنود غير العادية

F

FIFO	الوارد أولاً صادر أولاً
FASB	مجلس مبادىء المحاسبية المالية (الأمريكي)
Financial activity	الأنشطة التمويلية
Financial leverage	الرفع المالي
Financial ratios	النسب المالية
Financial risk	المخاطرة التمويلية
Financial Statements	القوائم المالية
First-in,first out (FIFO) Method	طريقة الوارد أولاً صادر أولاً
Fixed cost	التكاليف الثابتة
Fully diluted EPS	ربحية السهم المنخفضة

G

Goods available for sale	البضاعة المتاحة للبيع
Good will	شهرة المحل
Gross profit	مجمل الربح

H

Horizental analysis	التحليل الأفقي

مكتبتنا العربية
Almaktabah.net

I

Income from operation	الربح من العمليات
Income statement	قائمة الدخل
Income summary ccount	حساب ملخص الدخل
Income tax	الضريبة على الدخل
Indirect method	الطريقة غير المباشرة
Installment method	طريقة البيع بالتقسيط
Intangible assets	الأصول غير الملموسة
Interest coverage ratio	معدل تغطية الفوائد
Inventory	المخزون
Inventory profit	ربح المخزون
Inventory turnover	معدل دوران المخزون
Investing activity	الأنشطة الاستثمارية

L

Last in,first out (LIFO) methodl	طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً
LCM rule	قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل
Lease	عقود الايجار
Lessee	المستأجر
Lessor	الموجر
Liabilities	الالتزامات
Lifo	الوارد أخيراً صادر أولاً
Liquidation value of stook	قيمة التصفية للسهم
Liquidity	السيولة
Liquidity ratio	نسبة السيولة
Liquidity Risk	مخاطرة السيولة
Long-term assets	أصول طويلة الاجل
Long-term investment	استثمارات طويلة الاجل

Long term liabilities	[illegible]
Long term solvency	القدرة على السداد في الاجل الطويل
Lower of cost or market(LCM)rule	قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل
LTD to equity ratio	نسبة ديون طويلة الأجل الى حقوق الملكية
Lifo reserves	احتياطي مخزون LIFO
Lease term	مدة عقد الأيجار

M

Market value of stock	القيمة السوقية لحقوق الملكية
Marketable security	أوراق مالية متداولة
Master budget	الموازنة الشاملة
Matching principle	مبدأ المقابلة
Minimum lease payment	الحد الادني لدفعات العقد

N

Net income	صافي الدخل
Net present value	صافي القيمة الايجارية
Net realizeble value	صافي القيمة التحصيلية
Note&receivables	أوراق القبض
Note&payables	أوراق الدفع
Net working capital	صافي رأس المال العامل

O

Off-balance-sheet assets	أصول خارج الميزانية
Off-balance-sheet -liabilities	التزامات خارج الميزانية
Off-balance -sheet financing	التمويل الخفي
Operating activities	الأنشطة التشغيلية
Operating cycle	الدورة التشغيلية

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية

Operating lease	عقود الايجار التشغيلية
Outstanding stock	الاسهم المتداولة (القائمة)
Owners equity	حقوق الملكية

P

Par value	القيمة الأسمية (للسهم والسند)
Patent	حق اختراع
Preferred stock	أسهم ممتازة
Premuim on stock	علاوة اصدار الاسهم
Prepaid expenses	مصروفات مدفوعة مقدماً
Price- Earnings ratio	مضاعف الأرباح
Primary EPS	ربحية السهم المبدئية
Profitability analysis	تحليل الربحية
Purchases	مشتريات

Q

Quick ratio	نسبة السيولة السريعة

R

Residual value	قيمة النفاية
Retained Earnings	الأرباح المحتجزة
Return on investment	العائد على الاستثمار
ROA	معدل العائد على الأصول
ROCE	معدل العائد على حقوق الملكية

S

Sales revenue	ايراد المبيعات
Short- term investment	استثمارات قصيرة الاجل
Short- term liquidity	السيولة في الاجل القصير

Simple capital structure	رأس المال البسيط
Stated Interest rate	معدل الفائدة الأسمية(على السندات)
Statment of financial position	قائمة المركز المالي
Stock dividend	الأسهم المجانية
Stock option	خيارات شراء (اسهم عادية)
Stock split	تجزئة السهم
Stockholders equity	حقوق المساهمين
Sum of years digits (SYD) method	طريقة مجموع أرقام السنين

T

Trading securities	أوراق مالية للمتاجرة
Treasury stock	أسهم الخزينة

W

Weighted average cost (W•A) Method	طريقة المتوسط المرجح لتكلفة المخزون
Working capital	رأس المال العامل
Vertical analysis	التحليل العامودي

Almaktabah.net
مكتبتنا العر بية